الجمهوريـــة الجزائريـــة الديموقراطيـة الشعبيـــة
وزارة التعليـم العـــالي والبحث العلمـــي
جامعة قاصدي مربـاح -ورقلـــة
كلية العلوم الاقتصاديـــــة والعلوم التجارية وعلوم التسييـــر
قسـم العلوم الاقتصاديـــة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية

تخصص "تجارة ومالية دولية"

بعنوان:

أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر، ماليزيا والبرازيل خلال الفترة 1990-2016.

إعداد الطالبـــــ :
ملال شرف الدين

الأستـــاذ المشرف:
أ. د/ شربي محمد الأمين

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2021/03/04

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ علاوي محمد لحسن	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيسا
أ.د/ شربي محمد الأمين	أستاذ	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
أ.د/ سلامي أحمد	أستاذ	جامعة ورقلة	عضوا مناقشا
د/ دحو سليمان	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	عضوا مناقشا
د/ عبيدلي عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	عضوا مناقشا
د/ غطاس عبد الغفار	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020 - 2021.

بسم الله الرحمن

الرحيم

"الكمال لله وحده"

يقول العماد الأصفهاني:

"إني رأيت أنه ما كتب أحدهم في يومه كتابا إلا قال في غده، لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد ذاك لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك ذاك لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استلاء النقص على جملة البشر".

شرف الدين ملال

الإهداء ...

إلى والدتي، رحمها الله.

إلى والدي، حفظه الله ورعاه.

إلى أجمل معاني الإخلاص والوفاء، زوجتي العزيزة.

إلى أهم شيء في حياتي، أخواتي، وفقهم الله وحفظهم.

إلى أصهاري، وأبناءهم حفظهم الله

إلى أصدقائي.

إلى كل هؤلاء، أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

شرف الدين ملال

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه"
سورة الأحقاف، الآية رقم 15.

الشكر لله على جزيل نعمه وعطائه وعونه الذي منحني الصبر والثبات والمثابرة لمواجهة الظروف الصعبة منذ بدء دراستي حتى تم إنجاز هذه الأطروحة.

أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير والامتنان لوالدتي رحمها الله، التي تمنيت من أعماق قلبي أن تكون موجودة، فلها جل شكري وحبي.

وبعد حمد الله والثناء عليه وشكره، أتقدم كذلك بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور: **شربي محمد الأمين** لتفضله بالإشراف على أطروحتي وتكرمه بالنصح والإرشاد والتوجيه، وعلى تواضعه، فجازه بكل خير يالله.

كما لا أنسى من أمدني بالعون من قريب أو بعيد وأخص بالذكر، الدكتور: عبد الرحيم صيام، الدكتورة: ليليا بن منصور، الدكتورة: صباح بلقيدوم، الدكتور بولويز عبد الوافي، الدكتور: بوبكر بن عمران، كما أقدم شكري المسبق لكل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة أطروحتي وسهرهم على تقييمها.

شرف الدين ملال.

أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي.
دراسة حالة الجزائر، ماليزيا والبرازيل خلال الفترة: 1990-2016.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر وماليزيا والبرازيل خلال الفترة 1990-2016، في إطار التطورات والتغيرات التي تشهدها البيئة الاقتصادية الدولية ولعل أبرزها التوسع في إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة الدولية، وقد اعتمد هذا البحث على إشكالية رئيسية تمثلت في: "**ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر وماليزيا والبرازيل خلال الفترة 1990-2016 ؟**"، وأن معالجة هذه الإشكالية تطلب منا إتباع الأسلوب النظري والتطبيقي المتكون من الأسلوب التحليلي بالإضافة للأسلوب الإحصائي، باستخدام برنامج "Eviews 7"، وأن استخدام هذه الأدوات مكننا من التوصل إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها، هو أن التحرير التجاري لا يخدم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة، بل له أثر سلبي، في حين كان له أثر موجب على النمو الاقتصادي في البرازيل وماليزيا ناتج عن تنويع الصادرات.

الكلمات المفتاحية: تحرير تجاري، نمو اقتصادي، تنويع صادرات، جزائر، برازيل، ماليزيا.

The impact of trade liberalization on economic growth

Case study of Algeria, Malaysia and Brazil during the period: 1990-2016

Abstract:

This research aims to examine the impact of trade liberalization on economic growth in Algeria, Malaysia and Brazil during the period 1990-2016, within the framework of developments and changes in the international economic environment, perhaps the most prominent of which is the expansion of removing tariff and non-tariff barriers on international trade. Mainly represented in: " **What is the effect of foreign trade liberalization on economic growth in Algeria, Malaysia and Brazil during the period 1990-2016?**", And that tackling this problem requires us to follow the theoretical and applied method consisting of the analytical method in addition to the statistical method, using the "Eviews 7" program. And that the use of these tools enabled us to reach a set of results, the most important of which is that trade liberalization does not serve economic growth in Algeria during this period, but rather has a negative impact, while it had a positive impact on economic growth in Brazil and Malaysia resulting from diversification Exports.

Keywords: Trade liberalization, economic growth, export diversification, Algeria, Brazil, Malaysia.

L’impact de la libéralisation du commerce sur la croissance économique

Étude de cas de l’Algérie, de la Malaisie et du Brésil au cours de la période 1990-2016.

Résumé:

Cette recherche vise à examiner l'impact de la libéralisation des échanges sur la croissance économique en Algérie, en Malaisie et au Brésil au cours de la période 1990-2016, dans le cadre des évolutions et des changements de l'environnement économique international, dont peut-être le plus important est l'expansion de l'enlèvement. barrières tarifaires et non tarifaires sur le commerce international. Principalement représenté dans: «**Quel est l'impact de la libéralisation du commerce extérieur sur la croissance économique en Algérie, en Malaisie et au Brésil au cours de la période 1990-2016? »,** méthode théorique et appliquée comprenant la méthode analytique en plus de la méthode statistique, utilisant le programme «Eviews 7». Et que l'utilisation de ces outils nous a permis d'atteindre un ensemble de résultats, dont le plus important est que la libéralisation des échanges pas servir la croissance économique en Algérie pendant cette période, mais a plutôt un impact négatif, alors qu'il a eu un impact positif sur la croissance économique au Brésil et en Malaisie résultant de la diversification des exportations.

Mots clés: Libéralisation du commerce, croissance économique, diversification des exportations, Algérie, Brésil, Malaisie.

قائمة المختصرات:

المختصر	التعريف باللغة الأجنبية	التعريف باللغة العربية
NAFTA	North American Free Trade Agreement	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
ASEAN	Association of Southeast Asian Nations	رابطة دول جنوب شرق آسيا
APEC	Asia-Pacific Economic Cooperation	التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ
AFTA	European Free Trade Association	الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade	الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة
GATS	General Agreement on Trade in Services	الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات
TRIPs	Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights	اتفاقية الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية
DSU	Dispute Settlement Understanding	تفاهم تسوية النزاعات
OMC	World Trade Organization	منظمة التجارة الدولية
Iso	International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
G20	The G20 represents 85% of the world economy and two thirds of the world population	G20 يمثل 85٪ من الاقتصاد العالمي وثلثي سكان العالم، ويتكون من 20 دولة.
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'investissement /	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
FDI	foreign direct investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
FOB	Free on board	التسليم على ظهر السفينة
CIF	Cost, Insurance and Freight	التكلفة والتأمين والشحن
FMI	Fonds Monétaire International	صندوق النقد الدولي
GDP	Gross domestic product	الناتج المحلي الإجمالي
CMC	Common Market Council	مجلس السوق المشترك لدول المخروط الجنوبي
CCM	Southern Cone Trade Committee Market	اللجنة التجارية لدول المخروط الجنوبي
Mercosur	A grouping of the Southern Cone countries in Latin America that includes Argentina, Brazil, Uruguay and Paraguay	تجمع لدول المخروط الجنوبي بأمريكا اللاتينية يضم الأرجنتين والبرازيل والأوروغواي وباراغواي
CMG	Common Market Group	مجموعة السوق المشتركة
MEDA 1 MEDA 2	cadre financier principal de la coopération de l'Union européenne avec les pays méditerranéens	برنامج مالي منح من طرف الاتحاد الأوروبي لدول البحر المتوسط في إطار الشراكة الاقتصادية.

المحتويات

المحتويات

الإهداء..... II

الشكر III

الملخص باللغة العربية IV

الملخص باللغة الفرنسية IV

الملخص باللغة الإنجليزية V

المحتويات VI

قائمة الجداول XV

قائمة الأشكال البيانية XVII

قائمة المختصرات XII

مقدمة عامة {أ-ذ}

الفصل الأول: الأساس النظري والفكري للتجارة الدولية.

{01-45}

تمهيد: 02

المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الدولية..... 03

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية 03

المطلب الثاني: دوافع قيام التجارة الدولية بين الدول 04

المطلب الثالث: مظاهر التجارة الدولية 06

المطلب الرابع: أهداف التجارة الدولية 08

المبحث الثاني: نظريات التجارة الدولية..... **09**

المطلب الأول: أفكار التجاريين..... 09

المطلب الثاني: النظرية التقليدية الكلاسيكية..... 09

الفرع الأول: نظرية "الميزة المطلقة" لآدم سميث 10

الفرع الثاني: نظرية "الميزة النسبية" لدافيد ريكاردو 13

المطلب الثالث: النظرية النيو كلاسيكية (الطلب المتبادل) جون استيوارت ميل 17
الفرع الأول: من جانب الطلب..... 17
الفرع الثاني: من جانب العرض..... 17
المطلب الرابع: نظرية التجارة الدولية الحديثة "لهكشر–أولين"..... 18
الفرع الأول: اختلاف مدى وفرة عناصر الإنتاج..... 19
الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج..... 21
الفرع الثالث: لغز "ليونتيف"..... . 23
المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة في تفسير التبادل الدولي..... 24
المطلب الأول: محددات الاتجاه العام للتبادل الدولي 24
المطلب الثاني: بعض النظريات الأكثر واقعية للتبادل الدولي. 25
الفرع الأول: نظرية التجارة المبنية على الاختلافات التكنولوجيا.....25
الفرع الثاني: نموذج دورة حياة المنتوج. 27
الفرع الثالث: نظرية رأس المال البشري (تحليل منحنى التعلم) 29
الفرع الرابع: نموذج " ليندر" الأسواق والاختراعات.....30
المبحث الرابع: سياسات التجارة الخارجية الدولية..... 31
المطلب الأول: مفهوم سياسات التجارة الخارجية وأهدافها.....31
الفرع الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية.....31
الفرع الثاني: أهداف السياسات التجارية..... 32
المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية..... 33
الفرع الأول: سياسة الحرية في التجارة الخارجية..... 33
الفرع الثاني: سياسة الحماية في التجارة الخارجية..... 35
المطلب الثالث: أدوات السياسات التجارية..... 37
الفرع الأول: الأدوات السعرية 37
الفرع الثاني: الأدوات الكمية 39
الفرع الثالث: الأدوات التنظيمية (التجارية)..... 40
المطلب الرابع: محددات اختيار السياسة التجارية الخارجية..... 41
الفرع الأول: مستوى التنمية الاقتصادية 42
الفرع الثاني: الأوضاع الاقتصادية السائدة..... 42

الفرع الثالث: درجة الانفتاح الاقتصادي..... 43
خلاصة الفصل الأول:..... 45

الفصل الثاني: التحرير التجاري في ظل النظام التجاري العالمي {46-101}

تمهيد:.....46
المبحث الأول: التحرير التجاري (التعريف والأشكال ..).....47
المطلب الأول: تعريف التحرير التجاري.....47
المطلب الثاني: أشكال التحرير التجاري.....48
المطلب الثالث: التطورات الاقتصادية الداعمة للتحرير التجاري.....51
الفرع الأول: مشروع مارشال 52
الفرع الثاني: سقوط الاتحاد السوفياتي.....53
الفرع الثالث الشركات المتعددة الجنسيات.....55
الفرع الرابع: التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة 57
المبحث الثاني: التحرير التجاري من خلال الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة "الجاتGATT" 71
المطلب الأول: الإطار العام للجات 71
الفرع الأول: نشأة الجات 71
الفرع الثاني: أهداف الجات 72
الفرع الثالث: مبادئ الجات..... 72
المطلب الثاني: التزامات الدول الأعضاء في GATT..... 74
المطلب الثالث: مفاوضات وجولات الـ GATT 74
الفرع الأول: جولة كينيدي 75
الفرع الثاني: جولة طوكيو 75
الفرع الثالث: جولة أورغواي 75
المطلب الرابع: أهم ما أضافته الـ GATT للنظام التجاري العالمي. 75
المبحث الثالث: التحرير التجاري من خلال المنظمة العالمية للتجارة OMC 78
المطلب الأول: خلفيات الانتقال من الـ GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة.....78
المطلب الثاني: مهام وأهداف المنظمة العالمية للتجارة..... 79

المطلب الثالث: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة 80
المطلب الرابع: العضوية والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة 81
المطلب الخامس: اسهامات المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي.....82
المبحث الرابع: التحرير التجاري من خلال الهيئات الدولية.....84
المطلب الأول: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 84
المطلب الثاني: صندوق النقد الدولي..... 85
المطلب الثالث: البنك الدولي 87
المطلب الرابع: منظمة الجمارك العالمية.....89
المبحث الخامس: واقع التحرير التجاري في ظل الأزمة المالية العالمية (2007-2009) 91
المطلب الأول: الأزمة المالية العالمية (2007-2009) 91
المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي 93
المطلب الثالث: أثر الأزمة المالية على التجارة العالمية..... 96
الفرع الأول: على حجم الصادرات والواردات 96
الفرع الثاني: على الخدمات 98
الفرع الثالث: على الصادرات النفطية 99
خاتمة الفصل الثاني:.....101

الفصل الثالث: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقة التحرير التجاري به {103-149}

تمهيد: 103
المبحث الأول: مدخل للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (مفاهيم وأبعاد) 104
المطلب الأول: النمو الاقتصادي ..... 104..
الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي. 104
الفرع الثاني: خصائص وعناصر النمو الاقتصادي. ..... 106 ..
الفرع الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي 107
المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية 109
الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية 109
الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنمية 110

الفرع الثالث: أنماط التنمية..... 111
المطلب الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية 112
الفرع الأول: نقاط التقارب..... 112
الفرع الثاني: نقاط الاختلاف..... 113
المبحث الثاني: النظريات التقليدية المفسرة للنمو الاقتصادي 115
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية 115
الفرع الأول: آدم سميث 115
الفرع الثاني: دافيد ريكاردو..... 116
الفرع الثالث: الفريد مارشال وكوستاف كاسل..... 116
الفرع الرابع: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي.....116
المطلب الثاني: النظرية الكينزية..... 118
الفرع الأول: نظرية كينز في علاج أزمة الكساد 1929..... 119
الفرع الثاني: نموذج "هارود ـ دومار" في النمو الاقتصادي 1939..... 119
الفرع الثالث: نموذج "كالدور Kaldor"..... 121
الفرع الرابع: نموذج "روبنسون Robenson"..... 122
الفرع الخامس: نموذج "ميد 1984 "J.E.Meade. 123
المبحث الثالث: النظريات الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي.....124
المطالب الأول: نظرية سولو "التوجه الخارجي".....124
الفرع الأول: نموذج سولو مع التقدم التقني. 124
الفرع الثاني: نموذج سولو مع ثبات توليفة عناصر الإنتاج "العمل ورأس المال". 125
المطلب الثاني: نظرية النمو الداخلي "النمو الذاتي".....126
الفرع الأول: نظرية "بول رومر 1986 "Paul Romer ـ 1990..... 127
الفرع الثاني: نموذج "أجيون Aghion و هوويت 1992 "Howitt ـ 1998..... 129
الفرع الثالث: نموذج "بيكر".....130
المطلب الثالث: النماذج الخطية للنمو الاقتصادي 132
الفرع الأول: نموذج "ليونتيف W.Leantief " 132
الفرع الثاني: نموذج "فون نيومان 1938 "Newman 134

المبحث الرابع: علاقة التحرير التجاري بالنمو الاقتصادي 136

المطلب الأول: الأدبيات النظرية لعلاقة التحرير التجاري بالنمو الاقتصادي 136

المطلب الثاني: الدور الإنمائي للتجارة الدولية 137

الفرع الأول: من جانب الصادرات..... 137

الفرع الثاني: من جانب الواردات 138

الفرع الثالث: من جانب الناتج المحلي الإجمالي 139

المطلب الثالث: تحليل بعض تقارير الهيئات الدولية 140

الفرع الأول: منظمة التجارة العالمية "OMC" 140

الفرع الثاني: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"..... 142

الفرع الثالث: الاتحاد الأوروبي 143

الفرع الرابع: اتحاد "ميركوسور" MERCOSUR الاقتصادي..... 145

الفرع الخامس: مجلس التعاون لدول الخليج العربي..... 146

الفرع السادس: مركز التجارة الدولية..... 147

خاتمة الفصل الثالث:..... 149

الفصل الرابع: واقع التحرير التجاري في الجزائر، البرازيل وماليزيا خلال الفترة 1990-2016 {151-227}

تمهيد: 151

المبحث الأول: واقع التحرير التجاري في الجزائر 152

المطلب الأول: لمحة للواقع الاقتصادي للجزائر قبل سنة 1990 152

الفرع الأول: مرحلة رقابة الدولة لقطاع التجارة الخارجية 1962-1969 152

الفرع الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970-1989 155

المطلب الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل إصلاحات صندوق النقد الدولي 159

الفرع الأول: التجارة الخارجية والإصلاحات الاقتصادية 1990-1994 159

الفرع الثاني: الإصلاحات في إطار التعديل الهيكلي 1995-1998 163

الفرع الثالث: آليات ترقية التجارة الخارجية 164

المطلب الثالث: وضعية التجارة الخارجية الجزائرية ابتداء من سنة 2000 164

الفرع الأول: مكانة التجارة الخارجية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 165

الفرع الثاني: مكانة التجارة الخارجية ضمن برنامج دعم النمو وبرنامج الاستثمارات العمومية 2005-2012 166
الفرع الثالث: تحليل وضع التجارة الخارجية بعد سنة 2012 167
المطلب الرابع: مبررات ودوافع التحرير التجاري للجزائر 172
الفرع الأول: الضغوطات الدولية 172
الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية 173
الفرع الثالث: حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي 174
المبحث الثاني: تطوير التجارة الخارجية الجزائرية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي 175
المطلب الأول: الجزائر ومنطقة التجارة العربية الحرة 175
الفرع الأول: منطقة التجارة العربية الحرة، المفهوم والأهداف 175
الفرع الثاني: البرامج التنفيذية 176
الفرع الثالث: مكانة الجزائر ضمن هذه المنظمة 178
المطلب الثاني: التجارة الخارجية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي 180
الفرع الأول: الأهداف والأهمية 180
الفرع الثاني: محاور الاتفاق 182
الفرع الثالث: محاولة تقييم الشراكة الأوروجزائرية 184
المطلب الثالث: التجارة الخارجية في إطار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة 187
الفرع الأول: مبررات انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية 187
الفرع الثاني: جولات المفاوضات التي قامت بها الجزائر 188
الفرع الثالث: معوقات انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية 190
المبحث الثالث: واقع التحرير التجاري في البرازيل 192
المطلب الأول: لمحة عن الواقع الاقتصادي للبرازيل 192
الفرع الأول: تداعيات فترة الحكم العسكري (1950-1980) على الواقع الاقتصادي للبرازيل 192
الفرع الثاني: مرحلة الإصلاحات والحكم المدني بداية التسعينات 196
الفرع الثالث: المقومات الاقتصادية للبرازيل 200
المطلب الثاني: الاستراتيجيات الاقتصادية التي اتبعتها البرازيل في إطار التحرير التجاري 202
الفرع الأول: استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات وحماية الإنتاج الوطني 202
الفرع الثاني: استراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير المعتمدة على التكامل الإقليمي وجلب الاستثمارات الأجنبية 204
الفرع الثالث: استراتيجية تشجيع الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات من خلال الإصلاحات المالية.. 206

الفرع الرابع: استراتيجية التوسع في الإنتاج الزراعي، والاستفادة من الموارد الطبيعية 208
المطلب الثالث: تحليل وضع الإصلاح التجاري في البرازيل 209
المبحث الرابع: واقع التحرير التجاري في ماليزيا 212
المطلب الأول: الملامح العامة للاقتصاد الماليزي 212
المطلب الثاني: رصد أهم مقومات الاقتصاد الماليزي 216
المطلب الثالث: مساعي ماليزيا للانضمام في النظام التجاري الدول 217
الفرع الأول: الإجراءات التي قامت بها في هذا الإطار 218
الفرع الثاني: واقع التجارة الخارجية في ماليزيا 219
الفرع الثالث: برنامج تحرير التجارة الخارجية في ماليزيا 222
خاتمة الفصل الرابع: 226

الفصل الخامس: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، البرازيل وماليزيا خلال الفترة 1990-2016. {229-272}

تمهيد: 229
المبحث الأول: تطور أداء المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي للدول الثلاثة....230
المطلب الأول: تطور حجم الصادرات والواردات 230
الفرع الأول: بالنسبة للجزائر 230
الفرع الثاني: بالنسبة للبرازيل 232
الفرع الثالث: بالنسبة لماليزيا 234
الفرع الرابع: مقارنة تطور حجم الصادرات بين الدول الثلاثة 235
المطلب الثاني: تطور تدفق رؤوس الأموال 237
الفرع الأول: بالنسبة للجزائر 237
الفرع الثاني: بالنسبة للبرازيل 239
الفرع الثالث: بالنسبة لماليزيا 242
الفرع الرابع: مقارنة تطور تدفق رؤوس الأموال للدول الثلاثة 244
المطلب الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي 246
الفرع الأول: بالنسبة للجزائر 246
الفرع الثاني: بالنسبة للبرازيل 248

الفرع الثالث: بالنسبة لماليزيا 250
الفرع الرابع: مقارنة تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول الثلاثة 252
المطلب الرابع: تطور الائتمان المحلي للقطاع الخاص 253
الفرع الأول: بالنسبة للجزائر 253
الفرع الثاني: بالنسبة للبرازيل 255
الفرع الثالث: بالنسبة لماليزيا 257
المبحث الثاني: منهجية وإجراءات الدراسة القياسية 260
المطلب الأول: تحديد النماذج المستخدمة 260
المطلب الثاني: التعريف بالمتغيرات ومصادر البيانات المكونة للنماذج 261
المبحث الثالث: نتائج تقدير النماذج القياسية 263
المطلب الأول: بالنسبة للجزائر 263
المطلب الثاني: بالنسبة للبرازيل 265
المطلب الثالث: بالنسبة لماليزيا 268
خاتمة الفصل الخامس: 271
الخاتمة: 274
المصادر والمراجع 282

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	عدد ساعات العمل لإنتاج وحدة واحدة	12
02	عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج واحدة من السلع	15
03	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منطقة الاتحاد الأوروبي 2014-2016	63
04	مكان الجولات الخمسة التي عالجتها "الجات"	74
05	نسبة التغير في النمو الاقتصادي في سنتي 2007-2008 جراء الازمة الاقتصادية لمجموعة من الدول الصناعية	94
06	التغير النسبي لأحجام الصادرات والواردات السلعية قبل وبعد الأزمة	97
07	نموذج مبسط لنموذج "ليونتيف"	133
08	تطور الصادرات والواردات للجزائر من 1963 إلى 1966	153
09	الواردات الجزائرية حسب المنطقة من 1964 إلى 1966	154
10	وضعية واردات السلع الاستهلاكية للجزائر خلال الفترة 1970-1973	156
11	وضعية واردات السلع الاستهلاكية للجزائر خلال الفترة 1967-1969	156
12	توزيع المبالغ المالية خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2004	165
13	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب كل قطاع (2001-2004)	165
14	بعض المبالغ المخصصة للاستثمارات المختلفة لبرنامج دعم النمو في الجزائر (2005-2009	166
15	تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2012 – 2018	168
16	أهم السلع التي استوردتها الجزائر خلال الفترة 2012-2018	169
17	أهم المنتجات الجزائرية المصدرة خارج المحروقات	169
18	مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الجزائر (تنافسية الصادرات)	170
19	مؤشر الخدمات اللوجيستية للتبادل التجاري في الاقتصاد العالمي، أداء الخدمات اللوجيستية	171
20	صادرات وواردات الجزائر البينية خلال الفترة 2003-2007	179
21	اتجاه التجارة الجزائرية البينية خلال سنتي 2006-2007	179
22	تمويل برنامج ميدا 1 للجزائر للفترة 1995-1999	183
23	تمويل برنامج ميدا 2 للجزائر للفترة 2000-2006	183
24	عدد المؤسسات الصناعية المستفيدة من البرنامج الأوروبي في الجزائر	184
25	فروع المؤسسات الصناعية المستفيدة من البرنامج الأوروبي في الجزائر	185
26	نمو فروع قطاعات الصناعة بالقيمة المضافة في سنة 2008	185
27	تطور نسب الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا خلال الفترة 1970-1997	213

28	حصة الصادرات والواردات من الناتج القومي الإجمالي لماليزيا خلال الفترة 1970-1997	214
29	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا خلال الفترة 2010-2017	215
30	معدلات التعريفة الجمركية لبعض دول "آسيان ASEAN " خلال الفترة 1975- 1990	222
31	تطور حجم الصادرات والواردات السلعية للجزائر خلال الفترة 1990-2016	231
32	تطور حجم الصادرات والواردات السلعية للبرازيل خلال الفترة 1990-2016	232
33	تطور حجم الصادرات والواردات السلعية لماليزيا خلال الفترة 1990-2016	234
34	تطور تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة 1990-2016	238
35	تطور تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر للبرازيل خلال الفترة 1990-2016	240
36	تطور تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر لماليزيا خلال الفترة 1990-2016	243
37	تطور معدلات النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1990-2016	246
38	تطور معدلات النمو الاقتصادي للبرازيل خلال الفترة 1990-2016	248
39	تطور معدلات النمو الاقتصادي لماليزيا خلال الفترة 1990-2016	250
40	تطور الائتمان المحلي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	254
41	تطور الائتمان المحلي للقطاع الخاص في البرازيل خلال الفترة 1990-2016	256
42	تطور الائتمان المحلي للقطاع الخاص في ماليزيا خلال الفترة 1990-2016	258
43	نتائج تقدير المعنوية الكلية للنموذج – حالة الجزائر	263
44	نتائج تقدير المعنوية الكلية للنموذج – حالة البرازيل	266
45	نتائج تقدير المعنوية الكلية للنموذج – حالة ماليزيا	268

قائمة الأشكال البيانية والمخططات

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	قيام التجارة المربحة بين دولتين وفق نظرية هبات عناصر الإنتاج	20
02	شكل يوضح أسلوب دورة المنتوج	28
03	حصة الصادرات الإقليمية من إجمالي الصادرات العالمية (1995-2014)	62
04	تهاوي أسعار النفط جراء الأزمة المالية خلال الفترة الممتدة من ماي 2008 إلى مارس 2009	100
05	تطور حجم صادرات السلع والخدمات للجزائر، البرازيل وماليزيا خلال الفترة (1990-2016)	236
06	تطور تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، البرازيل وماليزيا خلال الفترة (1990-2016)	245
07	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، البرازيل وماليزيا خلال الفترة (1990-2016)	252

مقدمة عامة

1. تمهيد:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من بين القطاعات الأساسية لاقتصادات العديد من الدول، خاصة بعد التطور الذي شهده هذا القطاع، وتأكيد مختلف المدارس والباحثين الاقتصاديين على دور التجارة الخارجية في عمليات التنمية وفي رفاهية الشعوب حتى أصبح التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية خيارا استراتيجيا للعديد من الدول وما زاد في تعميق هذا التوجه هو ظهور العديد من الدراسات الاقتصادية التي تعطي تفسيرا للإنفتاح التجاري اعتمادا على حجج مختلفة كان من بينها عدم تمكن أي دولة من تحقيق التنمية الاقتصادية بديناميكية الإعتماد على الذات والبقاء في معزل عن الدول الأخرى مهما بلغت مواردها الاقتصادية خاصة بعد قصور سياسة إحلال الواردات على تغطية جزئ فقط من احتياجات الدول، هذه الحقيقة الاقتصادية تبين لنا اهتمام الدول المعاصرة بقضايا المبادلات التجارية الدولية، لأنها تدخل ضمن محددات التنمية الاقتصادية وارتفاع نسبة ما تشكله من الناتج الإجمالي الخام لكثير من الدول.

كما أن التغيرات والتطورات المهمة التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية وبصورة متسارعة التي أخذت بالدول نحو التسليم بضرورة التعاون والتكامل الدولي خاصة في المجال الاقتصادي إلى أن صدرت إتفاقية "بريتون وودز" التي ساعدت على نمو التكتلات الإقليمية والدولية حتى أن الدولة الواحدة باتت تنتمي إلى أكثر من تكتل من أجل إتاحة مجالات واسعة النطاق لتبادل السلع، الخدمات وعناصر الإنتاج ورؤوس الأموال ، وفي مقابل ذلك فقد عملت الاقتصادات الدولية على تحرير الأسواق وجذب الإستثمار الأجنبي وإزالة العقبات أمام التجارة الدولية والملاحظ أن الزيادة الكبيرة في توجهات الإستثمار الأجنبي أدت إلى زيادة تدويل عمليات الإنتاج والتجارة، نتيجة لتنامي نشاط الشركات الدولية حتى انعكست في زيادة الروابط بين الاقتصادات الدولية.

زيادة على ذلك فإن هذه الروابط أدت إلى دخول العلاقات الاقتصادية الدولية مرحلة متشابكة في علاقاتها، نتيجة نمو وتطور القوى الإنتاجية وكذا تصريف المنتجات الفائضة لم يعد كافيا في ظل الاقتصاد الإقليمي بل امتد إلى الأقاليم الأخرى بسبب تزايد الشعور بالحاجة إلى مزيد من تعميق مبدأ الإعتماد المتبادل بمساهمة منظمة التجارة العالمية التي ساعدت على زيادة تحرير الأسواق وتسهيل الوصول إليها عن طريق التوصل إلى أفضل الشروط الممكنة لتحرير الأسواق الدولية ورفع القيود التي تعيق انسياب السلع والخدمات إلى أن بلغت مرحلة تتميز بعمق الروابط المتداخلة في الأنشطة الاقتصادية بين الدول، حتى أن السياسات والتطورات التي تحدث خارج حدود الدولة أصبح لها التأثير الفعال على النشاط الاقتصادي داخل الدولة ومن ثم التأثير على قدرة صانعي السياسات في الدولة التي أضحت لا تستطيع تحقيق أهدافها وتعظيم مكاسبها إلا بتنسيق سياساتها مع سياسات الدول الأخرى.

وعليه فإن أهم ما نلمسه في القرن العشرين هو التوسع الكبير في معدلات التبادل الدولي أي في حجم التجارة الدولية سواء من خلال الإتفاقيات متعددة الأطراف أو الإتفاقيات الإقليمية والتي أدت بدورها إلى مزيد من

التحرير التجاري بين الدول حتى أصبحت معدل التجارة الخارجية يحتل حيزا كبيرا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول، والذي يعد من بين الأهداف الأساسية لكافة الدول التي تسعى إلى تعظيمه، أي تحقيق نمو اقتصادي مستمر بإشراك جميع القطاعات الصناعية والفلاحية والخدماتية والتجارية، وبالتالي فمنها ندرك الأهمية المتزايدة للتجارة الدولية في الاقتصاد العالمي، وكيف أصبح تحرير الاقتصاد والأسواق سمة مميزة للسياسة الاقتصادية لمعظم دول العالم.

إضافة إلى ذلك فإن العديد من الأبحاث والهيئات الدولية المتخصصة تشير بوجود علاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي، ومن أمثلة ذلك نجد بأن العديد من التقارير الصادرة عن البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" التي تتضمن علاقة التجارة الدولية بالنمو الاقتصادي تصب في مجملها على أن تعميق التكامل التجاري الدولي يمكن أن يعطي دفعة قوية لاقتصاديات الدول خاصة النامية وذلك بتحسين معدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل، وأن زيادة التقارب بين البلدان لا تؤدي إلى خفض مستويات الفقر فحسب وإنما أيضا إلى تقليص حجم التفاوت بين الدول المتقدمة والنامية من خلال زيادة إنفتاحها على أسواق الاقتصاديات المتقدمة لذلك فإنه من المهم خفض التعريفات الجمركية والقيود على الحصص ودعم المزارعين التي تمثل عائق كبير أمام الصادرات للعديد من الدول من أجل الإستفادة الكاملة من التجارة العالمية ينبغي أن تسعى البلدان النامية إلى زيادة تحرير حواجزها الجمركية وغير الجمركية وتنويع تجارتها بالتوجه نحو الأسواق الصاعدة سريعة النمو.

ولعل ما يدعم هذا التوجه هو اقتران تحرير التجارة الخارجية خلال العقدين السابقين بتحقيق معدلات نمو جد مقبولة في العديد من الدول التي كانت فقيرة والتي من بينها ماليزيا والبرازيل، فنجد أن السلطات في ماليزيا اتخذت سياسات اقتصادية جديدة ساعدت على إنتعاش اقتصادها، وقد جاء في العديد من التقارير الماليزية بأنه وبالرغم من الضوابط والتدابير الحكومية الاقتصادية فإنها قد تكون أو لا تكون السبب الرئيسي للإنتعاش، إلا أن العامل الرئيسي لمصادر ووتيرة الإنتعاش ترجع لزيادة صادرات الإلكترونيات، واليوم تتمتع ماليزيا بقاعدة عريضة من المنتجات ذات الجودة التي تصنع بواسطة الشركات الماليزية وتصدر إلى أكثر من 200 دولة، وتشمل المنتجات الكهربائية والإلكترونية إلى جانب الأثاث وقطع السيارات والأغذية والبلاستيك وحتى المجوهرات والألبسة، إلى أن أصبحت الصادرات تمثل أهم الركائز الاقتصادية فيها.

أما بالنسبة لدولة البرازيل فقد انتهجت نظام اقتصاد السوق الذي تزامن مع نمو اقتصادها السريع خاصة وأنها اعتمدت على سياسة خارجية تمنح الأولوية للتحالف مع البلدان النامية وأهمها مبادرات التكامل مع دول أمريكا الجنوبية والتعاون في مجالات الاقتصاد أين تم من خلال هذا التعاون إتخاذ التدابير لتحرير وفتح اقتصادها.

ونظر لأن الجزائر من بين الدول التي تبنت أسلوب تقييد تجارتها الخارجية وهو الخيار الذي مضت فيه لفترة طويلة، لتدخل بعدها مرحلة جديدة تمثلت بالأساس في السعي إلى الإندماج في الاقتصاد العالمي من خلال

سعيها للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية إلى جانب إبرامها لعدة إتفاقيات تجارية لعل أبرزها مع الإتحاد الأوروبي تليها الإنضمام لمنطقة التبادل الحر الإفريقية، وقد يترتب عن هذه المبادرات الجزائرية فتح الأسواق الداخلية وتحريرها أمام التجارة والإستثمارات البينية والتي تهدف من خلالها الجزائر إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة والنهوض بالتنمية الاقتصادية، كما يمكن أن تكون ضرورة تمليها التغيرات والتطورات التي تحدث في البيئة الاقتصادية الدولية والتي تعد الجزائر معنية بها خاصة وأنها قامت بعدة إصلاحات اقتصادية في الآونة الأخيرة من أجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص بغية التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

ونتيجة لذلك فقد تتمحور هذه الدراسة في البحث على أهم انعكاسات التحرير التجاري في الجزائر، وبالتحديد على النمو الاقتصادي، مع الإشارة لحالة ماليزيا والبرازيل اللتان كانت لهما مبادرات فعلية في تحرير اقتصادهما ومحاولة الاستفادة من تجربتهما، وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية الآتية.

2. إشكالية الدراسة:

من التحليل المبين أعلاه يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر وماليزيا والبرازيل خلال الفترة 1990–2016؟

3. الأسئلة الفرعية:

تندرج تحت الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية تتمثل في:

1. ما هو واقع وأشكال التحرير التجاري في ظل التطورات الاقتصادية الحالية؟
2. كيف يمكن أن يسهم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر في تحسين الأداء الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؟
3. ماهي الدروس المستفادة من تجربتي ماليزيا والبرازيل؟
4. هل أن تحرير التجارة الخارجية أصبح ضرورة حتمية تمليه التطورات الحالية أو هو خيار تتخذه الدول من أجل تحسين أداء اقتصاداتها؟
5. ماهي العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي أو أنها تختلف من دولة إلى أخرى؟
6. ما هو واقع ومحددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016؟

4. فرضيات الدراسة:

بما أنه توجد إشكالية رئيسية متعلقة بالبحث، فمن المهم أن تقابلها فرضية أساسية، لذلك جاءت هذه الأخيرة تتمثل في: "إن اعتماد الاقتصاد الجزائري وتمركزه على قطاع واحد في صادراته، سيؤدي إلى تأثير سلبي للتحرير التجاري على نموها الاقتصادي، بينما يوجد أثر موجب للتحرير التجاري في ماليزيا والبرازيل".

أما الفرضيات الفرعية المنبثقة منها فهي:

1. تحرير التجارة الخارجية في الوقت الحالي يخضع لعدة أحكام وشروط تحكمها منظمة التجارة العالمية إلى جانب الإتفاقيات الدولية؛
2. يساهم تحرير التجارة الخارجية في تحسين الأداء الاقتصادي في الجزائر بتنويع الأنشطة الاقتصادية وتنويع هيكل الصادرات دون التركيز على قطاع المحروقات، وبالتالي التخفيف من الصدمات والتقلبات الخارجية؛
3. تستفيد الجزائر من تجربتي كل من ماليزيا والبرازيل، لأنهما يتميزان بالإنفتاح الاقتصادي إلى جانب حسن الأداء الاقتصادي؛
4. تحرير التجارة الخارجية أمر ضروري وحتمي في الوقت الحالي من أجل الإندماج في الاقتصاد العالمي، والإستفادة من الفرص الإستثمارية التي تتيحها الاقتصاديات الدولية؛
5. يوجد تأثير إيجابي لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي لأي دولة، ويرجع ذلك إلى المكاسب المتأتية من عوائد الصادرات إلى جانب فوائد التقسيم الدولي للعمل؛
6. تكون نسب النمو الاقتصادي في الجزائر مستقرة في السنوات التي تشهد ارتفاعا في أسعار النفط، الأمر الذي يؤدي إلى تنشيط العديد من القطاعات.

5. دوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة والإهتمام بالمواضيع ذات الصلة بالتجارة الدولية، خاصة وأن الجزائر تسعى للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية منذ سنة 1996 إلى يومنا هذا نظير للانعكاسات التي قد تحدث نتيجة تحرير تجارتها الخارجية في إطار هذه المنظمة بالرغم من قطاع التجارة الخارجية في الجزائر يشهد تأخرا مقارنة بالعديد من الدول المماثلة، وعليه فقد كان الجدل من أهم الدوافع لهذا الموضوع من أجل الإسهام بتقديم ولو بمقترحات وآليات تمكن من ترقية قطاع التجارة الخارجية في الجزائر والمضي للإندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، خاصة بعد أن أصبح

التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية خيارا استراتيجيا للعديد من الدول والتي تزامن إنفتاحها الاقتصادي مع تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، ولعل من أبرز هذه الدول النامية التي ذاع سيتها نجد كل من البرازيل وماليزيا اللتين نحاول من خلالهما الإستفادة من تجاربهما.

6. أهمية الدراسة:

يمكن الحديث عن أهمية البحث المتمثل في أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي من خلال نقطتين هما:

النقطة الأولى: هو أن التجارة الخارجية أصبحت عاملا أساسيا في الإستراتيجيات الاقتصادية فالعديد من الدول تستخدم المعاملات التجارية الدولية من أجل تحقيق أغراض اقتصادية وسياسية، أو الوصول إلى الأهداف الاقتصادية؛

النقطة الثانية: هو أن تظهر مثل هذه الأبحاث في ضوء الإهتمام المتزايد من قبل المسؤولين في الحكومة الجزائر على ضرورة تشجيع وتنويع الأنشطة الاقتصادية، على اعتبار استكمال مسار تحرير التجارة الخارجية والإنضمام لمنظمة التجارة العالمية والتي تعني مجالا واسعا لتدفق رأس المال، والتجارة والإستثمارات، وأن تداعيات مخرجات هذه العناصر يمكن تحديدها في النمو الاقتصادي.

7. أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على التحرير التجاري والعوامل الدافعة له، وأثره على النمو الاقتصادي للدول والتي من بينها الجزائر، وعليه يمكن تحديد أهم أهداف البحث في الآتي:

- الوقوف على أهم الوسائل الدولية المعاصرة في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية، ونخص بالذكر تحرير التجارة الخارجية التي هي أساس التحرير الاقتصادي، بمعنى آخر هو معرفة هل أن التحرير التجاري الدولي في ظل التطورات الاقتصادية العالية أصبح ضرورية حتمية تفرضها هذه التغيرات أو هو إجراء اختياري يمكن تجنبه، إلى جانب الوقوف على واقع النمو الاقتصادي في الدول الثلاثة خاصة الجزائر، وهل أن للنمو الاقتصادي محددات أخرى أكثر تأثيرا من التجارة الخارجية؛

- الوقوف على مدى قدرة التحرير التجاري في التأثير على النمو الاقتصادي للدول، ونخص بالذكر الجزائر، ماليزيا والبرازيل، إلى جانب معرفة هل أن تحرير التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي يختلف من دولة إلى أخرى، أو أن ذلك يطلب محددات وجب توفرها من أجل انعكاس تحرير التجارة على تحسين النمو الاقتصادي؛

- الوقوف على محددات النمو الاقتصادي في الدول ونخص بالذكر الجزائر وماليزيا والبرازيل، إلى جانب تقييم البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر، ومدى إهتمام السلطات الجزائرية بالتجارة الخارجية من خلال الإجراءات والوسائل الموجهة لهذا القطاع.

8. **حدود الدراسة**: يقف هذا البحث على مجموعة من الحدود أهمها:

- **الحدود المكانية**: تمت هذه الدراسة على ثلاث دول هي كل من: الجزائر، البرازيل وماليزيا وقد تم اختيارها نظرا لأنها تشترك في أهم الخصائص الخاصة بالتجارة الخارجية، بحيث كل منها اعتمد على إستراتيجية اقتصادية في بداية السبعينيات وقد تمثلت في النهوض بالقطاع الصناعي، خاصة وأنها كانت تعرف نفس الأوضاع الاقتصادية، إلى جانب أن كل من ماليزيا والبرازيل عرفتا تجارب اقتصادية ناجحة سمحت لهما بتحقيق معدلات نمو مرتفعة، تم اختيارهم أيضا من أجل استخلاص بعض الإستراتيجيات والسياسات التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر.

- **الحدود الزمانية**: تمت هذه الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2016 أي بمدة قدرت بـ 26 سنة، ويرجع سبب اختيار هذه الفترة إلى أن بداية التسعينيات شهدت فيها الدول الثلاثة وخاصة الجزائر إجراءات فعلية وملموسة لبداية تحرير التجارة الخارجية، فنجد في الجزائر إقترن تحرير التجارة الخارجية في إطار الإصلاحات الاقتصادية مع المؤسسات المالية الدولية، كما أن الإنتقال السلمي والتدريجي للسلطة إلى حكومات مدنية في البرازيل مكنها خلال عقد التسعينيات من إنتهاج سياسات اقتصادية رأسمالية، كان من أهمها سياسات الإنفتاح الاقتصادي وسياسات الإعتماد على السوق إلى أن انتشرت فيها سياسات الخصخصة والتحرير الاقتصادي، أما بالنسبة لماليزيا فقد شهدت نموًا اقتصاديًا كبيرًا بين الثمانينيات ومنتصف التسعينيات، نتيجة تحولها من اقتصاد يعتمد على الزراعة إلى اقتصاد يرتكز على الصناعة، أين استدعى بها ذلك زيادة انفتاحها الاقتصادي على العديد من الدول.

9. **الدراسات السابقة:**

1. دراسة: (2018) **Mishaelight Chitauro**: [1]

خلص الجانب النظري لهذه الدراسة إلى أن هناك اهتمامات ومناقشات كبيرة حول درجة التأثير الذي تمارسه التجارة الدولية على النمو الاقتصادي على مدى العقود الماضية، خاصة وأن الأسواق الدولية شهدت تحولات عميقة أدت إلى تكوين نموذج متكامل قائم على تشجيع تحرير التجارة والحد من الحواجز التي تقف أمام تدفق السلع

[1] - Mishaelight Chitauro, **The Impact of Trade Liberalisation on Economic Growth in Switzerland**, Nelson Mandela University, South African, 2018.

والخدمات لأن الإنفتاح التجاري يؤدي إلى دمج الأسواق المحلية في الأسواق العالمية وبالتالي يصبح تداول السلع دون قيود، وقد تم اختيار دولة سويسرا لأنها تتمتع باقتصاد تنافسي ويعد فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من بين أعلى المعدلات في العالم، إلى جانب ذلك فإن الصادرات السويسرية تمثل نسبة مئوية معتبرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتجارتها الخارجية تصنف ضمن أعلى المعدلات في العالم.

وعليه وبناء على هذا الأساس النظري، فقد هدف هذا البحث إلى تقييم تأثير تحرير التجارة على النمو الاقتصادي في سويسرا في الفترة 1990-2014، بإستخدام اختبار الإنحدار التوزيعي التلقائي للمتغيرات التالية: النمو الاقتصادي، معدل العمالة ومعدل الإنفتاح التجاري والإستثمار الأجنبي المباشر، وتشير أهم النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن هناك علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي والإنفتاح التجاري والإستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات التوظيف، وأن الإنفتاح التجاري والإستثمارات الأجنبية المباشرة لهما تأثير إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، بينما تؤثر العمالة على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي فقط على المدى الطويل.

2. دراسة: **Hlalefang Khobai (2017)** :[1]

بدأت هذه الدراسة بتحليل الأوضاع الاقتصادية لكل من دولتي "غانا" و "نيجريا"، بحيث تميزت "غانا" بأداء اقتصادي ضعيف نتيجة تبعات الاستعمار الذي ركز على استخراج المواد الخام من ساحل الذهب وترك قطاع الصناعة متخلفًا بشكل رئيسي مما ساهم في خلق نظام اقتصادي يعتمد بشكل كبير على منتجات التصنيع من بريطانيا، إلا أن ذلك لم يمنعها من تبني أنظمة أسعار صرف مختلفة، والتي قد يكون لها آثار على العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحرير التجاري، بينما تتميز "نيجيريا" بقاعدة تصديرية متواضعة جدا، نتيجة استمرار قطاع النفط في السيطرة على جميع الصادرات السلعية تقريبًا والذي يسهم بأكثر من 70 % من إجمالي الإيرادات المتأتية من الخارج.

وفي إطار سعي الباحث إلى توضيح أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في كل من "غانا" و"نيجيريا" فقد استخدم عدة متغيرات أهمها: النمو الاقتصادي، معدلات التبادل التجارية الخارجية، الاستثمار الأجنبي، معدل التضخم وأسعار الصرف، ووضعها في نموذج التأخر الموزع على الإنحدار الذاتي وذلك خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2016، وتشير النتائج التي تم التوصل اليها إلى أنه توجد علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات في كلا الدولتين، كما أن الإنفتاح التجاري له تأثير إيجابي ومهم على النمو الاقتصادي في "غانا" يقدر بـ 1 %، أما بالنسبة لـ "نيجيريا" فقد بينت النتائج بوجود أثر سلبي لكن غير مهم في المدى الطويل، ويجب على نيجيريا

[1] - Hlalefang Khobai, **The relationship between trade openness and economic growth: The case of Ghana and Nigeria**, Nelson Mandela University, South African, 2017.

التنسيق بين مكونات الصادرات والواردات مع السياسات المناسبة التي من شأنها الحد من استيراد السلع الإستهلاكية والتكنولوجيات الأخرى، من أجل تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق الإنفتاح التجاري.

3. دراسة زيرمي نعيمة 2015[1]:

وقد تطرقت الباحثة في الجانب النظري إلى الإطار النظري والفكري للتجارة الدولية وعلاقتها بالنظام التجاري الدولي الجديد، إضافة إلى النظريات والأدبيات التي تفسر العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، لتنتقل بعدها إلى دراسة واقع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1967-2013، كما قامت الباحثة بتقدير أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام الأدوات القياسية، أين توصلت لمجموعة من النتائج كان أهمها:

أن النظرية الحديثة أقرب إلى واقع الاقتصاد العالمي من سابقتها في تفسير أسباب التجارة الدولية، إضافة إلى ذلك فقد حاولت الجزائر التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية في إطار الإصلاح الاقتصادي وما يتبعه من استقرار اقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي من أجل تسهيل الإندماج في الاقتصاد العالمي، وبالتالي يمكن تحقيق معدل نمو اقتصادي عالي لكن اعتمادها على النفط وانهيار أسعاره في الأسواق الدولية شكل عائقا أمام هذه الأهداف.

4. دراسة **عبد الغفار غطاس، محمد زوزي، عبد الوهاب دادن 2015**:[2]

هدف هذا البحث إلى تقييم أثر تحرير التجارة الخارجية على نمو الاقتصاد الجزائر خلال الفترة الموضحة أعلاه، وقد اعتمدوا في ذلك على ثلاث جوانب مهمة كانت بدايتها التطرق إلى مخرجات ونتائج الدراسات التطبيقية التي عالجت العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، كان أبرزها دراسة (صواليلي، 2006) التي أهتمت بأثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لـ 26 دولة.

أما الجانب الثاني من البحث فقد استهدف واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، أين تم رصد أربع مراحل لوضعية التجارة الخارجية كان بدايتها بسنة 1990، وقد اختلفت السياسات المطبقة بين التحرير التام للتجارة الخارجية والمراقبة والتقييد، ليتمثل الجانب الأخير في استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بإستعمال برنامج Eviews 7، أين تم الإعتماد على مجموعة من المتغيرات كان أهمها الصادرات والناتج المحلي الاجمالي، وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها تمثل في: بالرغم عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر إلا أن للإنفتاح التجاري أثرا إيجابيا على التنمية الاقتصادية من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين الصادرات والواردات

---

[1]- زيرمي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص المالية الدولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.

[2]- عبد الغفار غطاس، محمد زوزي، عبد الوهاب دادن، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)**، مجلة الباحث –عدد 2015/15، جامعة ورقلة الجزائر.

الحقيقية المؤدية بدورها إلى النمو الاقتصادي، وفي مقابل ذلك فإن لعملية التحرير آثارا أخرى على الاقتصاد الوطني، أبرزها التضخم.

5. دراسة دليلة طالب 2014:[1]

وقد تناولت الباحثة تحليل أهم العناصر الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة والتي يمكن حصرها في دور وأهمية التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي إلى جانب واقع السياسات التجارية الحالية والتي امتزجت بين التقييد والتحرير، كما عرفت الدراسة الأدبية العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي عبر مختلف النظريات الاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بنماذج النمو، والتي تهتم بصفة أساسية بتراكم رأس المال المادي من أجل تفسير تغيرات الإنتاج وبالتالي تفسير النمو الاقتصادي.

أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدت الدراسة على تحليل انعكاسات سياسة الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية ثم انعكاسها على الدول العربية لينتقل بعد ذلك إلى توضيح هذا الأثر أي الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر بإستخدام النمذجة القياسية لأربع مؤشرات تمثلت في مؤشر الصادرات، مؤشر الواردات، مؤشر التبادل الدولي، إضافة لمؤشر نصيب الفرد كمؤشر للنمو الاقتصادي، وأن من أهم النتائج التي تم التوصل اليها نجد:

- الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد صغير ومنفتح أساس على السوق الأوروبية ومن المحتمل أن يواجه منافسة شديدة نتيجة توسع أطماع الاتحاد الأوروبي، وأن سياسة الإنفتاح التجاري عموما لم تمكن الجزائر من تحسين ترتيبها على الصعيد الدولي، ويتوقف تأثير هذه السياسة على الصادرات عامة وعلى طبيعة السلع المصدرة وأن مستويات النمو المحققة سببها ارتفاع عائدات الصادرات النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعارها.
- وعلى مستوى الدراسة القياسية فإنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات الإنفتاح التجاري وكذا المتغيرات التفسيرية الأخرى ومعدل النمو الاقتصادي.

6. دراسة (2014) Mayasa Mkubwa, Hamad:[2]

تمثل الإطار النظري لهذه الدراسة في أن تحرير التجارة هو إزالة أو تخفيض القيود أو الحواجز على التبادل الحر للسلع بين الدول، والتي تشمل إزالة أو تخفيض كل من الرسوم الجمركية والقيود غير التعريفية (مثل قواعد

[1]- دليلة طالب، **الإنفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.

[2] - Mayasa Mkubwa. Hamad, **The Impact of Trade Liberalization on Economic Growth in Tanzania,** International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol. 4, No. 5 ISSN: 2222-6990, 2014.

الترخيص والحصص والمتطلبات الأخرى)، التي من شأنها دفع التجارة الحرة بهدف تحسين النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الشاملة نظير المكاسب التي توفرها من تجارة السلع والخدمات، وفي نفس السياق فقد تطرقت الباحثة إلى أن العديد من الدراسات والأدبيات لا تزال لديها مجموعة مختلطة من النتائج، كان من أهمها عدم تأكيد وجود دليل قاطع على التأثير الإيجابي لتحرير التجارة على النمو الاقتصادي للدول، وتحقيقا لهذه الغاية، فقد جاءت هذه الدراسة لدراسة تأثير تحرير التجارة على النمو الاقتصادي في "تنزانيا"، وسد الفجوة النظرية لتحرير التجارة الدولية في تنزانيا، أين وضعت الباحثة الفرضيات التالية: H0 هناك تأثير إيجابي لتحرير التجارة على النمو الاقتصادي في تنزانيا، H1 هناك تأثير سلبي لتحرير التجارة على النمو الاقتصادي في "تنزانيا".

ومن أجل الوصول إلى النتيجة المرجوة من الدراسة فقد تبنت الباحثة نموذج انحدار خطي بسيط، كان المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بينما كان الانفتاح التجاري هو المتغير المستقل، بإستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية التي تغطي فترتين هما: 1970-1985 وهي فترة اقتصادية مغلقة، و1986-2010 وهي فترة اقتصادية منفتحة، وقد تم الحصول على مصادر البيانات من بنك تنزانيا.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري كان له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في "تنزانيا"، خاصة خلال الفترة التي كان فيها الاقتصاد مغلق مقارنة بفترة الاقتصاد المفتوح، ويرجع ذلك إلى أن "تنزانيا" شهدت منذ أواخر الثمانينيات عجزا تجاريا مستمرا في حساباتها، كان هو العامل المساهم في النتائج التي تم الحصول عليها، كما أوصت الباحثة بضرورة قيام الدولة بتشجيع صادراتها لتعويض الواردات، بتطوير المزيد من الصناعات المحلية وجذب المزيد من المستثمرين إلى الدولة وإلغاء التعريفات غير الضرورية.

7. دراسة Elli Moskowitz 2012[1] :

بدأت هذه الدراسة بتقديم معلومات إجراءيه تتعلق بتحرير التجارة في ماليزيا وتحديدا المتعلقة بصناعة السيارات وتصديرها بين ماليزيا ودول الآسيان، وذلك من خلال التحليل المعمق لصادرات ماليزيا والسياسات التجارية التي تعتمدها هذه الأخيرة، كما تميزت الدراسة بتحليل آثار سياسات تحرير التجارة على قطاع التصنيع وإنتاجيته في ماليزيا خاصة تأثيرات اتفاقية التجارة الحرة مع أوروبا، أين تم تقديم بعض تداعيات هذا التحرير، وقد أشارت نتائج البحث إلى أن:

- يلعب تحسين الإنتاجية في أي قطاع دورًا رئيسيًا في التنمية الاقتصادية للبلاد، وأن سياسات تحرير التجارة لها تأثيرات كبيرة على الاقتصادي الماليزي استدعى ذلك قيام الدولة بلعب دور كبير ومهم في التجارة الخارجية؛

[1] - Elli Moskowitz, **Liberalization of Trade in Malaysia**, PhD thesis, https://www.srfederation.org/pdf/17/Liberalization-of-Trade-in-Malaysia.pdf.

- شهدت ماليزيا حالة عدم استقرار كبير في عائدات الصادرات خلال فترة السبعينيات بسبب درجة عالية من الإعتماد التجاري، وهو يدل على أن ماليزيا تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية من أجل تمويل التنمية الاقتصادي وتحقيق معدلات النمو، مما استدعى بالحكومة العمل على تنويع الاقتصاد؛
- أن المنافسة بين ماليزيا ودول الآسيان تتأثر إلى حد كبير بتنفيذ منطقة التجارة الحرة للرابطة (AFTA)؛
- سياسات تحرير التجارة في ماليزيا تؤثر على صناعة السيارات في ماليزيا وتأثرت هذه السياسات أيضًا بإتفاقية الجات وأنظمة منظمة التجارة العالمية وبعض الدول الأخرى.

8. دراسة **Prabirjit Sarkar 2005** [1]:

يهدف هذا المقال إلى إيجاد العلاقة التي تربط بين تحرير التجارة ومعدلات النمو الاقتصادي في الهند وكوريا، ففي الجزء الأول من التحليل تبين أن كل من الهند وكوريا دولتين منفتحتين نسبين، وأن حصة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) في الناتج المحلي الإجمالي شهدت زيادة كبيرة، زيادة على ذلك فإنه خلال الثمانينيات والتسعينيات عرفت الهند تسارعا في عمليات الإنفتاح التجاري أما كوريا فقد تميزت بتباطء في تحرير تجارتها، فكانت معدلات النمو الحقيقية لكل من الهند وكوريا مقبولة، غير أن الهند حققت معدلات أكبر من كوريا.

وأن العمل التطبيقي المعتمد على التكامل المشترك المستخدم في الدراسة نتج عنه عدم وجود ارتباط إيجابي على المدى الطويل بين الإنفتاح والنمو، إلى جانب ذلك فقد تبين بأنه لم يكن لأي من الدولتين علاقة إيجابية طويلة الأمد بين حصة التجارة والنمو، وإذا كان هناك ارتباط فهو سلبي.

9. دراسة **Nadia Lemzoudi (2005)** [2]:

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة أثر درجات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2002 وذلك في 06 دول هي: البنين، بوركينا فاسو، غانا، مالي، النيجر ونيجيريا، والتي يعتبر جزء منها ساحلية والجزء الآخر يعد دول غير ساحلية، وهل أن كلما زاد معدل الإنفتاح أدى ذلك إلى رفع معدل النمو الاقتصادي؟

[1] - Prabirjit Sarkar, **LA libéralisation des échanges a-t-elle un impact sur la croissance ? Les expériences de l'Inde et de la Corée**, Revue Tiers Monde, 2005/4 (n° 184), pages 907 à 927.

[2] - Nadia Lemzoudi, **L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique : Cas de six pays d'Afrique de l'Ouest**, Rapport de recherche en vue de l'obtention de la maîtrise en sciences économiques, Université de Montréal, canada, 2005.

زيادة على ذلك فقد اعتمدت الباحثة في قياس درجة الإنفتاح التجاري لهذه الدول على نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، بإستخدام نموذج يعتمد على تقنية التكامل المشترك للسلسلة الزمنية.

وتشير النتائج المتحصل عليها إلى وجود علاقة إيجابية بين تحرير التجارة الخارجية ومعدل النمو الاقتصادي في إثنين من الدول الساحلية الثلاثة، وعلاقة سلبية مع الدول الثلاثة غير الساحلية. ويرجع ذلك بحسب الباحثة بأن الدول التي ليس لديها ميناء هي أقل توجهًا نحو الخارج من الدول الساحلية، الأمر الذي جعلها تفتقر إلى اقتصاد وطني قوي بما يكفي لمواجهة المنافسة الأجنبية، مما قد يؤثر على قرارات السلطات فيما يتعلق بشكل السياسة التجارية المعتمدة.

10. دراسة **Abdur Razzaque 2003** :[1]

تمحور الجانب النظري لهذه الدراسة على أن دولة بنغلاديش انتقلت من التوجه الداخلي إلى نظام التجارة الموجهة نحو الخارج، أي أنها كانت تعتمد على إستراتيجية تصنيع بدائل الواردات في السبعينيات وأوائل الثمانينيات والتي تبعها ذلك تطبيق إجراءات تقييدية أكثر صرامة كان أهمها القيود الكمية واسعة الإنتشار على الواردات، وتعريفات الاستيراد المرتفعة إلى جانب ترشيد صرف العملات الأجنبية، وذلك بهدف حماية الصناعات الناشئة حديثا وتقليل عجز الموازنات والإستخدام الفعال للعملات الأجنبية.

ثم قامت بنغلاديش باتخاذ العديد من إجراءات التحرير التجاري المهمة لجعل اقتصادها أكثر توجهاً نحو الخارج، وقد أدت تدابير الإصلاح هذه إلى إنخفاض كبير في القيود الكمية على تجارتها الخارجية، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم إتخاذ ثلاث مؤشرات تمثلت في نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة واردات سلع المستهلكين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التعريفة الإسمية الضمنية.

وما ميز نتائج هذه الدراسة حسب الباحث هو أن نتائج التقدير لم تتوصل إلى الكشف عن أي تأثير إيجابي مهم لأي من مؤشرات التحرير على النمو سواء على المدى الطويل أو على المدى القصير، إضافة إلى ذلك فإنه لا يوجد أي دليل على وجود تأثير كبير للتحرير التجاري على نمو الإنتاجية الإجمالية للعامل.

[1]- Abdur Razzaque, **Trade Liberalisation and Economic Growth: Empirical Evidence on Bangladesh,** Focus Study No. 03**,** Bangladesh Institute of Development Studies, Dhaka, Bangladesh, 2003.

10. المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

يمثل هذا العنصر الأسلوب المتبع في جمع المعلومات والبيانات وتحليلها بأدوات تسهم في استخراج النتائج النهائية لإشكالية الدراسة، وبما أن طبيعة الموضوع محل الدراسة يتوفر على الجوانب الأدبية إضافة إلى بيانات وأرقام تقيس متغيرات الدراسة فقد تطلب هذا البحث إتباع الأسلوب المتكامل بين الأسلوب النظري والأدوات التطبيقي.

فالأسلوب النظري استخدم في تأطير وتوضيح الأسس والعناصر المرتبطة بمتغيرات الدراسة، أما الأساليب التطبيقية فقد استخدم أسلوب التحليل من أجل تفسير العديد من البيانات اقتصاديا، إلى جانب الأدوات الإحصائية التي تعتمد على برامج وأدوات تقودنا إلى تفسير نتائج البيانات إحصائيا، كما تستمد هذه الدراسة بياناتها في الغالب من بيانات البنك الدولي للفترة الممتدة من 1990-2016، إلى جانب من البنك المركزي الجزائر ووزارة التجارة الجزائرية.

11. تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى 07 أجزاء أساسية متمثلة في مقدمة تتضمن عدة عناصر، و05 فصول، إضافة إلى خاتمة، فالفصل الأول تمحور حول دراسة الأسس النظرية والفكرية للتجارة الخارجية الدولية في النشاط الاقتصادي، بحيث تمثلت الجوانب النظرية في مفاهيم حول التجارة الخارجية وسياساتها، أما الأسس الفكرية فقد تناولت التجارة الدولية عبر مختلف المدارس والنظريات.

في حين أهتم الفصل الثاني بالتحرير التجاري في ظل النظام التجاري الدولي الجديد، أين تم التطرق فيه إلى أشكال التحرير التجاري الذي يغلب عليه الإطار الإقليمي، إلى جانب دور الهيئات الدولية في التأكيد على هذا الاتجاه، خاصة سعي منظمة التجارة العالمية إلى توسيع مبدأ إزالة القيود على التجارة الدولية في الإطار المتعدد الأطراف.

أما الفصل الثالث فقد خصص للدراسة النظرية والتحليلية للنمو الاقتصادي وعلاقته بالتحرير التجاري، بحيث تم استعراض عدة مفاهيم للنمو الاقتصادي والتنمية والعلاقة التي تربطهما إلى جانب أهم النماذج المستخدمة في تفسير النمو الاقتصادي، كما شهد هذا الفصل عنصر مهم تمثل في الإطار الأدبي للدور التنموي للتجارة الدولية خاصة على النمو الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات، وكذا التقارير الصادرة عن عدة هيئات مختصة في هذا الشأن.

وبما أننا قمنا بدراسة حول أثر التحرير التجاري على ثلاث دول هي الجزائر، البرازيل وماليزيا، فقد خصصنا الفصل الرابع لتحليل واقع التحرير التجاري في الدول محل الدراسة وذلك في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية

2016، أين تم تناول أهم المحطات الاقتصادية التي أسهمت في تطور تحرير التجارة الخارجية خاصة في الجزائر، وكذا أهم السياسات والإستراتيجيات التي قامت بها كل من البرازيل وماليزيا من أجل الإندماج في النظام التجاري العالمي.

أما بالنسبة للفصل الخامس فقد قسم إلى جزئين رئيسيين، تمثل الجزء الأول في تحليل تطور أداء المؤشرات الاقتصادية التي تمثل متغيرات الدراسة أهمها الصادرات والواردات ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول الثلاثة، وذلك خلال الفترة 1990-2016، أما الجزء الثاني فقد تم فيه قياس أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، البرازيل وماليزيا خلال الفترة 1990-2016، بإستخدام مجموعة من الأساليب والبرامج الإحصائية، عن طريق وضع متغيرات الدراسة في نموذج إحصائي، الذي كانت مخرجاته إضافة إلى مجموعة من النتائج المستخلصة من عمليات التحليل والدراسة التي تم التوصل إليها عبارة عن الخاتمة العامة لهذه الدراسة.

الفصل الأول

الأساس النظري والفكري
للتجارة الدولية

تمهيد:

لقد نال موضوع التجارة الدولية قدرا كبيرا في العلاقات الدولية، لما له من وقع على الجانب الاقتصادي للدول، بحيث أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن وذلك لأن إتباعها لهذه السياسة يضطر الدولة إلى أن تنتج كل احتياجاتها بنفسها بالرغم من أن ظروفها الاقتصادية والجغرافيا لا تمكنها من ذلك، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تملك فيها وفرة في أحد عناصر انتاجها، لتبادلها بمنتجات دول أخرى، ومن هنا برزت أهمية التخصص الذي تقوم عليه التجارة الدولية.

كما أن بدايات تفسير التجارة الدولية كان عبر مختلف المدارس والنظريات التي تدرجت خلال فترات متعاقبة ومتداخلة، من خصوصية أكثر للأسواق ومنافسة أقل بين الأسواق إلى تحرير دولي للأسواق ومنافسة شديدة بين الدول، وأن خصوصية الأسواق والتحرير الدولي للأسواق يطلق عليها في الوقت الحالي بالسياسات التجارية، والتي سنراها في هذا الفصل.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم الفصل إلى أربعة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم حول التجارة الدولية من خلال المفهوم والدوافع من التجارة الدولية إلى الأهداف، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى التجارة الدولية عبر مختلف المدارس والنظريات، بدءا بالنظرية الكلاسيكية وفي مقدمتها أفكار التجاريين إلى النفقات المطلقة وعلى رأسها آدم سميث، ليطورها ريكاردو وفق النفقات النسبية لتأتي بعده النظرية النيو كلاسيكية ونموذج "هيكشر- أولين"، وسنحاول في المبحث الثالث تسليط الضوء على الاتجاهات الحديثة في تفسير التبادل الدولي، وفق محددات الاتجاه العام للتبادل الدولي إلى بعض النظريات التكميلية في التبادل الدولي بوصف وتحليل نظرية التجارة المبنية على اختلاف التكنولوجيا ونموذج "ليندر" للأسواق والاختراعات.

في حين جاء في المبحث الرابع السياسات التجارية الدولية وذلك من خلال التعريف بالسياسات التجارية الخارجية وأهدافها، وكذا أدواتها، إلى أهم الإجراءات التي تتخذها الدول اتجاه التجارة الخارجية.

المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية جزء مهم في الاقتصاد الدولي، والتي تفسر وتبين المحتوى الحقيقي للعلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تشمل التبادل الدولي في السلع والخدمات وحركة الصرف الأجنبي والاستثمار وتحويل رؤوس الأموال، ليتم تفاعل هذه العلاقات مع الهياكل الاقتصادية المحلية للدول الأطراف في التجارة الدولية.

كما أن حركة التبادل التجاري بدأت بمفهوم بسيط في السابق عن طريق المقايضة بدون تعقيد في وسائل التنفيذ ووصلت إلى مفهوم أكثر تعقيدا في التجارة المتكافئة من حيث وسائل تنفيذها والظروف التي تحكم العمل على هذا الأساس، والسبب في ذلك يرجع إلى التطورات التي حدثت على المجالات السالفة الذكر.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية

لقد وردت عدة تعاريف للتجارة الدولية كان من بينها مايلي:

" هي المعاملات التجارية بين الدول تحت ما يعرف بالصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة في صورها الثلاثة، أي في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة"[1].

وفي **تعريف آخر** هي: "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[2]".

أو **هي**: "عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي، سواء في صور سلع أو أشخاص أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة عن طريق انشاء صفقة بين الدولتين بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة"[3].

كما يمكن تعريفها على أنها: عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي كونها تهتم

[1] - جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 217.

[2] - شريف على الصوص، **التجارة الدولية، الأسس والتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 14.

[3] - Cours de Mr Diemer, **Economie Generale, Les Moteurs de la Croissance**, Université de Auvergne, France, sans annee, p : 346.

بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك، وقد نشط الاهتمام بالتجارة الدولية منذ عقود بدافع الحاجة إليها ووضعت النظريات المفسرة لعملية التجارة الدولية[1]

كما يمكن تعريفها على أنها: " فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية"[2].

إذا التجارة الدولية **هي**: " عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات وباقي عناصر الإنتاج المختلفة بين الدول، من أجل تحقيق منافع لأطراف التبادل، وفق قواعد منتظمة ومحددة لانتقال السلع والخدمات، والتي من بينها الأقاليم الجمركية والاتفاقيات التجارية، وتظم التجارة الدولية في الوقت الحالي العناصر التالية:

1. الصادرات والواردات السلعية المنظورة؛
2. الصادرات والواردات الخدمية غير المنظورة؛
3. حركة العمالة والأشخاص بين الدول؛
4. الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك جهد دولي من أجل تعميق تحرير التجارة الدولية، بدء بوضع اتفاقية التجارة والتعريفات الجمركية "الجات" إلى انشاء المنظمة العالمية للتجارة، إلى بلورة النظام التجاري الدولي الجديد.

المطلب الثاني: دوافع قيام التجارة الدولية بين الدول.

يرجع الدافع الأساسي لقيام التجارة الدولية منذ القدم إلى المشكلة الاقتصادية، والتي يطلق عليها الاقتصاديون الندرة النسبية، بحيث أنه ليس لكل دولة نفس الإمكانيات والظروف المتمثلة في عوامل الإنتاج التي تمكن من إنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها الدولة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التفاوت الذي كانت تتسع هوته بين الدول المتقدمة والنامية، مما خلف نتائج سلبية على التنمية في الدول النامية ومحدودية النمو في الدول المتقدمة، ساعد في التفكير والدعوة إلى ترتيب العلاقات التجارية الدولية من خلال إرساء نظام تجاري دولي أكثر تنظيما وتحرير للتجارة الدولية، ويمكن ذكر دوافع أخرى لقيام التجارة بين الدول في:

---

[1] - عطاء الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار الكتاب، عمان، الأردن، 2016، ص: 11.

[2] - نور الدين جوادي، **التجارة الدولية، قراءة مفاهيمية عامة**، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، 2017، ص: 5.

* التجارة: بشكل عام هي العمل على تصريف الإنتاج الفائض عن الحاجة، وفق أطر اقتصادية تبادلية تتحدد فيها معايير التبادل السوقية (العرض والطلب). كما أن هناك تباين ظهر بين المنظرين فيما يتعلق بالتفرقة بين مفهومين "التجارة الخارجية" و"التجارة الدولية"، حيث توصلوا إلى حصر مصطلح "**التجارة الخارجية**" في معناها الضيق الذي لا يغطي سوى الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين وضع اصطلاح "**التجارة الدولية**" ليتعدى الصادرات والواردات إلى حركة العمالة وتدفق رؤوس الأموال بين الدول.

أولا: اختلاف توفر عناصر الإنتاج بين الدول.

تتمتع بعض الدول بظروف طبيعية وبيئية معينة يغلب عليها طابع التخصص في إنتاج بعض السلع أو المنتجات كالإنتاج الزراعي أو النشاط الصناعي أو استخراج بعض المواد الأولية من أراضيها، فنجد مثلا بعض الدول العربية تحظى بتوفر النفط في أراضيها مما استدعى بها إنتاج البترول، وألمانيا والولايات المتحددة تحتوي على الحديد فنجدهما يتخصصان في الصناعات الثقيلة.

كما نجد بعض الدول كإسبانيا تمتاز بتربة خصبة ومناخ ملائم ومياه متوفرة أدى ذلك إلى تخصصها في المنتجات الزراعية، أو كالبرازيل في انتاج البن والأعلاف، وإندونيسيا في انتاج المطاط ووفرة الأخشاب مما جعلها منتجة للورق، أما مصر فهي منتجة للقطن والأرز.

إن هذه الصفات الطبيعية للدول أسهم بشكل كبير في تطوير الحياة الاقتصادية بين الدول، بحيث أسهمت في دفع حركة التبادل التجاري بين الدول، وبالتالي وضع الأسس والارتباطات بين الدول في مجال التجارة الدولية[1].

ثانيا: المكاسب والمنافع الاقتصادية.

من بين العوامل التي ساهمت في قيام التجارة الدولية ما يلي:

1. تحقيق المكاسب نتيجة الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا؛
2. سد العجز من المنتجات والسلع التي لا يستطيع اقتصاد ما انتاجها نظرا لعدم توفر أحد عناصر الإنتاج وبالتالي تحقيق الرفاه الاقتصادي للدولة المستوردة؛
3. تعتبر التجارة الدولية منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية؛
4. تساعد التجارة الدولية في نقل والاستفادة من التكنولوجيا والمعلومات الأساسية لأن العامل التكنولوجي يحسن من الإنتاجية ويرفع من الكفاءة المتمثلة في خفض التكلفة؛
5. تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا من مؤشرات التقدم الاقتصادي الوطني والرفاهية لأي دولة من الدول فكلما كانت الدولة تتمتع بتجارة خارجية كبيرة وانفتاح على الدول كلما كانت قادرة على النهوض بمستوى المعيشة لدى مواطنيها وعملت على توفير وسائل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لديها ناهيك عن ارتفاع معدلات الدخل القومي وانخفاض مستوى البطالة[2].

---

[1] - حرم محمد بدوي محمد، **دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 2، السودان، 2016، ص: 56.

[2] - عطاء الله علي الزبون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 06.

ثالثا: تغير الأذواق والرغبات.

يعتبر العامل النفسي المؤثر الرئيسي في قرار الاستهلاك للمستهلك، وبالتالي أي مستهلك يميل في اختياراته للمنتجات الأجنبية في حالة تمتعها بجودة عالية أو سعر منخفض بالرغم من أنه قد يجد ما يماثلها من المنتجات المحلية، كما أن ارتفاع الدخول لدى الأفراد يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية قصد التمتع بمستوى معيشي أعلى مما تشبعه المنتجات المحلية الصنع.

وعليه فإن الدولة ستقوم بفتح المجال للمنتجات الأجنبية سواء بالاستيراد أو عقد اتفاقيات تجارية، من اجل اشباع الرغبات المحلية وسد الطلب المحلي.

كما تجدر الإشارة إلى أن حجم الدولة ونفقات النقل تعتبر من بين محددات قيام التجارة الدولية وذلك من خلال:

- ✓ **حجم الدولة**: يؤثر في مدى تكامل الموارد الطبيعية والبشرية فيها، وما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير الذي يؤثر بدوره في اتجاهات التجارة الدولية[1]؛
- ✓ **نفقات النقل**: تعد من محددات قيام التجارة الدولية، بحيث أن انخفاض هذه النفقات يؤدي إلى اتساع نطاقها من خلال تصريف المنتجات إلى أقاليم عديدة، لأن النفقات المرتفعة تعتبر عائقا لإدراج السلع في التبادل الدولي.

المطلب الثالث: مظاهر التجارة الدولية.

لقد أحدثت التجارة الدولية عدة تغيرات على المستوى العالمي، تجلت في:

1. **النفع والأهمية**: تتمثل أهمية التجارة الخارجية على الدول في:

- ✓ التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على مزايا التخصص وتقسم العمل الدولي؛
- ✓ تسهم في تعزيز العلاقات الودية مع الدول الأطراف، ومنه تمكن من تذويب الخلافات السياسية؛
- ✓ تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا؛
- ✓ تحقيق التوازن في الأسواق الداخلية نتيجة تصريف الفوائض الإنتاجية؛
- ✓ نقل التكنولوجيا والمعلومات التي تسهم في بناء الاقتصاديات؛
- ✓ تلبية كافة الرغبات والحاجيات الداخلية الناتجة عن الأذواق أو على الطلب المتزايد.

[1]– قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010، ص: 24.

2. **التخصص وتقسيم العمل الدولي:** يعتبر التخصص وتقسيم العمل الدولي شرط أساسي لقيام التبادل التجاري بين الدول لما له من فضل في إنتاج السلع بكفاءة عالية ونقصد بالكفاءة هي، التكلفة المنخفضة والجودة الحسنة، نظرا لتوفر أحد أو كل عناصر إنتاج السلع بكثافة مما يؤهلها إلى إنتاجها بكلفة أقل وكميات كبيرة.

كما ينقسم التخصص إلى أقسام تقريبا بعدد عوامل الإنتاج، فيوجد تخصص الأفراد، تخصص المناطق وتخصص رأس المال.

لذلك كان يرى آدم سميث بأن فكرة التخصص وتقسيم العمل الدولي من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج والنشاط الاقتصادي والتقدم الاقتصادي للدول، ويرى أيضا بأن تقسيم العمل يتوقف على مدى اتساع نطاق السوق، فكلما اتسع نطاق السوق ساهم في زيادة تقسيم العمل، وأن حرية التجارة تعد من أهم العوامل الرئيسية لاتساع نطاق السوق[1].

3. **الإقليمية والتكتل:** شهد الاقتصاد العالمي منذ بداية الارتقاء بالتجارة الدولية، وخاصة بداية التسعينيات اتجاها نحو تكوين الكتل الاقتصادية، وإنشاء مناطق للتجارة الحرة والاتحادات الجمركية، وقد تسارع هذا الاتجاه في أعقاب الثمانينات مع إعلان برنامج إنشاء السوق الأوروبية المشتركة الموحدة سنة 1992، وإنشاء سوق حرة للتجارة بأمريكا الشمالية سنة 1989 ضمت الولايات المتحدة، وكندا والمكسيك، وبذلك أصبحت الكتل التجارية الإقليمية تتصف بدور المحرك لتنمية التجارة الدولية، وتبين التقارير بأن حصة التجارة الخارجية الإقليمية تمثل نسبة تقدر بحوالي 94 % من حجم التجارة العالمية سنة 1989.

وأن هذه التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية ستسهم في النهاية إلى تعزيز حرية التجارة على المستوى العالمي، من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر الدول خارج التكتل، وبالتالي المساهمة في بناء منطقة تجارة حرة عالمية، ويناصر هذا الرأي الاقتصادي "ريتشارد بالدوين" "R.Baldwin" والذي يرى أن النهج الإقليمي طريقا مرحليا نحو التعددية وبناء منطقة التجارة الحرة العالمية[2].

4. **الشمولية:** يرجع انتشار التجارة الدولية بين كافة دول العالم إلى تدويل الإنتاج الذي يستمد طابعه من ضرورة تقسيم العمل على نطاق أوسع، والحاجة للاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة وأنه توجد عوامل أخرى ساعدت على ذلك كان من بينها:

---

[1] - عصام حسني محمد عبد الحليم أبو زيد، **محاضرات في التجارة الدولية**، جامعة بنها، مصر، 2008، ص: 401.

[2] - عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية –دراسة حالة الاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص: 89.

- ✓ قابلية انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى، بالرغم من أن النظرية التقليدية في التجارة الدولية افترضت في بداية الأمر بعدم قابلية انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى؛
- ✓ العامل التكنولوجي الذي أسهم في تقليص المسافات وخفض التكلفة؛
- ✓ تطور الشركات المتعددة الجنسيات واستراتيجيات النمو والتوسع العالمي التي اعتمدتها[1].

لقد كان لبدايات التجارة الدولية وما صاحبها من زيادة في معدلات التبادل التجاري عبر عدة عقود نتاجا لتزامن عدة أسباب وعوامل أدت إلى احداث تطورات وتغيرات مست توجهات النظام الاقتصادي العالمي.

المطلب الرابع: أهداف التجارة الدولية

إن قيام أي دولة بالتبادل التجاري مع الدول الأخرى، هو بالأساس من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، ومن بين هذه الأهداف التي تسعى الدول للوصول إليها ما يلي:

1. الإستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي، من أجل الحصول على السلع بكفاءة عالية من طرف الدول التي تنتج هذه السلع وتتمتع بميزة مطلقة أو نسبية في إنتاجها مقارنة بالدول الأخرى؛
2. من أجل القضاء على المظاهر السلبية لبعض المؤسسات الاقتصادية كالإحتكار، وكذا من أجل تحقيق الرفاه الاقتصادي والمتمثل في توفير تنوع في المنتجات في الأسواق الداخلية حتى يتسنى إشباع رغبات الأفراد[2]؛
3. الإنتقال بالصناعات المحلية من الإنتاج بالحجم الصغير أو المتوسط إلى الإنتاج بالحجم الكبير، لما له من مزايا تنافسية، فقد تؤدي هذه الوفرات في الحجم إلى تحقيق أرباح أكثر وامتلاك حصص أكبر في الأسواق الخارجية[3]؛
4. الإستفادة من المنتجات الجديدة التي تتماشى مع المعرفة والتكنولوجيات الحديثة ومحاولة تطبيقها داخليا من أجل بعث حيوية الموارد العاطلة؛
5. العمل على زيادة حجم الصادرات السلعية ودورها في جلب النقد الأجنبي، مما يسمح بتحقيق توازن ميزان مدفوعات الدولة.

---

[1] - محمد السيد سعيد، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، دار عالم المعرفة، الكويت، 1986، ص: 09.

[2] - ناجي ساري فارس، **واقع التجارة الخارجية بين إيران والدول النامية وأفاقها المستقبلية**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 26، جامعة البصرة، العراق، 2015، ص: 147.

[3] - عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول–دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص: 38.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الدولية

تفسر هذه النظريات الأسس التي تقوم عليها التجارة الدولية، والأسباب التي تقف وراء التخصص وتقسيم العمل الدولي، بحيث تعتبر المكاسب هي أساس قيام التجارة الدولية، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية للدول المشتركة في التجارة، ولقد كانت النظرية الكلاسيكية أولى النظريات التي حاولت إعطاء تفسير لأسباب قيام التجارة بين الدول، بحيث تمثل هذه النظرية الأساس النظري لدراسة النظريات الحديثة في التجارة الدولية.

المطلب الأول: أفكار التجاريين

الفكر التجاري (المركنتالي-Mercantilism) هو مجموعة من المعتقدات الاقتصادية التي انتشرت في أوروبا خلال الفترة 1500-1750م، والتي كانت تتحكم في الأنشطة الاقتصادية المحلية والمعاملات التجارية الدولية، والهدف الأساسي من هذه السياسات والمعتقدات هو تركيم ثروة الأمم، ولعل الظروف التي سادت أوروبا في تلك الفترة قد ساعدت على خلق هذه الأفكار نتيجة الاستكشافات الجغرافية التي سمحت بتدفق المعادن النفيسة من الأقاليم الجديدة إلى أوروبا، هذا إلى جانب النمو السكاني وتزايد أهمية طبقة التجاريين على حساب الطبقة الإقطاعية[1].

ولقد تزامن ظهور المذهب التجاري ببروز مجموعة داخل المجتمع أطلق عليهم التجاريون يكتبون المقالات عن التجارة الدولية، تلخصت آراءهم في جمع المعادن النفيسة (الذهب والفضة) حيث كانوا يعتبرونها أساس ثروة الأمة وعظمتها، بحيث يتم الحصول عليها من مناجم الذهب والفضة، أو من خلال التبادل التجاري الدولي مما ساهموا في إخضاع التجارة الخارجية للعديد من القيود الحمائية[2].

كما يرى الفكر التجاري أن النظام الاقتصادي ينقسم إلى ثلاثة قطاعات رئيسية هي: القطاع الإنتاجي، والقطاع الخارجي (المستعمرات) وأن طبقة التجاريين هي الطبقة المهمة في عملية النمو الاقتصادي التي تشيد بعنصر العمل في العملية الإنتاجية، وقد استخدموا نظرية القيمة في العمل أي أن قيمة السلعة يتم تحديدها بما يبذل في إنتاجها من ساعات عمل[3].

---

[1] – ملال شرف الدين، **التحرير التجاري الدولي وأثره على وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2000-2013**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016، ص: 02.

[2] – **المرجع السابق.**

[3] - Emmanuel Nyahoho et Pierre-Paul roulx, **Le commerce international :théories, politiques et perspectives industrielles,** Presses de l'Université du Québec , 3° Edition, canada, 2006, p: 37.

وانطلاقا من ذلك فقد اقترح التجاريون بأن تقوم الدولة بالتدخل في الشؤون الاقتصادية من أجل تشجيع الصادرات وتقييد الواردات حتى تستطيع تحقيق فائض في الميزان التجاري لصالحها وتأتي بالذهب والفضة إليها[1]، لذلك يعتبر دعم الدولة مهم جدا بالنسبة للتجاريين.

وقد ظل هذا المذهب سائدا حتى ظهرت مدرسة الطبيعيين، والتي نادت بحرية النشاط الاقتصادي، وفق القاعدة المعروفة دعه يعمل "Laisser-faire" دعه يمر " Laisser-passer"[2] ، الأمر الذي مهد الطريق لظهور أفكار الاقتصاديين التقليديين أمثال آدم سميث وريكاردو الذين هاجموا جميع أشكال الحماية والتدخل والقيود على التجارة الخارجية.

ما يمكن قوله على المذهب التجاري بأنه لم يكن نظرية مفصلة وقائمة بحد ذاتها في التجارة الدولية، إذ كانت آراءهم تتلخص في أن ثروة الدولة تقاس بما لديهم من نقود (ذهب وفضة)، والطريقة الوحيدة لتجميعها هي التجارة الخارجية، ولا يتحقق ذلك إلا بتحقيق فائض في الصادرات عن الواردات، ومن هنا انطوت آراء التجاريين على ضرورة تقييد التجارة الخارجية من خلال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وحتى تتمكن من مواجهة الدول الأخرى.

المطلب الثاني: النظرية التقليدية الكلاسيكية

ظهرت التجارة الدولية منذ العصور التاريخية الأولى، مبنية على نظريات تهدف إلى تحليل الأسس التي تقوم عليها التجارة الدولية، وبالرغم من اختلاف توجهاتهم إلى أننا سنحاول الوقوف على مختلف آراء الاقتصاديين ضمن النظرية الكلاسيكية.

الفرع الأول: نظرية "الميزة المطلقة" لآدم سميث

تعتبر النظرية التقليدية نقطة انطلاق في تحليل وتطور نظرية التجارة الدولية إذ لم يكن للمذهب التجاري نظرية مفصلة في هذا الموضوع، بحيث ظهرت النظرية التقليدية في التجارة الدولية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل على المذهب التجاري الذي كان يدعو إلى فرض القيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة، فجاءت النظرية التقليدية التي من أهم روادها "آدم سميث" و"دافيد ريكاردو"، مدافعة عن حرية التجارة الخارجية مبرزة بأن قوة الدولة الاقتصادية لا تكمن فيما تحويه خزائنها من معادن

---

[1] - إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 18.

★ من أهم الكتاب التجاريين: ميسلدن Misselden توماس مان Thomas Mun ، ميلنز Malynes للمزيد أنظر، **تطور الفكر التجاري في نظرية التجارة الدولية**، للكاتب سعيد النجار.

[2] - عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 11.

نفيسة فقط، وإنما فيما تحتويه من موارد اقتصادية حقيقية ممثلة في الأراضي وسلع الاستهلاك[1]، وبالتالي أن رفع القيود على التجارة الخارجية هي السبيل إلى زيادة ثروة البلاد الحقيقية.

ولقد كان الاقتصادي "آدم سميث" من الأوائل الذين قدموا تفسيرا لقيام التجارة بين الدول في إطار النظرية الكلاسيكية من خلال كتابه الشهير ثروة الأمم "Wealth of Nations" سنة 1776[2]، بحيث تكمن وظيفة التجارة الخارجية في التغلب على ضيق السوق المحلي وإيجاد المجال لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي واستبداله بما هو مفيد لكل دولة طرف في التجارة.

وقد كانت الدعوة آنذاك تسعى إلى أن يكون النظام الاقتصادي التقليدي يتسم بـ[3]:

1. التسليم بمبدأ سيادة الحرية الاقتصادية وضرورة عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية؛
2. إمكانية تحقيق الانسجام التلقائي بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة دون تدبير لتحقيق مصلحة المجتمع، وكأنهم مدفوعون بفعل اليد الخفية التي أولاها آدم سميث الثقة الكبرى[4]؛
3. يعتبر التشغيل الكامل فرضا واقعا بحيث أن الوحدات الاقتصادية الجزئية في سعيها لتحقيق أقصى ربح ممكن؛
4. يعتبر قانون "ساي" أو قانون الأسواق ركيزة الفكر الاقتصادي التقليدي، ويؤول هذا القانون إلى أن العرض يخلق الطلب المساوي له.

وبعد أن رأينا أهم سمات الفكر الاقتصادي التقليدي أعلاه، نوضح الآن أهم فروضه المتمثلة في[5]:

1. أن عناصر الإنتاج تتمتع بحرية الانتقال داخل الدولة فقط وليس إلى الدول الأخرى؛
2. تستطيع كل دولة أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون إنتاجها؛
3. تقاس الكلفة الحقيقية أي قيمة السلعة بمقدار وقت العمل (الجهد) اللازم لإنتاج السلعة وفقا لنظرية القيمة في العمل؛
4. أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المستخدم في الإنتاج.

---

[1] –عادل أحمد حشيش، مجدي محمد شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص: 61.

[2] – حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص: 33.

[3] – ملال شرف الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 04.

[4] – **نفس المرجع السابق**.

[5] – **نفسه**.

كما وضح "آدم سميث" مبدأ التخصص وتقسيم العمل في المعاملات التي تتم بين إحدى الدول وباقي دول العالم، إذ تتخصص الدول في تصدير السلع على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة[1]، أي التي تتصف في إنتاجها بميزة مطلقة واستيراد السلع التي تتصف الدول الأخرى بميزة مطلقة في إنتاجها من يؤدي بكلتا الدولتين إلى الاستفادة من مزايا التكاليف المطلقة.

ومن أجل توضيح فكرة الميزة المطلقة نفترض المثال التالي:

1. نفترض أن العالم يتكون من دولتين هما: الجزائر، المغرب؛
2. أن هناك سلعتين يتم إنتاجهما: التمر، زيت الزيتون؛
3. تكلفة الإنتاج تقدر بساعات العمل، وأن الأجور متساوية في كلا البلدين.

جدول رقم (01): عدد ساعات العمل لإنتاج وحدة واحدة.

	التمر	زيت الزيتون
الجزائر	2 ساعة / كلغ	4 ساعة / كلغ
المغرب	5 ساعة / كلغ	1 ساعة / كلغ

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن الجزائر لها ميزة مطلقة في إنتاج التمر، بحيث تستطيع الحصول على كلغ من التمر خلال 2 ساعة، بينما المغرب تحصل على كلغ واحد من التمر خلال 5 ساعات.

ويعني ذلك أن الجزائر أكثر كفاءة من المغرب في إنتاج التمر، ووفقا لنظرية النفقات المطلقة يمكن قيام التجارة بين الدولتين حيث تتخصص الجزائر تخصصا كاملا في إنتاج التمر، وتتجه كافة الموارد وعناصر الإنتاج في الجزائر إلى إنتاج التمر وتترك إنتاج زيت الزيتون، في حين تتخصص المغرب تخصصا كاملا في إنتاج زيت الزيتون بحيث تتجه كافة مواردها إلى إنتاج زيت الزيتون وتترك تماما إنتاج التمر، وستتم التجارة بين الدولتين على أساس: صادرات الجزائر ستكون من التمر وارداتها من زيت الزيتون وتكون صادرات المغرب من زيت الزيتون وارداتها من التمر.

وبمعنى آخر فإن آدم سميث أرجع قيام التجارة إلى اختلاف النفقات المطلقة المتمثلة في ساعات العمل التي تتمتع بها الدولة في إنتاج سلعة ما، وأن المكسب من التجارة سيتولد عن التخصص وتقسيم العمل الدولي، واتساع السوق الدولي.

[1] - Emmanuel Nyahoho et Pierre-Paul roulx, **0p cit**, p: 39.

كما أن التجارة الدولية في رأي "آدم سميث" تقوم بوظيفتين: فهي تسمح بتوسيع المجال لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيء آخر ذو نفع أكبر، أما الوظيفة الثانية فهي تتغلب على ضيق السوق المحلي، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصى إنتاجية[1].

إلا أن مبادئ "آدم سميث" في حرية التجارة الدولية، لا يمكن تعميمها على كافة الدول، لأنها لا تبين السبيل للدول التي لا تتمتع بأي ميزة مطلقة، وأن التفوق المطلق الذي يعتبر كأساس للتخصص وتقسيم العمل الدولي لا يتماشى مع الواقع الفعلي لموارد الدول، بحيث يمكن أن يكون التفوق النسبي أساسا للتخصص، وبالتالي إتمام المعاملات التجارية الدولية وهذا ما جاء به "ريكاردو" من خلال نظرية النفقات النسبية.

الفرع الثاني: نظرية "الميزة النسبية" لدافيد ريكاردو

بعض الدول ومنها الدول النامية لا يكون لديها موارد كافية في إنتاج أي سلعة بكفاءة عاليا، نظرا لظروفها الاقتصادية أو بسبب فقرها مما يجعلها غير قادرة على إنشاء مشروعات كبيرة تمكنها من تحقيق وفرات حجم كبيرة، بحيث تكون الدولة الأخرى لها القدرة لإنتاج كلا السلعتين، وحسب نظرية آدم سميث فإنه لا تصلح قيام التجارة بين الدولتين.

إلا أن "دافيد ريكاردو" وضع نظرية الميزة النسبية والتي تنافي الشرط الضروري لتوفر الميزة المطلقة لكي تحقق الدول مكاسب من التجارة الدولية، بل يكفي وجود ميزة نسبية أي اختلاف التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول لكي تقوم التجارة الدولية[2].

ففي سنة 1817م نشر ديفيد ريكاردو كتابه **مبادئ الاقتصاد السياسي**[3]، قدم فيه قانون النفقات النسبية "Law of Comparative Advantage" يقوم على أساس الميزة النسبية، بحيث طرح فيه السؤال التالي: ماذا سيحدث إذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج اثنين أو أكثر من المنتجات؟ وأنه توجد دولة أخرى ليس لديها ميزة مطلقة لأي سلعة على الإطلاق؟ وهل هذا يعني أنه لا يمكنها أن تشارك في التجارة الدولية؟ وقد كانت الإجابة على هذا السؤال وفق نظرية الميزة النسبية التي طورها في كتابه "**مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب**" وبين فيه بأنه توجد إمكانية المشاركة في التجارة الدولية مهما كانت الاختلافات في التكاليف النسبية للدول[4].

---

[1] - زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 11.

[2] – نداء محمد الصوص، **التجارة الدولية**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2008، ص: 21.

[3] - علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص: 39.

[4] -Andrew Harrison et Ertugrul Dalkiran et Ena Elsey**, Ibid,** p: 279.

فطبقا على تحليل "ريكاردو" فإنه إذا كانت دولة ما متخلفة تخلف مطلق في كافة السلع فإنه لا يزال هناك جانب لقيام تجارة مربحة بينها وبين الدولة الأخرى على أساس الميزة النسبية موضحا ذلك بمثاله الشهير[1]، والمتمثل في إنتاج القماش والنبيذ في كل من بريطانيا والبرتغال.

ولقد بين ريكاردو بأنه ليس من الضروري توفر الميزة المطلقة للدولة في إنتاج إحدى السلع[2]، لكي تحقق مكاسب من التجارة الدولية بل يكفي أن يتوفر للدولة ما أسماه الميزة النسبية في إحدى أو بعض السلع التي تنتجها، لذلك فإن قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية عبر الدول وليس التكاليف المطلقة، وكما قال "jean-Marie Grether" يجب أن نأخذ في الحسبان بأن القمح والسكر ليس غذاء ينزل من السماء.

وأنه إذا كانت سنة واحدة من العمل في دولة ما تنتج 100 كيلو من القمح و20 كيلو من السكر، وفي دولة أخرى سنة واحدة من العمل تنتج 200 كيلو من القمح و30 كيلو من السكر، فإنه تتحقق هنا مكاسب لكلا الدولتين في حالة قيام التجارة بينهما[3].

وقبل أن نعطي مثال يوضح النفقات النسبية نوجز أهم الافتراضات التي تقوم عليهما هذه النظرية[4]:

1. وجود دولتين وسلعتين هما على التوالي: ماليزيا والبرازيل، تتخصصان في الزيت والقهوة على التوالي؛
2. حرية التجارة والمنافسة الكاملة؛
3. تكلفة الإنتاج تقاس بساعات العمل.

الجدول رقم (2): عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج واحدة من السلع.

السلعة / الدولة	الزيت (لتر واحد)	القهوة (كيلوغرام)
ماليزيا	80	90
البرازيل	120	100

المصدر: من إعداد الطالب.

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

[1] – السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص: 22.

[2] – إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 36.

[3] – Jaime de Melo et Jean-Marie Grether, **Commerce international :théories et applications**, Université Paris ,imprimé en Bruxelles, Belgique 1997 p :73.

[4] –شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012، ص: 44.

1. أن البرازيل أقل كفاءة من ماليزيا في إنتاج كلا السلعتين، حيث أن تكلفة إنتاج اللتر الواحد من الزيت وتكلفة إنتاج الكيلو غرام الواحد من القهوة أعلى في البرازيل من ماليزيا، وهذا يعني أن ماليزيا لديها ميزة مطلقة في إنتاج كلا السلعتين؛
2. أن التجارة يمكن أن تقوم بين ماليزيا والبرازيل، وتكون مربحة لكلا الدولتين، لأن تفوق ماليزيا على البرازيل في إنتاج السلعتين ليس بنفس الدرجة؛
3. أن تفوق ماليزيا على البرازيل في إنتاج الزيت أكبر من تفوقها في إنتاج القهوة، بمعنى أن ماليزيا تستطيع إنتاج لتر واحد من الزيت بما يعادل 80÷120 = 0.66 التكلفة في البرازيل، في حين أن ماليزيا تستطيع إنتاج القهوة بما يعادل 90÷100 = 0.9 التكلفة في البرازيل.

ولهذا السبب فإن نسبة التكاليف في إنتاج الزيت أقل من نسبة التكاليف في إنتاج القهوة، ويقصد هنا بنسبة التكلفة الحقيقية لكل سلعة عبر الدول.

وبناء على ذلك فإن ماليزيا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الزيت ولوجود دولتين وسلعتين فقط، فإن ذلك يعني بالضرورة أن البرازيل تتمتع بميزة نسبية في إنتاج القهوة، بسبب أنه لا يمكن أن تكون إحدى الدولتين تتمتع بميزة نسبية في إنتاج كلا السلعتين.

إن الاختلاف في الميزة النسبية بين الدولتين، يمكنهما من الاستفادة من تطبيق مبدأ التخصص في الإنتاج ثم الاشتراك في التجارة الحرة، حيث أن كل دولة سوف تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، ومبادلتها بالسلعة التي تنتجها الدولة الأخرى، واعتمادا على ذلك فإن ماليزيا تتخصص في إنتاج الزيت ثم مبادلتها بالقهوة البرازيلية بحيث:

أ. في غياب التجارة بين الدولتين:

ستكون الأسعار الداخلية في كلا الدولتين متناسبة مع تكاليف الإنتاج، ومن ثم فإنه في ظل نسبة تكاليف الزيت بالنسبة للقهوة في البرازيل وهي 120÷ 100 = 1,2، فهذا يعني أنه يجب أن يتم مبادلة لتر واحد من الزيت مقابل 1.2 كيلو غرام من القهوة.

فإذا أمكن مبادلة لتر واحد من الزيت في السوق مقابل 1.3 كيلو غرام من القهوة بدلا من 1.2، فإن الناس عندئذ يستطيعون أن يربحوا بإنتاج لترات من الزيت إضافية، وبيعها بأكثر مما تكلف، وهذا سوف يخفض سعر الزيت باتجاه النسبة 120÷100 وفي المقابل فإن نسبة تكلفة الزيت إلى القهوة في ماليزيا هي 80÷90 = 0.89 حيث أنه سيتم تبادل لتر واحد من الزيت مقابل 0.89 كيلو غرام من القهوة.

ب. **عند حدوث التبادل التجاري، وقيام التجارة بين الدولتين، فإن ما يحدث هو:**

- ✓ نتيجة لتخصص ماليزيا في إنتاج الزيت، فإنها ستقوم بتحويل 90 ساعة من إنتاج القهوة إلى إنتاج الزيت، وهذا سيجعلها تنتج 90÷80 =1.125 لتر من الزيت مقابل التضحية بكيلو غرام واحد من إنتاج القهوة.
- ✓ نتيجة لتخصص البرازيل في إنتاج القهوة، فإنها ستقوم بتحويل 120 ساعة عمل من إنتاج لتر واحد من الزيت إلى إنتاج القهوة وهذا سيجعلها تنتج 120÷100= 1.20 وحدة قهوة (كيلو غرام) مقابل التضحية بوحدة واحدة من الزيت (لتر واحد).
- ✓ المحصلة النهائية هي زيادة الإنتاج العالمي من الزيت بمقدار 10÷80 = 0.125 وحدة (لتر)، وزيادة الإنتاج العالمي من القهوة بمقدار 20÷100 = 0.20 وحدة (كيلو غرام).

هذا يعني أن إعادة تخصيص الموارد وفقا للميزة النسبية سيؤدي إلى زيادة الإنتاج العالمي من كلا السلعتين، وبالتالي تحقيق مكسب ينتج عنها قيام التجارة الدولية، إلا أنه في الوقت الحالي توزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية.

وهكذا يتضح لنا بأن "نظرية ريكاردو" ساهمت في توضيح إمكانية قيام التجارة الدولية بين الدول التي لا تملك نفس المقومات والخصائص الاقتصادية، بحيث أن هذه النظرية وضعت أساس قيام التبادل التجاري الدولي دون اشتراط حجم معين لعناصر الإنتاج أو إمكانيات اقتصادية معينة، بل يكفي توفر ميزة نسبية في إنتاج أحد السلع بخلاف ما جاءت به نظرية "آدم سميث".

المطلب الثالث: النظرية النيو كلاسيكية (الطلب المتبادل)

اعتمد النيوكلاسيك في تغيير توجهات نظرية التجارة الدولية باعتبار أن الطلب يسهم في قيام التجارة الدولية بالإضافة إلى جانب العرض، بعكس النظرية التقليدية للتجارة الدولية التي ركزت على دور العرض فقط في قيام التجارة، لاعتماد روادها على نظرية العمل في القيمة كمقياس لتكلفة إنتاج السلعة، إلا أن هذا التوجه لم يأخذ في الحسبان جانب الطلب باعتباره الشق الثاني لتحديد أسعار السلع، وكذا الأدوات التحليلية المتمثلة في منحنيات السواء، والتي تؤثر بدورها في الطلب، إذا فالنظرية النيوكلاسيكية تعتمد في تفسير التجارة الدولية على تفاعل جانبي الطلب والعرض.

الفرع الأول: من جانب الطلب

تمثل منحنيات السواء أذواق المستهلكين المحليين داخل الدولة حيث يعبر منحنى السواء عن التوليفات المختلفة من السلعتين مثلا: القهوة والشاي التي تمنح المستهلك مستوى ثابت من الإشباع[1].

وعادة ما يكون منحنى السواء في الحالات العادية سالب الميل حيث أن ثبات مستوى الإشباع يتطلب إحلال سلعة ما محل السلعة الأخرى[2]، فانخفاض الكمية المستهلكة من القهوة على سبيل المثال يتطلب زيادة الوحدات المستهلكة من الشاي حتى يظل مستوى الإشباع ثابت في المجتمع، وكلما ابتعد منحنى السواء عن نقطة الأصل ارتفع مستوى الإشباع لدى المستهلك.

ويتغير وضع منحنيات السواء تبعا لتغير تفضيل المجتمع للسلعتين، بحيث يتجه وضع منحنيات السواء اتجاه محور السلعة التي يفضلها الأفراد.

الفرع الثاني: من جانب العرض.

انتقد "هابرلر" الأساس الذي تقوم عليه نظرية العمل في القيمة، واعتمد على فكرة نفقة الاختيار بدلا من النفقة المحددة على أساس العمل في تفسير التبادل الدولي، ويرى "هابرلر" أن نفقة الاختيار هذه تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياه في إنتاج سلع أخرى، وعندئذ يمكن أن نقارن نفقة استبدال جميع السلع بالنسبة لسلعة نموذجية نستخدمها[3].

---

[1] - إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 65.

[2] - سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1993، ص: 114.

[3] - زينب حسين عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص: 18.

إلا أن تحليل الفرصة البديلة يستند على ثبات التكلفة لكن هذا الافتراض يعتبر إلى حد ما غير واقعي، بحيث أن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج سلعة معينة عادة ما تكون متزايدة وذلك لاختلاف كفاءة وحدات العنصر الإنتاجي فعند قيام التجارة بين دولتين ومع زيادة عملية تحويل الموارد إلى إنتاج السلعة التي تتميز الدولة نسبيا في إنتاجها تقل كفاءة الموارد المحولة لإنتاج السلعة، ولذلك فإن إنتاج وحدة إضافية من السلعة التي تتميز الدولة في إنتاجها نسبيا يتطلب استخدام كمية متزايدة من عناصر الإنتاج[1]، بمعنى آخر لابد أن تتنازل الدولة عن كميات متزايدة من السلعة التي لا تتميز فيها نسبيا حتى يمكنها الحصول على وحدة إضافية من السلعة التي تحتاجها، وهذا يؤدي إلى تزايد تكلفة الفرصة البديلة، مما يجعل ميل منحنى إمكانية الإنتاج سيكون متزايدا.

ويختلف شكل منحنى إمكانية الإنتاج نتيجة لاختلاف درجة توافر عناصر الإنتاج في الدولة والتكنولوجية المستخدمة في العملية الإنتاجية، ولذلك يمثل منحنى إمكانية الإنتاج إلى جانب العرض في أي دولة حيث يحدد قدرتها على إنتاج كميات مختلفة من السلعتين باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة.

وفقا للنظرية النيوكلاسيكية فإن التجارة الدولية تؤدي في حدود ما تتوفر لديها من حرية، إلى تركيز الطلب الأجنبي على عناصر الإنتاج الوفيرة نسبيا لدى الدولة، وتحويل الطلب الوطني عن العناصر النادرة نسبيا إلى الدول الأخرى، ويترتب على ذلك اتساع نطاق التخصص والتبادل الدولي، والذي بدوره يساهم في إعادة توزيع الدخل القومي في كل دولة، مما يسمح بإحداث توازن لعناصر الإنتاج بين الدول الأطراف في التجارة الدولية.

المطلب الرابع: نظرية التجارة الدولية الحديثة "لهكشر–أولين".

تعتبر نظرية الاقتصاديين السويديين "هكشر ـ أولين"* في التجارة الدولية من أشد المعارضين لنظرية التكاليف النسبية، فقد وضعوا نموذجا ينافي نظرية "ريكاردو"، ويقوم على فكرة اختلاف أسعار عناصر الإنتاج بين المناطق، وأن التخصص لا يحصل بين الدول فقط بل بين قطاعات ومناطق بينهما تشابه وتقارب في الإمكانيات الإنتاجية[2].

---

* **نفقة الاختيار أو الاستبدال:** هي نفقة خاصة بإنتاج سلعة معينة تتكون من جميع السلع الأخرى، والتي فاتت على المجتمع نتيجة اختيار هذه السلعة دون غيرها، وعلى هذا فإن نفقة الاختيار ليست نفقة إنتاج يتم انفاقها بالمعنى الصحيح وإنما هي النفقة التي ضحى بها من أجل إنتاج سلعة من السلع.

[1] - نداء محمد الصوص، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 31-32.

* **الاقتصاديين السويديين:** أولين هو تلميذ هيكشر، على الرغم أن ما جاء به هيكشر يختلف عما جاء به أولين إلا أنه غالبا ما يتم إدراج مساهمتهما معا تحت عنوان "النظرية الحديثة في التجارة الخارجية "

[2] - قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، الهيئة العامة السورية للكتاب**، دمشق، سوريا، 2010، ص: 21.

كما أن نظرية "هكشر ـ أولين" حاولت تحليل وتفسير عوامل اختلاف التكاليف النسبية، ومن ثم أسباب اختلاف الميزات النسبية بين الدول، هذا تحديدا ما حاولت نظرية التجارة الدولية الحديثة "هكشر ـ أولين" الإجابة عليه، من خلال اعتمادها الفرضيات التالية[1]:

1. توجد دولتين فقط يقومان بإنتاج سلعتين فقط باستخدام عنصرين من عناصر الإنتاج (العمل L، رأس المال K) وأن وفرة العنصرين تختلف من دولة إلى أخرى، دولة وفيرة L ودولة أخرى وفيرة K ؛
2. تزايد تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلعتين، أي أن تكلفة الحصول على وحدة من K من دولة وفيرة رأس المال تكون أقل بالمقارنة مع دولة أخرى، ومن ثم لا يوجد ما يسمى بالتخصص الدولي الكامل حيث تقوم كل دولة بإنتاج السلعتين بكميات مختلفة؛
3. ثبات تكنولوجيا الإنتاج للسلعتين في الدولتين أي عدم إمكانية إنتاج سلعة معينة في إحدى الدول بطريقة إنتاج مكثفة لعنصر من العناصر الإنتاجية؛
4. سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلعتين وكذا بين عوامل الإنتاج؛
5. انتقال عوامل الإنتاج بحرية داخل الدولة فقط (عدم الانتقال بين الدول)[2] ؛
6. حالة التوظيف الكامل في كلا الدولتين (لا توجد موارد عاطلة)، وأن التجارة الدولية بين الدولتين متوازنة.

وتنقسم النظرية الحديثة في التجارة الحديثة إلى نظريتين مترابطتين ببعضهما البعض[3]، بحيث تعرف النظرية الأولى بنظرية هبات عناصر الإنتاج والتي تحاول تفسير أسباب اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع بين الدول، بينما النظرية الثانية تعرف بنظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج، وتختص بتفسير أثر التجارة الدولية على أسعار عناصر الإنتاج في الدول الأطراف في التجارة الدولية.

الفرع الأول: اختلاف مدى وفرة عناصر الإنتاج.

بناء على هذه النظرية فإن قيم السلع وأسعارها تتأثر بمدى وفرة عناصر الإنتاج أو ندرتها، وتتناسب أسعار السلع عكسيا مع مقدار عناصر الإنتاج المتوفرة، وعليه فقيام تجارة مربحة بين دولتين يتطلب تخصص كل دولة إلى

[1]- ملال شرف الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

[2] – Dominick Salvatore, traductio par: Fabienne Leloup et Achille Hannequart, **Economie international**, Editions De Boeck Université, Bruxelles, Belgique 2008, p: 150.

[3]– إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 97.

إنتاج وتصدير السلعة التي يتطلب إنتاجها استخداما كثيفا* لعنصر الإنتاج المتوفر في الدولة نسبيا، ومن ثم تستطيع إنتاج هذه السلعة بأسعار نسبية أقل نتيجة انخفاض سعر هذا العنصر داخل الدولة[1].

كما تقوم الدولة باستيراد السلع التي يتطلب إنتاجها استخداما كثيفا لعنصر الإنتاج النادر نسبيا، بحيث ترتفع أسعار (تكاليف) إنتاج هذه السلعة نتيجة ارتفاع سعر عنصر الإنتاج النادر نسبيا.

من أجل توضيح أكثر لنظرية "هكشر ـأولين*" نستخدم النموذج الاقتصادي لـ "بول سام ويلسون" « Paul Samuelson » الذي يعتمد على نموذج التحليل البياني لتفسير نظرية هكشر- أولين[2].

يفترض النموذج بأنه توجد دولة ما تنتج سلعتين هما "الهاتف والتلفاز" وذلك باستخدام عنصرين إنتاجيين هما: رأس المال(K) والعمل(L)، ونفرض أن السلعة المراد إنتاجها هي "التلفاز"، والشكل التالي يبين ثلاث منحنيات الناتج المتساوي لإنتاج سلعة "التلفاز"، والمنحنيات هي C_3, C_2, C_1

شكل رقم(01): يوضح قيام التجارة المربحة بين دولتين وفق نظرية هبات عناصر الإنتاج.

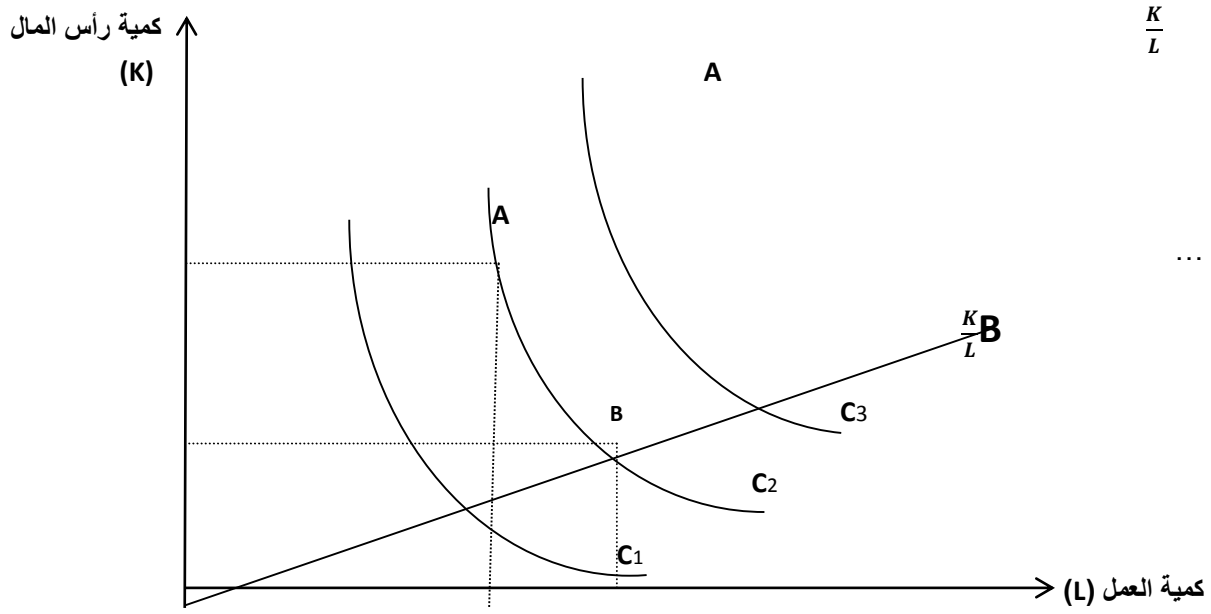

المصدر: شربي محمد الأمين، **محاضرات في مقياس التجارة الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016.

يمكن إبداء الملاحظات الآتية من الشكل أعلاه:

[1] – شقيري نوري موسى وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 95.

* نظرية هيكشر-أولين لم تأخذ بعين الاعتبار عامل الذوق والعامل التكنولوجي، وبالتالي متساويين في الدولتين.

* الكثافة: تتمتع بوفرة في عنصر إنتاجي ما.

[2] – شربي محمد الأمين، **محاضرات في مقياس التجارة الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016.

1. أن كل منحنى من منحنيات الناتج المتساوي C_1, C_2, C_3 يمثل مستوى معين وثابت من إنتاج سلعة "التلفاز"؛
2. أن المنحنيات كلما ابتعدت عن نقطة الأصل دل ذلك على زيادة عملية الإنتاج، والتي تعني استخدام كميات أكبر من رأس المال والعمل، فـ C_3 أعلى من C_2 وهذا الأخير أعلى من C_1؛
3. أن مستوى الإنتاج C_2 يتحقق إما:
   - **أ.** باستخدام كمية أكبر من عنصر العمل، وكميات أقل من رأس المال ⟸ النقطة B.
   - **ب.** باستخدام كمية أكبر من عنصر رأس المال، وكميات أقل من العمل ⟸ النقطة A.

تحليل الشكل البياني:

- عند النقطة A تكون نسبة رأس المال إلى العمل $\frac{K}{L}$ مرتفعة، وذلك بسبب زيادة رأس المال وانخفاض كمية العمل، وذلك عند مستوى ثابت من الإنتاج في C_2.
- عند النقطة B تكون نسبة رأس المال إلى العمل $\frac{K}{L}$ منخفضة، وذلك بسبب انخفاض رأس المال وزيادة كمية العمل المستخدمة في عملية إنتاج سلعة "التلفاز".

ومنه نستنتج بأن المنتج يستطيع إحلال عنصر إنتاجي مكان آخر لإنتاج نفس الكمية من السلعة وذلك يعتمد على أسعار عناصر الإنتاج وهي تتحدد بدورها حسب وفرة العنصر الإنتاجي، ونقطة الإنتاج الأمثل تتحدد عندما يتساوى ميل منحنى الناتج المتساوي مع ميل منحنى خط التكاليف.

وبتعبير آخر فإنه إذا كان سعر العمل النسبي عالي سوف يستخدم المنتج عنصر رأس المال مكانه، وإذا انخفض سعر العمل النسبي ينتقل إلى استخدام أكثر للعمل، لكن الكثافة النسبية عند جميع مستويات الأسعار النسبية ثابتة وغير قابلة للانعكاس، أي أن السلعة كثيفة رأس المال عند السعر النسبي لا تصبح كثيفة العمل عند نفس السعر النسبي، وهذا نلاحظه من كون منحنى $\frac{k}{L}$ ذو علاقة طردية مع السعر النسبي.

الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج.

يؤدي الاختلاف في وفرة عوامل الإنتاج أو ندرتها إلى تخصص كل دولة في فرع الإنتاج، الذي يتطلب نسبة كبيرة من العنصر المتوفر لديها بكثرة، ثم لا يلبث حجم المشروعات أن يتوسع نتيجة لزيادة الطلب من المناطق الأخرى، فيزداد بذلك الإنتاج مما يسهم في انخفاض التكاليف وبالتالي إلى انخفاض أسعار السلع، الأمر الذي يسمح بالتوسع في التجارة بين الدول.

كما أن التجارة الدولية تؤثر في الأوضاع الاقتصادية الداخلية، فمن المفروض أن تؤدي إلى احداث التوازن في أسعار السلع داخل أسواق الدول الأطراف في التجارة، نتيجة تأثيرها على عوامل الإنتاج من خلال عمليات الاستيراد والتصدير التي تجعل عامل الإنتاج النادر وفيرا نسبيا، ما يؤدي إلى تعادل أسعار عناصر الإنتاج[1].

أي أن التجارة الدولية تزيد من الطلب على عنصر الإنتاج الأكثر وفرة وتقلل الطلب على عنصر الإنتاج الأقل وفرة، مما يترتب عليه قيام التجارة إلى اتجاه سعر العنصر الوفير إلى الارتفاع، واتجاه سعر العنصر النادر إلى الانخفاض، الأمر الذي يؤدي إلى سيادة سعر واحد لكل من العنصرين الإنتاجيين داخل الدولتين[2].

إلا أن المتمعن في العبارة أعلاه يتبادر إليه التساؤل الآتي: **ما هي توليفة الإنتاج التي تختارها؟ أي ما هو العنصر الإنتاجي الذي نستخدمه بنسبة أكبر من العنصر الإنتاجي الآخر؟**

إن استخدام كمية عنصر الإنتاج (عوامل الإنتاج) بنسبة أكبر يتوقف على أسعار عناصر(عوامل) الإنتاج في حد ذاتها، وهاته الأخيرة –أسعار عوامل الإنتاج– تعتمد بالأساس على مدى الوفرة النسبية لها داخل حدود كل دولة، وبما أن وفرة عوامل الإنتاج تختلف من دولة إلى أخرى، يقودنا هذا إلى القول بأن كل دولة ستختار توليفة إنتاجية تختلف عن الدولة الأخرى، وبافتراض ثبات مستوى التكاليف، فإن كل دولة سوف تسعى إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من السلعة، أي أن نقطة الإنتاج المثلى سيتم تحديدها من خلال نسبة سعر العمل(W) "الأجر" إلى سعر رأس المال(R) "الفائدة"، أي أن $\frac{w}{R}$ هي التي تحدد كمية الإنتاج المثلى، وهذا ما يقودنا إلى تحديد توليفة الإنتاج المثلى لعوامل الإنتاج $\frac{K}{L}$.

فإذا كانت النسبة $\frac{w}{R}$ مرتفعة دل هذا على أن التوليفة الإنتاجية$\frac{K}{L}$ تكون كذلك مرتفعة كما هو موضح عند النقطة A في الشكل البياني رقم(01)، وهذا يوضح أن سعر العمل مرتفع مما يدل هذا كذلك على أن عنصر العمل غير متوفر نسبيا، لأن انخفاض الوفرة النسبية لعنصر العمل(L) تؤدي إلى ارتفاع سعر العمل(W)، وانخفاض سعر رأس المال(R) بسبب زيادة الوفرة النسبية لرأس المال(K)[3].

نستنتج بأن العلاقة بين نسبة سعر العمل إلى سعر رأس المال$\frac{w}{R}$ ونسبة رأس المال إلى العمل$\frac{K}{L}$ هي علاقة طردية موجبة، مما يعني أن ارتفاع السعر النسبي للعمل يقود إلى استخدام عنصر رأس المال بشكل أكبر من أجل تخفيض التكاليف والعكس صحيح.

---

[1] – قصي عبد الكريم إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 22.

[2] – عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 109.

[3]- شربي محمد الأمين، **المرجع السابق**.

وبالتالي فإن الدولة التي تتوفر على وفرة نسبية في عنصر إنتاجي معين فإنها ستقوم بإنتاج السلعة التي تحتاج هذا العنصر الإنتاجي المتوفر، ومن ثم تقوم بتصدير هاته السلعة واستيراد السلعة التي تحتاج إلى العنصر الإنتاجي الذي لا تملك فيه وفرة نسبية.

فالتجارة الدولية يترتب عليها ارتفاع ثمن العنصر الوفير وانخفاض ثمن العنصر النادر، بل واتجاه ثمن العنصر الواحد إلى التساوي داخل البلاد المختلفة، وبالتالي تؤدي إلى تضييق الفروق بين الدول المختلفة في مستوى الدخل، مما يسهم في تساوي أجور العمالة ذوي المهارات المتجانسة داخل الدول التي تتم بينهما التجارة في الأجل الطويل،[1] وبالمثل سوف تؤدي إلى تساوي أسعار الفائدة على رؤوس الأموال.

الفرع الثالث: لغز "ليونتيف"

حاول "ليونتيف" اختبار نظرية "هكشر- أولين" للتأكد من صحة تفسير النموذج ومسايرته لمسار التجارة الدولية، فقام بتحليل صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية، فوجد أن الولايات المتحدة تستورد سلع كثيفة من رأس المال أكثر من السلع كثيفة العمل بالرغم من أن النظرية تقتضي بأن صادرات الولايات المتحدة يجب أن تكون أكثر بالنسبة لرأس المال[2].

ولقد تبين كذلك أن الصادرات الأمريكية أكثر كثافة في استخدام العمالة من وارداتها، وبصورة أدق فإن معدل العمالة إلى رأس المال كان أعلى في الصادرات عنه في الواردات، الأمر الذي يعني أن مساهمة الولايات المتحدة في التقسيم الدولي للعمل إنما يقوم على تخصصها في الصناعات كثيفة العمل وليس في الصناعات كثيفة رأس المال.

وأن تفسير هذه المتناقضة أو اللغز يعود إلى أن عنصر العمل غير متجانس في الدول، نتيجة اختلاف درجات التعليم والتدريب والخبرة التي تجعل من عنصر العمل الأمريكي متفوق في الإنتاجية، وعلى اعتبار أن معرفة العمال وخبرتهم تعتبر رأس مال بشري، أي أنها تزيد من إنتاجية العامل الأمريكي التي تعتبر ثلاثة أمثال من غيره من العمال[3].

إن التنبؤ الذي وضعته نظرية "هيكشر- أولين" في إطار تفسير قيام التجارة الدولية، يتمثل في أن صادرات الدولة ستشمل السلع التي تستخدم بكثافة العنصر الوفير نسبيا، وأن مستورداتها ستشمل السلع التي تستخدم العنصر النادر نسبيا، فعندما تقوم الدولة بتصدير السلع التي تستخدم العنصر الإنتاجي الوفير نسبيا يزيد الطلب على العنصر الوفير نسبيا مما يرفع سعره في حين ينخفض الطلب على العنصر النادر نسبيا نتيجة الاستيراد، مما يؤدي إلى انخفاض سعره حتى تتساوى الأسعار النسبية للسلع وعناصر الإنتاج نتيجة لهذا الانتقال.

---

[1]- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **المرجع السابق**، ص: 103.

[2] - نداء محمد الصوص، **مرجع سبق ذكره**، ص: 38.

[3]- مؤتمر العمل الدولي، **مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية**، التقرير الخامس، الدورة 2008/97.

المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة في تفسير التبادل الدولي

من خلال ما رأيناه سابقا حول التفسيرات التي قدمتها النظريات لقيام التجارة الدولية، اتضح بأن هذه التفسيرات تخص الدول التي تتشابه في ظروفها، وأن الواقع الفعلي يؤكد بأنه قد توجد عوامل أخرى قد تغير من سياسات الدول في مسار تجارتها الخارجية، لذلك فمن الأفضل الإلمام بالعوامل التي يمكن ان تغير اتجاه التجارة الدولية خاصة في الوقت الحالي والتي لم تكن قائمة من قبل.

المطلب الأول: محددات الاتجاه العام للتبادل الدولي.

تتفاوت درجة تأثير محددات التبادل الدولي من دولة إلى أخرى، بحسب درجة ارتباطها بالعملية الإنتاجية وكذا أسعار المنتوجات فيما بعد، ناهيك عن التشريعات والقوانين، ومن بين أهم هذه المحددات نجد:

1. **تباين توفر الموارد الطبيعية بين الدول:** وذلك نتيجة تركز مصادر الثروة ببعضها، مما يؤدي إلى تفرد عدد معتبر من الدول المجاورة تقريبا في سلعة واحدة أو سلعتين، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قيام بالتبادل التجاري بين تلك الدول[1]؛
2. **حجم الدولة:** تتحكم المساحة الجغرافيا أيضا في التجارة الخارجية للدول من خلال درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية للدولة، وما يوفره ذلك الحجم من كمية الإنتاج الذي يعتبر بدوره تابعا لحجم الأسواق الدولية[2]؛
3. **العامل السياسي:** تعطي العلاقات السياسية الودية دفعة مهمة في زيادة التبادل الدولي بين الدول التي تتمتع بعلاقات سياسية ودية لما لها من تقارب في وجهات النظر وتذويب العراقيل الناتجة عن البعد الجغرافي، تمكنها من ابرام اتفاقيات تجارية وكذا صفقات في إطار التعاون الدولي، وتحديد الأفق المفتوح أمام الدول الأطراف في التجارة الخارجية؛
4. **الميزة النسبية:** وذلك من خلال أن العوامل التي تتفاعل في تحديد اتجاهات التخصص الدولي لا تبقى ثابتة عبر الزمن، لأن أساليب الإنتاج في الدولة تتغير عبر مراحل النمو تبعا لتقدم البحث العلمي ووسائل نقل المعرفة، ومثال ذلك لغز "ليونتيف" كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تصدر سلع كثيفة العمالة، بعدما كانت تصدر سلع كثيفة رأس المال وتستورد سلع كثيفة العمالة[3]؛

---

[1] - زينب حسين عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص: 29.

[2] – قصي عبد الكريم إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 24.

[3] – جميل محمد خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 221.

5. **نفقات النقل**: تؤثر نفقات النقل في هيكل واتجاه التجارة الخارجية، بحيث أنه كلما كانت تكاليف النقل كبيرة، أدت إلى عزوف الدول على القيام بالتبادل التجاري، نظرا لتغير أسعار السلع نحو الارتفاع مقارنة بأسعارها داخل الدول المصدرة؛

6. **درجة توفر المعلومات**: خاصة وأن التبادل التجاري يتطلب الدراية الكاملة بأحوال الأسواق الدولية فيما يخص التعريفات الجمركية التي تعد أحد معوقات قيام التجارة الدولية، وكذا مستوى الأسعار داخل أسواق الدولة المستوردة؛

7. **الشركات المتعددة الجنسيات**: تسيطر الشركات المتعددة الجنسيات على أهم فروع الإنتاج في الدول خاصة الرأسمالية منها، وانتقال نشاطها إلى الدول الأخرى مما جعلها أكثر احتكارا للأسواق الأخرى، فيما يخص المنتجات التي تنتجها، الأمر الذي ينعكس على هيكل التجارة الدولية بين الدول التي كانت تصدر نفس منتجاتها؛

8. **القوانين والتشريعات**: تعتبر القوانين عامل متحكم في حجم تدفق السلع والخدمات من دولة إلى أخرى، بحيث أنها تؤدي دورا في تغيير اتجاه التجارة الدولية بين الدول، ففي حالة الدولة التي تعتمد على استقطاب السلع نجد قوانينها مرنة لدخول السلع الأجنبية سواء الداخلة في العملية الإنتاجية أو للاستهلاك، مما يعزز من قيام التبادل التجاري في هذا الاتجاه.

المطلب الثاني: بعض النظريات الأكثر واقعية للتبادل الدولي.

نظرا للتقدم والتطور الذي شهدته أساليب التبادل الدولي، والتي سمحت بإضافة عناصر أخرى لتدعيم عناصر الإنتاج لم تكن موجودة من قبل، ومن بين هذه العناصر: الرأس مال البشري والعامل التكنولوجي اللذان ساهما في تغيير العلاقة بين عناصر الإنتاج وتحسين إنتاجيتها.

الفرع الأول: نظرية التجارة المبنية على اختلافات التكنولوجيا.

يرجع الكثيرين أن التكنولوجيا في معناها الدقيق إلى الترجمة الحرفية للكلمة والمتمثلة في أصولها اللاتينية، بحيث وردت في معاجم اللغة بـ كلمة "تكنيك" والتي تعني أسلوب أداء المهنة أو "الصنعة"[1].

أما في معناها الأصلي فهي المعرفة المستخدمة في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية.

بناء على هذه النظرية فإن العامل التكنولوجي "Technological Gap Model" يسهم بقدر كبير في قيام التجارة الدولية، ويرجع ذلك إلى أنه عندما يتم إدخال منتجات جديدة أو أساليب إنتاج مستحدثة، يمكن

[1] - انطونيوس كرم، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص: 11.

الدولة صاحبة الابتكار من امتلاك ميزة نسبية احتكارية مؤقتة في الأسواق الدولية إلى أن تزول هذه الميزة الاحتكارية بانتشار التكنولوجيا الجديدة، وقيام بعض الدول الأخرى بإنتاج سلعة مقلدة، بحسب ما جاء في تحليل النظرية.

ففي بدايات بروز العامل التكنولوجي وإدخاله على العملية الإنتاجية، تزايدت الفجوة بين خصائص إنتاج السلع وواقع التبادل التجاري بين الدول، بحيث زاد الطلب على السلع المستحدثة الذي أدى بدوره إلى تغير اتجاه التجارة الدولية نحو الدول صاحبة التكنولوجيا وارتفاع معدلات التبادل لديها في حين كانت الدول المفتقرة لهذا العنصر تتميز بضعف معدلات التبادل التجاري وحالة انكماش لفترة محددة أي إلى غاية تدارك الوضع[1].

وقد قدم "بورنز" تفسيرا لفترة الانكماش هذه إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء "Time Lags" في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة هما[2]:

أ. **فترة إبطاء رد الفعل "Reaction Lag"**: ويطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطلب " Demand Lag"وهي تعبر على الفرق الزمني بين اللحظة التي يمنح فيها الاختراع الجديد لأول مرة، واللحظة التي يكتشف فيها المنتجون في الدول الأخرى لحاجاتهم في مواكبة التغيرات الحادثة، ويتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة صاحبة الاختراع في تصدير السلعة الجديدة إلى الدول الأخرى، وهنا يتعين على المنتجون في هذه الدول بمواجهة تحدي المنافسة الجديدة باتخاذ رد فعل ملائم، أي بتعبير أخر تتمثل هذه الفجوة في الفترة بين بداية استهلاك هذه السلعة في الدول موطن الاختراع واستهلاك هذه السلعة في الدول الأخرى.

ب. **فترة إبطاء التقليد"Imitatio Lag"**: تتمثل في الفترة الزمنية الفاصلة بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي) وإنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد) وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدول المخترعة في التراجع، ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في الدول الأخرى التي كانت تستورد فيما سبق.

يمكن القول بأن الدولة المخترعة تتمتع بميزة نسبية وطنية ذات طبيعة زمنية مؤقتة مرتبطة بطول المدة الزمنية التي تحتفظ فيها الدولة المخترعة بتفوقها النسبي في نطاق احتكارها وتفردها بالأساليب الفنية الجديدة، فالدول صاحبة الاختراع تمثل في هذه الحالة المصدر الوحيد للسلع كثيفة التكنولوجيا في جميع الأسواق الدولية إلى أن تستطيع الدول الأخرى تحقيق نجاح في مجال نقل أو تقليد التكنولوجيا المتكافئة.

[1] - محمد السيد عبد السلام، **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**، علم المعرفة، الكويت، 1982، ص: 82.

[2]– السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 63.

الفرع الثاني: نموذج دورة حياة المنتوج.

لهذا النموذج أهمية كبيرة في الدول الصناعية الأكثر تقدما، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وألمانيا باعتبارهم أنها المتفوقون في التكنولوجيا وفي مستوى الطلب الداخلي مما يمنح لهم دورا رياديا في إنتاج السلع الجديدة.

ولقد قام الاقتصادي "فرنون" بتطوير نموذج دورة المنتج* سنة 1966 وأسقطه على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها تتمتع بالتفوق التكنولوجي مما يسمح لها بتطوير منتجات جديدة وتصنيعها عبر مراحل يمر بها المنتج الجديد[1].

وأن كيفية عمل النموذج تتم من خلال إنتاج أعداد كبيرة من السلع الجديدة وبيعها داخل الأسواق المحلية الأمريكية، إلى أن يعمم استهلاك هذه السلعة الجديدة وتصبح واسعة الاستعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يلفت انتباه الدول الأخرى والمنتجين الأجانب مما يؤدي إلى عقد صفقات تجارية من أجل الحصول على السلعة الجديدة، وتصبح الولايات المتحدة دولة مصدرة لهذه السلعة الجديد[2].

وعندما ترتفع معدلات الطلب الأجنبي على السلعة الجديدة وتصل مبيعات الولايات المتحدة في بعض الدول إلى مستويات مرتفعة، يؤدي ذلك إلى إغراء الشركات الأجنبية غير الأمريكية في محاولة إنتاج هذه السلعة وتصديرها لسد حاجات بعض الدول الأقل تحكما في التكنولوجيا، عندها تبدأ صادرات الولايات المتحدة لهذا المنتج في التراجع والانخفاض.

وأخيرا، وعندما تتمكن الشركات الأجنبية التحكم في العملية الإنتاجية للمنتج الجديد تحكما كاملا، وتدنية تكلفة إنتاجه من خلال إدخال أساليب وتقنيات ذات كفاءة، فمن الممكن أن تقوم هذه الشركات بتصدير هذا

---

[1] - خالد المرزوق، **الاقتصاد الدولي: الأساليب النظرية الحديثة في التجارة الدولية**، بدون دار نشر، العراق، 2009، ص: 13.

* دورة المنتج تمر بأربعة مراحل: 1- اختراع وتطوير وتعديل المنتج في الولايات المتحدة؛

2-زيادة الطلب الأجنبي على المنتج الجديد وبالتالي زيادة الصادرات؛

3-انخفاض في صادرات الولايات المتحدة من المنتج بسبب الشركات الأجنبية التي بدأت في إنتاجه؛

4-عندما تنخفض أسعار المنتج في الدول الأجنبية تصبح الولايات المتحدة مستوردا صافيا للمنتج.

للمزيد من التفصيل أنظر: علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص: 157.

[2]- حسام علي داود وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 54.

المنتج إلى الولايات المتحدة نفسها، وهذا يمثل نهاية دورة المنتج، وهكذا نجد أن الولايات المتحدة بدأت كمصدر وحيد لهذا المنتج ومن ثم صارت تتنافس مع المنتجين الأجانب على مبيعات التصدير إلى أن أصبحت مستوردا صافيا لهذا المنتج.

ومن أجل توضيح دورة حياة المنتوج وما يرافقها من تغيرات في الميزان التجاري الأمريكي، نستعين بالشكل الآتي:

شكل رقم(02): شكل يوضح أسلوب دورة المنتوج.

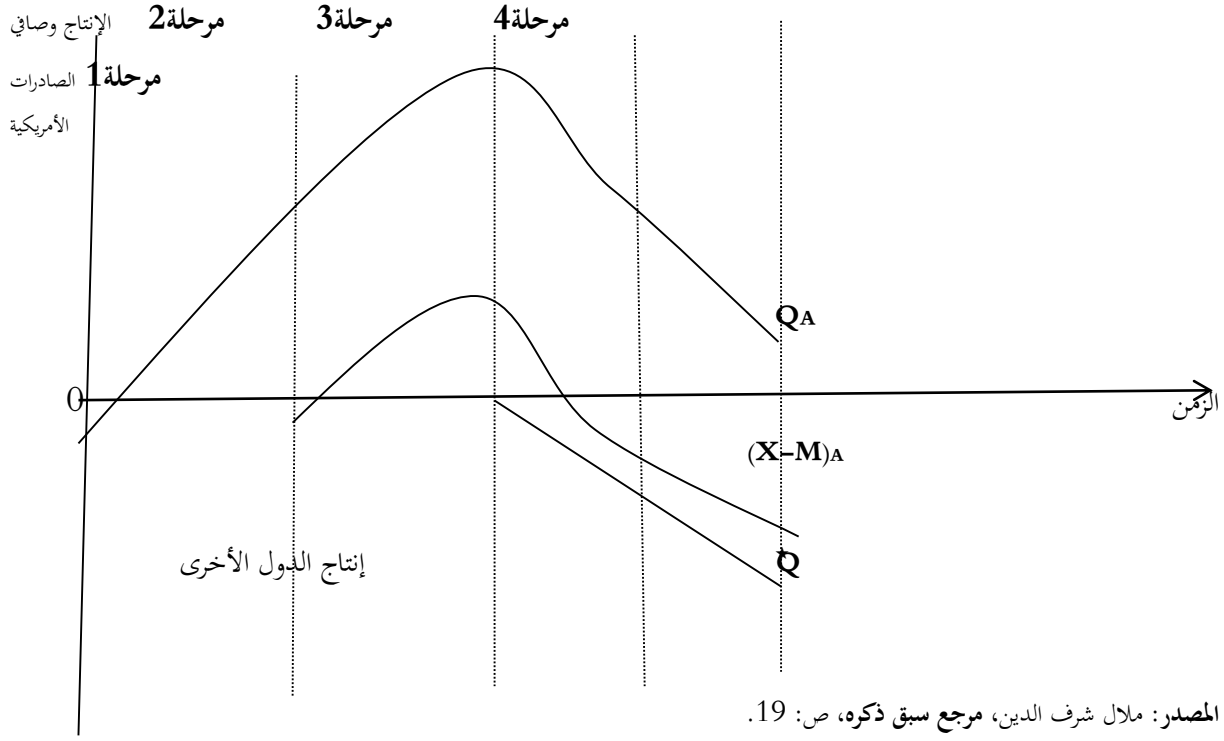

المصدر: ملال شرف الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 19.

Q_A : تمثل كميات الإنتاج الأمريكي؛

Q^*: تمثل كميات الإنتاج للدول الأخرى؛

$(X-M)_A$: صافي الصادرات الأمريكية.

من خلال الشكل رقم (2): نلاحظ وجود أربعة مراحل هي:

المرحلة 1: مرحلة تطوير المنتج وتسويقه في السوق الأمريكية، مما يؤدي إلى زيادة Q_A؛

المرحلة 2: مرحلة نجاح المنتج في السوق الأمريكية وبداية تصديره إلى الخارج، ومن ثم زيادة الطلب عليه من طرف الدول الأخرى، مما يترتب عليه زيادة الإنتاج من المنتج الجديد (QA)، وهذا سيسمح بزيادة الفجوة بين الصادرات والواردات الأمريكية، أي يعني هذا زيادة $(X-M)_A$؛

المرحلة 3: بعد تمكن الدول الأخرى من إنتاج هذا المنتج الجديد، وهذا طبعا بعد اكتسابها للتكنولوجيا، فإن ذلك يعني زيادة $Q^{\star}$ وفي نفس الوقت تناقص Q_A، مما يؤدي إلى انخفاض الفجوة بين الصادرات والواردات الأمريكية أي انخفاض $(X-M)_A$؛

المرحلة 4: في هذه المرحلة يتم زيادة إنتاج الدول الأخرى لهذا المنتج الجديد حتى تحقق ما يعرف بوفرات الحجم أو الإنتاج، مما يكسب هذه الدول ميزة نسبية في إنتاج هذا المنتج نتيجة لانخفاض التكاليف، ويجعل الولايات المتحدة الأمريكية مستوردة لهذا المنتج، وفي هذه المرحلة فإن $Q^{\star}$ تستمر في الزيادة، بينما Q_A و$(X-M)_A$ تستمر في التناقص إلى درجة يصبح فيها صافي الصادرات الأمريكية $(X-M)_A$ سالبا.

الفرع الثالث: نظرية رأس المال البشري (تحليل منحنى التعلم).

يتعلق هذا التحليل بدرجة تزايد مستوى نوعية العمل والتحسن في الإنتاجية وكذا إجمالي كمية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة.

ولقد لوحظ بأن نوعية التعلم للعمال قد ساهمت في تقليص عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج منتج معين وبنسبة منتظمة، وأن كمية الإنتاج تزيد كلما توسعنا في إدخال نوعية ذات مستوى معين على العمالة أدى إلى تحسين في مردوديتها[1].

وامتدادا لهذا التحليل فإننا إذا افترضنا وجود دولتين: الأولى هي الرائدة في صناعة سلعة كثيفة العمل بينما تقوم الدولة الثانية بإنتاج نفس السلعة لكن في مرحلة لاحقة، فنجد بأن الدولة اللاحقة تفتقر للخبرة والتجربة في إنتاج السلعة بالرغم من تمتعها بميزة نسبية في عدد العمال، إلا أنها لا تستطيع في البداية منافسة الدولة الرائدة، وذلك يرجع إلى أن الدولة الأولى اكتسبت خبرة مقارنة بالدولة اللاحقة وأن هذه الخبرة جعلت الدولة الرائدة تحافظ على الفجوة بينها وبين الدولة اللاحقة.

كما أن هذا التحليل يظهر في التجارة الدولية على الدول حديثة التصنيع بحيث يصعب عليها في البداية وخلال فترة معينة منافسة الدول الرائدة في التصنيع سواء من حيث الجودة والكمية والسعر.

[1] - زينب حسين عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص: 33.

الفرع الرابع: نموذج " ليندر" الأسواق والاختراعات.

يختص نموذج الاقتصادي "ليندر 1961" " Linder" بالسلع الصناعية، والتي تمثل النسبة الكبيرة في التجارة الدولية، بحيث أن المحدد الأساسي لإنتاج السلع هو حجم الطلب داخل السوق وليست نفقات الإنتاج، وبالتالي فإن اتساع الأسواق وزيادة الطلب على المنتج يجعله أكثر تنافسية من خلال الميزة النسبية التي يمنحها له في المرحلة الأولى أي مرحلة النمو.

كما أن الاختراعات والابتكارات هي عبارة عن نتاج الإستجابة لحاجة السوق المحلي، أي أن الدافع للاختراع هو الطلب المتولد داخل الأسواق الداخلية وكذا طلب المستهلكين الأجانب الذين يتمتعون بمستوى مماثل من التطور الاقتصادي ولديهم نفس الرغبات مما يسهل ويسرع في اكتشاف المنتج الجديد، وأن هذا الطلب الأجنبي هو الذي يؤدي إلى قيام الصادرات (التبادل الدولي)[1].

ولقد وضع "ليندر" خاصية من أجل قيام النموذج تتمثل في أنه غالبا ما تكون هذه الدول متشابهة في هيكل أسواقها وارتفاع نفقات العمالة فيها وانخفاض نفقات رأس المال، لكي يميل الطلب إلى السلع التي تتميز بمستوى مرتفع من التكنولوجيا، لأن نسبة كبيرة من التبادل بين الدول المتشابهة (السلع المحددة) تتم بين الدول الصناعية أو المتقدمة فيما بينها نظرا لتوفر لدى مستهلكيها نفس المقومات والإمكانيات التي بدورها تسهم في تقارب الرغبات.

[1] – قصي عبد الكريم إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 26.

المبحث الرابع: سياسات التجارة الخارجية الدولية.

ترجع بدايات الاهتمام بتبني سياسة تجارية دولية إلى المذهب التجاري الذي يرى بلزوم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل تراكم الثروة داخل الدولة (الذهب والفضة)، وأن الوسيلة الأساسية للحصول على المعادن النفيسة هي التجارة الخارجية التي تسعى إلى تحقيق فائض في الصادرات عن الواردات.

كما تعتبر هذه الغاية من بين أحد أهداف السياسة الاقتصادية للدولة إلى جانب عدة أسباب أخرى تجعل الدولة تتخذ عدة إجراءات لتتدخل في حركة التجارة الخارجية، بحيث تختلف هذه الإجراءات باختلاف الأنظمة الاقتصادية التي تتبعها كل دولة، ومن بين هذه الأنظمة نجد النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي والمختلط، خاصة وأن كل نظام يختلف عن الآخر في مبادئه وأسسه.

المطلب الأول: مفهوم سياسات التجارة الخارجية وأهدافها.

تختلف السياسة التجارية الدولية باختلاف الظروف الاقتصادية لكل دولة، وعلاقة كل اقتصاد بالاقتصاديات الأخرى مما ينعكس ذلك على الإجراءات المتخذة.

الفرع الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية.

تعد السياسة التجارية أحد فروع السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية من أجل تحقيق المصلحة الخارجية، ولقد وردت عدة تعاريف للسياسة التجارية تقريبا متشابهة في مضمونها والتي من بينها ما يلي:

السياسة التجارية هي: "مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهها على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول"[1].

وفي **تعريف آخر** هي: "مجموع الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة، فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل الحصص والرسوم الجمركية والإعانات تعتبر جزءا من السياسة التجارية، ومنه فالسياسة التجارية هي كل الإجراءات المراد بها التحكم في قرارات الأفراد والهيئات فيما يتعلق باستيراد وتصدير السلع باستخدام وسائل مناسبة تكفل لها ما تريد"[2].

---

[1] - السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، **التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص: 111.

[2] – عادل أحمد حشيش، مجدي محمد شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 229.

تعريف ثالث: "هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف، واختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أو حماية)، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق."[1]

من هذه التعاريف يمكن استخلاص التعريف الآتي: **هي عبارة عن جملة التدابير والإجراءات التي تتبناها الدولة في مجال علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى، متمثلة في اتخاذ قرارات سواء كانت حرية أو حماي) من أجل المصلحة الاقتصادية، وباستخدام وسائل وأدوات تمكنها من اختيار السياسة التجارية المترتبة على الظروف الاقتصادية التي تمر بها.**

الفرع الثاني: أهداف السياسات التجارية.

تسعى السياسة التجارية الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية، والتي من بينها:

1. **الأهداف الاقتصادية:**

- ✓ زيادة المردودية اللازمة للدولة من خلال تحقيق الفائض في الميزان التجاري، واستخدامها في تمويل وسد الاحتياجات الداخلية والنفقات المترتبة على الدولة بكافة أشكالها وأنواعها[2]؛
- ✓ حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية في الإطار الزمني اللازم، من أجل التكيف مع التحولات العالمية؛
- ✓ معالجة الاختلالات الهيكلية الناجمة عن السياسات التنموية السابقة، والتي نجم عنها تأزم اجتماعي وانسداد اقتصادي[3]؛
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني، كالأزمات المتمثلة في الانكماش والتضخم؛
- ✓ توفير الضمانات والظروف الملائمة من أجل النهوض بالصناعات الناشئة أي الصناعة الجديدة عند بدايتها؛
- ✓ تجنيب الاقتصاد الوطني ظاهرة الإغراق التي تسعى إلى احتلال الأسواق الداخلية وتدمير الصناعات المحلية من خلال بيع السلع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.

---

[1] - جميل محمد خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 222.

[2] - بن حمودة محبوب، **أهمية التسويق الدولي ودوره في تنشيط المؤسسة الاقتصادية الدولية**، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية يوم 21/20 أفريل 2004، المركز الجامعي بشار، الجزائر، ص: 02.

[3] - حامد نور الدين، **العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية – حالة الجزائر–**، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية يوم 21/20 أفريل 2004، المركز الجامعي بشار، الجزائر، ص: 09.

2. الأهداف الإجتماعية:

- ✓ حماية مصالح بعض الفئات الإجتماعية، كمصالح منتجي المنتجات الزراعية والفلاحية ومثال ذلك الشروط التي وضعها الإتحاد الأوروبي على دخول المنتجات الفلاحية؛
- ✓ من أجل التوزيع العادل للدخل القومي بين طبقات المجتمع؛
- ✓ مراعاة حقوق الفرد فيما يتعلق بتوفير مناصب الشغل، من خلال إتباع سياسة اجتماعية تمكن من ضبط معايير التنظيم وتوجيه الاقتصاد بما يخدم ويطور أشكال الحماية الاجتماعية[1].

3. الأهداف الإستراتيجية:

- ✓ المحافظة على استقرار الدولة من الناحية الاقتصادية والعسكرية؛
- ✓ إقامة العلاقات الودية بين الدول من أجل تحقيق أهداف أخرى؛
- ✓ بناء الميزة التنافسية للمؤسسات الوطنية من خلال إعطاءها الوقت اللازم لتكوين قاعدة معلومات والبحث والتطوير.

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية.

مما لا شك فيه فإن الهدف الأساسي للسياسة التجارية الدولية هو السعي إلى تحقيق المصلحة الاقتصادية الخارجية، والتي اقتضت اتباع أحد السياسات التجارية المتمثلة في سياسة حرية التجارة أو سياسة الحماية، فسياسة الحرية التجارية تقوم على عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، أما سياسة الحماية فهي على العكس من ذلك، بحيث تستخدم الدولة نفوذها وصلاحياتها في التأثير على حركة المبادلات الدولية سواء التي تدخل الحدود السياسية للدولة أو التي تخرج منها، ولكل مبرراته كما سنرى في الفرعين الآتيين.

الفرع الأول: سياسة الحرية في التجارة الخارجية.

يعتمد هذا الاتجاه على مبدأ حرية انتقال عوامل ووسائل الإنتاج من داخل دولة إلى خارجها، أي إلى الدول الأخرى في إطار التبادل الدولي أو ما يعرف بالتجارة الدولية، وعدم فرض قيود أو عراقيل عليها[2]، أي أن سياسة الحرية تعتمد بالأساس على إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع والخدمات عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات من خلال المعاهدات أو الاتفاقات التجارية.

---

[1] – شرفاوي حاج عبو، **الأداء الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية**، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية يوم 21/20 أفريل 2004، المركز الجامعي بشار، الجزائر، ص: 04.

[2] – شريف علي الصوص، **مرجع سبق ذكره**، ص: 130.

ويعتمد أنصار هذا المذهب في التمسك بأراهم على الحجج التالية:

1. **التخصص وتقسيم العمل الدولي**: تسمح حرية التجارة لكل دولة بالتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وتستورد السلعة التي لا تتميز فيها نسبيا وبتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا[1]، وعليه فإن هذه الاستفادة من التخصص تتوقف على نطاق السوق الذي يتم فيه التبادل، مما يسمح باتساع التجارة الدولية وزيادة الحجم الكلي للسلع المنتجة والذي يؤدي بدوره إلى الاستغلال الأمثل للموارد[2]؛
2. **انخفاض أسعار السلع**: تؤدي حرية التجارة إلى تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية نتيجة تدنية التكاليف المتعلقة بإجراءات الحمائية والمتمثلة في التعريفة الجمركية، والتي يتحملها المستهلك النهائي، وبالتالي فإن حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة وكذا السلع الداخلة في العملية الإنتاجية؛
3. **الاستفادة من التطور التكنولوجي**: تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة؛
4. **تضييق الخناق على قيام الاحتكارات**: إن مناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد في تحسين مستوى الإنتاجية وتنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية، الأمر الذي يحد من قيام الاحتكارات أو على الأقل تصعب من قيامها من خلال إمكانية انتقال المنتجين بين الأسواق؛
5. **تساعد حرية التجارة على الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج**[3]: بحيث أن اتساع نطاق التجارة الدولية يؤدي إلى زيادة الطلب في الأسواق الخارجية، وأن هذا الطلب يؤدي إلى زيادة الإنتاج في الدول المصدرة الأمر الذي يحفز الاستغلال الأمثل للموارد العاطلة.

وغالبا ما تكون الدول المتقدمة الصناعية هي التي تنادي بمبدأ التحرير التجاري الدولي لامتلاكها طاقة إنتاجية كبيرة تمكنها من تحقيق وفرات الحجم يجعلها تبحث على أسواق خارجية أخرى من أجل تصريف منتجاتها دون قيود تعيق انتقال السلع والخدمات، لكي تضمن انتقال كمية كبيرة منها و بأسعار تنافسية، لذلك تنادي هذه الدول بمبدأ حرية التجارة الدولية.

[1] – علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 256.

[2] – زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 280.

[3] - السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 75.

الفرع الثاني: سياسة الحماية في التجارة الخارجية.

وهي قيام الدولة بتبني جملة من القوانين والإجراءات المطبقة بغرض حماية سلعها أو أسواقها المحلية من المنافسة الأجنبية، من خلال تقييد حرية التبادل التجاري مع الدول الأخرى، وذلك باتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات أو بالترخيص للصادرات خلال فترة زمنية معينة، الأمر الذي يؤدي إلى التضييق على المعاملات التجارية الدولية، من أجل بلوغ أهداف أخرى ذات أهمية للمجتمع يتوجب العمل على تحقيقها حتى ولو أدى ذلك إلى التضحية بجانب من مزايا تقسيم العمل والتخصص الدولي.

ويعتمد أنصار هذه السياسة في الدفاع على هذا المبدأ على الحجج التالية:

1. **الحفاظ على الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية:** لأن نفقات الصناعات الوطنية في مراحلها الأولى لأي مشروع حديثة بالتنمية الصناعية في دولة ما تكون مرتفعة ولا تستطيع هذه الصناعات مجابهة المنافسة الأجنبية الناتجة عن حرية التجارة، لذلك يجب حماية هذه الصناعات حتى تتقلص نفقاتها وتتمتع بمزايا التصنيع، وعندئذ يمكن رفع الحماية التجارية دون أضرار[1]، زيادة على ذلك فإن إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تدعيم الصناعات الناشئة من خلال أن كبح الواردات وانخفاض حجمها يجعل المستهلك المحلي يحول إنفاقه إلى المنتجات المحلية الناشئة فيسهم في زيادة مبيعاتها التي تجعل المشروع يتوسع أكثر، وتعتبر هذه الحجة أكثر شيوعا في الدول النامية؛
2. **زيادة الموارد المالية:** توفير موارد مالية إضافية للدولة من خلال الرسوم الجمركية، تمكنها من مواجهة العجز في الميزان التجاري وكذا القيام بالوظائف المختلفة[2]، أي الانفاق على مجالات أخرى؛
3. **تقييد التجارة يؤدي إلى امتصاص البطالة وزيادة فرص العمل:** يرى أنصار الحماية بأن زيادة فرص العمل والتشغيل المتاحة داخل الدولة تأتي نتيجة ارتفاع الطلب المحلي على المنتجات المحلية، مما يؤدي إلى التوسع في الإنتاج وإقامة مشروعات جديدة التي يترتب عليها زيادة الطلب على اليد العاملة المحلية، وبالتالي امتصاص نسبة البطالة داخل الدولة[3].

ويعتبر مبرر العمالة وامتصاص البطالة من أبرز المبررات حجة من أجل تطبيق إجراءات الحماية التجارية.

4. **سياسة الحماية من أجل تنويع الإنتاج:** لأن سياسة التخصص وتقسيم العمل لها مخاطر عالية، وبالتالي فإن الاقتصاد في هذه الحالة يعتمد على منتج واحد، ويصبح الاقتصاد الوطني تابعا لهذه السلعة مما قد يصبح

---

[1] - زينب حسين عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص: 282.

[2] -السيد عبد القادر متولي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 72.

[3]- عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 101.

الاقتصاد الوطني معرض لعدة أزمات خارجية، أما الحماية فهي تساعد على التنويع بالمنتجات[1]؛ من خلال التوسع في استغلال الموارد.

5. **تفادي سياسة الإغراق المفتعلة**: يتم من خلال هذه السياسة بيع المنتجات الأجنبية من قبل المصدرين الأجانب في أسواق دولة أخرى بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها داخل أسواق دولة المصدرين، مما يستدعي بالدولة المستوردة بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم.

أي أن المنتج يمارس سياسة التمييز السعري ويبيع بسعر منخفض في الدولة المستوردة بهدف إخراج المنتجين المحليين من السوق الداخلي، وبالتالي يفرض أسعار احتكارية مرتفعة، لذلك تقوم الدولة المستوردة بفرض ضرائب بنسبة مرتفعة على منتجات هذه الشركات لحماية المنتج المحلي والمنتجين المحليين بحيث أنه[2]:

- لا يستطيع المحتكر رفع السعر المحلي إلى درجة كبيرة لأن ذلك يؤدي إلى دخول منافسين جدد للسوق؛
- قد تكون الدولة الأجنبية والتي تمارس فيها سياسة الإغراق بإجبار المؤسسة للبيع بسعر واحد أو فرض ضريبة تصدير على المنتجات هذه الشركة، وبالتالي تزيد إيرادات الدولة الأجنبية وهذا أيضا يقلل عرض صادرات المؤسسة المحتكرة مما يزيد العرض المحلي لهذه الدولة؛
- تقوم الدولة بممارسة غير عادلة من أجل تقييد الاستيراد منها سياسة الشراء الحكومية المنحازة للموردين المحليين بالإضافة للتشريعات المقيدة للاستيراد.

وغالبا ما تقتصر سياسة مجابهة الإغراق على الدول المنخفضة الدخل، نتيجة عدم امتلاكها لطاقة إنتاجية كبيرة تواجه بها المنتجات الأجنبية فتلجأ إلى رفع نسبة الحقوق الجمركية على الواردات،[3] من أجل تحقيق عدة غايات.

---

[1]-Jean-Marc Siroèn, **L'ouverture commerciale est-elle mesurable,** Colloque Ouverture économique et développement, 22-24 juin, Tunisie, 2000, p: 04.

[2] - نداء محمد الصوص، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 81-82.

[3]- Jaime de Melo, Jean-Marie Grether, **Ibid,** P : 24.

* مثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية من الدول التي تنادي بالرأسمالية والتحرير التجاري قامت بفرض رسوم جمركية مرتفعة على واردات الحديد والصلب الآتية من الصين لتحمي منتجي الحديد داخل الولايات المتحدة، وكذا قيام الدول الرأسمالية خلال الأزمة المالية العالمية 2008 بضخ أموال كبيرة في اقتصادياتها (الولايات المتحدة الأمريكية 700 مليار دولار على مراحل).

6. **عدم توفر المعلومات الكاملة:** قد يكون من أسباب الحماية عدم توفر المعلومات عن العرض والطلب وإجراءات الولوج للأسواق الأجنبية، بحيث غياب هذه المعلومات يؤدي بالمنتجين والمصدرين إلى عدم إيصال سلعهم إلى الأسواق الدولية.

إلا أنه ومن خلال ما وجدناه في الواقع العملي لهذه السياسات (الحماية والحرية) فإنه لا توجد دولة تتبع بصراحة وبصفة مطلقة سياسة تجارية خارجية دون الأخرى، فمعظم الدول تتبع في سياستها التجارية الخارجية مزيجا من الحرية والتقيد وبأسلوب يتماشى مع مصلحتها سواء الداخلية أو الخارجية، وبما يخدم هذه الدول اقتصاديا وسياسيا*.

المطلب الثالث: أدوات السياسات التجارية.

تتعدد وسائل وأدوات السياسة التجارية تبعا للنظام الاقتصادي السائد، والتي يتم من خلالها التأثير على حركة التجارة الخارجية للدولة بما يخدم أهداف ومصالح الدولة، بحيث يمكن حصر هذه الوسائل في الوسائل السعرية والكمية والتنظيمية.

الفرع الأول: الأدوات السعرية.

يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار سلع الصادرات وسلع الواردات، وأهمها ما يلي:

1. **الرسوم الجمركية:**

الرسم الجمركي هو مبلغ من المال تفرضه الدولة على السلعة عند عبورها للحدود السياسية للدولة سواء كانت صادرات أو واردات وغالبا ما تكون مفروضة على الواردات[1]، أما الضريبة على الصادرات فتكون في حالات استثنائية فقط، مثال ذلك من أجل توفير رغبات السوق المحلي في حالة السلع النادرة أو عندما تقوم الدول بحضر جزئي للتعامل مع دولة معينة.

إلا أنه في غالب الأمر يتم فرض الضرائب على الواردات، أي السلع الداخلة إلى الدولة من أجل أهداف محددة والتي من أهمها حماية الصناعات المحلية والمنتجين المحليين، والأمر الثاني هو توفير موارد مالية إضافية للدولة.

ولقد تعددت أشكال التعريفات الجمركية المفروضة على السلع، بحيث يمكن تقسيمها إلى:

- ✓ **الرسوم النوعية:** وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلع على أساس الخصائص المادية للسلعة كالوزن، الحجم .... الخ؛

[1] - يوسف شباط، **الرسوم الجمركية في التشريع السوري**، مجلة جامعة دمشق، العدد 16، جامعة دمشق، سوريا، 2000، ص: 300.

- ✓ **الرسوم القيمية (النسبية)**: وهي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات، أي تفرض عادة في شكل نسبة مئوية لذلك من المهم جدا التأكد من القيمة الفعلية للسلعة عن طريق تكوين فرق مختصة على مستوى الجمارك من أجل التحقق من القيمة الحقيقة للسلعة بحيث يتم الاتصال مع الموردين في الدولة المصدرة؛
- ✓ **الرسوم المركبة**: وتتكون هذه الأخيرة من الرسوم الجمركية النوعية والقيمية.

2. نظام الإعانات:

هو نظام لتشجيع الصادرات ويعرف على أنه كافة المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تمنح للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافسي للولوج إلى الأسواق الخارجية أو داخل الأسواق الداخلية.

إلا أنه في بعض الأحيان يقابل هذا النظام قيام الدول الأخرى من فرض رسوم إضافية، تعرف بالرسوم التعويضية على دخول السلع المدعمة إلى أسواقها الداخلية، من أجل المحافظة أيضا على الوضع التنافسي لمنتجيها.

3. نظام الإغراق:

يتمثل نظام الإغراق في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن نفقة إنتاجها أو بسعر لا يحقق أرباح للمنتج[1]، أو بسعر يقل على أسعار السلع المماثلة والبديلة في تلك الأسواق، بغرض إخراج المنتجين الآخرين وإحكام السيطرة الاحتكارية فيما بعد، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الإغراق وهي:

- ✓ **الإغراق العارض**: يحدث نتيجة ظروف طارئة، كالرغبة في التخلص من منتوج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم؛
- ✓ **الإغراق قصير الأجل**: يأتي قصد تحقيق هدف معين، كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة الناجمة على دخول منتجين جدد، ويختفي هذا الإغراق بمجرد تحقيق الهدف.
- ✓ **الإغراق الدائم**: يحدث هذا الإغراق نتيجة تمتع المنتج باحتكار فعلي وقوي نتيجة حصوله على امتياز لإنتاج سلعة ما من الحكومة أو نتيجة لكونه عضوا في اتحاد المنتجين الذين لهم صبغة احتكارية، كما يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج[2].

---

[1] – قرار المجلس الأعلى لدول المجلس لدول الخليج العربي، **النظام الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الدورة 24، 22/21 ديسمبر، الكويت، 2003، ص: 03.

[2] - جميل محمد خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 226.

4. **تخفيض سعر الصرف:**

يقصد بسعر الصرف، نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وبالتالي فهو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

وعليه فإن تخفيض سعر صرف العملة المحلية من شأنه أن يعمل على خفض أسعار السلع الموجهة للتصدير مقومة بالعملة الأجنبية أي في نظر الأجانب، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات (السلع المحلية)، مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري في اتجاه معين.

وكما أن تخفيض سعر صرف العملة يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات من الصادرات والواردات من السلع والخدمات، وحركة رؤوس الأموال (القروض الخاصة، الأوراق المالية، الاستثمارات المباشرة) إلى أن يتحسن وضع الميزان وإرجاع التوازن، وتسمى أيضا بحرب العملات.

الفرع الثاني: الأدوات الكمية.

يتم التأثير على حجم التجارة الخارجية باستخدام الأدوات الكمية وفق ما يلي:

1. **نظام الحصص:** هو نظام يتم من خلاله تحديد حد أقصى من السلع التي يمكن استيرادها على أساس عيني (الكمية) وقيمي (مبالغ) خلال مدة زمنية معينة، وذلك بتوزيع حصص محددة على المستوردين ونادرا على المصدرين، بحيث لا يمكن تجاوز استيراد الكمية أو المبلغ المسموح به، ويعد هذا الإجراء من القيود التي تفرضها الدولة من أجل التحكم في حركة التجارة الخارجية.

كما كانت بدايات الأخذ بهذا النظام خلال الحرب العالمية الأولى عقب أزمة الكساد الكبير، وما يعاب على هذا النظام أنه يخلف مشاكل تتعلق بكيفية توزيع هذه الحصص بين الدول وبين المستوردين المحليين، مما قد يولد نوع من البيروقراطية.

2. **نظام الحضر أو المنع:** يتمثل في قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية كما قد يكون الحضر على الصادرات أو الواردات أو كليهما معا، ويأخذ الأشكال التالية:

أ. **الحظر الكلي:** وهو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج؛

ب. **الحظر الجزئي:** معناه أن الدولة تمنع التبادل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو بعض السلع.

3. **تراخيص الاستيراد:** عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد، الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من الجهة المختصة.

الفرع الثالث: الأدوات التنظيمية (التجارية).

تتمثل هذه الوسائل التجارية في الإطار التنظيمي الذي تتم فيه هذه الأدوات، وعليه فإن هذه الأطر هي:

1. **المعاهدات التجارية:** هو اتفاق يتم إبرامه بين دولتين أو أكثر من خلال الأجهزة المختصة (وزارة الخارجية)، من أجل تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما والمتمثلة في المسائل التجارية والاقتصادية، وقد تتعدى إلى القضايا السياسية والإدارية، مثل المساواة والمعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي قد تتميز الدولة محل المعاهدة بأفضل معاملة، مقارنة بالمعاملة الممنوحة لدولة ثالثة.

2. **الإتفاقات التجارية:** تختلف الإتفاقيات عن المعاهدة في المدة الزمنية، بحيث تكون الاتفاقية عبارة عن تعاقد قصيرة الأجل يضم قوائم السلع محل التبادل التجاري والمزايا الممنوحة في إطار حقوق والتزامات متبادلة بين طرفين أو أكثر، بحيث يتم التطرق فيه إلى بنود تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري، كما أن الغرض من الاتفاقية التجارية الدولية هو زيادة حجم التبادل التجاري ودعم القدرات التصديرية من أجل الولوج إلى الأسواق الخارجية.

تعريفة الاتفاقية: هي تعريفة تنشأ نتيجة اتفاق دولي بين الدولة والدولة الأخرى محل التبادل التجاري بحيث تتخذ هذه التعريفة شكل التشاور والتسهيل أي تتميز بالبساطة من أجل دخول السلع، وما يميز هذا التعريفة هو الشكل المستقل لفرض الضريبة التي تنشأ طبقا لإرادة تشريعية داخلية.

ولقد تعددت أشكال الاتفاقات التجارية بين الاتفاقيات الثنائية التي تتم بين طرفين أو دولتين فقط، والاتفاقيات الثلاثية والتي تبرم بين ثلاث دول حيث يتم الاستيراد والتصدير بين دولتين وتسوية القيمة في الدولة الثالثة، أما الشكل الثالث فهو الاتفاقيات المتعددة الأطراف، وهي اتفاقية تشارك فيها عدة دول منها الإقليمية والدولية.

3. **اتفاقيات الدفع:** هي عبارة عن ملحقة للاتفاقات التجارية وقد تكون منفصلة عنها وهي تحتوي على إجراءات التنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين محل الاتفاق، مثل تحديد عملة التبادل، العمليات الداخلية للتبادل....الخ.

4. **التكتلات الاقتصادية:** هي تنظيم تعاوني يهدف إلى منطقة واحدة مكان دول متفرقة، وذلك بقصد وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية تمكنهم من تجميع المصالح المشتركة وتعظيمها من خلال إزالة كافة المعوقات والعقبات الإجرائية.

وتبين التكتلات الاقتصادية أنه نتيجة للقيود في العلاقات الاقتصادية وكإجراء لتحرير التجارة الخارجية بين مجموعة من الدول من أجل تعظيم الرفاه الاقتصادي لدى الشعوب، أصبحت ضرورة حتمية للبحث على سياسات

تمكن من ترقية التجارة الخارجية والاستفادة من مزاياها، ومن بين هذه السياسات منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، التكتلات الإقليمية، الاتحاد الاقتصادي والاندماج الاقتصادي.

الأطراف المتداخلة في التجارة الخارجية:

1. **المصدر**: هو الذي يقوم بشراء أو إنتاج السلعة لبيعها في الخارج مهما كانت طبيعتها، وقد يكون المصدرين أفراد مستقلين، أو مؤسسات كما قد تكون الدولة هي المصدرة عن طريق أحد المؤسسات العمومية.
2. **المستورد**: هو الذي يقوم بشراء السلع من أسواق الدول الأخرى، وبيعها في الأسواق الداخلية أي داخل دولته التي يقيم بها، وفي بعض الحالات قد يقوم ببيعها في أسواق خارج دولته.
3. **البنوك التجارية**: يقصد بالبنوك التجارية، تلك المؤسسات التي تقبل ودائع الأفراد ويلتزم بردها عند الطلب وفي التاريخ المتفق عليه، وتمنح قروض قصيرة الأجل الأقل من سنة[1].

كما تقوم البنوك التجارية بوظيفة هامة في الاقتصاد فهي وسيلة تعمل على لقاء المدخرين والمستثمرين الذي يحتاجون للأموال من أجل تمويل مشاريعهم سواء إنشاء أو تنمية، وبالتالي تحول المدخرات إلى رأس مال منتج من خلال تطوير التجارة والصناعة وتنشيط الاقتصاد القومي، وبالتالي يمكن استخلاص وظيفتين هامتين هما[2]:

أ. **نقدية**: تتمثل في تجميع المدخرات من الأشخاص (الطبيعيين والمعنويين) وإعادة توزيع وتنظيم تداولها من تلقي الودائع إلى منحها في شكل قروض؛

ب. **تمويلية**: تتمثل في إنتاج السلع المالية ثم تزويد المشروعات بالأموال (السيولة) اللازمة، مما يجعلها تسهم في تنمية المشروع واستمرارها.

المطلب الرابع: محددات اختيار السياسة التجارية الخارجية.

تعتبر السياسة التجارية الخارجية انعكاس لموقف الدولة اتجاه التجارة الخارجية بحيث يكون هذا الموقف بناء على عدة خصائص اقتصادية داخلية تتكامل فيما بينها لتكمل تحقيق المصلحة الخارجية، وعليه فقد تلعب المقومات الداخلية دور كبير في رسم السياسة الخارجية، ومن بين هذه المحددات نجد:

[1] - محروس حسن، **إدارة المنشآت المالية، البنوك التجارية**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، بدون سنة، ص: 06.

[2] – أسامة عبد الخالق الأنصاري، **إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 1994، ص: 38.

الفرع الأول: مستوى التنمية الاقتصادية.

تتمثل مضمون التنمية في إحداث نوع من التغيير في المجتمع، بحيث يكون هذا التغيير في رفع مستوى الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي حتى تتمكن الدولة من تحقيق القيمة المضافة في الإنتاج المحلي بجودة عالية تمكنها من تعزيز القدرة التنافسية لاقتصادها من أجل اختيار موقف يلائم سياستها الخارجية، وعليه:

- ✓ **حجم الإنتاج داخل الدولة:** بحيث كلما كانت الطاقة الإنتاجية داخل الدولة كثيفة، أدى ذلك لتغطية السوق المحلي، ومن ثم البحث عن أسواق خارجية أخرى من أجل تصريف منتجاتها، الأمر الذي يسمح باعتماد سياسة تحرير التجارة الخارجية؛
- ✓ **درجة كفاءة الإنتاج:** والذي يسمح بتحقيق المنافسة الفاعلة، مما تدفع بالمنتجين المحليين بضرورة اقتحام الأسواق الدولية، الأمر الذي يستدعي بالدولة رفع القيود على التجارة الخارجية[1].

الفرع الثاني: الأوضاع الاقتصادية السائدة.

إن توافر فرص الحصول على السلع والخدمات والتكنولوجيا من خلال الاستيراد وفتح الأبواب لرأس المال الأجنبي وحرية التبادل يكون مرتبط بمدى تخفيف أو إلغاء القيود على انتقال هذه العناصر، وأن إلغاء هذه القيود ينصرف للوضع الاقتصادي السائد للدولة، وعليه فقد تتحكم هذه الأوضاع في تحديد السياسة التجارية الخارجية، والتي يمكن حصرها في:

- ✓ **انخفاض معدلات النمو وتفاقم المديونية الخارجية وتدهور معدلات وشروط التبادل التجاري:** تؤدي هذه إلى إعادة النظر في السياسات الخارجية واتباع استراتيجية التوجه إلى الداخل من أجل إعادة استغلال الموارد الإنتاجية والتي تسهم بالنهوض بالطاقة الإنتاجية، لأن تحقق معدلات نمو مرتفعة يسمح بقبول تبني مبدأ تحرير التجارة الخارجية؛
- ✓ **الأزمات المالية والاقتصادية:** لقد خلفت الأزمات المتعاقبة على الدول حالات تخوف من الأضرار التي قد تنجم عن حركة رؤوس الأموال ذلك أنها تعتبر أحد قنوات انتقال الأزمات بين الدول وما يتبعها من انهيارات هذا من جهة[2]، ومن جهة أخرى فإنه وبفعل هذه الأزمات فقد ظهرت قوى ضغط في الأوساط المالية والصناعية تطالب حكومات هذه الدول بإعادة النظر في سياساتها الاقتصادية الخارجية، وإلغاء العوائق والحواجز من أجل تحفيز المبادرة الفردية وتفعيل دور القطاع الخاص للقضاء على حالات الكساد

[1] - تامر خالد مريان، **السياسة التجارية الخارجية، الأردن نموذجا**، دار المنهل، عمان، الأردن، 2012، ص: 14.

[2] - سامح نجيب، **الأزمة الرأسمالية العالمية – الزلزال والتوابع**–مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، 2008، ص: 03.

بإزالة القيود أمام حركة رؤوس الأموال وخفض العبء الضريبي على أصحابها، حتى تتمكن من البحث عن الاستثمار والتوظيف خارج حدودها الوطنية[1].

- ✓ **النظام الاقتصادي المتبع في الدولة:** فالنظام الرأسمالي يتبنى ما يعرف بـ "الليبيرالية الجديدة" القائمة على سياسة اقتصادية تمكن من جذب الاستثمارات الأجنبية والإنتاج التصديري وتحرير السوق من خلال الخصخصة وتحرير أسواق السلع والخدمات[2]، أي تقليص دور الدولة في الاقتصاد.

أما الاشتراكية فهي تنظيم اجتماعي تكون فيه وسائل الإنتاج والقرارات الخاصة بكيفية الإنتاج وغيرها محتكرة من قبل السلطة المركزية بدلا من الشركات ذات الملكية الخاصة[3]، وعليه فإن هذا النظام يتسم بمعدل فائدة يساوي صفر[4]، ويغلب عليه الطابع الاجتماعي والسياسي لذلك لم يول أهمية كبيرة للتجارة الخارجية، وبالتالي فهو يتميز بطابع الحماية.

- ✓ **السياسة المتخذة من قبل الدول الأخرى:** يؤدي تحرير التجارة من طرف واحد إلى اتخاذ الدول الأخرى مبدأ المعاملة بالمثل، وبالتالي التحول إلى سياسة الحمائية والتمييز بين الدول.

الفرع الثالث: درجة الإنفتاح الاقتصادي.

يمكن أن تكون الإصلاحات والمتغيرات التي قامت بها الدول في إطار الانفتاح الاقتصادي خاصة على مستوى تحرير تجارتها من بين أهم محددات اختيار السياسة التجارية الخارجية، لأن عملية التحول الاقتصادي نحو الإنفتاح تتطلب التدرج في اختيار سياسة ملائمة مبنية على عدة مؤشرات، والتي من بينها:

- ✓ **نسبة مشاركة الدولة في حجم التجارة العالمية:** بحيث أنه كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على انفتاح الدولة تجاريا، وعليه فالدولة تعتمد على سياسة التحرير التجاري؛
- ✓ **تبني الدولة استراتيجية إحلال الواردات:** ينجر عن هذا الموقف إجراءات عديدة منها حماية جمركية مرتفعة، تجعل من الدولة محمية اتجاه دخول السلع الأجنبية إليها؛

---

[1] - بديعة لشهب، **الأزمة المالية العالمية محاولة في الفهم والتجاوز**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 52/ 2010، المغرب، ص: 65.

[2] - جيمس فولتشر، ترجمة: رفعت السيد علي، **مقدمة قصيرة عن الرأسمالية**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2011، ص: 82.

[3] - سمير أمين، **الاشتراكية واقتصاد السوق تجارب الصين، فتنام، كوريا**، مركز البحوث العربية والافريقية، القاهرة، مصر، 2003، ص: 17.

[4] - جوزيف أ. شومبيتر، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011، ص: 36.

- ✓ **مدى تنفيذ الالتزامات المبرمة مع منظمة التجارة العالمية:** بحيث تتيح الإتفاقية خطوات لمسيرة إصلاح قطاع التجارة الخارجية للدولة من أجل التوقف عن استخدام القيود الكمية للحماية، والاعتماد على التعريفة الجمركية المنخفضة مما يقلل من التحيز ضد سياسة الحماية، ومقابل تحرير التجارة.
- ✓ **المؤسسات المالية الدولية:** أسهم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في صياغة ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي لعدة دول خاصة النامية، والتي يعتبر تحرير التجارة الخارجية عنصرا أساسيا فيها، وهو شرط ضروري للحصول على الموارد المالية لتمويل احتياجات برامج الإصلاح.

يمكن استنتاج بأن السياسية التجارية الخارجية هي المنهج المتبع لإدارة وتطوير آليات عمل التجارة الخارجية سواء على الصعيد الثنائي بين الدول أو على صعيد التكتلات والتحالفات التجارية، حيث تتضمن اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول وما تمنحه من ميزات تتعلق بإزالة العوائق الجمركية وتسهيل انسياب السلع والخدمات، وإعطاء أفضلية بالتعامل للمنتجات ونقل المعرفة العلمية والتكنولوجية وتوطين الاستثمار، كما تتضمن إقامة تكتلات اقتصادية بين الدول والسماح بتراكم المنشأ كما هو حاصل مع الدول التي ترتبط باتفاقيات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، وأن السياسية التجارية الحكيمة تأخذ بعين الاعتبار الميزة النسبية للاقتصاد إضافة إلى اختيارها للشركاء التجاريين بناء على دراسة ومنهج علمي محكم يضمن تحقيق أعلى درجات الفائدة المتبادلة.

خاتمة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على مختلف النظريات التقليدية والحديثة التي كانت تقوم على تفسير التبادل الدولي، ومختلف السياسات التجارية الخارجية التي تحكم التجارة الخارجية في الوقت الحالي، بحيث كانت دراسة النظريات ابتداء من مذهب التجاريين إلى توجهات آدم سميث المجسدة في نظرية النفقات المطلقة، مرورا بالاتجاهات الحديثة في تفسير التبادل الدولي وعلى رأسها نظرية "هكشر-أولين" ونظرية التجارة المبنية على الاختلافات التكنولوجيا، إلى نموذج "ليندر" للأسواق والإختراعات.

ولقد اختلفت هذه النظريات من حيث نظرتها والافتراضات التي وضعتها للعلاقات التي تحكم التبادل الدولي بين الدول، بحيث كان التباين في شروط المنافسة وإمكانية انتقال عناصر الإنتاج، المستوى التكنولوجي ومستوى تدخل الدولة في الاقتصاد، وأن هذا التباين مكن من إحداث الفرق بين النظريات فيما تعلق بتزايد الغلة والحجم وتدنية التكاليف.

كما تسمح النظريات والسياسات التجارية الخارجية بتكوين منافذ جديدة للتدخل الحكومي من أجل التأثير في الميزات النسبية للدول، وذلك من خلال القيود التي تفرضها الدولة من أجل حماية صناعاتها الناشئة، والتي من شأنها أن تكون عاملا مثبط لنشاط دولة أخرى تتميز بميزة نسبية في حدود إمكانياتها المتواضعة، أي أن الدول التي تعاني من نقص في الموارد، قد تسبب لها هذه إجراءات عائقا للمشاركة في عمليات التبادل الدولي.

لذا لابد من عدم تبني الحماية بشكل مطلق من أجل ضمان مشاركة الدول محدودة الموارد في التجارة الدولية، لأنه لا يمكن الجزم باستمرارية المنافسة التامة داخل الأسواق الدولية كما افترضته النظريات التقليدية والحديثة لأن التطورات الاقتصادية قد تضيف عدة عوامل كالتكنولوجيا التي تحسن من الأداء الإنتاجي لتلك الدول، وبالتالي تزيد من تعميق الهوة بين الدول مرتفعة الموارد والدول محدودة الموارد.

ولا بد من الإشارة إلى أن الواقع الفعلي لاتجاهات السياسة التجارية الدولية، تتراوح بين الحرية والتقييد في عدة جوانب منها السلعية والدولية، ويرجع ذلك إلى الهدف الأساسي المتمثل في المصلحة الداخلية والخارجية للدولة والتي تم ذكرها في المتن.

الفصل الثاني

التحرير التجاري في ظل النظام التجاري العالمي.

تمهيد:

لقد أدت التطورات والتغيرات الاقتصادية المتزامنة مع العقدين الأخيرين من القرن العشرين إلى تكوين نظام تجاري دولي جديد قائم على التحرير التجاري بين الدول، بحيث سار هذا النظام في اتجاهين متوازيين.

فالاتجاه الأول هو التوجه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، نتيجة تزايد أهمية التعاون الإقليمي بين الدول من أجل مواجهة التحديات العالمية، وعليه فقد تمحورت هذه التكتلات في الغالب على تحرير التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء من خلال السعي لإزالة كافة القيود والعوائق التي كانت تحكم التبادل التجاري فيما بينها من قبل، وكذا ترقية العلاقات بين هذه الدول من أجل تحقيق أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات حتى تتمكن من كسب أسواق جديدة، وبالتالي الحصول على مزايا الإنتاج والتوجيه الأمثل للاستثمارات.

أما التوجه الثاني فهو التوجه الدولي الذي تتبناه المنظمة العالمية للتجارة، وما يدعمها في ذلك المؤسسات المالية الدولية الأخرى المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة، بحيث تسعى هذه الهيئات إلى التحرير التجاري بين كافة دول العالم وليس فقط داخل إقليم دون آخر، خاصة وأنه توجد علاقة تربط هذه الهيئات مع بعضها نظرا لتداخل عدة مسائل مشتركة بينهم أهمها الإندماج في الاقتصاد العالمي، والتي تعتبر تحرير التجارة الخارجية فيها أحد الركائز الأساسية.

وكما أسهمت الشركات المتعددة الجنسيات في تأكيد واقع النظام التجاري الدولي من خلال امتداد أنشطتها الإنتاجية والتسويقية إلى كافة الدول تقريبا في شكل فروع تابعة لها، والتي تعتبر من بين استراتيجيتها، ويرجع ذلك لتمتعها بالحجم الكبير والمستوى التكنولوجي العالي والتنوع الإنتاجي.

لذلك سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى تطور التحرير التجاري في ظل النظام التجاري الدولي الجديد، وذلك من خلال خمسة مباحث تتضمن الإطار العام للتحرير التجاري وكذا واقع التحرير التجاري الدولي عبر عدة هيئات دولية فاعلة في الاقتصاد العالمي، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لواقع التحرير التجاري في ظل الأزمة المالية العالمية 2008 من خلال محاولة رصد تداعيتها على حجم التجارة العالمية.

المبحث الأول: التحرير التجاري (التعريف والأشكال)

نتيجة الصدى المتصاعد للتحرير التجاري بين دول العالم، خاصة في مدى ارتباطه بالنشاط الاقتصادي للدول والذي يعد من بين أحد العوامل المساعدة على الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي أصبح ضرورة تمليها التحديات الاقتصادية العالمية بدعم من المنظمة العالمية للتجارة التي استطاعت أن تضم معظم دول العالم إليها وتوجيههم لمسار تبني التحرير التجاري، فقد خصصنا هذا المبحث لمفهوم التحرير التجاري، الأشكال والتطور.

المطلب الأول: تعريف التحرير التجاري

يعتبر التحرير التجاري من المواضيع المهمة المرتبطة بالصادرات والواردات، لما له من أهمية في التبادل التجاري بين الدول، وعليه يمكن سرد بعض التعاريف التي وردت في ذلك:

التعريف الأول: هو عملية يتم من خلالها رفع القيود على التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين دولة ما ودولة واحدة أو دول أخرى، بغية تحقيق عدة منافع لأطراف التبادل.

التعريف الثاني: هو تعريف مستخلص من مبادئ منظمة التجارة العالمية، بحيث: "يعتمد التحرير التجاري على عدم فرض قيود كمية على الصادرات والواردات من السلع إلا في حالات خاصة، ومن جهة أخرى تلتزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بموجب المادة الثانية من الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT بتقديم جداول تشتمل على التزامات بخفض الرسوم الجمركية المطبقة على السلع المتضمنة وتثبيت التعريفة المتعلقة بها في سقوف محددة تلزم بعدم الرفع من مستواها مستقبلا"[1].

كما تعتمد المنظمة أيضا في التحرير التجاري على عدم التمييز فيما بين السلع الأجنبية من جهة، وفيما بين السلع الأجنبية والسلع الوطنية من جهة أخرى، فموجب هذا المبدأ لا يمكن لدولة عضو في المنظمة أن تتخذ أي سياسة أو اجراء قد يؤدي إلى التمييز أو التفضيل بين السلع للدول الأعضاء في جميع الاتفاقات والمتمثلة بالأساس في مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية.

التعريف الثالث: هو إزاحة العراقيل التي تقف في وجه التجارة الخارجية وأسعار الصرف[2].

---

[1] - مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون**، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2017، ص: 12.

الرقم الموحد لمطبوعات المجلس: 0544/ 093/ ح/ ك/ 2017 م.

[2] - Sami Bousselmi, **Impact de la dévaluation sur les échanges extérieurs- cas de la Tunisie**, Rapport de recherche présenté à la Faculté des Etudes Supérieures en vue de l'obtention du grade de Maitre ès Sciences, Département des Sciences Economiques, Université de Montréal, canada, 2000, p: 10.

التعريف الرابع: هو تعريف صادر عن الإجراءات التي يتخذها صندوق النقد الدولي اتجاه الدول النامية التي قامت بالإصلاحات الاقتصادية من أجل التعديل الهيكلي والإندماج في الاقتصاد العالمي: "تعد الدولة مطبقة لسياسة التحرير التجاري من خلال تخليها عن الإجراءات المنحازة اتجاه الصادرات والواردات مع اعتمادها لتدابير تمكنها من التخفيض التدريجي لقيمة التعريفات الجمركية التي تسهم في كبح تدفق السلع والخدمات إلى غاية الاستغناء عنها"[1].

كما يمكن اعتبار التحرير التجاري على أنه: "آلية تنظيمية تسمح بتدفق السلع والخدمات بدون قيود مكثفة عليها وعلى أسعار الصرف فيما كانت عليه في السابق، وذلك وفق جملة من الإجراءات والنظم التي تحكمها في إطار النظام التجاري الدولي، والتي من بينها:

- ← الإتفاقيات التجارية الثنائية؛
- ← ترتيبات التجارة الإقليمية؛
- ← الإتفاقات المتعددة الأطراف؛
- ← أسس ومبادئ منظمة التجارة العالمية.

المطلب الثاني: أشكال التحرير التجاري

لقد أدى تنامي ظاهرة العولمة وتكامل الأسواق الدولية، إلى التوسع في تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية وغير جمركية، الأمر الذي ساعد في ظهور أشكال تجارية جديدة بغرض تخفيف القيود التجارية فيما بين الدول الأطراف في عمليات التبادل، ومن أجل الإستفادة من مزايا التجارة الخارجية، ومن بين هذه الأشكال نجد:

الفرع الأول: التحرير التجاري من خلال الإطار الإقليمي والإطار متعدد الأطراف

بالرغم من أن الهدف من التحرير التجاري هو رفع القيود التي تعيق قيام التبادل الجاري، إلا أنه يمكن تصنيفه بحيث:

1. **الإطار الإقليمي:** هو اجراء إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يهدف إلى إزالة كافة القيود والعراقيل الجمركية وغير الجمركية على تدفق السلع وعناصر الإنتاج في إطار التجارة الدولية ما بين هذه الدول، لترتقي هذه الترتيبات إلى تنسيق السياسات الاقتصادية بغية الإستفادة من مزايا الإنتاجية ومزايا تقسيم العمل، وقد تأخذ عدة خطوات وأشكال والتي من بينها:

[1] - سلسلة مطبوعات صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية، **إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي**، ص ص: 1-3.
رقم النسخة العربية ISBN-978-1-58906-536-9

أ. **إتفاقيات التجارة الثنائية**: تهدف هذه الاتفاقية إلى إقامة التجارة العادلة بين الدولتين، من خلال السعي لحماية المجتمع المحلي من الآثار الاقتصادية والإجتماعية والصحية السلبية للسلع المقلدة والمغشوشة، ومراقبة حركة السلع المزدوجة الإستخدام والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية وقواعد المنشأ وتسهيل حركة التجارة بين الدولتين محل التعاقد؛

ب. **ترتيبات التجارة الإقليمية**: يتم من خلالها اتفاق الأطراف المتعاقدة على عمل الترتيبات اللازمة، متى كان ذلك ملائما للتعاون بين هيئاتها المتخصصة والمؤسسات والمجموعات الاقتصادية والتجارية الدولية والإقليمية وذلك من أجل تنمية التجارة (أي يتم اتخاذ خصوصيات كل دولة بعين الاعتبار)؛

ت. **منطقة التجارة الحرة**: يتم الاتفاق في هذه المرحلة على إلغاء القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة، مع احتفاظ كل دولة عضو بفرض حقوقها الجمركية على بقية دول العالم؛

ث. **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**: هو المسار الذي يؤدي بعدة دول لتكوين مجال جمركي أو اقتصادي موحد وهي اتفاقية متغيرة تنتج عدة أشكال من التكامل حسب التركيبة السياسية والهيكلية ودرجة التحرير الاقتصادي التي تصل اليها الدول الأعضاء[1]، وهو يقدم عدة امتيازات، وقد يمر بعدة مراحل للوصول إلى التكتل والتكامل وغالبا ما يتم بين الدول المتجاورة جغرافيا؛

ج. **التكامل الاقتصادي الإقليمي**: في هذا الشكل تقوم الدول الأعضاء أو المتكاملة بتوحيد جميع السياسات الاقتصادية بينها، بحيث يكون الأداء الاقتصادي للتكتل الإقليمي مثل أداء الدولة الواحدة.

2. **الإطار المتعدد الأطراف**: يعتبر هذا النظام توسعا لتعزيز التكتلات الاقتصادية الإقليمية من أجل تحرير التجارة العالمية وإشراك كافة الدول في هذا النظام، وذلك من خلال إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 والتي تعتبر امتداد للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية "الجات" نظرا لمحدودية الاتفاقيات التجارية التي تمت في إطارها.

وعليه فقد استطاعت منظمة التجارة العالمية ضم معظم الدول إليها، ومناقشة الجوانب التجارية التي لم تتطرق إليها "الجات" إلى أن أصبح الإطار المتعدد الأطراف بمثابة منطقة التجارة العالمية، نتيجة تنظيم نشاطات التجارة الدولية في عدة مجالات منها: السلع الصناعية، الزراعية، الخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية وتحرير إجراءات الاستثمار ناهيك عن قواعد وإجراءات مكافحة الدعم، الإغراق وإجراءات الوقاية، ونظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء.

[1] - سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر**- مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص: 87.

الفرع الثاني: التحرير الإرادي والتحرير الإجباري.

1. **التحرير التجاري الإرادي**: بناء على عدة مقومات اقتصادية تمتلكها الدولة تجعلها تسعى بشكل إرادي إلى تحرير تجارتها والبحث عن أسواق أخرى بهدف تصريف منتجاتها وتحقيق مستوى أعلى من الإندماج في الاقتصاد العالمي بغية الإستفادة من المزايا التي تترتب على انفتاح اقتصادها[1]، وأن هذا النوع من التحرير يقتصر تقريبا على الدول المتقدمة والصناعية.

2. **التحرير التجاري الإجباري**: هذا الشكل من التحرير تكون فيه الدولة مجبرة على رفع القيود على تجارتها الخارجية، وبالتالي فهو لا يدخل ضمن السياسات الاقتصادية المسطرة، نظرا لأنه يأتي نتيجة ضغوطات وشروط المؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بغية تمكين هذه الاقتصاديات من الاستفادة من برامج الإصلاحات الاقتصادية وحتى تضمن استمرار دعم هذه الهيئات لها عليها أن تقوم ببعض الإجراءات والتي من بينها تحرير التجارة الخارجية وتسهيل تدفق السلع والخدمات إليها، وتدخل هذه الإجراءات ضمن إصلاح النظام التجاري ونظام سعر الصرف وكذا انتقال رؤوس الأموال[2]، من أجل النهوض بالاستثمارات.

الفرع الثالث: التحرير التدريجي والتحرير الانتقائي.

1. **التحرير التجاري التدريجي**: يكون التحرير التجاري التدريجي في شكل خطوات ومراحل، بناء على سياسة متبعة ويتم تنفيذها في مدة زمنية محددة، فالإنتقال من الحماية بإجراءات الحصص إلى الحماية بالتعريفة الجمركية ثم إلغاؤها أو تخفيضها هي الأخرى تعتبر بمثابة تحرير تجاري تدريجي.

2. **التحرير التجاري الإنتقائي**: يتم من خلاله تصنيف السلع التي تكون محل التبادل التجاري والسلع التي لا يسمح بها المرور، ومنه فالإنتقائي يقتصر على تحرير بعض المنتجات مع الاحتفاظ بالقيود على البعض الآخر، ويرجع ذلك لعدة مبررات تم التطرق اليها سابقا.

الفرع الرابع: التحرير التجاري السطحي والعميق.

يرتبط مفهوم التحرير التجاري لدى الكثيرين بالتعريفة المنعدمة أو المنخفضة وقد يكون ذلك صحيح إلى حد ما، ولكن الحقيقة أن تخفيض التعريفة أو إلغاؤها ما هو إلا جزء بسيط ضمن التحرير التجاري، ولم يعد يقتصر

[1] -Jean-Marc Siroen, **L'OMC et la Mondialisation des économies**, Edition : Lattre de Tassigny, sans année, Paris, pp: 12-14.

[2] -Pierre Salama, **ouverture et pauvreté : Quelle ouverture** ?, revue Tiers Monde, 2006, p: 06.

فقط على تحرير تجارة السلع فقط، بل امتد ليشمل تحرير تجارة الخدمات، وعليه فقد يفرق الاقتصاديين بين التحرير السطحي والعميق وفق ما يلي:

1. **التحرير التجاري السطحي**: يركز على إزالة الحواجز التقليدية كالتعريفة الجمركية، ويعتبر أسلوب غير كاف للتمتع بمزايا التحرير التجاري[1].
2. **التحرير التجاري العميق**: هذا يعني امتداد أسلوب التحرير التجاري ليشمل إلى جانب إزالة التعريفة الجمركية، عناصر إضافية كالسماح بحرية انتقال الأشخاص، وتقريب أو توحيد القوانين ذات الصلة بالتجارة، وكذا إزالة الإجراءات الإدارية الجمركية[2].

وفي هذا الإطار فإن الهدف من الإتفاقات المتعددة الأطراف التي تتم في إطار منظمة التجارة العالمية هو تعميق تحرير التجارة من خلال محاولة إيجاد حلول للعوائق الفنية والبيئية، باعتبار التحرير العميق أكثر فعالية من التحرير السطحي، وهناك العديد من الأمثلة التي توضح على أن التحرير السطحي لم يعد كاف للإستفادة من مزايا التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: التطورات الاقتصادية الداعمة للتحرير التجاري.

عند انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945، بدأت معظم دول العالم سواء المستفيدة منها أو المتضررة في إقرار مبدأ أنه لا حرب عالمية ثالثة بعد ذلك، وأنه وجب إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية، وعلى الاقتصاد أن يقود السياسة، أي أن التوجهات السياسية لأي دولة يجب أن تهدف للنهوض بالمصلحة الاقتصادية العليا لكل دولة، وبالتالي فإن إعادة بناء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب أصبحت ضرورة حتمية، ومن أجل الوصول لمستويات مقبولة من الإصلاح وجب توافر قدر من الاستقرار النقدي والاقتصادي على مستوى الاقتصاد العالمي.

ولقد كانت أوروبا واليابان أكثر الدول تضررا من الحرب، جراء تهديم الركائز الاقتصادية الأساسية المتمثلة في إفلاس معظم الصناعات، إضافة إلى أزمة إعادة التعمير وبناء المقومات الاقتصادية لهما من أجل مواصلة الحياة نظير الاوضاع التي خلفتها الحرب، والتي تحتاج إلى مشاريع ضخمة لاستعادة نشاطها الاقتصادي الذي يعتبر من أهم الأسس والركائز التي تمكن من استمرار وقيام العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة.

وأن من بين هذه العلاقات، التبادل التجاري الذي يعتبر أحد العوامل المهمة للحصول على عائد ملموس يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الأطراف، وعليه فقد قامت أوروبا الغربية في ذلك الوقت بتحرير التجارة

[1] - Abdelkader Kadid, **Nouvelle Approche de Mesure de l'ouverture Commerciale dans les Modèles de Gravite,** Revue académique des études humaines et sociales, N° 13, janvier 2015, université de chlef, Algérie, p: 2.

[2] - أحمد فاروق غنيم، **حول تحرير التجارة**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، مصر، 2014، ص: 12.

الخارجية لتتمكن من الحصول على سلع وخدمات، ويرجع ذلك للدور الذي تقوم به التجارة الدولية في توفير الموارد الضرورية.

ومن أجل تسهيل قيام التبادل التجاري بين هذه الدول وفي هذه الأوضاع بالذات فقد تم إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية "الجات"، من أجل تعميق مبادئ النظام التجاري العالمي، الذي يهدف إلى إزالة كل القيود والعراقيل التي تقف أمام تحرير التجارة الدولية، ومن بين هذه العوامل التي ساعدت في إرساء مبادئ هذا النظام سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما سنراه في الفروع الآتية:

الفرع الأول: مشروع مارشال

تولت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة التوجه نحو ما أطلق عليه "العالم الحر"، بصفتها أكبر اقتصاد مستفيد من الحرب، بحيث صرح وزير خارجيتها آنذاك "جورج مارشال" في لقاء بجامعة هارفارد في 5 يونيو 1947 بمشروع مهم، وهو ما نسب إليه في ما بعد باسم "مشروع مارشال" حيث وضع "مارشال" خلال إعلانه أسس خطة خاصة لمساعدة أوروبا اقتصاديا موضحا أهمية إعادة النهوض بالاقتصاد الأوروبي[1]، وقد طالب معظم الدول الأوروبية بما فيها الاتحاد السوفيتي بالتعاون فيما بينها بوضع برنامج يسهم في إعادة تشييد ما خلفته الحرب واستعداد الولايات المتحدة بتقديم مبالغ مالية، وترجع هذه المبادرة نتيجة استفادة الاقتصاد الأمريكي من الحرب بعدما عانى من كساد شديد جراء الأزمة العالمية في سنة 1929.

إلا أن خلال الفترة التي عقبت الحرب تميزت أوروبا بضعف كبير، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرتها على الاستيراد من الولايات المتحدة لتلبية احتياجاتها، وهذا يوضح بأن الأسواق الدولية كانت شبه مغلقة أمام الاقتصاد الأمريكي الذي غنم من الحرب، بحيث أصبح أقوى مما كان عليه قبل الحرب، خاصة وما زاد من تأزم الأوضاع داخل الاقتصاد الأمريكي هو توقف قطاع الخدمات الحربية عن توفير العائدات نتيجة توقف الطلب عليه من الداخل والخارج لتوقف الحرب، وأن الولايات المتحدة لم تعان من أزمة إعادة البناء التي شهدتها الدول الأخرى[2]، وبذلك خرجت الولايات المتحدة باقتصاد بالغ القوة في مواجهة عالم بالغ الضعف من حيث القدرة على الإنتاج والتبادل ومن هنا فقد كانت الدعوة إلى تعمير أوروبا خدمة للاقتصاد الأمريكي[3]، وذلك بتوفير أسواق ومنافذ جديدة له أثناء مرحلة التعمير والإنشاء من أجل تصريف الفوائض.

---

[1] - حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، المجلس الوطني للثقافة والأدب، الكويت، 2000، ص: 19.

[2] - Gérard Bossuat, **L'Europe occidentale a L'heure américaine: le plan Marshall et L'unité européenne 1945-1952**, Editions Complexe, France, Paris, 1992, p: 131.

[3]- Michael.J.Hogan**. the marchall plan : America .Britain and the Reconstructio of Western Europe**.1947-1952, Combridge, 1987, p: 45.

ولقد كان لمشروع مارشال "إعادة إنعاش أوروبا " الفضل في ازدهار الاقتصاد الأوروبي في نظر الكثيرين، وقد استرجعت هذه الأخيرة قدرتها الإنتاجية مما أسهم في قيام التجارة الحرة في إقليمها، والدليل على ذلك هو عند انتهاء البرنامج في سنة 1951، ارتفع مستوى الإنتاج الأوروبي بحوالي الثلث على ما كان عليه في بدايته، كما أن مشروع "مارشال" ساعد على إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي" OEEC"[1]، والمكونة من 16 دولة أوروبية، تهتم بالعلاقات الخارجية بين هذه الدول خاصة فيما يخص التبادل التجاري.

ولعل الأمر الأكثر أهمية في "مشروع مارشال" هو جعل السياسات الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية تتجه نحو اعتماد سياسات الانفتاح الاقتصادي على الدول الأخرى، لأنه في العادة خروج الدول الأوروبية من الحرب وما يتبعها من انهيارات اقتصادية، كان من المحتمل أن تتجه الدول المتضررة (الأوروبية) عند إعادة البناء إلى الاستمرار في الأخذ بسياسات التقييد والرقابة التي عرفتها طوال سنوات الحرب، لكن "مشروع مارشال" كسر تلك القاعدة، من خلال الدعم القائم على أساس العمل في الإسراع بتحرير التجارة وإزالة القيود من أجل تسهيل تدفق السلع ورؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات، وبذلك ساهم في وضع بدايات ركائز النظام الاقتصادي العالمي القائم على تخفيف القيود على حرية التجارة الدولية وحرية انتقال رؤوس الأموال، الأمر الذي أدى إلى قيام الدول الأوروبية بتكوين اتحاد للمدفوعات الأوروبية فيما بينها مما ساعد ذلك في رسم اتجاهين، كان لهما الأثر الكبير في التطورات الاقتصادية اللاحقة[2]، وهما:

الإتجاه الأول: هو تدعيم فكرة التجارة متعددة الأطراف والاستغناء عن إجراءات المقايضة واتفاقات الدفع،

الإتجاه الثاني: هو بعث سياسات التعاون الإقليمي وتنسيق السياسات المالية والاقتصادية للدول الأوروبية فيما بينها، الأمر الذي أدى إلى التكامل الاقتصادي الأوروبي بعد إنشاء السوق الأوروبية المشتركة ثم الاتحاد الأوروبي الذي سنتطرق إليه لاحقا.

الفرع الثاني: تفكك الاتحاد السوفياتي

كان لتفكك الاتحاد السوفيتي سنة 1991 وقع كبير في تلاشي الأنظمة الاشتراكية، ولقد تزامن هذا مع حدثين مهمين ساعدا في تعميق التخلي على مبادئ الاشتراكية، بحيث تمثل الحدث الأول في سقوط جدار برلين سنة 1989، أما الحدث الآخر فهو فوز حزب المحافظين بقيادة "مارجريت تاتشر" Margaret Thatcher

---

[1] - سماعي علي، **مكانة صندوق النقد الدولي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007 /2008، ص: 139.

[2]- **http://www.oecd.org/general/organisationforeuropeaneconomicco-operation.htm**
L'Organisation européenne de coopération économique (OECE) ، تاريخ المطالعة: 01 فيفري2018 الساعة:11:19

بالانتخابات، مما أدى ذلك إلى التخلي عن المبادئ الكينيزية المعمول بها آنذاك، والتي من بينها المحافظة على حجم العمالة المرتفعة والحد من الإنفاق العام[1].

وأن من أهم ما تولد على تفكك الاتحاد السوفييتي إلى دول مستقلة هو انحياز دول أوروبا الشرقية نحو تبني سياسات التحرير الاقتصادي نتيجة تخلصها من التبعية الشيوعية والاشتراكية التي تنافي مبدأ الانفتاح على الدول الأخرى، وما دعم هذا التوجه هو تبني دولة الصين تدريجيا لهذه السياسة الاقتصادية، الأمر الذي فسح الطريق للدول النامية الأخرى لأن تتجه نحو هذا المسار[2]، وتغير من سياساتها الاقتصادية.

كما أن تفرد وتميز الولايات المتحدة الأمريكية بإمتلاك مقومات اقتصادية وعسكرية وسياسية قد أدى إلى انتشار وتوسع الرأسمالية الأمريكية وبمساهمة من دول أوروبا الغربية في نشرها واعتمادها من قبل روسيا والصين كأساس من أجل تخطي النظام الاشتراكي، الأمر الذي مكن من ترقية التجارة الخارجية للولايات المتحدة وفتح الأسواق العالمية أمام سلعها وخدماتها حتى أصبحت هذه التجربة رائدة وتصلح لكل دولة وإقليم، فأصبح من المصلحة الاقتصادية تطبيق النظرية الرأسمالية وإلغاء الحواجز على انتقال السلع والخدمات مع اعتماد مبدأ الديمقراطية والحريات العامة حتى انتشرت بين الدول تقريبا إلى أن أصبحت جزءا من نظام واحد متكامل للرأسمالية العالمية[3].

كما يرى البعض بأن إنهيار الاتحاد السوفياتي هو فوز ساحق للرأسمالية مما أستدعى بـالاقتصادي "فوكويا" القول في كتابه "نهاية التاريخ"، أن مرحلة الليبرالية الجديدة تنشأ اليوم في محاولة جديدة لتوحيد العالم أو عولمته[4].

وقد كان لصندوق النقد الدولي دور في هذا الشأن من خلال تدخله لمجابهة صعوبات تحول هذه الدول إلى اقتصاد السوق لأن مرحلة الاقتصاديات الانتقالية تستدعي توفر عدة شروط، والتي من بينها التسهيلات المالية والائتمانية المعتبرة حتى يتسنى لهذه الدول القيام بالتحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق[5]، وعليه فقد أدى هذا التوجه إلى استحداث إجراءات وسياسات تخصيصية وإصلاحات اقتصادية هيكلية، ومن أجل إحكام دور السوق والحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الأمر الذي أسهم في البحث عن أشكال أخرى للتعاون الدولي، كان من بينها التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية وعلى رأسها التكامل الاقتصادي الأوروبي والذي ساعد هو الآخر في بروز أشكال جديدة من التعاون والتقارب الاقتصادي وتعميق مفهوم العولمة.

---

[1] - James Fletcher, **Capitalism A Very short Introduction** , Oxford University, 2004, p: 71.

[2] - Francoise Lemoine, **L'économic Chinoise**, Paris, France, 2006, p: 23.

[3] - روبرت رايش، ترجمة أحمد إصلاح، **الرأسمالية الطاغية**، الدار الدولية للاستثمارات الدولية الثقافية، القاهرة، مصر، 2009، ص: 8.

[4] – خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، المسيلة، الجزائر، 2011، ص: 122.

[5] - حازم الببلاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 150.

الفرع الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات

شهد العالم في العقود الاخيرة تطورات سريعة في مجال البيئة الاقتصادية والسياسية العالمية ومن بين هذه التطورات تعاظم دور وحجم أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات وما صاحبها من حجم الإبتكار والتطور التكنولوجي حتى أصبحت من أهم المكونات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد بل تؤثر فيه بدرجة كبيرة، نظرا لامتلاكها لعدد كبير من الفروع والتنوع في الأنشطة والمنتجات.

ويعتبر التوسع في التحرير التجاري العالمي من بين أهم السياسات التي تسعى لتجسيدها هذه الشركات في الاقتصاد العالمي عن طريق منظمة التجارة العالمية، نظرا لامتلاكها لعدد كبير من الفروع والتنوع في الأنشطة والمنتجات[1]، وباعتبار أن هذه الشركات الأداة الأساسية للعولمة باعتبارها أحد أكثر العوامل للربط بين الأقاليم والدول، فقد استطاعت أن تزيد في حجم تبادل السلع وحرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة بزيادة كبيرة نتيجة لتمتعها بطاقات إنتاجية هائلة، إلى جانب جعل اقتصاديات الدول أكثر اندماجا نتيجة عدم تمكن الاقتصادات الصغيرة والمجزئة من العمل لوحدها خاصة في ظل التكتلات الاقتصادية[2].

كما أن عجز الكثير من الدول من الاستغلال الأمثل لمواردها على الأقل من الناحية التكنولوجية في ظل تزايد الطلب العالمي، زاد من هيمنة هذه الشركات على توجهات الاستثمار الدولي وحركة التجارة العالمية[3]، مما فتح لها المجال للسعي من أجل الحد من كافة الحواجز الإدارية أو الضريبية أو الجمركية التي تعيق ولوجها إلى الأسواق الدولية أو التي تقلل من أرباحها، حتى أن أحد التقارير الصادرة في سنة 1992 عن أمانة الأمم المتحدة، أشارت إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملا[4]، بحيث أن المتتبع لنشاط هذه الشركات في كل مراحل حياة المنتجات، من اقتناء المواد الأولية إلى الإنتاج ثم التسويق مع عدم إهمال الجوانب الخدمية المرتبطة بها يجد مدى تأثيرها على الاقتصاد العالمي من خلال المشاريع الإستثمارية الكبيرة التي ينتج عنها حركية ونشاط كبيرين في التجارة العالمية، نتيجة تزايد وتعاظم تدفق الاستثمارات الأجنبية وما يتبعها من تزايد حركة تنقل العمالة ورؤوس الأموال وفق خطط تنظيمية شاملة مدروسة، تجعل من الدول المستقطبة لهذه الاستثمارات أن تلتزم بقواعد هذه الشركات.

---

[1] - عبد المطلب عبد المجيد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص: 197.

[2]- وليام هلال– كينث ب. تايلر، ترجمة حسن عبد الله بدر، **اقتصاد القرن الحادي والعشرين– آفاق اقتصادية– اجتماعية لعالم متغير**، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص: 183.

[3] - Theodore Moran, **Multinational Corporations : the political economy of foreign direct investment**, Lexington Massachusetts, USA, 1985, p:78.

[4] - Andrew Harrison et Ertugrul Dalkiran et Ena Elsey, **Business international et mondialisation: vers une nouvelle Europe**, Edition De Boeck Université, Bruxelles, Belgique, pp: 63-64 .

ولعل من بين أهم المميزات التي تتصف بها هذه الشركات والتي تجعلها تسهم في تكوين النظام التجاري الدولي القائم على التحرير والانفتاح التجاري نجد:

1. **التأكيد على صفة العالمية:** قامت الشركات المتعددة الجنسيات بدور فعال وأساسي في تعميق أسس العالمية والمتمثل في تطوير إطار أعمال منظم يتعدى الحدود السياسية يهدف إلى عولمة الاقتصاد، من خلال الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة، ويدعم بنية أساسية هائلة للاتصالات والمواصلات والمعلومات والإعلام، أي أن الشركات متعددة الجنسيات حولت العالم إلى كيان موحد قائم على كثافة الاتصالات والمعاملات فيه، وعليه فإن هذه الشركات أسهمت بنسبة كبيرة في عولمة الاقتصاد العالمي على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، وأن هذه المجالات تتطلب إزالة قدر كبير من القيود نتيجة ارتباطها ببعضها.

2. **التأثير على التجارة العالمية:** بناء على التقارير والبيانات الصادرة لعدة هيئات عالمية ودولية، فإن الشركات المتعددة الجنسيات تستحوذ على نسبة كبيرة من حجم التجارة وتغطي قدر كبير من حركة المبيعات الدولية، الأمر الذي يمنحها القدرة في تغيير اتجاهات النظام التجاري وهيكل التجارة الدولية نظير امتلاكها لقدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد ضخمة قد تؤدي إلى إكساب الكثير من الدول بعض المزايا التنافسية في العديد من المنتجات وتنوع الأنشطة، كما يكمن تأثير هذه الشركات المتعددة الجنسيات على حجم التجارة العالمية من خلال حركة التبادل التجاري التي تتم بينها وبين فروعها ومشروعاتها المتواجدة في الدول الأخرى غير الدولة الأم نتيجة تعدد وتنوع أنشطتها التي تتم في اطار استراتيجيات التكامل الرأسي إلى الأمام وإلى الخلف وغيرها.

3. **التأثير على توجهات الاستثمار الدولي:** تشير تقديرات تقرير الاستثمار الدولي الصادر عن الأمم المتحدة سنة 2014 م، أن حجم الاستثمار الدولي الجديد المتدفق في العالم في تلك السنة قد بلغ أكثر من 696 مليار دولار لهذه الشركات من أصل حوالي 1250 مليار دولار حجم إجمالي الاستثمارات المتدفقة في مختلف مناطق العالم[1].

كما حققت عمليات الإندماج والاستحواذ العابرة للحدود ارتفاعا قويا سنة 2014 فقد بلغت 399 مليار دولار، وازداد عدد هذه العمليات التي تزيد قيمة كل منها عن 1 مليار دولار بحيث سجلت 168 عملية في سنة 2013 إلى 223 عملية سنة 2014، وهو أعلى رقم منذ سنة 2008.

وترجع نسبة الاستحواذ المرتفعة لهذه الشركات إلى امتلاكها لعدة إمكانيات تمكنها من تنفيذ الجزء الأكبر من الإستثمارات الدولية سنويا، بحيث أن الميزة الإحتكارية لهذه الشركات تجعلها تفرض شروطها على

[1] - تقرير الاستثمار العالمي، **إصلاح حوكمة نظام الاستثمار الدولي**، الأونكتاد، 2015، ص: 10.

الدول المستقطبة لها، وتتمثل أغلب هذه الشروط في رفع القيود على حركة نشاطاتها لأنها تهدف إلى الربح، وقد لوحظ بأن هذه الشركات تتركز استثماراتها في الدول المتقدمة لملائمة قوانين هذه الدول بما يخدم مصالح هذه الشركات[1]، بحيث تستحوذ هذه الدول على قرابة 85% من النشاط الاستثماري لتلك الشركات وتتواجد بعدد محدود في الدول النامية بنسبة تقدر بـ 15% فقط من النشاط الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات ومن بين العوامل أيضا عزوف هذه الشركات عن الدول النامية هو افتقار هذه الدول لبنية اتصالات وطرقات متطورة مما يجهد هذه الشركات[2].

4. **تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي:** نتيجة تبعات تأثير هذه الشركات على كل من حجم التبادل الدولي وتوجهات الاستثمار الدولي، فإن ذلك يتولد عنه تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي، بهدف الوصول لعدة اعتبارات اقتصادية المتمثلة في التكلفة والعائد التي تعد من بين المحددات الأساسية لقرارات الإنتاج والاستثمار.

الفرع الرابع: التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة

منذ إنتهاء الحرب الباردة بانهيار النظام الاشتراكي وسيادة النظام الليبيرالي الحر، شهد العالم تحولات اقتصادية كبرى، تمثلت أهمها في دخول العديد من الدول في تحالفات وتجمعات اقتصادية كبرى بالرغم من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، بحيث أطلق على هذه التحالفات بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية فقد حظيت باهتمام وانتشار واسع بين عدة مناطق حتى أطلق على منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية.

ويعرف التكتل الاقتصادي على أنه إجراء يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية والاستفادة من مزايا تقسيم العمل لتحقيق أكبر عائد ممكن منها، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول، نظرا للصعوبات التي يصادفها اقتصاد دولة ما والذي يعمل بمفرده عند وضع السياسات الاقتصادية الخارجية.

ويمكن وضع مفهوم للتكتلات الاقتصادية على أنها وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، والتي تتمحور جميعها في دفع النشاط الاقتصادي في المسار الصحيح وبالسرعة الضرورية،

---

[1] - أحمد عباس، **دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 2012/29، بغداد، العراق، 2012، ص: 15.

[2]- الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي** لسنة 2015.

بما يخدم التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مقبولة وتضييق الفجوة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية، وقد تتعلق في الغالب بالجوانب التالية:

- تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل؛
- إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة الخارجية من أجل تسهيل تدفق السلع وعوامل الإنتاج المختلفة، للتمتع بمزايا الإنتاج الكبير الناتج عن تقسيم العمل، واتساع الأسواق؛
- تنسيق السياسات الاقتصادية بين تلك الدول من أجل زيادة التعاون ورفع العراقيل على الاستثمارات المباشرة وغير مباشرة التي تسهم في تدفق التكنولوجية الأجنبية وتوجيها توجها سليما؛
- تشجيع التصنيع وتسهيل إدماج الدول الأقل نموا في شبكات الإنتاج الإقليمية، وفي عملية التصدير، وبالتالي زيادة فاعلية مشاركة الدول في النظام التجاري العالمي[1]؛
- مواجهة مختلف التحولات والتطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي؛
- يمكن أن تكون دوافع وأهداف التكتلات الإقليمية غايات أخرى غير اقتصادية كالهدف السياسي، العسكري والاجتماعي، الذي يجعل منها قوة تفاوضية تمكنها من مواجهة اقتصادات الريع.

ولقد أدى التوسع في إقامة هذه التكتلات إلى تنامي أصناف وأشكالها، وذلك تبعا لدرجة التكامل والترابط، وقد نجد دولة معينة عضو في أكثر من تكتل واحد، ومن بين هذه الأشكال نجد:

أولا: منطقة التجارة الحرة: يتم فيها إلغاء التعريفات الجمركية و القيود الكمية على حركة السلع التي تنتقل بين الدول الأعضاء في هذه المنطقة، مع إبقاء كل دولة على القيود الجمركية اتجاه الدول غير الأعضاء، كما تقتصر اتفاقات منطقة التجارة الحرة على تدفق السلع فقط، أي لا تحتوي على إجراءات حرية انتقال عوامل الإنتاج الأخرى، أو على التنسيق في السياسات الاقتصادية لتوحيدها، كالسياسة النقدية والإنتاجية والسياسة الضريبية لذلك تعد هذه المنطقة من أبسط أشكال التكامل الاقتصادي ناهيك عن اقتصارها على سلع محددة إلى جانب انحراف الإنتاج والاستثمار و ارتفاع النفقات الإدارية.

ثانيا: الإتحاد الجمركي: يعد هذا الشكل في رأي الكثيرين أعلى وأرقى مرتبة من مناطق التجارة الحرة نظرا لوضوح إجراءاته مقارنة بمناطق التجارة الحرة نتيجة القضاء على التمييز، زيادة على إتاحة انتقال السلع دون قيود بين الدول

[1] - محمد أمين لزعر، **هل استفادت الدول العربية من اتفاقيات التجارة الإقليمية مع الدول المتقدمة، حالة المغرب–الاتحاد الأوروبي**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد التاسع–العدد الأول، 2017، ص: 16.

الأعضاء فهو يوحد التعريفات الجمركية اتجاه الدول غير الأعضاء أي جعل التعريفة الجمركية مماثلة اتجاه الدول غير المشتركة في الاتحاد الجمركي مما يسهم في الحد من العديد من التجاوزات والخلافات المتولدة جراء التمييز في التعريفات.

وعليه فالاتحاد الجمركي يتضمن تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء بما يكفل حرية التبادل التجاري وتوسيع حجم السوق، بحيث يستلزم هذا الإتحاد قيام الدول الأعضاء فيه بتحويل الإتفاقيات التجارية بينها وبين الدول الأخرى غير الأعضاء في الاتحاد لكيلا تتعارض نصوصها مع التزامات الدول الأعضاء فيما بينها، كما يلزم الاتحاد الجمركي الدول الأعضاء بعدم القيام بعقد اتفاقيات جمركية أو تجارية داخل النظام الجمركي دون موافقة الدول الأعضاء الأخرى.

ثالثا: السوق المشتركة: تتعدى السوق المشتركة مضمون الاتحاد الجمركي إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج، أي أن إلى جانب تحرير انتقال السلع وتوحيد التعريفة الجمركية اتجاه الدول غير الأعضاء، يضاف إلى هذين الإجراءين حرية حركة انتقال عوامل الإنتاج الأخرى والمتمثلة أساسا في العمالة ورؤوس الأموال بحسب الطلب عليها.

ولعل مستوى الاستغلال الأمثل للموارد يكون في إطار اتفاقية السوق المشتركة أكثر منه في حالة الإتحاد الجمركي نظير زيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الفرص الإستثمارية، وبالتالي ارتفاع معدلات نمو الإنتاج.

رابعا: الاتحاد النقدي: يتضمن هذا النوع من الإتحادات توحيد السياسات النقدية والمصرفية المعمول بها للدول الأعضاء في الإتحاد، والتي تتمثل في تثبيت أسعار صرف عملات الدول الأعضاء وتحرير سياسة التحويل الخارجي من أجل زيادة التبادل التجاري وجذب الاستثمارات وتشجيع التخصص وتقسيم العمل بين دول الإتحاد بغية زيادة درجة تكامل اقتصادياتها.

ومن أجل الحفاظ على ثبات واستقرار أسعر صرف عملات الدول الأعضاء يتم إنشاء صندوق موازنة، بحيث يقوم هذا الصندوق بشراء وبيع هذه العملات بالأسعار المثبتة لإحداث التوازن وفي حالة ارتفاع عدد الوحدات لعملة دولة ما عن الحصة المحددة لها فإن الصندوق هنا له الحق بتقديم طلب استبدال الوحدات الزائدة من هذه العملة بالذهب أو بعملات أخرى متفق عليها ويطلق على هذه العملات بالعملات الارتكازية (الدولار، أو الأورو).

كما يوجد إجراء آخر لإرجاع التوازن النقدي بين الدول الأعضاء وذلك بإنشاء اتحاد إقليمي للمدفوعات تتمثل مهامه في[1]:

[1] - Jens Weidmann, **The future of the European Monetary Union (EMU) and some comments on the German economy**, BIS central bankers', Brussels, Belgium, 2016.

- ← تأمين حرية التحويل الخارجي للعملة وتثبيت أسعار صرفها؛
- ← استحداث نوع من المقاصة الإقليمية لتسوية المدفوعات بين الدول المشتركة في الاتحاد؛
- ← استحداث إجراء تنظيمي دائم لتسوية مدفوعات الدول الأعضاء مع غيرها من الدول؛
- ← منح قروض قصيرة الأجل للدول الأعضاء التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها حتى لا تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها في أسواق الصرف الأجنبية بغية جعل أسعار منتجاتها في وضع تنافسي من وجهة نظر الأجانب، الأمر الذي يتيح لها زيادة الطلب على صادراتها وتراجع الطلب المحلي على السلع المستوردة لعلاج الخلل في ميزان مدفوعاتها.

خامسا: الاتحاد الاقتصادي: الاتحاد الاقتصادي هو أعلى مستويات التكامل الاقتصادي، بحيث يضم الإجراءات التالية:

- إلغاء القيود على حركات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج؛
- مستوى متقدم في تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية النقدية والضريبية والتجارية والإجتماعية؛
- إلغاء التمييز الذي يتولد عن اختلاف تلك السياسات الاقتصادية، إلا أنه يقصر عن توفير كافة المزايا المترتبة على توحيد كافة السياسات التي يتميز بها الاتحاد الاقتصادي التام.

سادسا: الاتحاد الاقتصادي التام أو الوحدة الاقتصادية: ما يميز هذا الاتحاد عما سبق هو تكوين سلطة عليا تقوم باتخاذ قرارات ملزمة التطبيق للدول الأعضاء.

وما يميز هدا الشكل من الاتحادات هو وجوب توفر كافة المقومات والإمكانات الضرورية من أجل قيام هذه الوحدة الاقتصادية، لأنه في ظل هذه الوحدة يمكن تحقيق عدة مزايا اقتصادية وسياسية واجتماعية نتيجة الوصول إلى الكفاءة في الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مداخيل حقيقية لحكومات وأفراد الدول الأعضاء، وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين الأفراد بما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.

غير أن هذا الشكل من الإتحادات في حالة الدول المتجاورة جغرافيا والمتقاربة في الإمكانات والمصالح الاقتصادية، والتي تربطها روابط ثقافية واجتماعية وتاريخية وثيقة، ويمكن أن تؤدي الوحدة الاقتصادية لهذه الدول إلى تشكيل الوحدة السياسية لها مما يجعل منها قوة اقتصادية وسياسية يصعب مواجهتها سواء من طرف الدول الأخرى أو الهيئات الدولية.

ونظير التطورات الاقتصادية والتجارية التي شهدتها العقود الأخيرة، فقد تزايدت هذه التكتلات الاقتصادية بحيث تم ابرام العديد من اتفاقيات التجارة الإقليمية، بهدف تحرير وتسهيل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من

أجل محاولة الوصول للتكامل التجاري والاقتصادي، وتشمل هذه الاتفاقيات دولا متقدمة ونامية، فنجد اتفاقيات تضم دولا ذات دخل مرتفع مثل الاتحاد الأوروبي (EU)، أو ذات مستويات تنموية مختلفة مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، وعلى مستوى الوطن العربي نجد اتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومن أجل الالمام بأشكال التحرير التجاري الدولي والذي هو أساسا بحثنا فمن المهم التطرق لحيثيات هذه التكتلات المجسدة على أرض الواقع، لذلك يمكن عرضها كالاتي:

1. **التكتل الاقتصادي الأوروبي**: بدأت الفكرة الأولى لإنشاء هذا التكتل سنة 1955 من طرف الدول الأعضاء في اتحاد BENELUX (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ)، ومن أجل زيادة التعاون بين المجموعة الأوروبية فقد تم الاتفاق بين هذه الدول من جهة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا من جهة أخرى على مشروع اتفاقية المجموعة الاقتصادية الأوروبية الذي تمحور في تكوين سوق أوروبية مشتركة للوصول للوحدة الاقتصادية في الأجل الطويل، الأمر الذي أدى للتوقيع على الاتفاقية في روما بتاريخ 1957/03/25 لتدخل حيز التنفيذ بداية من 1958/01/01[1]، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء فيه إلى 28 دولة عضو، بعد أن انظمت كافة دول أعضاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة "الأفتا" AFTA[2] سنة 1994 إليه، وأوكرانيا سنة 2013. وخروج بريطانيا سنة 2017.

ونتيجة لهذه المبادرة فقد حقق الاتحاد الأوروبي أكبر تكتل اقتصادي على المستوى الدولي في الوقت الحالي من حيث درجة التكامل الاقتصادي والإجتماعي والسياسي، انعكس ذلك في الإرتقاء بحجم التبادل التجاري بين دول التكتل، بحيث أصبح يمثل أكبر نسبة لحجم التجارة الخارجية مقارنة بالعديد من المناطق والأقاليم، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

[1] – سليمان ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 88.

[2] – AFTA: تتكون من سبع دول هي: النمسا، الدانمارك، النرويج، البرتغال، السويد، سويسرا، بريطانيا وتكونت في عام 1960.

شكل رقم (03): يبين حصة الصادرات الإقليمية من إجمالي الصادرات العالمية للفترة: 1995-2014.

(الوحدة: نسبة مئوية %)

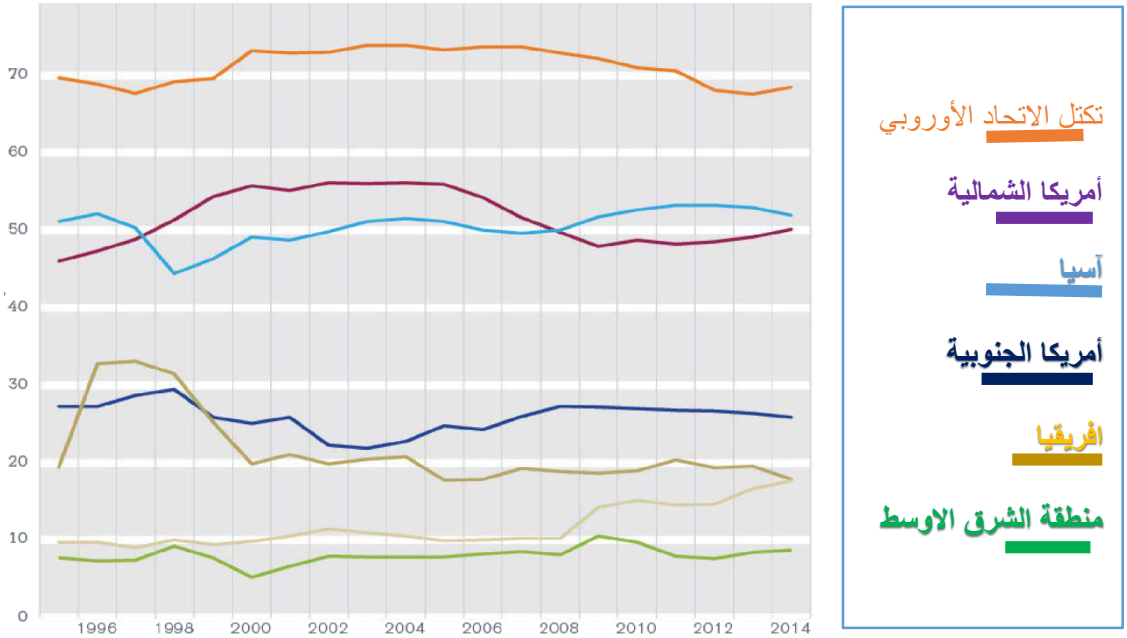

Source : Organisation mondiale du commerce, **Statistiques du commerce international 2015**, p : 33.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأن صادرات البضائع على مدى 20 سنة الماضية قد بلغ أكثر من 70% من إجمالي الصادرات العالمية داخل منطقة الاتحاد الأوربي وهي النسبة الأكبر للتبادل التجاري مقارنة بالأقاليم والتكتلات الأخرى، فنجد مثلا أمريكا الشمالية وهو تكتل "النافتا" قد حققت أعلى نسبة لها كانت أقل من 60 %، لتأتي بعدها منطقة "آسيا" بنسبة تقدر في المتوسط بـ 50 %، أما النسبة المنخفضة للتبادل التجاري خلال العشرين سنة المنقضية فكانت لـ أمريكا الجنوبية، إفريقيا والشرق الأوسط والتي تقدر نسبها في المتوسط بـ 30 %، 18% و8% على التوالي.

ويرجع تقدم التكتل الاقتصادي الأوربي على بقية التكتلات الأخرى في تحقيق هذه النسبة الأعلى إلى عدة اعتبارات والتي من أهمها توحيد أسواق التجارة بما فيها الأسواق الاستهلاكية والاستثمار والمال، الأمر الذي فسح المجال لوظيفتين هما:

وظيفة اقتصادية: تتمحور على فتح أسواق السلع الإستهلاكية عن طريق رفع القيود عن الواردات وإلغاء التعريفات الجمركية وغير الجمركية مما يتيح للمستهلك مجموعة أكبر من السلع، وبالتالي قيام نظام السوق الحر، والذي يسهم بدوره في زيادة معدلات التبادل السلعي بين دول التكتل.

وظيفة إجتماعية: أن اسقاط الحدود الوطنية بين دول التكتل في التجارة والاتصال وحركة الأشخاص، يؤدي إلى اعتبار الأشخاص في معظم دول الاتحاد جزءا من سوق استهلاكية لمنطقة موحدة تحتوي على نفس المنتجات والتشريعات، ويتقاسمون نفس معايير الاستهلاك.

وأن من بين العوامل التي أسهمت في وصول الإتحاد الأوروبي إلى هذه المرحلة من الإنفتاح والتحرير الاقتصادي جعلته يحتل المراتب الأولى من حيث مستوى التبادلات التجارية، هو ارتباط تطور التحرير التجاري بسياسات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، بحيث نجد قيام مجلس التكتل الاقتصادي الأوربي بالسعي إلى الرفع الفعلي لعقبات تدفق الإستثمارات الأجنبية والتي ساعدت في زيادة الطاقة الإنتاجية الأوروبية داخل المنطقة، وهذا نتيجة إدراك دول الاتحاد بفوائده المتمثلة أساسا في تسريع النمو وتطوير الاقتصاد وتنمية البنية التحتية إلى جانب توفير فرص العمل ونقل التكنولوجيا والتقنيات الجديدة المساعدة على إحداث الجودة في المنتجات الأوروبية، ولقد احتلت مجموعة دول الإتحاد الأوروبي المرتبة الثالثة من حيث مناخ الجاذبية للاستثمارات لسنة 2016، مما أدى إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، وهو ما يوضحه الجدول الاتي:

جدول رقم (03): يوضح تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منطقة الاتحاد الأوروبي 2014-2016

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2014	2015	2016
حجم الاستثمارات	272	566	533
%النسبة المئوية	% 20,6	% 31.9	% 30,5

Source : CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT "CNUCED" RAPPORT SUR L'INVESTISSEMENT DANS LE MONDE, L'INVESTISSEMENT ET L'ÉCONOMIE NUMÉRIQUE 2017 p : 25.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن قيمة الاستثمارات المتدفقة إلى منطقة الاتحاد الأوروبي تقدر بـ 272 مليار دولار في سنة 2014، لترتفع هذه القيمة إلى الضعف تقريبا في سنة 2015 وسنة 2016 بقيمة تقدر بـ 566 مليار دولار و 533 مليار دولار على التوالي، بحيث تمثل هذه القيم نسب تقدر بـ 20,6 % و31,9 % و30,5 % من نسب تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي خلال السنوات الثلاثة، وتمثل هذه النسب الأعلى مقارنة بتدفق الاستثمارات إلى المناطق الأخرى، وترجع هذه إلى سياسات الإنفتاح الاقتصادي والشروط التي تبنتها دول الإتحاد بما فيها التوسع في تشجيع الإستثمارات الأجنبة لما لها من

دفع في قيام التبادلات التجارية والمساهمة بنسبة كبيرة في حجم التجارة العالمية[1]، وأن من بين أهم الشروط والمبادئ التي اعتمدها الإتحاد لأجل العضوية ، نجد[2]:

1. **شروط سياسية:** على الدولة المترشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وعلى دولة القانون وأن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات؛

2. **شروط اقتصادية:** وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الإتحاد، نتيجة تحرير حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص وتكامل أسواق الدول الأعضاء في ذلك التكتل، مما يمكن من زيادة الإنتاجية وتدعيم الإستثمارات وتوجيهها توجها سليما وتوسيع المعاملات التسويقية والإستفادة من التقدم التكنولوجي والنهوض بمستوى معيشة الأفراد؛

3. **شروط تشريعية:** على الدولة المترشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الإتحاد.

ولقد توسعت استراتيجيات إقامة التجمعات الاقتصادية الإقليمية لتنتقل إلى التعاون والشراكة مع أقاليم ودول أقل نموا بعدما كانت ترتبط في الغالب فيما بين الدول والأقاليم المتوافقة والمتجانسة اقتصاديا وما يوضح ذلك مبادرة الاتحاد الأوروبي في إقامة علاقات متعددة مع دول جنوب حوض المتوسط والتي من أهمها الشراكة الاقتصادية بهدف التعاون الاقتصادي الأوروبي (الشراكة الأورومتوسطية) لتضم 12 دولة.

وما يلاحظ أيضا على البيئة الاقتصادية الدولية هو الانتقال من القروض الإنمائية الرسمية والقروض التجارية إلى الإستثمارات المباشرة وغير المباشرة ويرجع هذا التحول إلى التطورات التي حدثت على النظام الاقتصادي الدولي وما يستدعيه من البحث عن أنماط جديدة من أجل تمويل التنمية في الدول النامية، وقد عملت به العديد من الدول والجهات المانحة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والصين بحيث قامت هذه الأخيرة بتعزيز استثماراتها في الدول الإفريقية، الأمر الذي جعل من الإستثمارات الأجنبية أكثر الأشكال تجسيدا لاقتصاديات الشراكة مما يرفع من تحرير التجارة الدولية ورفع العراقيل على الإستثمار من أجل تعميق عولمة الاقتصاد العالمي.

2. **التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية "نافتا":** هي اتفاقية تم من خلالها إنشاء منطقة التجارة الحرة بين ثلاث دول هي: الولايات المتحدة الامريكية، كندا والمكسيك سنة 1994، لتبلغ حوالي 460 مليون نسمة، ويعد الركود الاقتصادي الذي أصاب الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة من بين العوامل الرئيسية التي أدت

[1] - - عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص: 171.

[2] - محمودي مراد، **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002، ص: 124.

- **http://www.naftanow.org/.** تاريخ المطالعة 23 جانفي 2015، الساعة: 09:33

- **http://www.ustr.gov/north-american-free-trade-agreem.** تاريخ المطالعة 23جانفي 2015

لقيام الاتفاقية، من أجل محاولة القضاء على حالة الركود، لذلك لجأت إلى تشجيع التجارة الدولية وزيادة الاستثمار باعتبارها تحرك عملية النمو الاقتصادي وتسهم في تراجع معدلات البطالة، وعليه فكرت الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء اتفاقية للتجارة الحرة بينها وبين كندا والمكسيك، ويطلق عليها "NAFTA"[1].

وبحسب التقارير والاحصائيات فإن الإتفاق أسهم في انتعاش التجارة بين دول المنطقة بحيث بلغ حجم التجارة بين دول "النافتا" أواخر سنة 2013 حوالي 3 مليار دولار.

وقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية الداخلة حوالي 294 مليار دولار سنة 2013، بنسبة تقدر بـ 20 % من التدفقات العالمية، أما في سنة 2014 فقد سجلت 252 مليار دولار أي بنسبة تقدر بـ 21 % من التدفقات العالمية.

وبعد سريان مفعول الإتفاقية فقد ألغيت الضرائب وخفضت الرسوم بشكل كبير، ثم ألغيت تماما سنة 2008 على أغلب المواد باستثناء خشب البناء وجميع مشتقات الحليب تقريبا.

وتتوقف هذا الإتفاقية عند مرحلة منطقة التجارة الحرة فقط أي أن درجة تكاملها الاقتصادي تبقى متواضعة مقارنة بتكتل الإتحاد الأوروبي، ويرجع ذلك لعدة أسباب والتي من بينها اختلاف المقومات الاقتصادية والإجتماعية لهذه الدول[2].

وبحسب الخبراء والمحللين فإن إلغاء "النافتا" قد يؤدي إلى إلغاء 14 مليون وظيفة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد على حركة التجارة اليومية في أمريكا الشمالية ويتم فيها تداول أكثر من 3.3 مليار دولار يوميا، كما أن انهاءها سيلحق أضرار بقطاع الزراعة الأمريكية الذي زادت صادراته إلى كندا والمكسيك[3].

3. **التكتل الاقتصادي الآسيوي "الأسيان والأبيك"**: لقد أدت منظمات الأعمال داخل الدول الآسيوية دورا رئيسيا في تنمية مجتمعاتها بدعم من حكومات هذه الدول الآسيوية من خلال مجموعة من التشريعات والإجراءات الاقتصادية التي نفذتها هذه المنظمات والتزمت بها بدرجة عالية من التنفيذ، مما انعكس ذلك في ازدياد المساهمة في التجارة الدولية، ونظير الحمائية والقيود المترتبة على التكتلات الاقتصادية والتي من بينها تكتل أمريكا الشمالية

1- **NAFTA** : North American Free Trade Agreement.

2 - عبد اللطيف شهاب زكري، **اتفاقيات تجارية رئيسية في العالم (NAFTA–ASEAN–EU)– دراسة تحليلية مقارنة**، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 2007/66، بغداد، العراق، 2007، ص: 07.

3 - Edward Dodson, **NAFTA's Impact on the U.S. Economy: What Are the Facts?**, https://knowledge.wharton.upenn.edu/article/naftas-impact-u-s-economy-facts/ تاريخ المطالعة 2017/09/13، الساعة: 15:00.

وتكتل الاتحاد الأوروبي فقد سارت الدول الآسيوية في اتجاهين من أجل التكتل الاقتصادي كاستراتيجية اقتصادية، بحيث يتمثل هذين الاتجاهين في:

أ. **رابطة جنوب شرق آسيا "ASEAN"** : يشمل هذا التكتل على 6 دول هي: تايلاند، سنغافورة، ماليزيا، بروتاي، أندونيسيا والفلبين من أجل تكوين مجلس سياسي سنة 1967، يهتم بالشؤون السياسية لتلك الدول خاصة المتعلقة بالسياسات الشيوعية في جنوب شرق آسيا، لينتقل بعدها لأهداف أخرى على رأسها التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء خاصة وأنها تزامنت مع تزايد موجات سياسات الحمائية التجارية المتبعة من قبل تكتل أمريكا الشمالية وتكتل الإتحاد الأوروبي نتج عنه تراجع صادرات عدة دول من بينها الدول الآسيوية، الأمر الذي استدعى برئيس وزراء ماليزيا في سنة 1990 للسعي إلى رفع القيود التجارية بين دول الرابطة، وتسيير الإجراءات بجدية وبتنسيق كبير من أجل الوصول إلى إقامة تكتل اقتصادي.

بحيث تم سنة 1991 إقامة منطقة التجارة الحرة بين الدول الأطراف يتم من خلالها الإلغاء التدريجي لكافة القيود الجمركية وغير الجمركية لانتقال السلع[1]، وقد حددت المدة لرفع كافة القيود بـ 15 سنة، وقد دخلت حيز التطبيق في سنة 1994، وما أدى إلى تعميق وتوسيع هذه المنطقة هو انضمام دولة الصين إليها سنة 2004، الأمر الذي أدى إلى زيادة التبادل التجاري في هذه المنطقة.

ولقد قدرت متوسط نسبة مساهمة رابطة جنوب شرق أسيا "الأسيان"[2]، في حجم التجارة العالمية الإقليمية في حدود السنوات 2008-2014 بـ 26 % ولهذا يمكن إيجاز بأن الدول الأعضاء اعتمدت في إنجاح هذا التكتل الاقتصادي على إدراك وفهم الخطوات الأساسية الخاصة للنهوض باقتصاداتها والمتمثلة بالأساس في الإستثمار في مواردها البشرية التي ساعدت على تعزيز منظمات الأعمال التي عملت على تعميق مجالات التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء مما انعكس ذلك في زيادة الصادرات وتشجيعها.

ب. **جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية "APEC"**: تتكون هذه المبادرة من 18 دولة على رأسها اليابان، استراليا، الولايات المتحدة، كندا، نيوزيلندا وكوريا الجنوبية، الصين، الشيلي، المكسيك، تايوان، بابوازي، هونغ كونغ ودول رابطة الأسيان[3]، ويمثل حوالي 40 % من سكان العالم وكذا تسيطر على حوالي 50 % من حجم

[1] - خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، **رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان) ASEAN "نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا –العدد السادس، الجزائر، ص: 83.

[2] – Organisation mondiale du commerce ،**Statistiques du commerce international** 2015.

[3] – سليمان ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 82.

الناتج القومي الإجمالي والتجارة العالمية، وتسهم في حجم الاستثمارات العالمية بنسبة تقدر بـ 57 %، أي بقيمة تقدر بـ 837 مليار دولار سنة 2013 من قيمة الاستثمارات العالمية[1].

وقد يشبه عمل هذا الاتحاد عمل النادي الاقتصادي نتيجة لطبيعة القضايا التي يعالجها والمتعلقة بالأساس بسير التجارة الدولية عن طريق محاولة تنسيق السياسة الاقتصادية الكلية بين دول التجمع، لذلك كانت الدعوة من قبل رئيس الوزراء الأسترالي في سنة 1989 بالنهوض بهذا المنتدى وترقيته إلى تجمع الاقتصادي نتيجة بروز مشروع أوروبا الموحدة سنة 1992.

ونظرا للأهمية التي يمتاز بها تجمع "الأبيك" فقد تم عقد اجتماع سنة 1995 في مدينة "أوساكا"، من أجل زيادة فعاليته الاقتصادية، وأن من بين النتائج التي تم التوصل إليها هو التوسع في حرية انتقال رؤوس الأموال وزيادة التعاون المشترك في المجال التكنولوجي، عن طريق رفع كافة العراقيل التي تقف أمام المبادلات والاستثمارات حتى سنة 2011 بالنسبة للدول الصناعية، أما الدول النامية فقد تم تمديد رفع العراقيل حتى سنة 2020، المتعلقة بالمبادلات والإستثمار[2].

وبحسب المتتبعين فإن هذا التجمع قد حقق تقدما في ترقية إقليم "الأبيك" إلى مراتب الدول السائرة في طريق التصنيع، ويرجع ذلك إلى تبني هذه الدول لسياسة التوجه نحو الخارج لجذب رؤوس الأموال الخارجية[3]، الأمر الذي مكنه من صياغة نموذجا يحتذي به في التكامل الإقليمي المفتوح.

4. **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية من بين أهم الاحداث التي شهدتها الساحة العربية في نهاية تسعينات القرن العشرين، بحيث اعتمدت هذه الاتفاقية كأساس لها على تحرير التجارة بين الدول العربية، كخطوة أولى لإقامة تكتل اقتصادي إقليمي[4]، استجابة لقرار قمة القاهرة سنة 1996،بحيث يستند البرنامج التنفيذي للتحرير التجاري بين الأعضاء وفق مبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق ابتداء من 1998/01/01 وذلك بتخفيض التعريفات الجمركية والرسوم بنسب سنوية متساوية إلى غاية التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع انتهاء الفترة المحددة بعشر سنوات أي بتاريخ 2007/12/31.

أما بالنسبة للدول الأعضاء فقد بلغ عددها 17 دولة عربية، تتمثل في الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، السودان،

---

[1]- صادق علي حسن، **القوة المادية والتكتلات الاقتصادية**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق، 2016، ص: 50.

[2] - **http://www.apec-conf.org/about/history/** تاريخ المطالعة. 11 مارس 2018، الساعة 11:25

[3] – عثمان أبو حرب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 173.

[4] - جورج حرب، **منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى والتبادل التجاري العربي البيني (1997–2004): رصد لأبرز التطورات**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 11، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص: 07.

فلسطين، اليمن. أما الدول التي كانت بصدد الانضمام بعدما رحب بها المجلس الاقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية، فتشمل كل من الجزائر، جيبوتي، الصومال، جزر القمر.

ولقد كانت الأهداف التي تسعى لتجسيدها هي[1]:

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة وفقا للإجراءات التالية:
  - تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المختلفة على المنتجات غير العربية؛
  - التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية على السلع العربية الأخرى؛
  - جعل السلع والمنتجات العربية في وضع تنافسي أكثر لمواجهة السلع الأجنبية البديلة لها؛
- تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية، وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل؛
- منح تسهيلات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة القائمة بين الدول الأطراف؛
- الأخذ بمبدأ التبادل التجاري المباشر بين الدول الأعضاء؛
- مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة عربية عضو في الاتفاقية؛
- التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

5. **التكتلات الاقتصادية في إفريقيا:** تعددت محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية في شكل أسس نظرية، ولذلك كانت محصلتها النهائية ضعيفة ومتدهورة، نظير تزايد اعتماد الدول الإفريقية على العالم الخارجي، إلا أنه يمكن التطرق لمحاولات إنشاء اتحادات اقتصادية إفريقية والتي من بينها:

أ.**الجماعة الاقتصادية لشرق إفريقيا:** تضم هذه المجموعة أوغندا وكينيا وتنزانيا، تم إنشاؤها في ديسمبر 1967، وقد أسهم المستعمر في إيجاد إطار تاريخي لهذه الجماعة إذ تم إنشاء اتحاد جمركي بين كينيا وأوغندا في سنة 1917 والتحقت به تنزانيا في العشرينيات من القرن العشرين، ثم تم تطويره سنة 1948 إلى المفوضية السامية لشرق إفريقيا، التي استمرت حتى سنة 1971 عندما تم تغييرها بمنظمة شرق إفريقيا للخدمات المشتركة[2].

[1] - تواتي بن علي فاطمة، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية**، مجلة الباحث، عدد 06، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008، ص: 02.

[2] – يوسف خميس أبو رفاس، **التكتلات الاقتصادية في شرق افريقيا وجنوبها**، مركز مشكاة–سامية، الخرطوم، السودان، 2006، ص: 146.

وعندما نالت الدول الثلاثة استقلالها سنة 1971 ورثت نظاما اقتصاديا يشمل اتحادا جمركيا وعملة موحدة ومجالا واسعا من الخدمات المشتركة، تتمثل في خطوط سكك حديدية متكاملة وخطوط جوية مشتركة وإدارة بريد ومواصلات موحدة وجامعة فدرالية، ومن ناحية أخرى كانت هناك قيود قليلة على حركة السكان والبضائع ورأس المال بين الدول الثلاثة وكان الحديث يدور آنذاك حول إنشاء إتحاد سياسي بينهما، نظرا للعديد من السمات المشتركة بين الدول الثلاثة في كونها كانت مستعمرات بريطانية وتتحدث اللغة الإنجليزية كلغة رسمية للدولة، بالرغم من إلغاء العملة المشتركة إلا أن عملات الدول الثلاثة متداولة بينهما ولها القبول في الدول الثلاثة.

ولقد كانت تهدف هذه الدول من إنشاء هذه الجماعة إلى جعل التجارة حرة بين الدول الأعضاء والعمل على التنمية الصناعية والتخفيف من انعدام التوازن الصناعي الإقليمي، غير أن تأزم الأوضاع في تلك المنطقة أدى إلى حل تلك الإتفاقية سنة 1977.

ب. **الإتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي**: يضم هذا الاتحاد دول بتسوانا وليسوتو، سوازيلاند، جنوب إفريقيا، بالإضافة إلى ناميبيا التي انضمت بعد حصولها على الاستقلال في بداية سنة 1990، بحيث كان يهدف إلى[1]:

- ← حرية انتقال السلع بين الدول الأعضاء؛
- ← التزام الدول الأعضاء بتعريفة جمركية مشتركة على السلع المستوردة من خارج الإتحاد على أن تحددها دولة جنوب إفريقيا وتلزم بها الدول الأعضاء.

ت. **مبادرة عبر الحدود**: هي واحدة من محاولات دفع التجارة والاستثمار عبر الحدود في شرق افريقيا وجنوبها، وهذه المبادرة قد اقترحت في مؤتمر ماسترخت عن افريقيا في سنة 1990، وأيده ودعمه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمجموعة الأوروبية وبنك التنمية الافريقي، والدول المكونة لهذه المجموعة هي: بوروندي، جزر القمر، كينيا، مدغشقر، ملاوي، ناميبيا، سوازيلاند، تنزانيا، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.

وبالرغم من تحفظ بعض الأعضاء في الإجتماع الوزاري الثاني لهذه المبادرة في مارس 1995، فقد تبنى هذا الإجتماع إجراءات إعادة بعث التجارة الإفريقية في المنطقة، ويتمثل هذا الإجراء في إزاحة الحواجز الجمركية على التجارة الإقليمية وتوحيد التعريفة الخارجية للدول الأعضاء بـ 25 بحلول سنة 1998، والدول التي طبقت هذا التعديل هي: أوغندا، ملاوي، زامبيا، زيمبابوي، أما الدول الأخرى فلم تطبق هذا الإجراء نظرا لعدم قبول التخلي على عائدات نقص التعريفة[2].

[1] - محمد عبد الغني سعودي، **التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية**، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، مصر، 1998، ص: 69.

[2] - يوسف خميس أبو رفاس، **مرجع سبق ذكره**، ص: 167.

ولقد شهدت قارة إفريقيا عددا من صور التجمعات الاقتصادية الإقليمية، ذات الأوزان ضعيفة الأثر على الاقتصاد العالمي، لأنها كانت تتشكل من دول نامية لا تمثل وزنا كبيرا في التجارة الدولية ولا في درجة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يترتب على أي إتحاد يضم دولا تختلف مراحل التنمية فيها آثار عديدة تتمثل في التوزيع غير العادل للمنافع التي يحققها هذا الإتحاد، ومثال ذلك فقد تتسم منطقة الجنوب الافريقي بعدم التوازن بين الدول من الناحية الاقتصادية، فقي الوقت الذي تعد فيه دولة جنوب إفريقيا ضمن الدول المتقدمة نجد الدول المجاورة لها ضمن الدول المتخلفة، هذه من بين الأسباب التي أسهمت في فشل هذه التكتلات الإفريقية خاصة كل الدول الافريقية تقريبا شهدت اضطرابات سياسية مستمرة.

المبحث الثاني: التحرير التجاري من خلال الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة "الجاتGATT "

سنتناول في هذا المبحث ملامح النظام التجاري العالمي والذي تزامن مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية مما استدعى الأمر البحث عن صيغ تنظيمية للمعاملات التجارية الدولية، إلى جانب النظام النقدي الدولي المتمثل في إنشاء صندوق النقد الدولي والنظام المالي المتمثل في البنك الدولي بمقتضى اتفاقية بريتون وودز سنة 1944، بحيث تم الاتفاق على الجانب التجاري على الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات".

المطلب الأول: الإطار العام للجات

هدفت هاته الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة "الجات" إلى محاولة إرساء نظام تجاري دولي تطبعه الشفافية ينتج عنها السير الحسن للتجارة العالمية وفق مبادئ والتزامات الدول الأعضاء.

الفرع الأول: نشأة الجات.

كلمة "الجات" مركبة من الأحرف الإنجليزية الأولى للإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وتمثل الجات أحد الأركان الثلاثة التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية سنة 1994، والركنان الآخرين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المنبثقان عن مؤتمر "بريتن وودز".

ولقد انعقد مؤتمر التجارة والعمالة في هافانا" –كوبا سنة 1947 وأسفر المؤتمر عن الميثاق المعروف بميثاق هافانا الذي تم من خلاله محاولة وضع أساس منظمة التجارة العالمية وتحديد اختصاصاتها، بحيث كانت الفكرة أن يقوم الاقتصاد العالمي على هذا الثالوث الذي يتكون من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وبهذا يكتمل أساس الاقتصادي العالمي في المجال النقدي والمالي والتجاري.

غير أن هذا البرنامج لم يكتب له النجاح بعد رفض الكونجرس الأمريكي المصادقة على ميثاق "هافانا" نظرا لاحتوائه على بعض الإجراءات التي تسمح بتدخل الحكومات في سير التجارة الدولية وإلغاء قوى العرض والطلب في بعض المجالات، الأمر الذي أدى إلى فشل قيام منظمة التجارة العالمية بسبب الموقف الأمريكي وتبعها في ذلك عدة دول صناعية أخرى[1].

[1] سعيد النجار، **تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر**، الجزء الأول، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1997، ص: 78.

إلا أن حتمية تنظيم التجارة العالمية استدعى بعدد من الدول الصناعية بما فيهم الولايات المتحدة بالأخذ بجزء من ميثاق "هافانا" والذي يتعلق بتحرير التجارة الدولية وأن تضعه قيد الالزام، ومن هنا كان ميلاد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أو "الجات" والتي تمثل جزءا فقط من ميثاق "هافانا".

ولقد اتخذت القرارات المتعلقة بالجات بعد سلسلة من المفاوضات تأخذ شكل جولات، وقد تمتد جولة المفاوضات الواحدة عدة سنوات، كما ارتفع عدد أعضاء "الجات" من 22 دولة عضو سنة 1947 إلى 150 دولة عضو سنة 1994 وأهم وأشهر جولات المفاوضات هي جولة أوروغواي التي تعد أكثرها شمولا، بحيث أسهمت في تخفيض التعريفة الجمركية بشكل واضح ومن أبرز نتائجها قرار إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995[1].

الفرع الثاني: أهداف الجات.

تهدف "الجات" إلى ما يلي:

1. خفض التعريفة الجمركية وإزالة العوائق غير الجمركية، من أجل زيادة حجم التجارة وهو الهدف المعلن[2]؛
2. تعميق التحرير التجاري بين الدول الأعضاء، وبالتالي تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات؛
3. تسهيل الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية من أجل الإستغلال الأمثل للموارد، وبالتالي تحقيق مستوى التوظيف الكامل للدول الأعضاء[3]؛
4. إقامة المساواة بين الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي مع الدول الضعيفة؛
5. تنظيم التجارة الدولية ووضعها في إطار مبادئ وأسس تحكمها خاصة في الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية، مع التأكيد على إقرار المفاوضات كأساس لحل النزاعات المتعلقة بالتجارة الدولية.

الفرع الثالث: مبادئ الجات

يمكن تلخيص مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات" في ثلاثة مبادئ رئيسية:

المبدأ الأول: هو تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية المتمثلة في الرسوم الجمركية وغير الجمركية التي تشمل عددا كبيرا من المعوقات التي تقف في وجه التجارة الدولية مثل حصص وأذون الاستيراد، واشتراط إيداع نسبة من قيمة الواردات ودعم الصادرات وغيرها؛

---

[1]- أحمد فاروق غنيم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 20.

[2] - حازم الببلاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 58.

[3] - كمال رزيق، **مستقبل التكامل الاقتصادي العربي في ظل متطلبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، الملتقى الدولي الثاني:" التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، الأغواط 17-19 أفريل 2007، ص: 329.

المبدأ الثاني: عدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية، بحيث أن أي ميزة أو تفضيل تجاري يمنح لدولة أخرى وجب أن يشمل تلقائيا الدول الأخرى دون مطالبة بذلك، فإذا منحت إحدى الدول الأعضاء في "الجات" تخفيضا أو إعفاءا من رسم جمركي على سلعة مستوردة من دولة معينة فإن هذا التخفيض أو الإعفاء يسري على نفس السلعة المستوردة من الدول الأخرى، وبذلك تتساوى كل الدول الأعضاء في ظروف المنافسة في الأسواق الدولية، ويعني هذا المبدأ عدم منح رعاية خاصة لدولة على حساب دولة أخرى، ولقد تعددت أشكال عدم التمييز والتي يمكن حصرها في:

أ. **مبدأ الدول الأولى بالرعاية**: يعني ضرورة منح كل طرف متعاقد فورا وبدون اشتراط ولجميع الأعضاء الأخرى كل المزايا والحقوق والإعفاءات التي يمنحها لأي دولة أخرى؛

ب. **مبدأ الشفافية**: إتاحة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالتجارة الدولية والتي تخص الأسواق الدولية للمتعاملين الأعضاء؛

ت. **مبدأ التناظر**: تلتزم الدول المستفيدة من تنازلات بتقديم هي الأخرى لتنازلات لبقية الدول الأعضاء؛

ث. **مبدأ المعاملة الوطنية**: يمنع على الدول الأعضاء تطبيق سياسات تمييزية بين السلع والخدمات المحلية وتلك المستوردة من الدول الأعضاء الأخرى، والمتمثلة أساس في الضرائب، الإعفاءات والإعانات؛

ج. **مبدأ منع ممارسة سياسة الإغراق**: والتي يكون فيها سعر تصدير السلعة أقل من سعر بيعها في السوق المحلي أو بأقل من تكاليف إنتاجها، الأمر الذي يؤدي إلى تدمير الصناعات الوطنية داخل الأسواق المستوردة[1].

المبدأ الثالث: هو الإعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية إذا اقتضت الضرورة اتباع سياسة الحمائية في التجارة الخارجية، أي أن نظام حصص الاستيراد تعتبر من السياسات التي تلقى معارضة شديدة في نظام "الجات"، وأن لتقييد التجارة من أجل حماية الصناعات الوطنية أو علاج عجز ميزان المدفوعات ينبغي اللجوء للوسائل السعرية (التعريفة الجمركية) وليس الوسائل الكمية.

[1] - محمد صالح حمد، **سياسة الإغراق وأثرها في تطور الإنتاج الزراعي في العراق للمدة 2003-2009**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 66، بغداد، العراق، 2011، ص: 174.

المطلب الثاني: التزامات الدول الأعضاء في GATT.

إن الهدف المعلن من "الجات" هو زيادة حجم التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق تخفيف القيود أو إزالة مختلف العقبات أمام التجارة الدولية، وعليه فقد يتطلب ذلك مبادرة من الدول الأعضاء تسهم في تحقيق هذا الهدف الذي تترتب عليه عدة التزامات من الدول الأعضاء، وأن هذه الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء تكمن في:

الإلتزام الأول: الإلتزام بأن التعريفة الجمركية هي الوسيلة الأساسية للحماية.

الإلتزام الثاني: التعهد بالتخلي عن الحماية وتحرير التجارة في المدى الطويل.

الإلتزام الثالث: الإلتزام بعدم التمييز بين الدول أو بين المنتج الوطني والأجنبي.

الإلتزام الرابع: التعهد بتجنب سياسة الإغراق وعدم الإلتجاء إلى دعم الصادرات.

الإلتزام الخامس: تقديم معاملة تفضيلية للدول النامية.

المطلب الثالث: مفاوضات وجولات الـ GATT.

منذ التوقيع على اتفاقية انشاء الجات سنة 1947 وإلى غاية سنة 1994، فقد تم عقد 08 جولات، تختلف مدتها الزمنية من جولة إلى أخرى بحسب الموضوع الذي تم التطرق إليه، إلا أن اغلب المفاوضات كانت تتمحور في تنظيم عمليات التجارة الدولية بين الدول الأعضاء خاصة فيما تعلق بتخفيف القيود الجمركية والغير جمركية، وتسهيل تسهيل حركة السلع.

وقد تميزت الجولات الخمسة الأولى بالتركيز على تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية، بحيث تم من خلالها الوصول إلى مستوى متقدم في إزالة العديد من القيود الجمركية أمام حركة السلع، والجدول الآتي يوضح مدة كل جولة وموضوع المفاوضات التي عالجته.

جدول رقم (04): يوضح مكان الجولات الخمسة التي عالجتها "الجات".

الجولات	المدة الزمنية	عدد الدول	نسبة التخفيض	موضوع المفاوضات
جنيف	1947	23	%40	الرسوم الجمركية.
أونيسي	1949	13	-	الرسوم الجمركية.
تور كواي	1951	38	-	الرسوم الجمركية.
جنيف	1959	26	-	الرسوم الجمركية.
ديليون	1961	26	-	الرسوم الجمركية.

المصدر: أمريتا ناريكار، ترجمة عبد الإله الملاح، **الوجيز في منظمة التجارة العالمية**، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008، ص: 50.

أما الجولات الثلاثة الأخيرة فإنها تحتل مكانة متميزة نظرا لما حققته من نتائج معتبرة والتي من بينها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وعليه فقد تم التطرق اليها بنوع من الخصوصية في الفروع التالية[1]:

الفرع الأول: جولة كينيدي (1964-1967)

أطلق عليها جولة "كينيدي" نسبة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الذي دعا لعقدها في سنة 1964، والتي دامت مفاوضاتها حتى سنة 1967 بمشاركة 37 دولة، وقد تم التوصل خلالها إلى تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة تقدر بـ 50 % تدريجيا في مدة 05 سنوات على جميع السلع والبضائع، وقد أدى ذلك إلى فتح باب المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها التجاريين خاصة المجموعة الأوروبية والتي بلغت في تلك الفترة حوالي 40 مليار دولار، أو ما يعادل 80 % من التجارة الدولية[2].

الفرع الثاني: جولة طوكيو (1967-1973)

استطاع المفاوضون في هذه الجولة التوصل إلى اتفاق يقضي بتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية وعلى بعض السلع الزراعية في الدول التسع الأكثر تصنيفا في العالم بنسبة 34 من مستوى التعريفة لسنة 1948 فأصبحت 4,7 وقد ظهر على جدول أعمال هذه الجولة مسائل حديثة كارتفاع أسعار السلع الغذائية والتعويضات وموضوع حماية المستهلك والبيئة وتدعيم آليات عمل "الجات" والمعاملة التفضيلية ومشاركة الدول النامية.

الفرع الثالث: جولة أورغواي (1986-1994)

تعتبر أهم جولة شاركت فيها 117 دولة، وتتميز هذه الجولة بكونها أكثر جولات "الجات" فعالية بحيث عالجت المسائل التالية[3]:

- قطاعات استبعدت من نطاق الاتفاقية العامة منذ فترة طويلة كالتجارة الزراعية والمنسوجات؛
- قطاعات لم يسبق أن طرح تحرير التجارة فيها كالاستثمار، الملكية الفكرية والخدمات؛
- تسوية المنازعات والمسائل التأسيسية.

---

[1]- كمال رزيق، **المرجع السابق**، ص: 330.

[2] – محمود محمد أبو العلا، **نظم التجارة الدولية**، مصلحة الجمارك المصرية، بدون دار نشر، مصر، 2011، ص: 25.

[3] - WTO, GATT bilateral negotiating material by Round, **The Uruguay Round**.

المطلب الرابع: أهم ما أضافته الـ GATT للنظام التجاري العالمي

إنتهت مفاوضات جولة "أوروجواي" بالتوصل إلى عدد من الإتفاقات متعددة الأطراف (22 اتفاقا) في مجالات تجارة السلع وتجارة الخدمات وكذا الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

تتناول الإتفاقات في مجال السلع قسمين[1]:

القسم الأول: يتضمن إجراءات النفاذ إلى الأسواق، اتفاق الزراعة واتفاق المنسوجات.

1. **التجارة في السلع**: أسهمت في تخفيض التعريفات الجمركية على واردات الدول الصناعية من السلع الصناعية بنسبة تقدر بـ 38 %
2. **تجارة المنسوجات والملابس**: انهاء تدريجي خلال 10 سنوات لإتفاقية الألياف متعدد الأطراف التي كانت في هذه السلع من قواعد تحرير التجارة "للجات" ويتم ادماج تجارة المنسوجات والملابس في الاتفاقية العامة خلال فترات ابتداء من 1995
3. **تحرير الزراعة**: يعتبر اتفاق تحرير الزراعة من الدعم والحماية خطوة مهمة، خاصة من جانب دول الاتحاد الأوروبي ويشمل على:

- ← تحويل القيود غير التعريفية على السلع الزراعية إلى رسوم جمركية مكافئة، مع التعهد بعدم الرجوع إلى فرض قيود غير تعريفية؛
- ← تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية، بحيث بلغت نسبة التخفيض 36 %بالنسبة للدول المتقدمة في مدة 6 سنوات و24 %بالنسبة للدول النامية في مدة 10 سنوات، ويمكن الاحتفاظ بالقيود غير الجمركية لاعتبارات بيئية أو التي تمس بالأمن الغذائي؛
- ← يلتزم الدول الأعضاء بتخفيض الدعم المحلي للزراعة بنسبة 29 % خلال 06 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، و13,3 % خلال 10 سنوات بالنسبة للدول النامية؛
- ← حظر تقديم أي دعم جديد للصادرات الزراعية؛
- ← حماية صحة النباتات والحيوانات وسلامة الغذاء.

القسم الثاني: يتضمن تدعيم مبادئ "الجات" في تجارة السلع وخاصة فيما يتعلق بالدعم واتفاق مكافحة الإغراق، واتفاقية الوقاية.

[1] - WTO, **GATT documents,** 2006.

1. **إتفاق الدعم:** أسفرت جولة طوكيو على اتفاق بشأن الدعم ليمتد إلى جولة أورجواي بحيث تم فرض الرسوم التعويضية على السلع المدعومة مع توضيح كيفية إثبات الضرر الواقع على السلع الوطنية جراء سياسات دعم الصادرات.

2. **إتفاق مكافحة الإغراق:** إنتهت جولة طوكيو بالتوصل إلى طريقة تحديد المنتج الذي يؤدي إلى اغراق الأسواق ومعايير تحديد الضرر الذي يسببه المنتج المستورد على المنتجات المحلية، وبالتالي نص هذا الاتفاق على إجراءات مكافحة الإغراق وكيفية تنفيذها.

3. **إتفاق الوقاية:** يحق للدول بموجب هذا الاتفاق اتخاذ إجراءات حكومية لحماية صناعاتها المحلية من خلال أحد البدائل التالية:

   - ← فرض حصة على السلع المستوردة؛
   - ← فرض رسوم إضافية عليها؛
   - ← سحب إلتزام بتنازل جمركية على هذه السلع مع التعويض.

4. **إتفاق الجوانب الفكرية:** يتضمن كل ما يتعلق بحماية حقوق المؤلف والناشر بما في ذلك أعمال الكمبيوتر فضلا عن قضايا براءات الاختراع في مجالات المنتجات الزراعية والأدوية والكيماويات وتمتد الحماية ليس فقط إلى المنتجات بل إلى أساليب صنعها أيضا.

5. **إتفاق التجارة في الخدمات:** فقد تضمنت أول اتفاق دولي متعدد الأطراف لتنظيم التجارة الدولية في الخدمات، وقد تضمن هذا الاتفاق أربع ملاحق تتعلق بقطاعات الخدمات المالية والاتصالات والنقل الجوي، وانتقال الأشخاص الطبيعيين.

ويمكن القول بأن إتفاقية "الجات" بالرغم من أنها إتفاقية مؤقتة، فقد تمكنت من الوصول إلى تخفيضات مهمة على مستوى الرسوم الجمركية خاصة في الدول الصناعية، أما نسبة تخفيف القيود غير الجمركية فقد كان محدودا، بحيث طبقت الدول الصناعية قيودا كمية شديدة خاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية والمنسوجات، التي تعد من أهم منتجات الدول النامية مما أدى ذلك للتضييق على صادراتها، وبالتالي تدنية نسبة إشراك الدول النامية في التجارة والاقتصاد العالمي.

المبحث الثالث: التحرير التجاري من خلال المنظمة العالمية للتجارة OMC

منذ العديد من العقود الماضية، كانت العلاقات الاقتصادية بين الدول تتميز بتشابك التجارة والسياسة الخارجية، خاصة وأن السياسة التجارية الخارجية كانت في كثير من الأحيان تصاغ وفق المصالح التجارية للدولة، إلى أن تم إنشاء منظمة التجارة العالمية أين شهدت التجارة الخارجية نوعا من التنظيم والاتفاق والتي عززت من العلاقات السلمية بين الدول.

المطلب الأول: خلفيات الإنتقال من الـ GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة

من خلال ما شهدناه على ظروف نشأة "الجات" فقد جاءت كحل مؤقت من أجل تنظيم التجارة الدولية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، لحين إنشاء منظمة تكون أكثر واقعية لتهتم وتنظم سير التجارة العالمية.

وقد تم التوقيع على "الجات" في سنة 1947 على أن يبدأ العمل بها سنة 1948، وما يميز هذه الاتفاقية أنها لم تكن منظمة دولية بل إتفاق بين الدول الموقعة يطلق عليها الأطراف المتعاقدة، ويقوم هذا الاتفاق على مراعاة جملة من القواعد والضوابط التي تحكم العلاقات المتبادلة بين هذه الأطراف، أي في شكل آلية للتفاوض بين الدول الموقعة على الاتفاق من أجل توفير مزايا متبادلة فيما بينها في إطار مبادئ الاتفاقية.

ولعل اقتصار "الجات" على تجارة السلع الصناعية في بداية إنشاءها، أي أنها لم تتضمن جميع المعاملات الدولية إلا خلال السنوات الأخيرة من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، والتي يمكن حصرها في:

- اقتصار "الجات" على تجارة السلع الصناعية في بداية إنشاؤها؛
- تحرير التجارة في إطار "الجات" كان أمر اختياري تقوم به الدولة العضو مقابل حصولها على مزايا من الأطراف الأخرى في حدود مصلحتها الاقتصادية؛
- تعتبر "الجات" بحسب المنتقدين على أنها أداة في أيدي الدول الصناعية تراعي تطوير العلاقات التجارية بما يتفق مع مصالح هذه الدول، وأن القرار في "الجات" لا يتم عن طريق التصويت كما هو الحال في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وإنما عن طريق التوافق بين الأطراف المتعاقدة والداخلة في العلاقات التجارية المنحازة للدول الصناعية.

وقد عقدت في إطار المفاوضات التجارية تحت غطاء الجات ثمانية جولات أهمها على الإطلاق الجولة الأخيرة المعروفة بجولة "الأوروجواي" والتي استمرت لما يقارب 8 سنوات وترتب عليها إنشاء منظمة التجارة العالمية.

المطلب الثاني: مهام وأهداف المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر الأهداف والمهام التي تتبعها منظمة التجارة العالمية محددة في مقدمة اتفاقية المنظمة والتي وافقت عليها الدول الأعضاء عند إنشاؤها، وقد أضحى عمل المنظمة يشمل المجالات التالية:

- ← التجارة في السلع؛
- ← التجارة في الخدمات؛
- ← التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية؛
- ← الاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالتجارة.

ومن أهم مهام وأهداف منظمة التجارة العالمية نجد:

1. تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة أعمال هذه الإتفاقية والإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف وتعمل على دفع أهدافها، كما توفر الإطار اللازم لتنفيذها؛ والمتمثل أساسا في تحرير التجارة بين عدة دول، بإرساء قواعد التبادل بشكل واسع أي بين ثلاث دول أو أكثر وبذلك تتعد الأطراف في عملية التبادل، وبمراقبة هذه القواعد وإنفاذها تقوم المنظمة بالسعي دون قيام الدول الأعضاء بالتجاوزات والانسحاب من تنفيذ الإلتزامات[1].
2. تشرف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء[2]،
3. تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمية والوكالات التابعة[3]؛
4. السعي على رفع مستويات المعيشة من خلال تحقيق التوظيف الكامل والوصول إلى نمو الدخل الحقيقي الذي يعتبر أساس الطلب الفعال؛
5. توسيع الإنتاج وتعميق التحرير التجاري للسلع والخدمات بين الدول الأعضاء، بما يضمن حصول الدول النامية خاصة الأقل نموا منها على حصتهم من النمو الاقتصادي والتجارة الدولية؛

[1] - أمريتا ناريكار، ترجمة عبد الإله الملاح، **مرجع سبق ذكره**، ص: 28.

[2] - محمود محمد أبو العلا، **مرجع سبق ذكره**، ص: 33.

[3] -The WTO, **World Trade Report**, 2008.

6. السعي إلى إضفاء ترتيبات مفيدة تبادلية وثنائية موجهة للتخفيض الجوهري في التعريفات الجمركية وغيرها من العوائق الأخرى للتجارة ومن أجل القضاء على التمييز في المعاملة في علاقات التجارة العالمية؛
7. تطوير نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر حيوية واستمرارية يشمل الإتفاقية المتعلقة بالتعريفات والتجارة والتوسع في تحرير الخدمات متعدد الأطراف؛
8. التأكيد على أهمية التنمية الاقتصادية المستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الحفاظ على البيئة واحتياجات الدول النامية، من أجل النهوض باقتصاداتها ومساهمتها في نظام التجارة العالمية؛
9. توفير منتدى دائم للمفاوضات بين الدول الأعضاء، يهتم بمسائل لم يتم التعرض إليها من قبل خاصة المتعلقة بمجال الخدمات؛
10. إدارة ومراقبة آليات مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء خاصة السياسات التي تتم بشكل فردي وانعكاساتها على عمل التجارة المتعددة الأطراف؛
11. تعمل منظمة التجارة العالمية أيضا على التعاون مع المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومع المنظمات غير الحكومية الأخرى من أجل صناعة سياسة اقتصادية عالمية منتظمة، ووضع برامج فعالة لتشجيع التجارة.

ويمكن القول بأن منظمة التجارة العالمية تهدف إلى تعميق تحرير التجارة الدولية عن طريق إيجاد نظام تجاري دولي متعدد الأطراف يعتمد على قوى السوق، وذلك بإزالة القيود والعوائق التي تقف أمام تدفق السلع والخدمات بين الدول وفق عدة مبادئ والتي سنراها في المطلب الآتي.

المطلب الثالث: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

يمكن إجمال مبادئ المنظمة العالمية للتجارة في النقاط التالية[1]:

1. **مبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية:** بحيث تتعهد الدولة العضو في المنظمة بأن تمنح جميع الدول الأعضاء نفس المزايا، سواء فيما تعلق بقيام اتحادات جمركية أو مناطق حرة أو أي معاملات أخرى خاصة؛
2. **مبدأ عدم فرض قيود كمية على الواردات والصادرات:** إذا اقتضت الضرورة يمكن للدولة أن تحمي تجارتها عن طريق التعريفة الجمركية وليس بإجراءات تقييدية أخرى كالقيود الكمية؛

[1] - جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث-عدد 11/ 2012 جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 04.

3. **مبدأ منح تفضيلات للدول النامية:** من أجل ضمان حصتها من التجارة العالمية، وتمكينها من الوصول للأسواق العالمية؛

4. **مبدأ المفاوضات التجارية:** تعمل المنظمة على إيجاد حلول للنزاعات التي قد تحدث في إطار التحرير التجاري الدولي بواسطة المفاوضات التجارية من أجل التأكيد على سيرورة النظام التجاري العالمي باشراك كافة الدول؛

5. **مبدأ الشفافية:** يتمثل هذا المبدأ في إلزام الدول الأعضاء باتباع إجراءات الإفصاح والكشف عن القرارات الحكومية ذات الصلة بالتجارة سواء تتعلق باقتصاديات الدول الأعضاء أو النظام التجاري متعدد الأطراف؛

6. **مبدأ الالتزام بالتعريفة الجمركية:** لا يمكن فرض رسوم جمركية مرتفعة قد تترتب عليها أضرار بالدول النامية.

المطلب الرابع: العضوية والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

إن عضوية منظمة التجارة العالمية لا تشمل فقط الدول بل أيضا مناطق جمركية لها استقلالية كاملة للتعامل في العلاقات التجارية الخارجية يمكن لها الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة ومثال ذلك على المناطق التي ليست دول ويمكنها الانضمام نجد: هونج كونج، المنطقة الجمركية المستقلة لتايوان، بانجو، كينمان، بالإضافة للإتحاد الأوروبي الذي يعد عضو في منظمة التجارة العالمية ناهيك عن الدول المكونة له أيضا فهي أعضاء فيها[1].

ويعد الأعضاء الأصليين في منظمة التجارة العالمية هي الأطراف المتعاقدة في اتفاقية "الجات" 1947، زيادة على ذلك فقد قامت بقبول الاتفاقية الحالية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف مع إرفاق جداول تنازلاتها وتعهداتها باتفاقية "الجات" 1947 وجداول التعهدات الخاصة باتفاقية التجارة في الخدمات.

ولكي تصبح الدولة عضوا في المنظمة، يجب على الدولة أو المنطقة الجمركية التفاوض بخصوص شروط العضوية مع الدول الأعضاء بالفعل، وذلك بقبول شروط اتفاقية منظمة التجارة العالمية وكافة الاتفاقات المتعددة الأطراف، والتي من بينها الالتزامات الخاصة بالوصول للسوق والتنازلات التي يتوجب على الدولة المترشحة للعضوية أن تقوم بها من أجل تقليل عوائق التجارة وتمكين الأعضاء الحاليين للوصول إلى أسواقها، ويمكن حصر شروط الإنضمام في:

[1] - مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، **نظرة عامة عن منظمة التجارة العالمية**، سلسلة محاضرات متعلقة بتسوية النزاعات في التجارة العالمية، الأمم المتحدة الامريكية، نيويورك، 2003، ص: 22.
UNCTAD/EDM Mise 232/ADD 11

1. **تقديم قائمة التنازلات التعريفية:** تشترط منظمة التجارة العالمية على الدولة الراغبة في الانضمام إليها بتقديم جدول يبين فيه التنازلات والتخفيضات التعريفية للدولة الراغبة في الانضمام، بحيث لا يمكن تعديلها أو إلغاؤها إلا في حالات خاصة؛

2. **تقديم التزامات في الخدمات:** يتم من خلال هذا التعهد تقديم الدولة الراغبة في العضوية جدولا يحدد عددا من الالتزامات التي تتعهد باتباعها وتنفيذها في قطاع الخدمات، والتي تشمل قائمة المعوقات والحواجز والظروف التي تعيق عمل القطاعات والمؤسسات التي تمارس أنشطة مهنية أو خدمية، مع وضع جدول زمني من أجل تجنب هذه الحواجز؛

3. **الإلتزام بإتفاقيات منظمة التجارة العالمية:** تقوم الدولة بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على الالتزام الكامل بتطبيق جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (ما عدا اتفاقيتي المناقصات الحكومية والطائرات المدنية فإنهما من الاتفاقيات الاختيارية).

وفي الأخير يتخذ المؤتمر الوزاري قرارات الانضمام، ويوافق على شروط اتفاق الانضمام بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة.

المطلب الخامس: إسهامات المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي

واصلت منظمة التجارة العالمية جهودها في إطار تعميق تحرير التجارة، فقد سعت منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2013 عبر عدة مفاوضات، عرفت بـ" حزمة بالي" إلى اتفاقية جديدة حول تسيير التجارة تم اعتمادها خلال المؤتمر الوزاري التاسع المنعقد بالمدينة الأندونيسية بالي في ديسمبر 2013، والتي جاء في بنود الاتفاقية ما يلي:

- بنود تتعلق بتسريع الإجراءات الجمركية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والعبور، وتطوير كفاءتها من خلال التعاون بين المصالح الجمركية والجهات الأخرى المعنية بحركة السلع وانتقالها عبر الحدود السياسية؛
- بنود تتعلق بتوضيح وتحسين لمواد "الجات" الخاصة بحرية انتقال السلع، والرسوم والإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير؛
- بنود تتعلق بنشر وتطبيق القوانين والنظم المتعلقة بتسيير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، وعدم عرقلتها من خلال الإسراع برفع الحجز على السلع المعرضة للضياع، والتخفيف من عبء الوثائق المطلوبة؛
- بند يتعلق بمواءمة وتوحيد الإجراءات في الحدود، وإتاحة طرق المراجعة والطعن في القرارات الإدارية، والتعاون الفني والتنسيق بين المصالح المختصة للدول الأعضاء.

- من بين المقتضيات الأساسية أيضا في اتفاقية تسيير التجارة الالتزام بنشر المعلومات الخاصة بالقوانين واللوائح والتدابير الإدارية المتعلقة بالاستيراد والتصدير، وتحسين النزاهة وعدم التمييز والشفافية وضبط الإتاوات والرسوم المستوفاة عند الاستيراد والتصدير، بعكس اتفاقية "الجات" التي كانت تفتقر للشفافية الكافية التي تخص المستوردين والمصدرين بحسب الخبراء.

ويمكن تلخيص الفرق بين الإضافة التي جاءت بها منظمة التجارة العالمية عن "الجات" في مجموعتين من الإجراءات تتمثل في:

- تشمل المجوعة الأولى المكونة من المواد 1 إلى 12 على الإلتزامات المتعلقة بتسيير التجارة بحيث جاءت لضبط الإجراءات والتدابير التي تقوم بها المصالح الجمركية للدول الأعضاء أثناء عمليات الاستيراد والتصدير وإضفاء الطابع القانوني على تلك الالتزامات بوضوح أكبر؛
- أما المجموعة الثانية فتتكون من المواد 13 إلى 24 بحيث تتمثل في تدابير تتيح مرونة عالية بشأن تنفيذ الالتزامات المتضمنة للاتفاقية مع الإشارة لإمكانية تقديم المساعدة الفنية التي تدخل ضمن المعاملة التفضيلية والخاصة لصالح الدول النامية، كما تشمل على إجراءات مؤسسية مثل إنشاء لجان وطنية في الدول الأعضاء لتسيير التجارة وخلق إطار لمتابعة تنفيذ الاتفاقية داخل منظمة التجارة العالمية.

المبحث الرابع: التحرير التجاري من خلال الهيئات الدولية

كان لظهور منظمة التجارة العالمية سنة 1995، نوع من الإستجابة للمتطلبات الأساسية لإقامة نظام تجاري عالمي جديد، غير أن إنشاؤها كان بناءا على عمليات تفاوضية معقدة نتيجة سببين هما: ضيق عمل "الجات" في الإلمام بالقضايا المختلفة والمتعلقة بالتجارة الدولية، والسبب الثاني يتمثل في اختلاف درجة التقدم الاقتصادي للعديد من دول العالم من أجل إشراكها في التجارة العالمية، الأمر الذي استدعى تدخل عدة منضمات دولية من تعزيز ودعم مبادئ هذا النظام التجاري العالمي الجديد، ومن بين هذه الهيئات نجد:

المطلب الأول: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " UNCTAD"

يمكن وصفه على أنه مركز التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والإستثمار والتنمية المستدامة، لإسهامه الذي يعد معتبر في تدعيم جدول الأعمال الإنمائي ومساندة الدول النامية في التصدي للتحديات والإستفادة القصوى من الاقتصاد العالمي في ظل العولمة.

تم التوقيع على اتفاقية "الجات" بتاريخ 30 أكتوبر 1987 من طرف 23 دولة، والتي بدأ سريانها في 01 جانفي 1948 وقد كان أغلب الدول الموقعة من الدول الصناعية، بعكس الدول النامية التي كان عددها محدود لاعتقادها بأنها منظمة تعمل على رعاية مصالح الدول الصناعية دون مراعاة أوضاع الدول النامية.

لذلك انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف "بالأنكتاد" " UNCTAD " وذلك سنة 1964، بحيث كان يهدف إلى تنظيم التجارة الدولية على أسس مختلفة يراعي فيها ظروف الدول الساعية للنمو[1].

وعليه فقد سعت منظمة "الانكتاد" من خلال المهام الأساسية التي تقوم بها إلى التصدي للتحديات التي تنطوي عليها العولمة وذلك من خلال محاولة البحث عن الكيفية التي تمكن دول العالم خاصة النامية منها من المساهمة في دعم التنمية وتسطير السياسات التجارية بما يخدم التنمية الاقتصادية لهذه الدول في ظل البيئة العالمية الراهنة، لذلك فقد سعى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للعديد من الدول لاسيما المناطق ضعيفة الدخل والتي تتميز بقدرات إنتاجية متواضعة، وأن من بين المهام التي يقوم عليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية نجد[2]:

---

[1]- عصام حسني محمد عبد الحليم، **محاضرات في التجارة الدولية**، جامعة بنها، مصر، بدون سنة، ص: 67.

[2] - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **اتفاق أكرا**، نيويورك، وجنيف، 2008، ص ص : 3-9.
UNCTAD/IAOS/2008/2.

1. التأكيد على زيادة التركيز على سياسات التنمية الرامية لبناء القدرات الإنتاجية، لاسيما في مجال الزراعة، وقد اتخذ خطوة أولى هامة في هذا الاتجاه عن طريق إطلاق مجموعة مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة تعنى بالتجارة والقطاعات الإنتاجية؛
2. من بين المهام أيضا التي أسندت "للأنكتاد" في الآونة الأخيرة هي التشديد على دور الاستثمار في التنمية المستدامة وفي التصدي لتغير المناخ، بحيث تقوم "الأنكتاد" بمعالجتها بما يتماشى مع الواقع المتغير خاصة فيما تعلق بالجوانب التجارية والإنمائية لدول الجنوب والمعونة من أجل التجارة والهجرة وحقوق الملكية الفكرية؛
3. قامت منظمة "الأنكتاد" بضم جهات صاحبة المصلحة في عملية التنمية، تمثلت في هيئات غير حكومية والمسؤولون التنفيذيون في الشركات والمنظمات الدولية الأخرى لمناقشة مدى فعالية المعونة التجارية، والعلاقات الاقتصادية بين دول الجنوب من أجل إشراكها في الاقتصاد العالمي، وتأثير تحرير الأسواق ودور الابتكار التكنولوجي ونقل المعارف؛
4. تنسيق السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي بما يخدم التنمية المستدامة والحد من الفقر، وبالتالي اشراك الدول النامية في الاقتصاد العالمي عن طريق التنسيق بين النظم النقدية والمالية والتجارية العالمية.

وفي تصريح للأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " سوباتشاي " فإن هذه المنظمة تلتزم بمناصرة قيام نظام تجاري متعدد الأطراف يتصف بالأداء الفعال والعالمي، ويستند إلى القواعد ومنفتح وغير تمييزي وعادل يشجع التنمية، عن طريق فتح المجال للشراكة العالمية بهدف تحقيق أقصى منافع إنمائية للجميع من خلال العولمة[1].

المطلب الثاني: صندوق النقد الدولي.

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد الوكالات المتخصصة لمنظمة الأمم المتحدة، تبلورت فكرته بموجب معاهدة "بريتون وودز" سنة 1944، بحيث وقع ممثلو 45 دولة على اتفاق التعاون الاقتصادي بهدف تجنب تكرار أزمة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أدت إلى حدوث الكساد الكبير سنة 1929.

وقد تميز هذا الاتفاق بالتمهيد لتأسيس مؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف، بحيث كانت هذه المؤسسة تهدف

[1] - United Nations Conference On Trade And Development, **Handbook of Statistics 2017**, Printed at United Nations, Geneva, 2017.

بصورة رئيسية إلى تعزيز وضمان سلامة الاقتصاد العالمي، خاصة أنه يضم الآن حوالي 184 دولة عضو، ومن بين مهامه المرتبطة بالتجارة العالمية ما يلي[1]:

- هو كيان اقتصادي يقوم بوضع نظام تصحيحي لمعالجة الاختلال في موازين المدفوعات عن طريق التنظيم المباشر للمعاملات التجارية بين الدول المختلفة، ويعمل على تحقيق التوسع المتوازن في التجارة العالمية وتحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات؛
- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي اللازم لإتمام المعاملات التجارية الدولية بشكل منتظم ومستقر؛
- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في الوصول إلى مستويات مرتفعة من التوظيف والدخل الحقيقي وضمان الاستمرارية؛
- العمل على تحقيق الإستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منظمة بين الدول الأعضاء وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات الرامية لتصريف المنتجات السلعية؛
- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين الدول الأعضاء، والعمل على إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والتي من شأنها عرقلة نمو التجارة العالمية.

كما سعى صندوق النقد الدولي في إطار تحرير التجارة العالمية بإطلاق مبادرات تمثلت في:

← **آلية التكامل التجاري:** هي مبادرة استحدثها الصندوق سنة 2004 من أجل مساعدة الدول التي تواجه عجزا مؤقتا في عائد التصدير نتيجة تحرير التجارة في دول أخرى وترجع بالأساس لتناقص الأفضليات التجارية الممنوحة لها أو نتيجة تخليها على نظام الحصص التي بدأ العمل بها سنة 2005 طبقا لاتفاقية المنسوجات والملابس التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية[2].

كما تسمح "آلية التكامل التجاري" الدعم المالي للدول الأعضاء في الصندوق إذا كانت تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المستوردة لتراجع الدعم الزراعي على هذه المنتجات في الدول المتقدمة الموجهة للتصدير، وأن من بين الدول التي حصلت على الدعم المالي في هذا الإطار نجد بنغلاديش والجمهورية الدومينيكية في سنتي 2004 و2005 على التوالي، وكما يمكن للصندوق منح الدعم المالي المخصص للتحرير التجاري

[1] - Pasquale DE MICCO, Magdalena ALBERS, **The International Monetary Fund, the World Trade Organization and international trade : How does the IMF deal with trade matters?** Directorate-General for External Policies, European Union, 2016.

[2] – سلسلة مطبوعات صندوق النقد الدولي، **قضايا اقتصادية، إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي**، رقم النسخة العربية ISBN-978-1-58906-536-9

أيضا من خلال تسهيلات الإقراض القائمة، بحيث قام بدعم خطوات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو تحرير التجارة والمبادلات التجارية متعددة الأطراف[1]، بما في ذلك اتفاقات الشراكة التي تم عقدها مع الاتحاد الأوروبي[2]، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الأردنية التي دخلت حيز التنفيذ، والتعريفة الخارجية المشتركة التي تم استحداثها مؤخرا بين بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وأسهم صندوق النقد الدولي من خلال مساعداته الفنية إسهاما كبيرا في ترقية الإدارات الجمركية وترشيد سياسات التعريفات المتبعة لاسيما في تونس، الجزائر، لبنان، المغرب واليمن، ولا يزال العمل جاريا في بعض الدول، مثل باكستان ومصر[3].

المطلب الثالث: البنك الدولي

تم إنشاءه سنة 1944 بموجب اتفاقية "بريتون وودز"، ومقره في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يعد مصدر مهم لتقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية في جميع أنحاء العالم، وقد بدأ عمله فور انشاءه بتقديم مساعدات مالية لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وأن هدفه الرئيسي هو مكافحة الفقر، نتيجة تبنيه للعديد من المشروعات التي تساعد الدول في النهوض باقتصاداتها والحفاظ على بيئتهم عن طريق تقديم الموارد وتبادل المعارف وبناء القدرات وتطوير البنية التحتية لهذه الدول.

كما أن البنك الدولي ليس بنكا بالمفهوم الواسع لهذه الكلمة بل هو مؤسسة دولية تتكون من كيانين أساسيين للإنماء تملكهما الدول الأعضاء في البنك، وهما: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، بحيث يقوم كل منها بدور مختلف عن الآخر، إلا أنهما يشتركان في هدف واحد يتمثل في إقامة عالم جديد متنامي ومحاربة الفقر والنهوض بالدول المتوسطة الدخل والفقيرة والأشد فقرا دون تمييز، في حين ينبثق عن هذه الهيئة عدة مؤسسات تنفيذية مثل مؤسسات التمويل الدولية، الوكالة الدولية لضمان الإستثمار، المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار.

---

[1] - السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص: 316.

[2] – وافية تيجاني، **برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتحسين تنافسيتها – واقع وآفاق**، الملتقى الوطني بعنوان الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أيام 5-6 ماي، جامعة باتنة، الجزائر، 2009.

[3] -Nadia Lemzoudi, **L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique :Cas de six pays d'Afrique de l'ouest,** Rapport de recherche en vue de l'obtention de la maitrise en sciences économiques, option économie et finance internationales, Université de Montréal, Décembre 2005, p: 06.

ويتمثل الدور الأساسي للبنك في تقديم قروض ميسرة للدول بأسعار فائدة منخفضة أو منعدمة أو في صورة منح لتمويل المشروعات الأساسية والتي قد تشمل قطاعات التعليم والرعايا الصحية، الإدارة العامة، البنية الأساسية، وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص، الزراعة، إدارة البيئة والموارد الطبيعية.

زيادة على ذلك فقد واصل البنك جهوده لتبني أهداف أخرى، والتي بينها تشجيع النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة بتقديم الضمانات والمساهمة في القروض والمساعدات خاصة الموجهة للدول النامية والسعي لضمان النمو المتوازن في التجارة الدولية، الأمر الذي مكنه من القيام بدور هام على الصعيد العالمي تمثل في المشاركة في رسم السياسات الاقتصادية الدولية، نتيجة استحداثه لنوع جديد من القروض، والمتمثلة في قروض التعديلات الهيكلية للدول، والمشروطة بالتزام الدولة المدينة بالقيام بالتصحيحات الاقتصادية الجذرية مثل تطبيق سياسة الخصخصة وإعادة النظر في أولويات الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية، ولعل من بين المبادرات التي قام بها البنك في إطار تحرير التجارة العالمية نجد[1]:

1. **مبادرة تسهيل التجارة:** بحيث تم من خلال هذه المبادرة رفع مجاله التحليلي والإقراضي للدول خاصة النامية لتمكينها من فرص التكامل التجاري، بمنحها قروض ومساعدات جديدة للاستثمار في الموانئ والشبكات الطرقية وغيرها من البنى القاعدية الضرورية، وتعويضها على إصلاح الإجراءات الجمركية، وتعزيز قدراتها التنافسية عن طريق انتقال العمالة المؤهلة وحسن أداء المدفوعات من أجل المحافظة على مستويات دخلها لتتمكن من الإنتقال للأنشطة الموجهة للتصدير.

2. **التوسع في المعونة من أجل التجارة:** هي مبادرة قامت بها لجنة التنمية التي تعتبر هيئة استشارية تتكون من الدول الأعضاء في الصندوق والبنك الدولي، بحيث تم سنة 2005، التوقيع على اقتراحات زيادة المساعدات الممنوحة للدول الفقيرة من أجل تمكينها من تحقيق متطلباتها المتعلقة بالبنية التحتية والاحتياجات اللازمة حتى يتسنى لها الاستفادة من فرص التجارة الحرة، وتدنية أعباء التكاليف التي تتحملها في سياق التحرير[2]، بحيث تتجلى هذه المبادرة في إتاحة التمويل متعدد الدفعات على أساس خطة واضحة، وبقيمة تقدر بـ 200 مليون و300 مليون دولار أمريكي خلال السنوات الخمسة الأولى.

3. **المساهمة في إنشاء الشركة العالمية لتسيير النقل والتجارة:** بهدف تعزيز الممرات التجارية واللوجستيات التجارية وتسهيل التجارة عبر الحدود خاصة للدول النامية الأعضاء فيه، وتحسين وصولها إلى أسواق الدول المتقدمة وتعزيز مشاركتها في الاقتصاد العالمي، خاصة وأن عصر التجارة الدولية الحديث هو عصر التفاعلات

---

[1] - The World Bank, **Making international trade work for development**, 2015.

[2] - Fonds Monétaire International, **L'intégration des pays pauvres dans le système commercial mondial**, Dossiers économiques 37, 2006, p: 15.

المتزايدة التعقيد بين الأفراد والشركات والمؤسسات ويتطلب الأداء الجيد في التجارة الاتصال ليس فقط عبر الطرق والسكك الحديدية والبحر، ولكن في الاتصالات والأسواق المالية ومعالجة المعلومات، كما أن وجود نظم غير فعالة أو غير كافية للنقل واللوجستيات والبنية التحتية المتعلقة بالتجارة يمكن أن يعوق بشدة قدرة أي دولة على المنافسة على نطاق عالمي.

المطلب الرابع: منظمة الجمارك العالمية.

تم إنشاء مجلس التعاون الجمركي في "بلجيكا" سنة 1953، ليصبح بعدها يحمل اسم "منظمة الجمارك العالمية" ويرجع انشاء هذه المنظمة إلى إنشاء فريق عمل مكون من 13 دولة أوروبية لبحث ودراسة القضايا الجمركية والتي نتجت عن توقيع اتفاقية "الجات"، من أجل الإشراف على العمل الجمركي، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء فيها في الوقت الحالي حوالي 167 دولة[1].

وتعد هذه المنظمة الآن منظمة حكومية دولية تتعامل مع الحكومات وليس الشركات والمؤسسات الخاصة، وتهدف بشكل أساسي إلى الوقوف على الإشكالات التي تواجه المصالح الجمركية في دول العالم المتعلقة بعرقلة تطوير وتحسين النظم التقنية والتشريعية للعمليات الجمركية التي تخدم سير التجارة العالمية[2].

كما يتركز عملها بصفة خاصة في مجالات تنفيذ الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات والأدوات التي تنظم عملية تصنيف السلع والبضائع (اتفاقية النظام المنسق) وعمليات التقييم للأغراض الجمركية فضلا عن آليات الرقابة والتأمين التي يتم اعتمادها من أجل تأمين التبادل التجاري الدولي، وآليات تسهيل وتسيير التجارة الدولية وأنشطة مكافحة التزوير، ومن أجل تحقيق ذلك فقد اعتمدت المنظمة عدة مبادرات وآليات حديثة لتعزيز السير الحسن للتبادل التجاري، والتي من أهمها[3]:

1. **الإتفاقية الدولية للنظام المنسق**: دخلت هذه المبادرة حيز التنفيذ سنة 1988، بحيث تعتمد هذه الاتفاقية كأساس للتوحيد والتنسيق لكافة التعريفات الجمركية للسلع محل التبادل الدولي، وإعداد إحصائيات التجارة الدولية وتستخدم أيضا لأغراض تتعلق بالسياسة التجارية، وقواعد المنشأ وتعريفات الشحن وغير ذلك، وتشمل هذه الإتفاقية على 5000 مجموعة سلعية تم تحديدها بالترميز الرقمي بواقع 06 أرقام لكل بند رئيسي، ومرتبة في الهيكل القانوني والمنطقي مع قواعد واضحة التصنيف.

[1] -World Customs Organisation, WCO, **History**.

[2] - World Customs Organisation, Working Bodies, Tariff and Trade Affairs,**Terms of Reference of the Harmonized System Committee.**

[3] - World Customs Organisation, **STANDARD TERMS AND CONDITIONS** - COUNCIL DECISION N° 331.

2. **الإتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو المعدلة)**: دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في شكلها النهائي سنة 2006، وتظم 40 دولة، وتدور محاور الاتفاقية الرئيسية على مجموعة من المبادئ التي تحكم العمل الجمركي، وأهمها:

- الشفافية والقدرة على التنبؤ بنتائج الضوابط الجمركية المعمول بها؛
- توحيد وتبسيط الإجراءات اللازمة للإفراج على السلع؛
- تبسيط الإجراءات بالنسبة للأشخاص المصرح لهم بالتخليص على السلع؛
- تخفيض عدد الوثائق الداعمة للقرارات الجمركية؛
- الإستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات في تطبيق الإجراءات الجمركية، والعمل بالحد الأدنى من الآليات الرقابية الجمركية الضرورية لضمان امتثال المتعاملين للأنظمة الجمركية المطبقة عليهم؛
- التنسيق التام والكامل مع الجهات الحكومية التي لها علاقة بالإفراج عن الواردات أو إنهاء إجراءات التصدير، مع إقامة شراكة بين الجمارك والمجتمع التجاري.

3. **الإتفاقية بشأن القبول المؤقت للسلع (إتفاقية إسطنبول)**: يطلق عليها لفظ "الاتا ATA " تسمح هذه الإتفاقية بحرية انتقال السلع عبر الحدود عن طريق نظام السماح المؤقت والأنظمة المشابهة من إقليم جمركي إلى إقليم جمركي آخر مع الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب وفقا للشروط والأحكام التي تتضمنها الإتفاقية[1].

4. **إعلان أروشا**: تم اعتماده في بلدة "أروشا" بتنزانيا سنة 2003، هو إعلان غير ملزم، إلا أنه يتبنى عدة مبادئ من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد بكل أشكاله داخل الإدارات الجمركية[2].

5. **إطار معايير تأمين وتسيير التجارة العالمية**: تم تبني هذا الإطار سنة 2003، ويشمل عدد من المعايير التي تؤمن حركة البضائع من دولة إلى أخرى دون حواجز أو تأخير ويطلق عليه "إطار تأمين سلسلة التوريد التجاري للسلع التي يجري الاتجار بها على المستوى الدولي، وهو أيضا يتعلق بترتيبات الربط بين الإدارات الجمركية لتحسين قدرتها على الكشف عن الشحنات ذات المستويات العالية من الخطر، ويشجع التعاون بين الجمارك ومجتمع الأعمال من خلال علاقات الشراكة وتقارير التوقعات التجارية التي تعتمد على بيانات المجتمع التجاري.

[1] - World Customs Organisation, **The ATA System (ATA and Istanbul Conventions)**.
[2] - World Customs Organisation. تاريخ المطالعة: 14 جانفي 2018، الساعة 11:00.

المبحث الخامس: واقع التحرير التجاري في ظل الأزمة المالية العالمية (2007-2009)

تسعى العديد من الدول تقريبا في مختلف المناطق الاقتصادية، بإقامة تكتلات اقتصادية وتجارية لتحرير التجارة وزيادة معدلات التبادل التجاري بين الدول، لتصبح طرفا في النسيج الاقتصادي العالمي الذي يتميز بتعدد قنوات الإنتقال، والتي من بينها الأزمات الاقتصادية نظرا للترابط المتواجد بين عدة أقاليم ودول عن طريق ارتفاع حجم الأموال المستثمرة في التجارة أو المشروعات وكذا حجم الأموال المتواجدة في الدول الأخرى، الأمر الذي أدى إلى زيادة تأثير هذه الأزمة على اتجاهات السياسات التجارية وكذا معدلات التبادل التجاري الدولي.

المطلب الأول: الأزمة المالية العالمية (2007-2009)

تعتبر هذه الأزمة أزمة "مالية" بالدرجة الأولى نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل إلى حد كبير عما يحدث في الاقتصاد "العيني"، نتيجة إسراف المؤسسات المالية في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني لها، مما تولد عنه زيادة في عدد المدينين، وزيادة درجة المخاطرة في حالة عدم السداد.

الفرع الأول: نشأتها.

إن توسع المؤسسات المالية في الإقراض والإقتراض لدوافع عديدة تعني مزيدا من الأرباح، أما المخاطر التي قد تنجم عن هذا التوسع في الإقراض فهي لا تهم مجالس الإدارة في العديد من هذه البنوك التي تهتم فقط بالأرباح قصيرة الأجل، بحيث يتوقف عليها حجم مكافآت الإدارة، ومن هنا ظهرت أرباح مبالغ فيها ومكافآت مالية معتبرة لرؤساء البنوك، الأمر الذي يؤدي إلى الاهتمام بهذه الأرباح في المدى القصير وتعريض النظام المالي للمخاطر في المدى المتوسط والطويل.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية كان التوسع في الإقراض لا يرجع إلى تجاهل اعتبارات المديونية، بل كان الهدف هو البحث عن طرق أخرى من أجل ضمان وزيادة الأرباح، لذلك تم اكتشاف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق استحداث صيغ جديدة تسمى المشتقات المالية، يمكن من خلالها توليد أصول مالية بناء على أصل واحد، وهو ما أدى إلى حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وأن أهم مراحلها تمثلت في[1]:

- ← **فيفري 2007**: عدم تسديد قروض الرهن القاري (الممنوحة للمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد)؛
- ← **أوت 2007**: البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة؛
- ← **ديسمبر 2007**: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاض كبير في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري؛

[1] - بوعون يحياوي نصيرة، **الأزمة المالية العالمية وضرورة اصلاح صندوق النقد الدولي**، دار نشر للتعليم والتكوين، بويرة، الجزائر، 2011، ص: 59.

- ← **22 جانفي 2008**: الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية؛
- ← **17 فيفري 2008**: الحكومة البريطانية تؤمم بنك "نور ذرن روك"؛
- ← **11 مارس 2008**: تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق القروض؛
- ← **16 مارس 2008**: "جي بي مورجان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرز" بسعر متدني مع المساعدة المالية للاحتياطي الفدرالي؛
- ← **24 أفريل 2008**: قام بنك "يو بي إس" السويسري بنشر نتائج التحقيقات الداخلية حول الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأمريكي، والتي أدت إلى شطب 40 مليار دولار من أصوله؛
- ← **7 سبتمبر 2008**: وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجوعتين الكبيرتين في مجال الرهن العقاري "فريدي مك" و"فاني ماي" تحت الوصاية، مع كفالة ديونهما التي تقدر بحوالي 200 مليار دولار؛
- ← **15 سبتمبر 2008**: إقرار بنك الأعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه؛
- ← **17 سبتمبر 2008**: البورصات العالمية تواصل تدهورها والإقراض يضعف في النظام المالي؛
- ← **19 سبتمبر 2008**: الرئيس الأمريكي يوجه نداء للتحرك حيال خطة لإنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة الامريكية وانتقالها لبقية الدول.

الفرع الثاني: أسبابها.

نشأت الأزمة الأخيرة نتيجة ما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية، فالعقارات في أمريكا هي أكبر مصدر للإقراض والإقتراض، فالحلم الأمريكي لكل مواطن هو أن يملك بيته، ولذلك فهو يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، والأزمة بدأت فيما عرف بالرهون العقارية الأقل جودة.

بحيث يشتري المواطن بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار (البيت)، ثم ترتفع قيمة العقار فيحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، لذلك سميت بالرهون الأقل جودة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية، وبالتالي فإنها معرضة أكثر للمخاطر إذا انخفضت قيمة العقارات، ولكن البنوك لم تكتف بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة، بل استخدمت "المشتقات المالية" لتوليد مصادر جديدة للتمويل، مما أدى للتوسع في الإقراض[1].

[1] - **المرجع السابق**، ص: 55.

وقد تجمعت لدى البنوك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، أدت إلى قيام البنوك بإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق[1].

فعند تحليل هذه العملية تبين بأن البنوك لم تتوقف عن الإقراض الأولي تحت ضمان هذه العقارات بل توسعت بإصدار نوع ثاني من الأصول المالية وبضمان نفس تلك العقارات، واستمرت العملية في توليد الأصول المالية المتدنية الضمانات (ضمانات هشة) والمرتفعة المخاطر، وذلك بمساعدة الأدوات المالية الجديدة المتمثلة في المشتقات والتي هي عبارة على زيادة في حجم القروض.

أما السبب الآخر الذي أدى إلى حدوث هذه الأزمة هو: نقص أو انعدام الرقابة والإشراف اللازم على هذه المؤسسات المالية من أجل منعها من التوسع في الإقراض والإقتراض بضمانات هشة، مع وجود تساهل ملحوظ في شروط الائتمان[2].

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي.

نظرا للوقائع الاقتصادية التي حدثت في فترة الأزمة المالية ابتداء من سنة 2007، وبناء على تأكيدات العديد من المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن الأزمة المالية قد خلفت عدة نتائج سلبية على المنظومة الاقتصادية المالية للعديد من دول العالم بنسب متفاوتة، ومن أهم تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي نجد:

الفرع الأول: على الدول المصنعة.

1. **تضرر النظام المصرفي:** كانت الأزمة المالية أشد وقع على النظام المصرفي، فقد أدت إلى خسائر ضخمة وانهيارات في العديد من البنوك حول العالم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وآسيا وأوروبا، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك الأخرى من الإقراض، وتراجع معدلات منح الإئتمان في الكثير من دول العالم، مما أدى إلى توقف العديد من الإستثمارات والمشاريع الدولية بما فيها المرتبطة المعاملات التجارية الدولية[3].

---

[1] - بوعشة مبارك، **الأزمة المالية: الجذور، الأسباب والأفاق**، الملتقى الدولي: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 21/20 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2009، ص: 11.

[2] - جواد كاظم البكري، **فخ الاقتصاد الأمريكي – الأزمة المالية**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، 2011، ص: 122.

[3] - حسين عبد المطلب الأسرج، **الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية**، الملتقى الدولي: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 21/20 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2009، ص: 11.

2. **تدهور سوق العمل:** نتيجة تدهور الوضع المالي والإداري وتوقف استثمارات الشركات وارتباطها بالتمويل المصرفي فإن الكثير منها اضطرت للتخلي على العديد من موظفيها، فنجد شركة "كانتري وآيد فايننشال" قد وضعت خطة من أجل التخلي عن 12 ألف موظف جراء انعكاس الأزمة، كما قرر بنك "كوميرتس" الذي يعتبر من أكبر البنوك الألمانية التخلي عن 9 ألف وظيفة لشراء منافسه "دريسدنر" بنك.

3. **تراجع معدلات النمو الاقتصادي للعديد من الدول الصناعية:** لقد سجل النمو الاقتصادي للعديد من الدول الصناعية في نهاية سنة 2008 تراجعا تختلف حدته من دولة إلى أخرى، ويعتبره الكثيرين الأسوأ من نوعه منذ عدة سنوات سابقة للأزمة المالية العالمية، بحيث شهدت كل الدول الصناعية تقريبا ركودا اقتصاديا نتيجة الأزمة المالية، وانعكس ذلك في تراجع معدلات نموها الاقتصادي، ويرجع هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى الانكماش الذي حل بالإنتاج الصناعي، بحيث قدرت نسبة التراجع فيه في المتوسط بـ حوالي 8 % (تراجع الصادرات الصناعية بين هذه الدول وإلى بقية الدول)، وأن نسبة التراجع في معدلات النمو الاقتصادي للدول الصناعية ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (05): يوضح نسبة التغير في النمو الاقتصادي في سنتي 2007-2008 جراء الأزمة الاقتصادية لمجموعة من الدول الصناعية.

الدولة السنة	2007	2008
فرنسا	% 2.1	% 1.8
ألمانيا	% 2.6	% 1.9
المملكة المتحدة	% 3.0	% 1.8
ايطاليا	% 1.4	% 0.5
منطقة الأورو	% 2.6	% 1.7
الولايات المتحدة الامريكية	% 2.2	% 1.2
اليابان	% 2.1	% 1.7
البرازيل	% 5.4	% 4.8
الصين	% 11.9	% 10
الهند	% 8.7	% 7.8
روسيا	% 8.1	% 7.5

المصدر: بوعشة مبارك، **مرجع سبق ذكره**، ص: 12.

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن أكبر تراجع للنمو الاقتصادي سجلته دولة الصين بمقدار 1.9 %، وذلك في مرحلة لا تتعدى 6 أشهر أي من نهاية سنة 2007 إلى بداية سنة 2008، لتليها المملكة المتحدة

البريطانية بتراجع قدره 1.2 % في مدة قصيرة، أما الولايات المتحدة الامريكية منشأ الأزمة فقد سجلت تراجع قدر بـ 1 % في معدل نموها الاقتصادي بحسب ما جاء في الجدول.

4. **اضطرابات وعدم استقرار الأسواق المالية:** لأزمة القروض العقارية تداعيات خطيرة على الدول الصناعية، فقد توسعت هذه الأزمة لتصيب استقرار الأسواق المالية "البورصات" وألحقت أضرار معتبرة بالقيم المنقولة المتداولة في السوق إذ فقدت أغلب المؤشرات المالية أكثر من 10 % في بعض التداولات في البورصات الأمريكية، الأوروبية والأسيوية[1].

كما أدت هذه الأزمة إلى إفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، الأمر الذي تطلب تدخل الدول المعنية لإنقاذها نتيجة تأثيرها السلبي على الاقتصاد الحقيقي مخلفة انكماش في النشاط الاقتصادي لأغلب هذه الدول، بحيث كان من بين التأثيرات السلبية هو ارتفاع معدلات البطالة وغلق المؤسسات والمصانع.

الفرع الثاني: على الدول النامية

تحتاج الدول النامية لسيولة معتبرة من أجل تمويل احتياجاتها، لذلك تلجأ لإستيراد رؤوس الأموال من الدول المصنعة من أجل التنمية الاقتصادية وتحقيق نموها الاقتصادي، بالرغم من أن بعض هذه الدول (أغلبها من آسيا) تقوم بتصنيع وتصدير رؤوس الأموال إلى دول ناشئة أخرى في أمريكا اللاتينية وإفريقيا، غير أنها تبقى المستورد الرئيسي لرؤوس الأموال من الدول الصناعية الكبرى.

زيادة على ذلك فإن الأسواق المالية لهذه الدول مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسواق المال في الدول المصنعة، هذا الارتباط يتجلى في حركة الأسعار في الأسواق المالية العالمية، وقد لوحظ بأن هذا الارتباط يصبح عميقا خصوصا في أوقات الكساد الاقتصادي، وهذا ما كشفت عنه أزمة الأسواق المالية والتذبذبات في مؤشرات البورصات التي شهدتها الأزمة الأخيرة[2].

وعليه فقد تنتقل تأثيرات الدول الصناعية إلى الدول النامية لإرتباطهما باحتياجات التمويل، بحيث نجد الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على اقتصاديات العديد من الدول إذ أن وارداتها تقدر بحوالي 25 % من الواردات العالمية وأغلبها الدول الناشئة والنامية، لذلك تعتبر أي أزمة في الولايات المتحدة الأمريكية سيكون لها تأثيرا

[1] - Abdelkader Beltas, **La Crise de Sub- prime et le déclenchement de la Crise financière internationale**, Edition : Légende, amman, jordan, 2009, p : 63 .

[2] - عبد القادر بلطاس، **تداعيات الأزمات المالية العالمية–أزمة الرهون العقارية**، دار النشر: المفتاح، عمان، الأردن، 2009، ص: 66.

بالغا على اقتصاديات الدول المستوردة، ماعدا بعض الدول التي حققت مستويات من التقدم الاقتصادي مثل كوريا الجنوبية، سنغافورة وماليزيا[1].

الفرع الثالث: على الدول العربية

انتهجت حكومات غالبية الدول العربية خلال العقدين الأخيرين السياسة الاقتصادية المعروفة بـ "الليبيرالية الجديدة" بهدف ربط اقتصادياتها بالمراكز الرأسمالية الكبرى، وحتى تتمكن من جذب الاستثمارات الأجنبية والإنتاج التصديري وتحرير السوق من خلال الخصخصة وتحرير أسواق السلع والعقارات والخدمات وتقليص دور الدولة في الاقتصاد بشكل عام، بحيث أطلق عليها الخبراء بالسياسات الكارثية لما لها من آثار في نهب مكتسبات الأغلبية من سكان الدول النامية عموما والعربية خصوصا لصالح كبار المستثمرين والشركات المتعددة الجنسيات[2].

ولقد كانت إحدى النتائج الرئيسية لتلك السياسات هي إدماج اقتصاديات العديد من الدول النامية والعربية منها في المنظومة المالية والاقتصادية والعالمية، وبالتالي تعريضها بشكل دائم للتقلبات والأزمات التي تحدث في الدول الرأسمالية، والتي من بينها الأزمة المالية العالمية، بحيث صرح رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أن خسائر الاستثمارات الأجنبية في أسواق المال الأمريكية قد بلغت 400 مليار دولار منذ بداية الأزمة، وتقدر خسائر الاستثمارات العربية حتى شهر سبتمبر 2008 بنحو 50 مليار دولار.

المطلب الثالث: أثر الأزمة المالية على التجارة العالمية

لقد غيرت الأزمة المالية العالمية من أوضاع التجارة العالمية كثيرا، فحسب تقرير منظمة التجارة العالمية، فقد انخفضت المبادلات التجارية سنة 2009 بحوالي 12,2 %.

الفرع الأول: على حجم الصادرات والواردات

عرف حجم الصادرات العالمية تراجعا ملحوظا جراء الأزمة المالية العالمية وذلك في العديد من مناطق العالم بنحو قدر بـ 12,2 % إذ يعد هذا المعدل الأكثر تراجعا منذ قرابة 70 سنة، كما تراوح هذا الانخفاض بين 4.9 % و14.4 % باختلاف الدول، أما معدل انخفاض الواردات فكان أكبر من معدل انخفاض الصادرات، بحيث

[1] - **المرجع السابق.**

[2] – سامح نجيب، **الأزمة الرأسمالية العالمية الزلزال والتوابع**، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، مصر، 2008، ص: 09.

قدر بحوالي 13,1 % في كل دول العالم تقريبا بحيث تراوح معدل الانخفاض بين 5,6 % و20,2 % وقد كانت كل من روسيا ودول أمريكا الجنوبية والوسطى الأعلى انخفاضا في حجم الواردات[1].

وفيما يلي جدول يوضح التغير النسبي لأحجام الصادرات والواردات في العديد من مناطق العالم للفترة 2007-2009.

جدول رقم (06): يوضح التغير النسبي لأحجام الصادرات والواردات السلعية قبل وبعد الأزمة.

	الصادرات			الواردات		
مناطق / سنوات	2007	2008	2009	2007	2008	2009
اجمالي العالم	6.4	2.1	12.2-	6.1	2.2	12.9-
أمريكا الشمالية	4.8	2.1	14.4-	2.0	2.4-	16.3-
أمريكا الجنوبية	3.3	0.8	5.7-	17.6	13.3	16.3-
أوروبا	4.2	0.0	14.4-	4.4	0.6-	14.5-
رابطة الدول المستقلة	7.5	2.2	9.5-	19.9	16.3	20.2-
افريقيا	4.8	0.7	5.6-	13.8	14.1	5.6-
الشرق الأوسط	4.5	2.3	4.9-	14.6	14.6	10.6-
آسيا	11.7	5.5	11.1-	8.2	4.7	7.9-

المصدر: قاشي فايزة، **الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على التجارة الخارجية الجزائرية**، ملتقى دولي حول: متطلبات التنمية في أعقاب افرازات الأزمة المالية العالمية 28-29 أفريل 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بشار، الجزائر، 2010، ص: 07.

جراء هذه الأزمة فقد عانت العديد من الدول من الركود والانكماش الاقتصادي، الأمر الذي نتج عنه العودة إلى سياسة الحماية التجارية من أجل التخفيف من حدة الأزمة، وأن من بين الأوضاع التي سادت هي تراجع معدلات الاستهلاك وانخفاض الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة، وبحسب تقارير منظمة التجارة العالمية فإنه ومنذ بداية الأزمة فإن اتجاهات السياسات التجارية الدولية في أغلبها تميزت بالحمائية والانغلاق مما انعكست بالتضييق على حرية حركة التجارة العالمية في تلك الفترة.

كما أن السياسات التجارية الحمائية التي اتخذتها العديد من الدول في مرحلة الأزمة أدت إلى حدوث العديد من التجاوزات بين الدول كانت أهمها قضايا الإغراق، مما استدعى بالعديد من الدول برفع شكاوى لدى منظمة التجارة العالمية، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

[1] - قاشي فايزة، **الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على التجارة الخارجية الجزائرية**، ملتقى دولي حول: متطلبات التنمية في أعقاب افرازات الأزمة المالية العالمية 28-29 أفريل 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بشار، الجزائر، 2010، ص: 06.

الدولة الشاكية	ضد دولة	شكل التجاوز
الولايات المتحدة الامريكية	الاتحاد الاوروبي	يتعلق بإجراءات استيراد الدواجن ومنتجاته
	الصين	إجراءات تصدير العديد من المواد الأولية
	الفليبين	زيادة الرسوم على المشروبات الروحية المقطرة
غواتيمالا	الصين	منح اعانات وتحفيزات على بعض المنتجات
كندا	كوريا	إجراءات اتجاه استيراد لحوم الابقار ومنتجاتها
	الاتحاد الاوروبي	منع استيراد سلع تحتوي على مشتقات الفقمة
الصين	الولايات المتحدة الامريكية	إجراءات ضد واردات الدواجن
	الاتحاد الاوروبي	إجراءات الإغراق متعلقة بالحديد والصلب
	الولايات المتحدة الامريكية	إجراءات ضد استيراد عجلات السيارات والشاحنات
	الاتحاد الاوروبي	إجراءات ضد الإغراق على الأحذية الجلدية
الأرجنتين	الشيلي	إجراءات ضد الإغراق على استيراد الدقيق
الاتحاد الاوروبي	الصين	إجراءات على تصدير العديد من المواد الأولية
	الفليبين	رسوم على المشروبات الروحية المقطرة
المكسيك	الصين	إجراءات على تصدير العديد من المواد الأولية
النرويج	الاتحاد الاوربي	منع استيراد سلع تحتوي على مشتقات الفقمة
كوريا	الولايات المتحدة الامريكية	سياسة الإغراق على المنتجات القادمة من كوريا
فيتنام	الولايات المتحدة الامريكية	استخدام الإغراق على بعض أنواع الجمبري

المصدر: منظمة التجارة العالمية.

الفرع الثاني: انعكاسات الأزمة المالية على الخدمات.

نتيجة التردد والتخوف الذي خلفته الأزمة المالية لدى معظم البنوك ومؤسسات الإقراض الاستثماري وإفلاس بعضها مما أدى إلى تردي قدراتها أصلا على الإقراض، الأمر الذي تولد عنه كبح المشاريع الإنتاجية والخدمية في الكثير من الدول وخاصة النامية، بحيث يتم حرمانها من الإستفادة من خدمات تلك المؤسسات والتي قد تكون في الغالب متعلقة بقطاع الخدمات الذي يضم السياحة، النقل، التأمين، الخدمات المالية، كما أن انتقال الأزمة عبر قنوات التعامل المتعددة خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على قطاع الخدمات يكون اقتصادها يتميز بالانفتاح ولاسيما من خلال السياحة، فإن هذه الأزمة أثرت على قطاع الخدمات من خلال تدني وخفض المستهلكين والشركات لنفاقهم، الأمر الذي أسهم في تدنية نسبة تشغيل الفنادق وإغلاق بعضها، ويمكن حصر أثر تبعات الأزمة على قطاع الخدمات في:

1. يقدر عدد الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم في أنحاء العالم 109513 شخص أغلبهم يعمل في قطاع السياحة، النقل، شركات التأمين والبنوك[1]، في مدة قصيرة تتراوح من شهر أوت إلى شهر ديسمبر من سنة 2008؛

2. تراجع مستوى الخدمات المالية العالمية خاصة المتعلقة بحركة رؤوس الأموال إذ أدت الأزمة إلى انخفاض حجم تدفقها خاصة إلى الدول النامية، فنجد انخفاض تدفق رءوس الأموال إلى إفريقيا، والتي كانت 30 مليار دولار سنة 2002، وارتفعت إلى 53 مليار دولار سنة 2007 فقد تراجعت إلى أكثر من 60 %، وأن نسبة تراجع تدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية قدر بـ 50 %، الأمر الذي أسهم في إلغاء مشاريع حيوية وتأجيل أخرى وهذا ينعكس سلبا على برامج مكافحة الفقر[2]؛

3. انخفاض تحويلات المغتربين خاصة المتأتية من الولايات المتحدة وأوروبا إلى الدول النامية بما فيها إلى الدول العربية؛

4. نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية وهذا ما أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي كافة نواحي الحياة مما أدى إلى توقف الإنفاق خاصة على الجوانب الخدمية والترفيهية، مما أدى إلى كسادها؛

الفرع الثالث: على الصادرات النفطية

لقد أدت التوقعات والتنبؤات بشأن تراجع معدلات النمو والأداء الاقتصادي الناجمة على الأزمة المالية العالمية إلى ضرب استقرار أسعار النفط، بحيث أسهمت هذه التوقعات في تراجع أسعارها نتيجة توقع انخفاض الطلب العالمي عليها، فقد انهارت أسعار النفط في الأسواق العالمية من مستوى يقدر بـ 147 دولار للبرميل في ماي 2008، إلى مستوى أقل من 40 دولار للبرميل في نهاية سنة 2008، أي أن نسبة الانخفاض قدرت بأكثر من 70 %[3].

والشكل الآتي: يوضح تهاوي أسعار النفط من شهر ماي 2008 إلى شهر مارس 2009.

---

[1] – أحمد دودين، **دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني**، المؤتمر العلمي الدولي: تداعيات الازمة الاقتصادية على منظمات الاعمال، 11/10 ديسمبر جامعة الزرقاء، الاردن 2009، ص: 08.

[2] - Mehaba Samia, **la crise financière internationale : les banques sont-elles responsables** ?, Séminaire international, Sétif, Algérie , 2009, P : 09.

[3] - حمداني محمد، **تأثيرات الأزمة المالية العالمية وسبل احداث التنمية في الدول**، ملتقى دولي حول: متطلبات التنمية في أعقاب افرازات الأزمة المالية العالمية 28-29 أفريل 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بشار، الجزائر، 2010، ص: 12.

شكل رقم (04): يوضح تهاوي أسعار النفط جراء الأزمة المالية خلال الفترة الممتدة من ماي 2008 إلى مارس 2009.

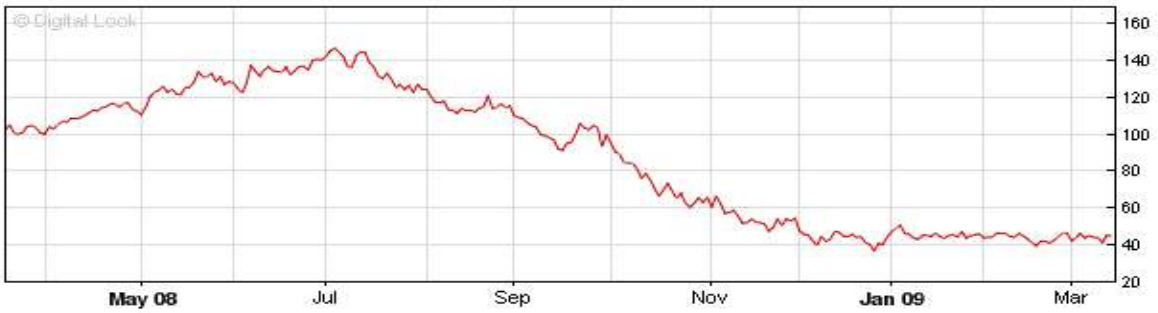

المصدر: حمداني محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 13.

ولقد أدى هذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط إلى تسجيل عجوزات حادة بالنسبة للدول النفطية أي التي تعتمد بنسبة كبيرة على مداخيل النفط لتحقيق التوازن في موازناتها الكلية، فنجد العربية السعودية سنة 2009 قد سجلت عجزا قدر بـ 65 مليار ريال، أي بنسبة تقدر بـ 13.7 % وتعد أعلى نسبة عجز منذ سنة 2002، ويمكن تعميم أثر تراجع أسعار المحروقات في تسجيل العجوزات على الدول الخليجية الأخرى، أما الجزائر فيعتبر اقتصادها اقتصادا ريعيا بامتياز، نظير التبعية شبه المطلقة لإيرادات المحروقات إذ شهدت انخفاض أسعار البترول جراء الأزمة اتجاها تنازليا لأسعار البترول، وأن هذا الانخفاض خلف ركودا وتراجعا في عدة قطاعات والتي من بينها تراجع احتياطي الصرف بمقدار 35 مليار دولار[1]، فقد انخفض من 178,23 مليار دولار سنة 2014 إلى 143 مليار دولار سنة 2015 إلى 113,3 مليار دولار بداية سنة 2017.

خلاصة الفصل الثاني:

تميز العقدين الأخيرين بموجة تحرير التجارة الدولية للعديد من دول العالم من أجل الإندماج في الاقتصاد العالمي بحيث عرف هذا الاتجاه توقيع العديد من الإتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية، الأمر الذي أسهم في ظهور

[1] - عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2016، ص: 04.

العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والتي من أهمها تكتل الاتحاد الأوروبي، منطقة التجارة الحرة لدول شمال أمريكا، وامتدت تلك الظاهرة للعديد من الدول.

ومن ناحية أخرى، وبالتوازي مع اتجاه الدول نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، فقد دعت الظروف الاقتصادية إلى السعي لإقامة هيئة عالمية تشرف على حسن سير التجارة العالمية، بحيث بعد مفاوضات "الجات" فقد انتهت بميلاد منظمة التجارة العالمية والتي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية من خلال رفع كافة القيود على حركة المبادلات التجارية بين الدول، وذلك بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بحيث ساهموا في تسريع إرساء مبادئ النظام التجاري العالمي القائم على التحرير التجاري.

كما ساعدت التطورات التي حدثت في رسم اتجاهين متوازين لمسار النظام التجاري العالمي، فالاتجاه الأول تمثل في التوجه التجاري الإقليمي المتضمن تحرير التجارة بين الدول الأعضاء داخل التكتل، أما الاتجاه الثاني فتمثل في التوجه الدولي المتعدد الأطراف تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، الرامية إلى القضاء على السياسات الحمائية ودفع التحرير التجاري بين كافة دول العالم دون حصرها داخل مناطق إقليمية محددة.

إلا أن الأزمة المالية العالمية سنة 2008 قد غيرت من أحوال التجارة العالمية، ويرجع ذلك إلا أنه لا يمكن حصر أثر الأزمة في الجوانب المالية فقط بل تعدت إلى الإنتاج وأسعار الصرف وحركة رؤوس الأموال والإستثمار العالمي وعلى الدخول وتحويلات العاملين والمساعدات للدول الأقل نموا، الأمر الذي أدى إلى تراجع الطلب على المنتجات العالمية وانخفاض تمويل التجارة الخارجية واتخاذ إجراءات حمائية من قبل العديد من الدول، فانعكس ذلك في تراجع حجم التجارة العالمية بمقدار 12,2 % سنة 2009.

الفصل الثالث

الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقة التحرير التجاري به.

تمهيد:

يعد السعي لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة من بين أهم أهداف السياسية الاقتصادية لكل دولة، نتيجة ارتباط زيادة النمو الاقتصادي بالزيادة المستمرة للإنتاج والمداخيل سواء للدولة أو لأفرادها، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعد التجارة الخارجية أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي (الصادرات والواردات).

لذلك يعد اختيار إجراءات السياسة التجارية المناسبة وإعادة تخصيص الموارد أمر مهم بالنسبة لزيادة إنتاج السلع والخدمات الموجهة للتصدير، خاصة وأنها تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري الخارجي للدولة، وبالتالي المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد مقياسا للنمو الاقتصادي.

وبما أننا بصدد دراسة نظرية تحليلية في هذا الفصل للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتحرير التجاري خاصة وأنه يعتقد أن تخفيض قيمة العملة قد يؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية الخارجية للدولة، مما يسمح للمصدرين بخفض أسعار منتجاتهم في الخارج، الأمر الذي يؤدي للطلب عليها، ويؤدي أيضا إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال ارتفاع الناتج المحلي.

ومن أجل محاولة الإحاطة بالعلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي والتحرير التجاري في هذا الفصل فقد قمنا بعرض وتحليل لعدة نظريات وتقارير حاولت تفسير هذه العلاقة، وقد استلزم ذلك تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث، تمثلت في:

المبحث الأول: مدخل للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، مفاهيم وابعاد.

المبحث الثاني: النظريات التقليدية المفسرة للنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: النظريات الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي.

المبحث الرابع: علاقة التحرير التجاري بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مدخل للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، مفاهيم وأبعاد

يهدف هذا المبحث الى تحليل عمليتين أساسيتين في علم الاقتصاد، هما النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وتزداد أهمية العمليتين نتيجة اقترانهما بالصعوبات الاقتصادية.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي.

النمو الاقتصادي هو ظاهرة اقتصادية مرتبطة بمؤشرات الاقتصاد الكلي، تنطوي على زيادة الناتج المحلي الإجمالي لاسيما نصيب الفرد، ويتم الحصول عليه من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ورفع القدرة الإنتاجية.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

شهد مصطلح النمو تطورا معنويا عبر مختلف الأزمنة، لكن عموما يرمزان في الفكر الإنساني إلى درجة التطور أو التقدم لمجال ما أو في قطاع ما، إلا أنه بالنسبة للنمو الاقتصادي فقد وردت عدة تعاريف، يمكن أن نذكر منها ما يلي:

" الزيادة في الناتج الإجمالي لذلك البلد خلال مدة معينة، أي أنه يتعلق بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، بما يضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال فترة محددة من الزمن[1]."

" هو التغير في حجم النشاط الاقتصادي القومي، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي الحقيقي ومستوى معيشة الأفراد."

كذلك هو: " حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد مع مرور الزمن، ونعني هنا بالدخل الحقيقي هو زيادة في الدخل النقدي مع ثبات أو استقرار مستوى الأسعار، ويمكن أن نلمس ذلك في تحسن مستوى المعيشة."

وفي **تعريف آخر**: "يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات، وكلما كان معدل نمو النشاط الاقتصادي للدولة أكبر من معدل نمو سكانها كلما كان أحسن، لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة[2]."

---

[1]- أشرف عبد القادر، رانيا بلمدني، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، سياسات التنمية وفرص العمل: دراسات قطرية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2013، ص: 36.

[2]- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص: 10.

أو هو عبارة على: " الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، دون ربطه بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية وإجتماعية[1]."

إلا أنه في بعض المقترحات فإن التعريفات التي تنسب للنمو الاقتصادي بزيادة الدخل الكلي أو الدخل الفردي، غير كافية لأن الزيادة في الدخل لا تعني التغيير خاصة في مستوى المعيشة، لذلك فهذه التعريفات غير كافية، أي أن زيادة الدخل قد تسهم في إمكانية التغيير لكن ليس بشكل قطعي.

ولقد جاء في تعريف آخر على أنه: " هو الزيادة الحقيقية في نصيب الفرد من الناتج الوطني، نتيجة التوسع في الإنتاج المحلي خلال مدة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة، وذلك مقارنة بالسنة السابقة"، ولكي يتحقق ذلك وجب توفره مجموعة من العناصر، وهي[2]:

1. **تراكم رأس المال**: يتمثل في الاستثمارات الجديدة والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعد الإدخار السبيل الأمثل لتوفير التمويل اللازم للاستثمارات؛
2. **النمو السكاني**: ونعني به زيادة اليد العاملة الداخلة في الإنتاج من أجل التوسع في النشاط الاقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتفعيل الطلب على المنتجات الإستهلاكية (زيادة حجم السوق)؛
3. **العامل التكنلوجي**: يؤدي إلى ترقية وتوفير الإنتاج وتدنية التكاليف، الأمر الذي يسهل في الحصول على المنتجات الإستهلاكية من قبل الأفراد، وبالتالي رفع مستوى المعيشة.

أو هو:" زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة، وتعتمد هذه الطاقة المتزايدة على التكنولوجيا المتجددة وعلى التعديلات الهيكلية، والسلوكية والأيدولوجية التي تتطلب عملية النمو هذه "[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص بأن النمو الاقتصادي هو: عملية يتم من خلالها زيادة الدخل الحقيقي بشكل مستمر في فترة زمنية معينة، وتكون هذه الزيادة أعلى من معدل نمو السكان.

---

[1]- رنان مختار، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، دار منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص: 42.

[2]- وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة: الجزائر، مصر، السعودية – دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013، ص: 10.

[3]- عبلة عبد الحميد بخاري، **محاضرات في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2017، ص: 19.

الفرع الثاني: خصائص وعناصر النمو الاقتصادي.

تتمثل خصائص النمو الاقتصادي، والتي يمكن أن تنعكس على اقتصاديات الدول في:

- زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زانية، مقارنة بالفترات السابقة؛
- زيادة الكميات المتاحة لأفراد المجتمع من السلع والخدمات؛
- يمكن من حدوث تطورات على مستوى طرق التسيير والتنظيم، الأمر الذي يساهم في تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل، مما يتيح ويوفر عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية[1]؛
- التقدم الاقتصادي الذي يتمثل في نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان، مما يستدعي حدوث تحسينات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي التي ترجع لارتفاع متوسط الدخل الوطني الحقيقي ومستوى الاستهلاك الحقيقي للسكان؛
- زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع من معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى؛
- يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛
- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها؛ كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبًا على مستويات الاستهلاك الخاص؛
- التخفيف من حدة البطالة.

وأن عملية النمو الاقتصادي تتطلب توفر مجموعة من العناصر هي[2]:

1. **العمالة:** بحيث أن الخبرة والكفاءة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، أي أن الكم الهائل من العمالة غير المدربة وغير الكفؤة، لا يمكنها التعامل مع الآلات الحديثة أو الحواسيب المعقدة، الأمر الذي يشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية، ويظهر ذلك واضحا في كثير من الدول التي تعاني من البطالة وتوظف عمالة أجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصا الصناعة والخدمات؛
2. **رأس المال:** ويقصد به وسائل الإنتاج المناسبة كما ونوعا بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، وأن عرض رأس المال يعتمد على مستوى الإدخار وهذا الإدخار يشكل الفرق بين الدخل والإنفاق؛

[1]- إبراهيم الدعمة، **التنمية البشرية والنمو الاقتصادي**، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2002، ص: 18.

[2]- محمد علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 48.

3. **الموارد الطبيعية:** ويعد هذا العنصر أساسا في تكوين الثروات الطبيعية التي تدخل في عمليات الإنتاج؛
4. **الإدارة والتنظيم:** يجب أن تتصف الدولة بإدارة عالية الفعالية ويتماشى التنظيم مع ما يتفق وعادات المجتمع؛
5. **التكنولوجيا:** أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل المواد الخام إلى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع والخدمات؛

الفرع الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي.

تهتم كافة الدول بقياس النمو الاقتصادي قياسا فعليا بالنسبة للفترات الجارية، نظرا لما يمثله من انعكاس في زيادة الدخل القومي ويبين الأطراف التي ساهمت في العملية الإنتاجية، الأمر الذي يساعد الدولة في الإسترشاد بهذا القياس في اختيار ووضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية.

وقد جرت عادة الدول على قياس النمو الاقتصادي خلال فترة زمنية في الغالب سنة وفي البعض الدول 06 أشهر، بحيث يتم الاعتماد في ذلك على حجم التغير في النشاط الاقتصادي من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تدخل في تكوين النشاط الاقتصادي الوطني[1]، لأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، أي الاستغلال الأمثل للمدخلات بمعنى تهيئة البيئة الاقتصادية المناسبة التي من شأنها رفع الكفاءة الإنتاجية للمدخلات المستخدمة ومحاولة الاستفادة من العوامل الفنية (الابتكار والتجديد) في زيادة مستوى الكفاءة الاقتصادية فنمو الناتج على سبيل المثال هو دالة لحجم المستخدمات الإنتاجية[2].

فكلما ارتفعت نسبة استغلال الموارد والإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، كلما ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني، وعليه فإن المؤشرات المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي هي:

الطريقة الأولى تتمثل في التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند كل فترة مقارنة بالفترة السابقة، مع الأخذ بعين الاعتبار التغير في معدل النمو السكاني، ومن خلالها يتم قياس التوسع في الإنتاج؛

الطريقة الثانية تتمثل في: تحديد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي، وتستخدم للتعبير عن تطور مستوى المعيشة المادية للأفراد في دولة معينة ومقارنتها بمستويات المعيشة في الدول الأخرى.

---

[1]- مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية، النظم الاقتصادية بعض جوانب الاقتصاد الكلي**، مركز جامعة القاهرة للنشر، القاهرة، مصر، 2008، ص: 109.

[2]- جمال داود سلمان، الطاهر فاضل حسون، **التخطيط الاقتصادي**، بيت الحكمة، بغداد، العراق، بدون سنة نشر، ص: 140.

ويمكن التمييز في إطار الطريقتين بين ثلاثة أنواع[1]:

1. المعدلات النقدية للنمو: يتم حساب معدلات النمو بناء على تقديرات حجم الاقتصاد القومي، بحيث يتم تحويل المنتجات العينية والخدمية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على هذا الأسلوب الذي يرجع أغلبه إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم أو نسبة التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة، ونميز فيه بين[2]:

1.1. معدلات النمو بالأسعار الجارية: وذلك باستخدام العملات المحلية ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، أو لفترات محددة بالاستناد على هذه البيانات؛

2.1. معدلات النمو بالأسعار الثابتة: نظرا لحدوث ظاهرة التضخم الاقتصادي، وعليه أصبح من اللازم الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع الأسعار، من خلال تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار؛

3.1. معدلات النمو الدولية: يتم استخدام هذا النوع في حالة القيام بإجراءات الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة بحيث لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من دولة لأخرى، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزاحة أثر التضخم منها على ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي أو العملة الأوروبية "الأورو".

2. المعدلات العينية للنمو: نتيجة التأثير المرتفع لنمو السكان في الدول خاصة النامية والأقل نموا فقد تتقارب معدلات نمو الدخل والناتج، وبذلك أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد.

ويتم قياس معدل النمو في هذا النوع بربط العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني وذلك بالاعتماد على معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل نصيب الفرد من الناتج القومي، ومعدل نصيب الفرد من الناتج القومي.

3. مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقاييس قيمة الناتج القومي مقوما بسعر الدولار عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لدول العالم، ثم تقوم بترتيب الدول من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس.

---

[1]- رنان مختار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 48.

[2] - Alina-Petronela Haller**, Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge,** Romanian Academy Branch of Iasi, Romania, 2012, p : 72.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية.

طرحت قضية التنمية نفسها على شعوب العالم الثالث غداة الحرب العالمية الثانية من أجل الاستقلال السياسي الذي لم يكن غاية في حد ذاته وإنما هو بداية للتطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، إلى أن أصبحت التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الرهانات الكبرى للدول خاصة النامية على اعتبار أنها الخيار الوحيد للتحرر من التخلف الاقتصادي، ومن هنا يمكننا سرد بعض المفاهيم التي وردت في التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

لقد عرفت الأمم المتحدة التنمية الاقتصادية بأنها: " العملية الموسومة بتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا والمعتمدة على أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي واشراكه".

وفي تعريف آخر هي: الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاءها.

تعريف إسماعيل محمد بن قانة: "هي عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية[1]".

أما **مفهوم التنمية من منظور رؤية اقتصادية جديدة فهي:** " عملية تغيير في هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام وتتضمن تسارعا في النمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والقضاء على الفقر[2]."

من خلال هذه التعاريف يمكننا القول بأن التنمية الاقتصادية هي عملية تتضمن تغييرا اقتصاديا وتحولا اجتماعيا وفق عمليات تسيير منتظمة للمؤسسات تهدف إلى تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع، باعتمادها على عناصر وموارد أهمها[3]:

أ. **الموارد الطبيعية:** تعرف الموارد الطبيعية كل العناصر الأصلية الموجودة على الكرة الأرضية، وبالتالي فهي أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية، والتي يستغلها الإنسان في منفعته وتتمثل هذه الموارد في موارد الأرض، البحار والمحيطات، الرياح، النباتات والحيوانات وغير ذلك؛

ب. **الموارد البشرية:** وتشمل كل أنواع الجهود البشرية أو المدخلات البشرية التي تدخل في الإنتاج؛

ت. **رأس المال المادي:** وهذا النوع يتضمن المباني، الآلات والمعدات والمخزونات.

---

[1]- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 03.

[2]- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، جامعة مؤته، الأردن، 2010، ص: 34.

[3]- Philippe Deubel, **les caractéristiques du sous-développement**, Revue Les stratégies de développement, France, 2008, p : 05

ث. **التكنولوجيا:** هي المعرفة العملية المنظمة والمأسسة على التجربة أو النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات بكفاءة عالية من حيث التكلفة والجودة والزمن.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنمية.

تتباين مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية تبعا لتباين وجهات النظر للتنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تحديد مفهوم التنمية المستخدم يعد أهم مبادئ من أجل تحديد المؤشرات الملائمة، بالرغم من إمكانية مواجهة عدة صعوبات والتي من بينها[1]:

- ← نتيجة تعدد المتغيرات الاقتصادية التي تساهم في التنمية، لذلك فمن الواجب الإحاطة بها من أجل بناء مقاييس مركبة وجامعة للتنمية؛
- ← توجد عدة متغيرات اجتماعية يصعب في الأساس قياسها، مثل درجة التطور الحضاري والمؤسساتي والعدالة الاجتماعية والتغيير الهيكلي؛
- ← لبناء مؤشر التنمية الاقتصادية فإن ذلك يتطلب قياس كل متغير لوحده ثم تجميع هذه المؤشرات في شكل مؤشر واحد.

إلا أنه يمكن التطرق إلى مجموعة المؤشرات المتعارف عليها، والمتمثلة في:

1. **مؤشر نوعية الحياة المادية:** يعتبر هذا المؤشر الذي أخذ به "مجلس التنمية لما وراء البحار" بحيث يحدد الرقم القياسي للظروف المادية لنوعية الحياة وهو عبارة عن تجميع لثلاثة من المؤشرات المتاحة، والتي تعكس تنوع الحاجات الأساسية للإنسان وهي[2]: توقع العمر عند الميلاد، معدل وفيات الأطفال ونسبة الأمية، بحيث أن كل مؤشر منها خصص له قيمة مقياسية تبدأ من الصفر إلى مئة وهي توضح أفضل وأسوأ الحالات وفقا للحدود التي يعمل بها المقياس.

ولقد وجهت لهذا المعيار عدة انتقادات أهمها:

- اقتصاره على بعض الحاجات الأساسية من جوانب الحياة دون النظر في البعض الآخر؛
- اهتم المعيار بالنتائج، ولم يتعرض لجهود تحصيل هذه النتائج؛
- اعتبر الجوانب الثلاثة متساوية بدون أوزان ترجيحية، كما أهمل الدخل والقدرة الشرائية للأفراد.

---

[1]- إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 253.

[2]- أحمد عبد العزيز أحمد البقلي، **مفهوم نوعية الحياة: النشأة والتطور**، المؤتمر السنوي 43، قضايا السكان والتنمية-الواقع وتحديات مستقبل ما بعد 2015، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، 2014، ص ص: 2-3.

2. **مؤشر دليل التنمية البشرية:** تبنى هذا المؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990، وقد أطلق عليه دليل التنمية البشرية أو معيار التقدم البشري، بحيث يتكون من ثلاثة متغيرات، هي:

- توقع الحياة عند الميلاد (أو متوسط عمر الفرد)؛
- معيار التحصيل العلمي المكون بدوره من جزئية: معرفة القراءة والكتابة ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية؛
- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة الشرائية.

وقد عرف برنامج الأمم المتحدة التنمية البشرية في تقريره العالمي الصادر سنة 1990 على أنها "عملية توسيع لخيارات الأفراد، ومن حيث المبدأ، هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة، على جميع مستويات التنمية البشرية، هي أن يعيش الأفراد حياة مديدة وصحية، وأن يكتسبوا معرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة[1].

3. **مؤشر كوسوف " Kosov"**: يميز "فلاديمير كوسوف" بين مؤشرين، يختص الأول بقياس النمو معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي ويختص الثاني بقياس "التنمية" معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي بالإضافة إلى درجة تغير الهيكل الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية[2].

ويمكن قياس درجة التنمية انطلاقا من هذا المفهوم عن طريق حساب محصلة التغيرات الهيكلية التي تعبر عنها الأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي.

ويعاب على هذا المقياس أنه يعاني عند بناءه من مشكلة صعوبة تحديد القطاعات الأكثر حيوية في المجتمع والتي تضمن له تطورا مستمرا على المدى الطويل.

الفرع الثالث: أنماط التنمية.

يمكن حصر أنماط التنمية في الاستراتيجيات التنموية الآتية:

1. **التنمية الشاملة:** تهتم بتطوير كافة القطاعات من خلال أداء نشاطات وعمليات تؤدي إلى إحداث التطورات، كما تمنح السكان أهمية بالغة مثلما تمنحها للقطاعات الأخرى، ولذلك فإنها تعني القدرة على إيجاد تغيير جذري كميا ونوعيا وهيكليا في البيئة المحيطة بها وقد تشمل حتى الجانب الاجتماعي والسياسي[3]؛

---

[1]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مؤشرات التنمية البشرية، المفهوم، الأساسيات، الحساب**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإدماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 09-10 مارس، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004، ص: 02.

[2]- علي أسعد وطفة، **من النمو الاقتصادي إلى التنمية الإنسانية**، مجلة الدراسات والأبحاث، الرباط، المملكة المغربية، 2018، ص: 23.

[3]- محمد رئيف سعد عبده، **أنماط التنمية الاقتصادية في جمهورية السودان الديمقراطية**، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 1978، ص: 13.

2. **التنمية المستدامة:** وهي التنمية التي يتم القيام بها من أجل مواكبة التطورات وتلبية الاحتياجات التي يرغب بها أفراد الجيل الحالي دون أن تتطلب ذلك التضحية بموارد الأجيال القادمة وإلحاق الضرر بهم؛

3. **التنمية المتكاملة:** وتسمى أيضا بالتنمية الاقتصادية المندمجة، وهي العملية التي يكون ناتجها رفع مستوى الفرص في الحياة للأفراد الذين يعيشون في مجتمع ما ويكون هذا الارتفاع ملموسا فيما يتعلق بالخدمات الشاملة للإنتاج، وتعتمد على استخدام الأساليب العلمية الحديثة[1]؛

4. **التنمية المتخصصة:** وهي التي تختص بقطاعات معينة دون غيرها، وترتبط بالقطاعات الإجتماعية والاقتصادية والعمرانية؛

5. **التنمية البشرية:** تهدف التنمية البشرية إلى ارتقاء الشعوب ورفع مستوياتها من الدخل والإنتاج وذلك من خلال تحسين الفرص التعليمية ورفع مستويات الخبرة للأفراد لتحقيق أعلى مستويات الدخل الفردي والمحلي، وبالتالي تحسين مستويات الرفاهية لأفراد المجتمع، الامر الذي يساهم في تنمية القدرات الإنسانية.

المطلب الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية.

لقد كانت تعرف التنمية الاقتصادية على أنها التغيير المخطط لهيكل الإنتاج والاستخدام الذي يرتكز على قطاع الصناعة والخدمات، بعكس حصة الزراعة التي تتراجع في الإنتاج والإستخدام بالنسبة لمفهوم التنمية الاقتصادية، أما النمو الاقتصادي فينظر إليه على أنه ظاهرة اقتصادية يترتب عليها ارتفاع في نمو الدخل القومي الإجمالي وفي الدخل الفردي، وقد تؤدي هذه الزيادة في الدخل إلى زيادة فرص العمل أو توزيع أكثر للمنافع الاقتصادية، وبالتالي يمكن أن نحاول من خلال هذا التحليل أن نجد العلاقة بين النمو والتنمية وفق نقاط التقارب والاختلاف.

الفرع الأول: نقاط التقارب.

لم يفرق الفكر التنموي الكلاسيكي بين مفهومي التنمية والنمو إلى غاية ستينيات القرن الماضي، بحيث استخدم الاقتصاديون السابقون، المصطلحين بشكل تبادلي وكأنهما مترادفين، الأمر الذي أدى بـ "بول ألكسندر باران" بالقول بأن: كل من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي إنما يشيران إلى "تلك التغيرات التي تمكن الاقتصاد من الوصول إلى مستوى من التطور الاقتصادي أعلى من السابق"[2].

---

[1] - Mark Oranje, Phil Harrison, **A policy paper on Integrated Development Planning**, The department of provincial and local Government, University of pretoria, south africa, 2000, p : 02.

[2]- عبلة عبد الحميد بخاري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 20.

وبالرغم من أن هناك العديد من تعريفات التنمية الاقتصادية في ذلك الوقت، إلا أن التعريف الأكثر استخداما هو أنها: "عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال مدة زمنية، وهو نفس التعريف الشائع لمفهوم النمو الاقتصادي".

إلا أنه يمكن تحديد المتطلبات التي وجب توفرها لكل من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والتي تشكل العامل المشترك بينهما[1]:

1. التخطيط وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة؛
2. توفير الموارد البشرية المتخصصة؛
3. الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة؛
4. وضع السياسات الاقتصادية الملائمة؛
5. نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

الفرع الثاني: نقاط الاختلاف.

إذا يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية ليست ظاهرة اقتصادية مستقلة عن النمو الاقتصادي، إذ أنها تتكون من عدة جوانب أهمها المادية والمالية والفكرية لمعيشة الأفراد، وبالتالي فإن التنمية هي عملية متعددة الأبعاد تتطلب إعادة توجيه وتنظيم لكل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية مصحوبة بزيادة في دخل الأفراد والإنتاج، أي أنها عملية تغيير في هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام وتتضمن تسارعا في النمو الاقتصادي وتقليلا في التفاوت في توزيع الدخل والقضاء على الدخل[2].

أما النمو الاقتصادي فهو مقياس يستخدم لقياس ومعرفة الرفاه القومي والإقليمي، يظهر ذلك في التوزيع الجغرافي غير العادل، بحيث تتباين المدن في تطورها مقارنة بتخلف المناطق الريفية، وكذا الدول الصناعية عن الدول النامية والتي كانت في الغالب مستعمرات وغيرها من حالات عدم التساوي الناجمة عن عدة عوامل منها النظام الاقتصادي الرأسمالي المتبع، وعليه فإنه يمكن الوصول إلى نتيجة تتمثل في أن التنمية تكون هي الأولى، ليليها بعدها النمو الاقتصادي، ويمكن إجمال أهم الفروق في الجدول التالي:

[1]- محمود علي الشرقاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 48.

[2]- محمد صالح تركي القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 40.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
تكون الزيادة ثابتة أو متزايدة	زيادة تراكمية ودائمة
متغير كمي قابل للقياس	متغير نوعي
يعبر عن التحسن في الناتج أو الدخل القومي	تعبر على التغيرات الأساسية في الهيكل الاقتصادي
يتطلب إجراءات وعوامل أقل من التنمية	تتطلب موارد اقتصادية وبشرية عديدة
يأتي في الغالب بعد التنمية الاقتصادية	تكون قبل النمو الاقتصادي

المصدر: من إعداد الطالب بناء على عدة مفاهيم.

المبحث الثاني: النظريات التقليدية المفسرة للنمو الاقتصادي.

النظريات التقليدية هي مزيج من العمل الاقتصادي الذي قام به العديد من الاقتصاديين كآدم سميث وديفيد ريكاردو وروبرت مالتوس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من أجل تحديد معالم النمو الاقتصادي والعوامل التي تؤثر فيه.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية.

من خلال الثروة الصناعية التي شهدتها أوروبا الغربية في نهاية القرن 18 م وبداية القرن 19م، والتي واكبها تواجد عدة اقتصاديين ينتمون للمذهب الكلاسيكي، الأمر الذي ساعدهم في بناء أفكارهم وتخطيط توجهاتهم، بحيث كانت من بينها وضع معالم النمو الاقتصادي، ولعل من بين أبرز تلك الآراء كانت لآدم سميث، دافيد ريكاردو، وألفريد مارشال وغيرهم.

الفرع الأول: آدم سميث.

ينصرف هذا التحليل إلى أن النظام الاقتصادي هو نظام ينتمي للطبيعة وبالتالي فهو قادر على تحقيق التوازن التلقائي، نظير التأكيد على حياد الدولة التام اتجاه النشاط الاقتصادي، واعتبار الأفراد هم أساس كل أداء اقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى التوافق التلقائي بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، فالفرد الذي يسعى لتحقيق الربح عليه أن ينتج بجودة عالية وبأسعار معقولة وبذلك تتحقق المصلحة العامة وذلك في ظل سيادة المنافسة التامة، هذا ما أسماه "آدم سميث" باليد الخفية.

ولقد قدم آدم سميث تحليلا مقبولا يتعلق بالنمو الاقتصادي يتمثل في المبادئ العامة التي تؤدي إلى تكوين الثروة وزيادة الدخل من خلال كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذي نشره سنة 1776م، يوضح فيه أن أساس الثروة هو التخصص وتقسيم العمل الدولي، وأن الادخار هو شكل من أشكال الإنفاق أي أنه يمثل الانفاق على السلع الرأسمالية، وبتعبير آخر أن كل ادخار لابد أن يتحول إلى استثمار وبصورة آلية[1]، وعليه فإن الإدخار هو أساس النمو الاقتصادي.

وأن تحقق التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تسريع وتجديد عملية النمو الاقتصادي بصورة ذاتية، نتيجة زيادة عملية تقسيم العمل فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار[2]، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة استخدام الموارد العاطلة إلى غاية الوصول إلى الإستخدام الكامل.

---

[1]- بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي، نظريات نماذج**، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2007، ص: 82.

[2]- عبلة عبد الحميد بخاري، **نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، مجلة التنمية والتخطيط الاقتصادي، بدون سنة نشر، ص: 30.

الفرع الثاني: دافيد ريكاردو.

إن ظاهرة التراكم والوفرة التي ظهرت في تحليل "آدم سميث"، أدت إلى إثارة "دافيد ريكاردو" من أجل بسط آراءه في مجال تحليل النمو الاقتصادي، بحيث كانت البداية في طرح السؤال التالي: كيف يؤثر عنصر نادر مثل الأرض في الربحية أثناء تراكم رأس المال؟ وقد خلص بأن التراكم هو تابع لقوة العمل وأن هذه الأخيرة تنتج عن عملية التراكم لحجم عوامل الإنتاج، نظير العوامل التالية[1]:

1. **تناقص العوائد في الزراعة:** عندما يتراكم رأس المال وينمو حجم السكان مع افتراض أن الأجر الحقيقي للعمال معروف وثابت فإن معدل الربح ينخفض بسبب تناقص العوائد الكثيرة المرتبطة بالأرض؛
2. **التقدم التكنولوجي:** على عكس "آدم سميث" الذي كان يعتقد بأن تراكم رأس المال سوف يؤدي إلى زيادة في القوة الإنتاجية، فإن "ريكاردو" لم يرى علاقة أساسية بين تراكم رأس المال وتلك الزيادات بل فسر تلك الزيادات نتيجة عوامل تتمثل في الاكتشافات العلمية ولا ترابط بالضرورة بتراكم رأس المال؛
3. **النمو الداخلي:** اعتقد "ريكاردو" أن الإدخار والإستثمار هما تراكم يعتمد على الأرباح بشكل مطلق، بينما الأجور والريع هما عاملان ثانويان يمكن تجاهلهما.

الفرع الثالث: ألفريد مارشال وكوستاف كاسل

تتمحور حالة النمو الاقتصادي عند كل من "ألفريد مارشال" و"كاسل" في وضع الفكرة المعروفة المتمثل في الحالة المستقرة أو الساكنة من خلال تبيانها للأوضاع الاقتصادية الواقعية المتمثلة في النمو السكاني وتوزيع الدخل والأسعار النسبية مع مقارنتها بالعالم الحديث، بحيث يتم وضع الافتراضات الواقعية واحد بعد الآخر.

كما أن نموذج النمو الخارجي الذي وضعه "كاسل" يمكن أن يعد نقطة بداية تقريبية لتطور النظرية الكلاسيكية الحديثة، وذلك من خلال عرضه لنموذجين كان الأول للاقتصاد الوطني والثاني لاقتصاد آخر ينمو على حالة مستقرة[2].

الفرع الرابع: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي

يتحدد النُّمو عند "شومبيتر" على عاملين أساسين، الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار، بحيث يمثل المنظم العنصر الأساسي في العملية، لذلك يصفه "شومبيتر" بأنه مفتاح التنمية، أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية.

---

[1]- محمد صالح تركي القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 79.

[2]- **نفس المرجع**، ص: 82.

أي أن نظرية "شومبيتر" في النمو الاقتصادي تنظر "للمنظم" على أنه الفرد الذي يضع خطط إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن، الأمر الذي يساهم في توليد المنافسة بينة وبين الآخرين، أما الائتمان المصرفي فهو الذي يوفر للمنظمة الإمكانات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد[1].

كما تفترض هذه النظرية مجموعة من الخصائص أهمها:

- ← اقتصاد تسوده المنافسة الكاملة؛
- ← سيادة حالة توازن الساكن؛
- ← لا توجد بطالة اختيارية.

وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات كما ويصف "شومبيتر" هذه الحالة باسم "التدفق النقدي" إلا أنه يمكن عرض مجموعة من خصائص هذه النظرية في[2]:

1. **الإبتكارات**: وفقا لـ "شومبيتر" فإن الابتكارات تتمثل في ادخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة لما هو موجود من منتجات وتشمل الإبتكارات العديد من العناصر مثل:
   - ← إدخال منتج جديد؛
   - ← طريقة جديدة للإنتاج؛
   - ← إنشاء مشروع جديد لأي صناعة.
2. **دور المبتكر**: أستند "شومبيتر" دور المبتكر إلى المنظم وليس إلى العنصر الرأسمالي، فالمنظم يتميز بقدرات إدارية عالية، تمكنه من تقديم شيء جديد، أي أنه لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.
3. **دور الأرباح**: ووفقاً لـ "شومبيتر" فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج من ثم لا توجد أرباح.
4. **العملية الدائرية**: طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدى إلى زيادة الدخول النقدية والأسعار وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل، ومع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فإن الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها ومن ثم ترتفع الأسعار وتزيد الأرباح.

---

[1] - **Schumpeter's Theory of Innovation**, Business Jargons magasin. https://businessjargons.com › schumpeters-theory-of-innovation Reading date 05 / 10/2019 at 11:00

[2] - **Schumpeter's Theory of Economic Development**. www.economicsdiscussion.net › economic-development Reading date 05 / 10/2019 at 11:00

ما يمكن قوله حول التطبيق الحرفي لهذه النظرية على الدول النامية، هو أمر صعب رغم ما فيه من جوانب إيجابية وذلك للأسباب التالية:

- ← اختلاف النظام الاقتصادي والإجتماعي؛
- ← عدم كفاءة عنصر المنظمين؛
- ← تجاهل أثر النمو السكاني على التنمية؛
- ← الحاجة إلى التغيرات المؤسسية أكثر من الإبتكارات.

المطلب الثاني: النظرية الكينزية.

لم تتعرض نظرية "كينز" لتحليل مشاكل الدول النامية ولكنها اهتمت فقط الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة إلا أنه يمكن الاستفادة من بعض الأفكار الكينزية واسقاطها على الدول النامية، لذلك من المهم تقديم عرض ملخص لهذه الأفكار .

ويري "كينز" أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوي التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكينزية هي:

1. **الطلب الفعال:** وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، وللتخلص منها يقترح "كينز" حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار؛
2. **الكفاية الحدية لرأس المال:** يرى "كينز" أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال؛
3. **سعر الفائدة:** يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار إلى جانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي؛ ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود؛
4. **المضاعف:** يقوم المضاعف الكينزي على أربعة فروض كما يلي:

   أ-وجود بطالة لا إرادية؛

   ب-اقتصاد صناعي؛

   ج-وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية؛

   د-يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الإنتاج.

5. **السياسات الاقتصادية:** هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية.

الفرع الأول: نظرية "كينز" في علاج أزمة الكساد 1929.

بحسب المحللين فقد كان بإمكان البنك الاحتياطي الفيدرالي التحكم في أزمة الكساد 1929 عن طريق تخفيض نسبة الفوائد، وتوفير القروض وشراء السندات، إلا أن البنك خفض من حجم القروض الممنوحة للنظام المصرفي مما أدى إلى تعميق الأزمة، ومن أهم أسباب الأزمة نجد[1]:

- انهيار في سوق الأسهم، وانخفاض مؤشر داو جونز في السنوات الثلاثة التي تلت سنة 1929 بـ 89 %؛
- تقليص حجم القروض جراء إفلاس المصارف التجارية بعد انهيار أسواق الأسهم بشهور؛
- إفلاس مالا يقل عن 608 مصرف ومنها Bank of America.

وقد تميزت فترة الأزمة بتدهور كبير للاقتصاد العالمي وحاجة السلطات إلى إيجاد حلول من أجل النهوض بالإنتاج والتشغيل، خاصة وأن الفكر السائد في السوق الحر في ذلك الوقت يقضي أن أي شخص يريد الحصول على عمل يمكنه الحصول عليه لكن يجب أن يكون مرناً بالأجور ويقبل بأي أجر يفرض عليه.

ويتمثل المحور الأساسي لنظرية "كينز" في تدخل الحكومة لضمان استقرار الاقتصاد، خاصة وأنه أرجع سبب أزمة الكساد 1929 إلى نقص الاستهلاك، إذ يعتقد بأن الإنتاج يتحدد بالإستهلاك (عكس ما يعتقد الكلاسيك أي قانون ساي، العرض يخلق الطلب).

من هذا المنطلق فقد أكد "كينز" بالأساس على أهمية الطلب الكلي (إنفاق الأفراد 'الاستهلاك"، الأعمال "الاستثمار"، والانفاق الحكومي) في ديناميكية الاقتصاد. لذلك يقر "كينز" بأهمية التدخل الحكومي في السياسات العامة من أجل توفير الأعمال والمشاريع واستقرار الأسعار، بعكس آليات السوق التي تعتبر غير مستقرة في نظر النظرية الكينيزية.

الفرع الثاني: نموذج "هارود ـ دومار" في النمو الاقتصادي 1939.

لقد اهتم كل من "روي هارود" و "وافسي دومار" بدراسة معدلات النمو الاقتصادي ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل الوطني.

وتنطلق الفكرة الأساسية في النموذج من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري والمتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع (العرض)، والدخل (الطلب) مع استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع[2]، بحيث كانت بداية النموذج بتوضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، خاصة وأن هذا النموذج مبني على افتراض

[1]- عبد القادر بلطاس، **مرجع سبق ذكره**، ص: 137.

[2]- إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 95.

أساسي ومشترك هو أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت مؤسسة أو صناعة أو اقتصاد ما يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك المنشأة[1]، وقد وضع كل منهما نموذجه على حدا بناءا على مجموعة افتراضات.

1. **نموذج هارود**: يعتبر الاقتصادي البريطاني "روي فورباس هارود" من الأوائل الذين طوروا الفكر الكينيزي، حيث بدأ أبحاثه في محاولات إيجاد نموذج للنمو سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي.

فقي المنشور الذي نشره سنة 1939 في "المجلة الاقتصادية" بعنوان "بحث في النظرية الحركية" قدم نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية، بين فيه أنه إذا كان الاستثمار الإضافي وزيادة إنتاجية رأس المال الإضافي هما المصدران الوحيدان لزيادة الإنتاج، فإنه من الواضح عندئذ أن معدل زيادة الناتج القومي إنما يعتمد بصورة كلية على معدل الادخار وعلى إنتاجية رأس المال، وذلك وفق ثلاث أشكال لمعدل النمو وهي:

أ. معدل النمو الفعلي(G): وهو نسبة الادخار إلى معامل رأس المال أي G=S/C حيث: S حجم الادخار الكلي، C معامل رأس المال ويساوي: $\frac{I}{\Delta y}$ (I حجم الاستثمارات المحققة، Δy التغير في الدخل أو الناتج الصافي).

ب. معدل النمو المضمون (wG): ويمثل نسبة الادخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون وعليه: wG=S/ Cr، بحيث Cr: معامل رأس المال الذي تمكن من تحقيق معدل النمو المضمون.

ت. معدل النمو الطبيعي(nG): وهو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان والتراكم الرأسمالي.

وقد استنتج "هارود" العديد من الحالات التي يكون عليها الاقتصاد حسبه[2]:

← إذا كان: G < Cr: فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم؛

← إذا كان: wG > G: فإن الاقتصاد يعاني من حالة كساد؛

← إذا كان: wG = G: فإن الاقتصاد متوازن في نموه.

2. **نموذج دومار**: نشر "دومار" نموذجه في بحث أسماه "التوسع والعمالة" سنة 1947، ليقوم بعدها بكتابة عدة مواضيع في نفس الاتجاه، نشرها جميعا في كتابه تحت عنوان "مقالات في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1957، وقد تمحور هذا النموذج في طرح الإشكالية التالية:

[1]- محمد صالح تركي القريشي، **مرجع سبق ذكرة**، ص: 91.

[2]- إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 94.

بما أن الاستثمار يزيد الطاقة الإنتاجية ويزيد الدخل في الوقت نفسه، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار المطلوب لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع[1]؟

وقد استند "دومار" على عدة فرضيات، منها:

- كل مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج، تمثل قيم صافية؛
- جميع القرارات الاقتصادية تكون آنية أي غير متباعدة من حيث الفترة الزمنية؛
- ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة.

الأمر الذي أدى به إلى طرح فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة ومن جانب الطلب من جهة أخرى، واستخلص أن التوازن يحصل وفقا للمعادلة التالية:

$$\Delta y = I.\sigma$$

والتي تعني أنه للمحافظة على استمرارية التوظيف الكامل لابد من أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة علما أن:

Δy : التغير في الدخل، I: تعني حجم الاستثمارات، σ: الإجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات.

الفرع الثالث: نموذج "كالدور Kaldor".

انطلق "كالدور من فكرة أساسية تقول بأن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم وهذا الأخير يتوقف على الادخار، وقد حاول "كالدور" نفسه تقديم نموذجا بسبب تباطؤ النمو في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث قام بصياغة فرضية اشتهرت في ما بعد بفرضية "كالدور"، اعتمدها في الكثير من الدراسات التي قام بها، وقد وصل إلى نتيجة مفادها: "أن انتقال العمالة الفائضة من القطاعات غير الصناعية لأجل الإنتاجية، وبالذات من القطاعات الخدمية إلى القطاعات الصناعية الأكثر إنتاجية، هو المحدد الرئيسي لمعدل الناتج، وبذلك خلص "كالدور" بأن: "الإنتاج الصناعي هو أساس النمو الاقتصادي"[2].

كما أكدت دراسات عديدة قام بها كل من "ثيرل وول" سنة 1983، و "بيرم" في تركيا سنة 1978، صحة قانون "كالدور" في الدول الصناعية من خلال أثر النمو الصناعي على المستويين الكلي والجزئي، فكانت

[1] - Bruce D.McDonald , **A human capital model of the defense-growth relationship,** The Social Science Journal, 2017, p : 08. ISSN : 0362-3319

[2]- يوسف يخلف مسعود، يوسف فرج الأصفر، **قانون "كالدور" وتقدير العلاقة بين الإنتاج الصناعي والتنمية الاقتصادية للاقتصاد الليبي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 69، 2015، ص: 05.

النتيجة التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن القطاع الصناعي يؤثر بشكل واضح في المستويين الكلي والجزئي، خاصة في قطاعي الزراعة والخدمات.

الفرع الرابع: نموذج "روبنسون Robenson".

جوان فيولات روبنسون (J.V.Robenson): اقتصادية انجليزية، من أهم الشخصيات المعاصرة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، ساهمت في تطوير نظرية المنافسة الاحتكارية و "تراكم رأس المال" وما يميز أفكارها هو انطلاقها من النقائض التي خلفها الاقتصادي "كينز" في نظريته، لذلك صنفها الكثيرين ضمن ما يسمى باليسار الكينيزي أو ما بعد الكينيزيين، وهي من أكبر المنتقدين للفكر النيوكلاسيكي خاصة في مواضيع القيمة والنمو والتوازن.
انطلقت "جوان روبنسون" في نموذجها الاقتصادي من الفروض التالية[1]:

1. يتكون الاقتصاد الوطني من قطاعين فقط، أحدهما ينتج وسائل الإنتاج والآخر ينتج سلعا استهلاكية؛
2. ثبات التقدم التكنولوجي؛
3. معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو.

وقد أدخلت "روبنسون" في هذا النموذج آثار زيادة النمو السكاني على معدل تراكم رأس المال ومعدل نمو الناتج، بحيث يعتمد تحليلها على عاملين أساسيين هما[2]:

أولا: التراكم الرأسمالي يعتمد على نمط توزيع الدخل؛
ثانيا: أن معدل استخدام العمل هو دالة في عرض رأس المال وعرض العمل.

الفرضية: تفترض أن الدخل الحقيقي للمجتمع يوزع بين طبقة العمال (الأجور)، وطبقة المستثمرين (الأرباح).

وبحسب النموذج فإن: طبقة العمال ستنفق كل دخلها على الاستهلاك، أما طبقة أصحاب الأرباح ستوجه دخلها إلى إعادة الاستثمار (التراكم الرأسمالي)، وفي ظل عدم وجود تقدم تكنولوجي فإن "روبنسون" توصلت إلى ضرورة زيادة مستوى الطلب الكلي من أجل المحافظة على مستويات التشغيل والإنتاج اللذان يحققان التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، وهو ما توصل إليه "كينز".

غير أن "روبنسون" بدل أن تقترح ادخال أساليب وأدوات السياسة المالية والنقدية لتحقيق النمو، اكتفت بإعادة توزيع الدخل القومي كحل لأزمات الكساد والبطالة.

[1]- حسام عيد، "**التشغيل الكامل"– ثورة "جوان روبنسون" على الأنظمة الرأسمالية**، موقع مجلة رؤية، 2018.
[2]- وسام سعادة، **تراكم رأس المال وإشكاليّة إعادة الإنتاج من ماركس إلى لوكسمبورغ**، مجلة بدايات، العدد 22، 2019، بيروت، لبنان، ص: 98.

الفرع الخامس: نموذج "ميد 1984 "J.E.Meade.

"جيمس جوهان ميد" (J.E.Meade): اقتصادي انجليزي ولد سنة 1907، كتب أربعة مجلدات، كان من أهمها " ثبات ونمو الاقتصاد".

ولقد اعتمد في نموذجه على منتج واحد يمكن إنتاجه، إما لتكوين رأس المال أو من أجل الاستهلاك، وأنه توجد ثلاث عوامل للإنتاج هي: رأس المال (K)، العمل (L)، الأرض (R)، مع الزمن (t)، بالإضافة إلى فرضيات أخرى يمكن حصرها في[1]:

- ← سيادة المنافسة التامة داخل الأسواق علما بأن اقتصادها مغلق؛
- ← عدم استيراد أي سلعة سواء الرأسمالية أو الاستهلاكية بحيث يتم إنتاجها محليا؛
- ← تشابه الآلات والأدوات الإنتاجية داخل الدولة وهي الشكل الوحيد لرأس المال، مع ثبات معدل اهتلاكها السنوي.

ولقد اعتمد "ميد" في نموذجه على قاعدة أساسية تمثلت في أن زيادة أي عامل من عوامل الإنتاج، سيؤدي إلى زيادة الإنتاج بكميات غير محددة، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي حسبه إنما يتشكل من حاصل ضرب مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال بمعدل نمو تكوين رأس المال يضاف إلى ذلك حاصل ضرب مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل بمعدل نمو القوة العاملة، إضافة إلى التغير التكنولوجي[2].

إلا أن هذا النموذج تعرض للعديد من الانتقاد، كان من بينها:

- هذه الافتراضات التي فرضها النموذج تنطبق على الدول المتقدمة، خاصة من ناحية أن كل السلع الاستهلاكية والاستثمارية يتم إنتاجها محليا؛
- حصر النموذج لمحددات النمو الاقتصادي في عوامل الإنتاج فقط وأهمل العوامل الأخرى التي لها تأثير في النمو الاقتصادي الحقيقي كعمليات التوزيع والتسويق.

[1]- محمد الناصر حميداتو، **نماذج النمو**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 7- المجلد الثاني، جامعة الوادي، الجزائر، 2014، ص: 09.

[2] - sanket suman**, Meade's Model of Economic Growth**, national institute of economic and social research, United Kingdom, 2000, p : 04.

المبحث الثالث: النظريات الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي.

استندت الأدبيات التطبيقية في مجال النمو الاقتصادي إلى التطورات النظرية في هذا المجال، بحيث حاول العديد من الاقتصاديين بتفسير النمو الاقتصادي خصوصا في الدول الصناعية المتقدمة، وذلك بوضع أنماط النمو في العالم، أطلق عليها فيما بعد بالنظريات الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي، استنادا لأصحابها الذين جاءوا فيما بعد، وهو ما سنراه في هذا المبحث.

المطالب الأول: نظرية سولو "التوجه الخارجي".

نتيجة الانتقاد الذي تعرض له نموذج "هارود-دومار"، فقد ظهر نموذج "روبرت سولو" الذي حاول بناء نموذج يساهم في نظريات النمو الاقتصادي، بحيث اعتمد في نموذجه على تغيرات حجم توزيع الدخل من الأجور بإستخدام التفاعل في عمليات التوظيف والبطالة ومعدلات الأجور.

الفرع الأول: نموذج سولو مع التقدم التقني.

من أجل زيادة النمو في متوسط دخل الفرد في المدى الطويل، تم ادراج مفهوم التقدم التقني في النموذج، فإذا كانت دالة الإنتاج على الشكل $f(K, L)$ فإنه يمكن النظر إلى التقدم التقني (A) على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأتية من مختلف تأثيرات التقدم التقني، والمتمثلة حسب الاقتصادي "سولو" في[1]:

- معدل نمو السكان ← كلما كان معدل النمو السكاني منخفض كلما أدى إلى دعم النمو الاقتصادي؛
- معدل الادخار ← تشجيع معدل الادخار؛
- معدل التغير التكنولوجي ← تحفيز التطور التكنولوجي؛
- معدل اندثار رأس المال ← خفض معدل اندثار رأس المال.

ووفقا لهذه الفكرة فإنه يمكن اعتبار التقدم التقني A على أنه الزيادة في الناتج الإجمالي من خلال:

- يمكن للتقدم التقني أن يدعم إنتاجية العامل، ويأخذ الشكل $Y = f(K, AL)$
- يمكن للتقدم التقني أن يدعم إنتاجية رأس المال، ويأخذ الشكل $Y = f(AK, L)$.
- يمكن للتقدم التقني أن يدعم إنتاجية العامل وإنتاجية رأس المال، ويأخذ الشكل $Y=A.\ f(K, L)$.

[1]- البشير عبد الكريم، **تطور نظريات النمو الاقتصادي**، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي – حالة الاقتصاد الجزائري- منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة الشلف، الجزائر، 2008، ص: 06.

انطلاقا مما سبق فإن نمو السكان واندثار رأس المال والتقدم التكنولوجي تؤثر على نحو مباشر في حركية عملية النمو الاقتصادي، وأن من بين الأفكار الرئيسية التي تشكل أسس هذا النموذج مبنية على افتراض أنه في المدى الطويل فإن النمو الاقتصادي يكون مستقلا عن معدل الادخارات (أحد العوامل الأساسية للاستثمار).

كما أن هذا النموذج يعتقد أن النمو الاقتصادي يعتمد على تراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري والتقدم التكنولوجي، بحيث يشير رأس المال البشري إلى الزيادة في إنتاجية العمل التي تحصل نتيجة مستويات التعليم والمهارات والتجربة وتحسن أحوال الناس، أما رأس المال المادي فهو يعبر عن الأدوات المستعملة في الإنتاج.

أما التقدم التكنولوجي فيقصد به معنيين: المعنى الأول هو القدرة على إنتاج كميات أكبر من الناتج باستعمال نفس الكمية من رأس المال والعمل، والمعنى الثاني يعبر عن المكونات الرئيسية في تطوير منتوجات جديدة تدخل في استهلاك الأفراد من السلع والخدمات.

الفرع الثاني: نموذج سولو مع ثبات توليفة عناصر الإنتاج "العمل ورأس المال".

أرجع "سولو" التوازن في النمو على المدى الطويل إلى ثبات التوليفة الفنية لعناصر الإنتاج خاصة بين العمل ورأس المال، وعليه فقد اعتمد على الفرضيات التالية في بناء هذا النموذج والتي من بينها[1]:

- ✓ الاقتصاد يتكون من قطاع واحد يقوم بإنتاج منتج مركب واحد؛
- ✓ الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة التامة بين أسواقه الداخلية؛
- ✓ سيادة حالة التشغيل الكامل وتوفر مخزون رأس المال؛
- ✓ هناك مرونة في الأسعار والأجور، وإمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج.

وانطلق هذا النموذج من أن هناك منتج مركب واحد Y باستخدام عنصرين فقط للإنتاج هما: العمل L ورأس المال K فإن الناتج الإجمالي للفترة t يتعادل مع الدخل الإجمالي لنفس الفترة.

وبافتراض ثبات الميل المتوسط للادخار s وثبات معدل نمو العمل n يمكن توضيح النموذج على النحو التالي:

إذا كان مخزون رأس المال في الفترة t يرمز له بالرمز Kt فإن معدل الاستثمار الصافي K^* يعادل:

$$K^*=\frac{dK}{dt}.....(1)$$

وتصبح المعادلة الأساسية للنموذج: $K^*= s.Y.....(2)$

وأن معدل الاستثمار الصافي يساوي الميل المتوسط للادخار، مضروبا في إجمالي الناتج، ونظرا لأن الناتج تم بإستخدام كل من العمل ورأس المال فقط فإن دالة الإنتاج تصبح:

[1]- محمد مدحت مصطفى، **نموذج سولو لتوازن النمو على المدى الطويل**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 07.

$$Y= f(K , L).....(3)$$

وبالتعويض بقيمة Y من المعادلة (3) في المعدلة (2) نجد:

$$K^*=s.f(K , L)..... ...(4)$$

وهي معادلة تفاضلية في متغيرين هما K , L وكلاهما دالة للزمن t.

وباعتبار أن معدل نمو السكان متغير خارجي، ويتزايد بمعدل نمو نسبي ثابت n فإن معادلة العمل تصبح:

$$Lt= L_{(o)}. e^{nt} .....(5)$$

أي أن عرض العمل المتاح Lt يعادل معدل نمو قوة العمل من الفترة (0) إلى الفترة (t) بمعنى أن سولو هنا يستخدم كامل العمل المعروض، وبالتالي هناك عمالة كاملة.

وبالتعويض بقيمة Lt من المعادلة (5) في المعادلة (4) نجد:

$$K^*=s.f(K , L). e^{nt} .....(6)$$

وبحل هذه المعادلة التفاضلية يمكن تحديد مخزون رأس المال، أي معدل الاستثمار الصافي.

وعند توفر كل من Kt, Lt يمكن حساب قيمة الإنتاج عبر الزمن Yt .

وبالإشتقاق الجزئي لدالة الإنتاج (3) نحصل على عائد العمل (الأجر)، وعائد رأس المال (الأرباح)، وعليه يصبح:

عائد العمل w هو : $W=\frac{\partial(K,L)}{L}$

عائد رأس المال P هو : $P=\frac{\partial(K,L)}{K}$

ويشرح "سولو" فكرته على النحو التالي:

حيث أن مخزون رأس المال الأولي المعطى من خارج النموذج وعرض العمل معطى من المعادلة (5) وأن العوائد الحقيقة لعناصر الإنتاج سوف تتفاعل بحيث تحقق التشغيل الكامل لكل من رأس المال والعمل فإنه يمكن تحديد مسار الإنتاج عبر الزمن.

ومن ناحية أخرى فان الميل للادخار يوضح القدر الإنتاج الصافي الذي يمكن أن يدخر ويستثمر من المعادلة (1) وبذلك يتحدد التراكم الصافي الى الرصيد المتراكم سابقا، فيتحدد رأس المال المتاح للفترة التالية، وهكذا تتكرر العملية.

المطلب الثاني: نظرية النمو الداخلي "النمو الذاتي".

تعتمد نظرية النمو الداخلي على دور تزايد العوائد في إحداث النمو الاقتصادي، وأن من بين أهم عوائد عوامل الإنتاج الأساسية لهذه النظرية نجد[1]:

[1] - Philippe Aghion, Peter Howitt, **Théorie de la croissance endogène**, Dunod, Paris, 2000, pp : 40-41.

1. دور وأهمية رأس المال البشري الذي يتميز بعدم تراجع العوائد؛
2. عامل البحث والتطوير؛
3. الفترة الزمنية للمستثمر؛
4. قوة الاحتكار للمؤسسة الاقتصادية والتي تتميز بالقدرة على الإبتكار واستحداث تقنيات جديدة.

وأن هذه النظرية تتمحور في مجملها على ربط النمو الاقتصادي بالتكنولوجيا وبالموارد البشرية مباشرة، وبحيث أن كل منهما يسهمان في تعظيم أرباح المؤسسة من خلال تقديم منتجات أحسن تتميز بالجودة في مدة زمنية محددة وذلك عن طريق الإنفاق على البحث والتطوير.

الفرع الأول: نظرية "بول رومر 1986 "Paul Romer ـ 1990.

"رومر" هو اقتصادي أمريكي، ورائد في نظرية النمو الداخلي، قدم نماذج حركية للنمو ترتكز على رصيد رأس المال المادي والبشري وعلى مستوى البحث والتطوير، بحيث يتناغم هذا النموذج مع النموذج النيوكلاسيكي، ففي ثمانينيات القرن الماضي بدأ "رومر" بأعماله البحثية في مجال نظرية النمو الاقتصادي، وكان من أهمها تبسيط نموذج "سولو" وإعادة ترتيبه، من خلال البحث في طبيعة ووزن عامل التقدم التقني الذي صنفه هذا الأخير بعامل "خارجي المنشأ" في نموذج النمو، إلا أن "رومر" اعتبر هذا العامل ليس عاملا خارجيا بل عامل ذاتي المنشأ (داخلي)، وقام "رومر" بإدماجه في معادلة النمو الاقتصادي.

وفي سنة 1990 نشر "رومر" مقالة جديدة حول "التغير التكنولوجي ذاتي المنشأ" يعتمد على ثلاث متغيرات أساسية هي التي تحدد معدل النمو الاقتصادي، والمتمثل في: الرأسمال المادي والرأسمال البشري (العمل) والمستوى التكنولوجي في الدولة، وبهذا تمكن "رومر" من ابعاد منطق النموذج النيوكلاسيكي الذي اعتمده "سولو"، وأن هذا النموذج يعتبر لغز بالنسبة للعديد من الاقتصاديين، وقد أطلق عليه لغز "سولو"، الذي يظهر تأثيره ولا يظهر جسده[1].

أما نموذج "رومر" فيؤكد على أهمية العوامل الداخلية الإنمائية لا العوامل الخارجية المتأتية من الإيرادات السلمية التصاعدية، ومن هنا يفسر هذا النموذج التخلف في النمو من خلال عدم التنسيق والتكامل بين الأنشطة الاقتصادية الداخلية أي العمومية والبشرية والمادية والتكنولوجية[2].

---

[1] - Paul Romer, **Endogenous Technical Progress,** journal of political economy, 98, 1990, pp : 6-8.

[2]- سميرة براهمية رجب، **دراسة حول التقارب والتباعد في الاقتصاديات النامية: استراتيجيات تنموية وآفاق مستقبلية، حالة البلدان المغاربية وبلدان جنوب شرق آسيا**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70، 2015، ص: 71.

كما يركز نموذج النمو الداخلي على فرضية أساسية وهي أنه خلافًا للأرض ورأس المال، فإن المعرفة (البحث والتطوير) لا تخضع لقاعدة العوائد المتناقصة، وأنه لكي تنمو الاقتصادات عليها أن تخفف تدريجيًا من اعتمادها على الموارد المادية والتوجّه نحو توسيع قاعدة المعارف لدى أفرادها من أجل الاهتمام بالمعرفة، ومن هنا جاء مفهوم رأس المال البشري، أي دور العمال الذين يتمتعون بمستوى عالٍ من المعرفة والتعليم والتدريب في زيادة معدلات التقدم التكنولوجي، والرقي التقني، الأمر الذي يؤدي مباشرة إلى دفع النمو الاقتصادي[1].

ويمكن تلخيص النموذج في النقاط التالية:

1. التركيز على زيادة الاستثمار في الرأس المال البشري، نظرا لما لها من خاصية تتميز بها والمتمثلة في عدم خضوعها لقاعدة تناقص العوائد، أي أن الموارد البشرية كلما زادت في درجة المعرفة كلما زادت في العائد مع الوقت؛
2. زيادة الاستثمار والإنفاق على المجال العلمي والمعرفي المتمثل بالأساس في رفع المستوى التكنولوجي، وهذا لما له من أهمية في تحسين نوعية المنتجات وتوقيت الحصول عليها؛
3. العمل على إبقاء الاقتصاد منفتح على التطورات والتغيرات التي قد ترتقي به إلى مستويات أعلى تدعم إضفاء الشفافية ومنع البيراقراطية.

وفي هذا الإطار، فإن هذه النظرية تُولي أهمية كبيرة لضرورة قيام الحكومات بدورٍ نشط في تشجيع النمو التكنولوجي، وتدعيم أنشطة البحوث والتطوير التي يقوم بها القطاع الخاص، وتشجيع المؤسسات التي تؤدي إلى الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة ونشر المعارف مثل الجامعات،[2] خاصة وأن "رومر" توقع في مقاله المنشور سنة 1990 أن الدولة التي تتوفر على مخزون كبير من الرأسمال البشري سينمو اقتصادها بشكل أكبر من الدولة التي تتوفر على رأسمال بشري أقل منه، واستند بذلك إلى النمو الكبير والاستثنائي الذي شهدته الاقتصاديات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، التي دمرت البنيات التحتية بصورة كليا تقريبا، ولم يتبق للدول الأوربية خصوصا إلا الكفاءات البشرية المتعلمة التي أسهمت بنسبة كبيرة في النهوض بها[3].

إذا يمكن القول بأن الأهمية الاقتصادية للرأسمال البشري بالنسبة لـ "رومر" ترتبط في قدرته على الخلق والإبداع، لكن ما لم يذكره "رومر" بشكل أكثر وضوحا هو متى تكون الكفاءات البشرية قادرة على الإبداع وفي أي بيئة؟،

---

[1]- سمير الشناوي، **نظريات النمو الاقتصادي من "آدم سميث" إلى "بول رومر"**، مقال بمجلة المحطة، https://elmahatta.com

[2] - Julien Grenet, **La croissance endogène (Paul Romer),** TD d'économie, Ecole Normal Supérieure, Paris, France, 2008, p : 02.

[3] - Dominique guellec, **Un survol des théories de le Croissance Endogène**, Bruno Amable, Univ Paris I, France, 2000, p : 03.

لأنه قد يرجع السبب أيضا في طبيعة المؤسسات التي تحكم في كل دولة، خاصة وأن العديد من الدول النامية تحتوي على طاقات بشرية كبيرة إلى أنها تعاني من تخلف كبير في شتى المجالات.

الفرع الثاني: نموذج "أجيون Aghion و هوويت 1992 "Howitt ـ 1998.

يعتبر هذا النموذج من النماذج التي تعتمد على الابتكار بشكل أساسي، والتي اقترحت من قبل "Howitt" و "Aghion" (1988، 1992)، ويوضح فيه بأن النمو الاقتصادي مرتبط مباشرة بالابتكار، الذي وجب استحداثه على جميع القطاعات، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تحسينات وتطورات نوعية عليها.

ويقصد هنا بالإبتكار، في استحداث نوع جديد من السلع الوسيطة التي تدخل ضمن العملية الإنتاجية، وتدعم نسبة العمل الذي يعد أحد العوامل الإنتاجية الثابتة والمكونة للإنتاج Y، ويمكن تلخيص هذا النموذج من خلال[1]:

$$Y=A.X^{a}$$

حيث: دالة الإنتاج(Y) مرتبطة بالسلع الوسيط (X).

A: تعبر عن كمية العمل.

الكمية المحددة من العمل في الاقتصاد L يمكن توظيفها من أجل إنتاج سلعة وسيطة أو من أجل عمليات البحث والتطوير: $L = x + n$ حيث:

x: تمثل كمية العمل الموظفة في القطاع الإنتاجي.

n: تمثل كمية العمل الموظفة في البحث والابتكار.

ومن خلال هذا النموذج البسيط فإن كل مؤسسة تقوم بعملية الإبتكار حتى تستفيد من الربح المحقق والمحتكر، نتيجة المنتوج الجديد، إلى غاية اكتشاف ابتكار جديد يلغي العائد المتأتي من المنتوج القديم، وهكذا تستمر عملية الابتكار.

ويعتبر الابتكار أحد أهم عوامل الإختلاف بين معدلات النمو بين اقتصاديات الدول التي تم التوصل إليها من خلال هذا النموذج، غير أن هذا الأخير يتجاهل أحد عناصر الإنتاج المهمة، والمتمثلة في تراكم رأس المال.

إلا أنه ونتيجة الانتقادات التي تعرض إليها هذا النموذج فقد، استحدث تعديلات عليه تمثلت في بناء نموذج قائم على عدة قطاعات، كل قطاع يقوم على سلع وسيطة تدخل في إنتاج السلعة النهائية، مع الإشادة بأهمية

[1]- فطيمة بزعي، زكية بن زروق، **تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1، الجزائر، العدد 12، 2017، ص: 363.

عنصر رأس المال في بناء النموذج، خاصة وأنه يقوم بدور كبير في المساهمة في إنتاج التكنولوجية الجديدة من خلال الاستثمار في السلع الرأسمالية.

وأن أهم ما توصل إليه النموذج هو أن معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل يتحدد بالتشجيع على البحث والابتكار وتراكم رأس المال.

الفرع الثالث: نموذج "بيكر".

استخدم "بيكر" (G.S. Becker) سنة 1964 في دراسة أجراها في الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا خاصا لتحليل الفوائد المترتبة على استفادة الأفراد والمؤسسات من نتائج عمليات التعليم، والمتمثلة في المهارات المضافة نتيجة التدريب، ومقارنتها مع مهارات وسلوك العامل غير المتعلم أو العامل الذي يملك مستوى محدود من التعليم.

وقد تمكن "بيكر" من خلال هذه الدراسة من توضيح الأثر الذي قد يضيفه التدريب والتعليم في العملية الإنتاجية، مع حصول المؤسسة على عدة امتيازات جراء امتلاكها لعمال متعلمين ومتدربين[1]، ويمكن توضيح الأثر الذي توصل إليه "بيكر" جراء عمليات التدريب من خلال النموذج الآتي[2]:

$$MP = W$$

$$MPt = Wt$$

حيث: MP ← الإنتاج، W ← الأجور، MPt ← الإنتاج الحدي.

يعبر عن التوازن في الإنتاج الحدي مع الأجور عندما يتساوى الإيرادات الحدية مع النفقات الحدية.

أي: $\sum Rt = \sum Et$ بحيث:

R ← العائد.

E ← النفقات.

t ← الزمن.

ويرى "بيكر" أن نفقات العاملين تتغير أثناء التدريب إذ تصبح هذه النفقات متكونة من الأجور قبل البدء بالتدريب، مضافا إليها نفقات التدريب ومن ثم تضاف إليها هذه النفقات (الأجور قبل البدء بالتدريب ونفقات التدريب) إلى النفقات الحدية وذلك من أجل الإبقاء على التوازن بين النفقات والإنتاج الحدي يستخدم "بيكر" الصيغة التالية:

$$MPo + \sum MPt = Wo + K + \sum Wt$$

[1]- العبيدي غانم سعيد شريف، **اقتصاديات التعليم: اتجاهات وأساليب معاصرة في اقتصاديات التعليم**، دار العلوم، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1982، ص: 21.

[2] - ياسر سلامة، **اقتصاديات التعليم**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010، ص ص: 102-104.

MPo ←الإنتاج الحدي قبل البدء في التدريب.

MPt ←الإنتاج الحدي أثناء التدريب.

t ←الزمن.

Wo ←الأجور قبل البدء في التدريب.

K ←نفقات التدريب.

إذا رمزنا للعوائد التي تجنيها المؤسسة من خلال التدريب التي تمثل في الزيادة في الإيرادات على مجموع النفقات المستقبلية بحرف G وبالتالي فإن G تساوي: $G=\sum MPt.Wt$

وبإضافة هذه العوائد التي تجنيها المؤسسة نتيجة تدريب عمالها إلى الإنتاج الحدي قبل البدء بالتدريب مضافة إلى نفقات التدريب، بحيث يمكن التعبير عن ذلك بالصيغة التالية:

$$MPo + G = Wo + K$$

كما يضيف "بيكر" إلى نفقات التدريب كلفة الفرصة، ويرمز لذلك بحرف "C" ويرى أن نفقات التدريب لا تمثل إلا جزءا من النفقات الحقيقية للتدريب حيث كان بإمكان المتعلم (المتدرب) لولا فترة التدريب إنتاج وحدة إضافية أخرى، وهنا يستخرج "بيكر" حجم تكاليف الفرص من الفارق بين ما أنتجه العامل قبل البدء بالتدريب ومما يتم إنتاجه من المنتوج في المؤسسة عند غياب العامل عن المؤسسة لغرض التدريب، لذلك عدل "بيكر" الصيغة المذكورة أعلاه إلى الصيغة التالية:

$$MPo + G = Wo + C$$

حيث: C ← نفقات التدريب + كلفة الفرص.

وبعد أن يحلل "بيكر" تأثيرات مختلف العوامل التفصيلية على كلفة التعليم يصل إلى حساب حجم الأجور الإضافية التي تحصل عليها الأفراد المتعلمين في فترة عمرية معينة وفق الصيغة التالية:

$$Yj = Xj + \sum rk.ck - Cj$$

حيث: Yj حجم أجور الأفراد المتعلمين في الفترة العمرية j.

Xj حجم أجور الأفراد غير المتعلمين في الفترة العمرية j.

Ck نفقات التدريب والتعليم في عمر k.

Rk درجة الربحية في العمر k.

من خلال ما سبق فقد توصل "بيكر" إلى أن قياس العائد الاقتصادي للتعليم يكمن في تأثير عنصر التقدم العلمي والتقني، من خلال الآثار التي يتركها التقدم الحاصل في مجال العلم والتقنيات على بنية النشاطات الاقتصادية وفي نمو الدخل القومي، لذلك فقد أكد "بيكر" على دور عامل التدريب والتعليم المتأتي من التقدم العلمي والتقني في نمو الدخل القومي، وبالتالي النمو الاقتصادي[1].

وفي ختام بحثه اعتبر "بيكر" أن ثمرة مساهمته تتمثل بالأساس في التأكيد على أن السياسات المثلى لتجنب السلوك غير الشرعي تشكل جزءا من التخصيص الأمثل للموارد[2].

المطلب الثالث: النماذج الخطية للنمو الاقتصادي

كانت أحد النظريات الرئيسية للنمو الاقتصادي التي تتم عبر مراحل، وما زاد من أهميتها هو أن العديد من الدول كانت تبحث على منهج واضح لزيادة نموها الاقتصادي، لذلك خصص هذا المطلب للتعرف على أهمها.

الفرع الأول: نموذج "ليونتيف W.Leantief "

يطلق على هذا النموذج، بمصطلح جداول المدخلات والمخرجات والتي تحاول إيجاد التشابك القطاعي ما بين القطاعات الاقتصادية داخل الدولة، وأن أول من قام باتباع هذه الخطة هو الاتحاد السوفياتي سنة 1925، وذلك بقيام الاقتصاديين داخل الاتحاد السوفياتي بوضع الموازين السلعية الخاصة بالاقتصاد السوفياتي، والتي اعتبر كأساس للخطة الاقتصادية الأولى، بحيث عرفت فيما بعد بجداول "ليونتيف"، نظرا لمشاركة هذا الأخير في وضع وصياغة الخطط الاقتصادية السوفياتية ضمن الخطط المركزية للاقتصاد السوفياتي، وقد تجسدت أفكار وأبحاث "ليونتيف" آنذاك في جداول، خاصة وأن هذه الفكرة برزت في كتابه المنشور، بعنوان: "هيكل الاقتصاد الأمريكي"[3].

وتمثل فكرة الجداول التي جاء بها "ليونتيف" في وضع القطاعات الاقتصادية للاقتصاد القومي في قسمين: قسم أفقي وقسم عمودي بحيث يعتبر أهم عنصر للتقسيم في كيفية توزيع المنتجات من القطاعات المنتجة إلى القطاعات المستهلكة سواء كانت وسيطة أو نهائية[4].

---

[1]- سهيل الحمدان، **اقتصاديات التعليم: تكلفة التعليم وعائده**، مؤسسة رسلان علاء الدين للنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2002، ص: 77.

[2]- فيصل أحمد بوطيبة، **العائد من الاستثمار في التعليم**، دار الكتاب، عمان، الأردن، 2016، ص: 155.

[3]- عدنان داود العذاري، **الرياضيات والاقتصاد النظرية والتطبيق**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 164.

[4]- علي مجيد الحمادي، **التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2010، ص: 73.

ويتم في القسم الأفقي وضع المنتجات بهدف الحصول على معادلات تمثل توازن العرض (الإنتاج) مع الطلب في كل قطاع، أما القسم العمودي فتوضع فيه الأعباء بهدف الحصول على معادلة التكاليف التي تبين قيمة استهلاك القطاع المعين من منتجات القطاعات الأخرى، إضافة إلى القيمة المضافة التي يولدها القطاع خلال العملية الإنتاجية.

ويمكن إعطاء صورة توضيحية على النموذج من خلال الفروض التي يعتمد عليها لبناء نموذج المستخدم – المنتج، (التشابك القطاعي) وفق مايلي[1]:

أولا: الفروض المتعلقة بطبيعة المتغيرات في النموذج:

1. **متغيرات خارجية:** تتمثل في العوامل التي تؤثر في النموذج وليست لها علاقة بالمتغيرات الأخرى، كالطلب النهائي؛
2. **متغيرات داخلية:** تتمثل في المتغيرات التي لها ارتباط مع المتغيرات الأخرى، ويمكنها استخدام مدخلات القطاعات المتداخلة، وبالتالي فإن قيمتها تتحدد داخل النموذج.

ثانيا: الفروض المتعلقة بالقطاع أو الصناعة:

أن الاقتصاد عموما ينقسم إلى قطاعين: قطاع التداخل القطاعي وقطاع الطلب النهائي وكلاهما قابل للإنقسام إلى قطاعات فرعية، أي أن كل فرع أو جزء ينتج سلعة واحدة أو أكثر، لا ينتجها الفرع الآخر.

ثالثا: الفروض المتعلقة بالمعاملات التقنية:

1. **العلاقة الخطية لدالة الإنتاج:** أي عدم تغير تقنيات وخصائص عوامل الإنتاج، أي أن الأسعار وطلبات المستهلكين وتجهيزات عوامل الإنتاج معلومة، وأن العوائد ثابتة بالنسبة للحجم؛
2. **ثبات المعاملات التقنية:** أي أن توليفات المدخلات مستخدمة بنسب ثابتة وبشكل دقيق، وتتضمن عدم إحلال بين المواد المختلفة وليس هناك تقدم تكنولوجي.

جدول رقم(07): يوضح نموذج مبسط لنموذج "ليونتيف"

From \ To			
X_0	X_{01}	X_{02}	X_0
X_1	X_{11}	X_{12}	X_1
X_2	X_{21}	X_{22}	X_2

المصدر: علي مجيد الحمادي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 75.

[1]- عدنان داود العذاري، **المرجع السابق**، ص: 165.

حيث: X0: القيمة الاجمالية لقوة العمل.

X01: قيمة العمل المستخدمة في القطاع الأول.

X02: قيمة العمل المستخدمة في القطاع الثاني.

X1.X2: اجمالي الناتج في القطاعين الأول والثاني.

إن الهدف من هذا الجدول أعلاه هو تخطيط قوة العمل من خلال توضيح مساهمة عنصر العمل بوصفه أحد عوامل الإنتاج المهمة في إنتاج وحدة واحدة من مخرجات القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا يدفع إلى إمكانية الربط بين خطط الإنتاج من جهة وخطط العمل من جهة ناحية الكمية والنوعية.

وأن هذا الجدول يساعد على تقدير حجم قوة العمل المطلوبة لانسياب وحدة واحدة من منتجات القطاعات الاقتصادية المختلفة للطلب النهائي، هذا إلى جانب القدرة على تحديد ما يطلق عليه بمعامل رأس المال/ عمل، هذا العامل الذي يعبر عن كمية رؤوس الأموال اللازمة لخلق وحدة عمل واحدة للمساهمة في تحقيق المستوى المطلوب من الإنتاج، ويخطط لقوة العمل وفقا لمنهجية المستخدم –المنتج.

الفرع الثاني: نموذج "فون نيومان 1938 " Neumann.

"جون فون نيومان" (John Von Neumann) (1903 - 1957) ولد بالمجر، وأكمل بقية حياته بالولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر من أهم علماء الرياضيات في التاريخ الحديث، كانت أفكار "نيومان" تتصف بالبساطة والقرب للمنطق الرياضي[1].

وكما يعد "فون نيومان" أول من قام بدراسة فكرة النمو في إطار النموذج الخطي ذات معاملات تقنية ثابتة، بحيث كل فائض يستثمر في كل فترة، وتتمحور فكرة النموذج في أن المخطط يبحث على أحسن تخصيص للموارد في إطار نمو أمثل (أي تحقيق أقصى معدل نمو ممكن)، من خلال اعتماد النموذج على تفسير اتجاهات الأسعار عن طريق المخطط الثنائي للكميات المنتجة والمستهلكة أو المستثمرة مرة أخرى[2].

ويقوم النموذج على مايلي[3]:

---

[1] - Sacha Krakowiak **Le modèle d'architecture de von Neumann,** université joseph fourier grenoble, France, 2011, p : 01.

[2] - Ernő Zalai, **The Von Neumann Model and The Early Models of General Equilibrium**, University of Budapest, 2003, P : 05.

[3]- صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006، ص: 47.

← n : سلعة، بحيث يمكن أن تصنف ضمن المدخلات (Input) أو المخرجات (output).

← m : التقنية الموجودة التي تؤدي للوصول إلى أعلى معدل نمو، وهي تدخل في بناء النموذج في شكل مصفوفتين عموديتين ذات i عنصر، لكل تقنية j .

وبالتالي: فإن مصفوفة المدخلات هي: a^j بحيث: $a^j \neq 0$

ومصفوفة المخرجات هي: b^j بحيث: $b^j \neq 0$

← الاقتصاد يعمل بإمكانيات تقنية تتمثل في الزوج (A , B).

← وحدة استعمال التقنية j ممثلة عن طريق العنصر x_j من الشعاع X ذات m عنصر.

وعليه يعتبر الاقتصاد منتج، إذا كان $AX \leq BX$ أي كل ما هو منتج BX هو على الأقل يساوي ما هو مستهلك AX ، يكون هناك نمو على يجب الاقتصاد أن ينتج فائض لـ n سلعة؛ ونظرا لخطية تقنيات الإنتاج، فإن نمو الاقتصاد g يتوقف على المعادلة التالية:

$$(1+ g)\, AX \leq BX$$

وفي الأخير وبعد عرض مختلف نماذج النمو الاقتصادي والتي يحاول من خلالها علماء الاقتصاد فهم النمو الاقتصادي وتجسيد القواعد والسياسات المناسبة لدفعه، فإنه يجدر التأكيد من وجهة نظرنا المبنية على النقائص والانتقادات الموجهة لهذه النماذج، على أنه لا يوجد نموذج شامل ولا جملة قواعد واضحة المعالم يمكن أن تؤدي إلى تمكين السلطات من اعتماد منهج واضح وقائم على زيادة النمو الاقتصادي ويعتمد على السياسات السليمة، بل بقي الأمر يعتمد على توجيهات وسياسات الدول فيما بينها، إن لم يكن اعاناتها ودعمها.

المبحث الرابع: علاقة التحرير التجاري بالنمو الاقتصادي

لقد عرفت مفاهيم النمو الاقتصادي تطورا كبيرا ومستمرا، تبعا لتطور الفكر الاقتصادي، بحيث أسهمت محاولات تشخيص مصادر النمو عبر الحقب الفكرية الاقتصادية وفي ظل ظروفها، ولعل أبرز فكر اعتمد على الجانب التجاري في تسريع النمو الاقتصادي هو المذهب التجاري (التجاريين).

المطلب الأول: الأدبيات النظرية لعلاقة التحرير التجاري بالنمو الاقتصادي

1. **النظرية الكلاسيكية:** تعد النظرية الكلاسيكية مثالا للنظريات التي عالجت قضية النمو الاقتصادي ضمن فرض ثبات المعرفة الفنية والتكنولوجيا، فهي بذلك لا ترى مجالا للابتكار أو التحسن في طرق وأساليب الإنتاج، لذلك كان التجاريين أو الميركنتيليون من الأوائل الذين وضعوا نظرية اقتصادية بخصوص النمو الاقتصادي وبشكل واضح، تمثلت في ربط النمو الاقتصادي بغناء الدولة وتدخلها في الشؤون الاقتصادية حتى تتم عملية النمو والتنمية[1].

كما يرى التجاريون، رخاء الأفراد يأتي من رخاء الدولة، ويتحقق هذا الوضع عن طريق قيام الدولة بالتصدير أكثر من الاستيراد، ويعالج هذا الفرق بين الصادرات والواردات بتدفق المعادن النفيسة (الذهب والفضة) إلى الداخل، أي هذه السياسية تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية في نظرهم، وفق جملة من الإجراءات أهمها[2]:

- تنمية الصادرات وتقييد الواردات؛
- يجب أن تكون الدولة قوية وتكمن قوتها في اقتصادها المبني على تراكم المعادن النفيسة؛
- سعي كل دولة للحصول على الذهب، سواء بشكل مباشر عن طريق امتلاك المستعمرات أو بشكل غير مباشر عن طريق التجارة الخارجية؛
- أن التجارة والصناعة يعتبران أكثر أهمية للاقتصاد من الزراعة، ويتعين الاهتمام بالتجارة الخارجية.

2. **النظرية النيوكلاسيكية:** بالنسبة للنظرية النيوكلاسيكية فقد وجه لها عدة انتقادات نتيجة سكون النموذج المتعلق بالتجارة الدولية، والقائم على عامل واحد متغير هو تكلفة العمالة، وفقا لهذه النظرية فإن التجارة الدولية تؤدي في حدود ما تتوفر لديها من حرية، إلى تركيز الطلب الأجنبي على عناصر الإنتاج الوفيرة نسبيا لدى الدولة، وتحويل الطلب الوطني عن العناصر النادرة نسبيا إلى الدول الأخرى، ويترتب على ذلك اتساع نطاق التخصص والتبادل الدولي، والذي بدوره يساهم في إعادة توزيع الدخل القومي في كل دولة، مما يسمح بإحداث توازن على مستوى القطاعات الإنتاجية مما يساهم في عملية تسريع النمو الاقتصادي.

---

[1]- علي حاتم القريشي، **اقتصاد التنمية**، حوض الفرات/ النجف الأشرف، بغداد، العراق، 2017، ص: 53.

[2]- مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص: 83.

3. **النظرية الحديثة في تفسير دور التجارة الدولية:** حاول كل من "هكشر-أولين"، تقديم نموذج يقوم على تفسيرات أكثر واقعية لأنماط التجارة الدولية وتدفقاتها، من خلال دراسة العلاقة بين الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج، وتدفق التجارة الخارجية، التي تنعكس على هيكل الاقتصاد القومي وعلى النمو الاقتصادي، من خلال عوائد عناصر الإنتاج، وبناء على هذه النظرية فإن قيم السلع وأسعارها تتأثر بمدى وفرة عناصر الإنتاج أو ندرتها، وتتناسب أسعار السلع عكسيا مع مقدار عناصر الإنتاج المتوفرة، وعليه فقيام تجارة مربحة بين دولتين يتطلب تخصص كل دولة إلى إنتاج وتصدير السلعة التي يتطلب إنتاجها استخداما كثيفا لعنصر الإنتاج المتوفر في الدولة نسبيا، ومن ثم تستطيع إنتاج هذه السلعة بأسعار نسبية أقل نتيجة انخفاض سعر هذا العنصر داخل الدولة، كما تقوم الدولة باستيراد السلع التي يتطلب إنتاجها استخداما كثيفا لعنصر الإنتاج النادر نسبيا، بحيث ترتفع أسعار (تكاليف) إنتاج هذه السلعة نتيجة ارتفاع سعر عنصر الإنتاج النادر نسبيا.

الأمر الذي أعطى مجالا كبيرا للسياسات الحكومية للتدخل في أسواق عناصر الإنتاج وأسعار الصرف ودعم الصادرات، من أجل التخصص في إنتاج السلع التي تتميز فيها بكثافة في أحد عناصر الإنتاج وتصديرها، واستيراد السلع التي لا تتميز فيها بكثافة عنصر إنتاجها، وأن هذه السياسة ستؤدي إلى قيام تجارة مربحة بين الدولتين[1].

المطلب الثاني: الدور الإنمائي للتجارة الدولية

بناء على العديد من الدراسات التطبيقية فإن للتجارة الدولية دورا كبيرا في تلبية احتياجات الاقتصاديات الوطنية سواء النامية أو المتقدمة، من العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والوسيطية الضرورية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، خاصة وأن العديد من الدول تعاني من النمو غير المتوازن في مختلف القطاعات، التي تترتب عن الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية، وقد ساد الاعتقاد بأن استمرار زيادة التنمية الاقتصادية الدافعة للنمو الاقتصادي، يتطلب المزيد من الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، والحد من القيود المفروضة على حرية التجارة الدولية المتمثلة في حركة السلع والخدمات والعمالة.

الفرع الأول: من جانب الصادرات

نتيجة محاولات الكشف عن العوامل الأساسية التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي فقد تبين بأنه: يوجد إرتباط وثيق بين زيادة الصادرات وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، بحيث تعد عملية التصدير هي الخيار الأمثل لكل الدول من أجل النهوض باقتصاداتها، وتتجلى عوائد التصدير في:

- تساهم عملية التصدير في تنويع مصادر الدخل الوطني وزيادته من العملة الصعبة، ولما لها من دور في تحسين أداء الميزان التجاري وميزان المدفوعات؛

[1]- عصام حسني محمد، التجارة الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 423.

- تؤدي عوائد عملية التصدير إلى الزيادة الكمية والنوعية لعوامل الإنتاج التي تعمل على تحسين وضمان القدرة الإنتاجية والقدرة على المنافسة؛
- إن التوسع في الصادرات يمكن من الزيادة في الإنتاجية، التي يتولد عنها خفض تكاليف الإنتاج والتوسع في الأسواق الدولية، الأمر الذي يجبر المؤسسات على تبني تقنيات الإنتاج الفعالة التي تتميز بالجودة وانخفاض سعر المنتوج؛ الذي يعد من محددات قيام التجارة الدولية وتعزيز النمو الاقتصادي[1]؛
- التصدير هو عملية يتم من خلالها تحفيز وتشغيل قطاع الخدمات الأخرى[2]؛
- جذب الاستثمار الأجنبي الذي يعد أحد مصادر تدفق التكنلوجيا الحديثة والخبرة، إضافة إلى ارتباطه بالأسواق العالمية.

الفرع الثاني: من جانب الواردات

تمثل الواردات من السلع والخدمات في التجارة الدولية طرفا هاما لاقتصاد أي دولة، بحيث تمكن هذه الأهمية في:

1. تسمح الواردات بالحصول على السلع والخدمات التي يصعب إنتاجها محليا، أو قد يترتب على إنتاجها محليا تكلفة عالية أو بجودة أقل مقارنة بإستيرادها من دولة أخرى، الأمر الذي قد يوفر دخل يوجه إلى قطاعات أخرى أو يعزز ويدعم تلك السلع والخدمات التي من الممكن أن تكون أحد السلع التي تدخل في عملية التنمية؛
2. تساهم الواردات في نمو عناصر الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني؛
3. تساهم الواردات في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، من خلال توفير السلع الأجنبية داخل الأسواق المحلية مما يعزز من الرفاه الاقتصادي؛
4. إن تسهيل عملية التبادل التجاري، الذي يدخل في إطار التجارة الدولية وبالتحديد في جانب الواردات، قد يسمح باستيراد السلع الرأسمالية، والسلع الأولية اللازمة لعمليات الإنتاج المختلفة، والتي من شأنها إحداث توازنات اقتصادية كلية، وبالتالي توفير شروط التنمية والنمو الاقتصادي المتمثلة في مستلزمات النشاط الاقتصادي التي لا تتميز بالوفرة داخل الدولة[3]؛

---

[1] - Adam Smith, **Le rôle des exportations dans la croissance économique des régions et pays,** département de science économique, université Montréal, Québec, 2008, p : 02 .

[2] - Rodrigue Tremblay, **The "export-import" effect and economic growth, Department of Economics,** University of Montreal, Quebec, Canada, 2002, p : 12.

[3] - Arsene Basse, **Impact des importations sur la croissance économique au Bénin,** Editions Universitaires Europeennes, Paris, France, 2018, p : 09.

5. للواردات دور مهم في سد الفجوة بين العرض المحلي والطلب المحلي، وبالتالي من الممكن أن تقضي على بعض المظاهر السلبية كالاحتكار والتضخم في بعض السلع؛

6. تعد الضرائب والتعريفات الجمركية المفروضة على السلع المستوردة، من بين أحد المداخيل المهمة لخزينة الدولة والتي قد توجه إلى دعم عمليات التنمية والنمو الاقتصادي؛

7. تؤدي التعريفات الجمركية على السلع الاستهلاكية المستوردة إلى ارتفاع سعرها في نظر المقيمين، مما يستدعي العزوف عليها، وبالتالي التوجه إلى اقتناء السلع المحلية وبالتالي تزيد من العملية الإنتاجية، التي تتطلب بدورها زيادة في عوامل الإنتاج من يد عاملة وغير ذلك، الأمر الذي يحفز التنمية الاقتصادية.

الفرع الثالث: من جانب الناتج المحلي الإجمالي.

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أبرز المؤشرات الاقتصادية في توضيح مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك لأن مكوناته هي عبارة عن نواتج الأنشطة الاقتصادية المختلفة لكل دولة، والتجارة الخارجية أحد هذه المكونات، تساهم في رفع أو تراجع حجم الناتج الإجمالي، كما أن:

1. تنامي الصناعات الموجهة للتصدير من شأنها تعظيم فرص العمل وتعظيم الأجور، وبالتالي تعظم من نمو الناتج المحلي؛

2. كما أن تزايد القيمة المضافة للقطاعات الموجه إنتاجها للتبادل الدولي، تساهم في تغيير اتجاهات وتحركات الاقتصاد المحلي إجمالاً، بحيث تسمح باستفادة أغلبية المواطنين من زيادة الإنتاج في دولتهم، الأمر الذي يمكن من زيادة الدخل الحقيقي للأغلبية؛

3. تؤدي التجارة الدولية إلى الإندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، بحيث يتم من خلالها تسهيل تدفق رأس المال الأجنبي في شكل استثمار أجنبي في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية[1]،

4. تساهم التجارة الدولية في تنشيط القطاع المصرفي من خلال عمليات التمويل والخدمات التي يقوم بها للمتعاملين الاقتصاديين، بحيث تعتبر الخدمات أساس تكوين الناتج المحلي في العديد من الاقتصاديات.

[1] - Patrick Guillaumont, **Politique d'ouverture et croissance économique : les effets de la croissance et de l'instabilité des exportations,** Revue d'économie du développement, 2e année N°1,Paris, France, 1994, p: 111.

المطلب الثالث: تحليل بعض تقارير الهيئات الدولية

نظرا لأهمية البحوث والتقارير السنوية التي تقدمها هذه الهيئات والمتمثلة الأساس بالمعلومات والنتائج المتعلقة بالأداء والتوقعات الناجمة عن السياسات الاقتصادية للدول، فمن المهم التطرق لمحتوياتها.

الفرع الأول: منظمة التجارة العالمية "OMC"

هي منظمة عالمية، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلامة واليسر والحرية، تنفرد بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة فيما بين الدول، والتي تسعى من خلالها إلى[1]:

1. إيجاد وضع تنافسي دولي للتجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد؛
2. فض الخلافات التجارية عن طريق آلية فض المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية حيث يتم التركيز على تفسير الإتفاقيات والتعهدات وكيفية ضمان التزام السياسات التجارية للدول بهما، وبهذه الطريقة تنخفض مخاطر أن تمتد الخلافات إلى نزاعات سياسية أو عسكرية، وبخفض الحواجز التجارية فإن نظام منظمة التجارة العالمية يزيل أيضاً الحواجز الأخرى بين الأفراد والدول؛
3. توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي ليلائم مختلف مستويات المعيشة والتنمية.

كما تشير الأبحاث التي قام بها العديد من الخبراء الاقتصادين بأن منظمة التجارة العالمية عززت من تدفق السلع والخدمات في إطار تحرير التجارة الدولية، وأن غياب منظمة التجارة العالمية سيكلف العديد من الدول زيادة في الرسوم الجمركية على صادراتها بنسبة 32%، خاصة وأن هناك إجماع عام في الأدبيات الاقتصادية على أن التجارة والانفتاح يمكن أن يكون محركًا قويًا للنمو الاقتصادي وأن التكامل التجاري الدولي يمكن أن يعزز أيضا النمو الشامل.

ووفقًا لدراسة أجريت سنة 2017 في مجلة القانون الاقتصادي الدولي، "أن جميع اتفاقيات التجارة الحرة تقريبًا ترجع إلى جهود منظمة التجارة العالمية بشكل فعلي، وأن قيام التجارة بين الدول يؤدي إلى إلغاء التعريفات الجمركية، مما يقلل من تكلفة الواردات، الأمر الذي يمكن المستهلكين من توفير المال عن طريق شراء سلع مستوردة عندما تكون أرخص من السلع المنتجة محليًا، ويمكنهم بعد ذلك من إنفاق هذه المدخرات على سلع أخرى، وأن

[1] - Mitsuo Matsushita, Thomas J. Schoenbaum, **The World Trade Organization: Law, Practice, and Policy**,The University of Oxford, Great Britain, 2006 , p : 08.

تخفيض تكلفة الواردات يقلل أيضًا من تكلفة البضائع المنتجة محليًا التي تستخدم الأجزاء المستوردة، وهذا بدوره يساهم في النهوض بالقطاعات المنتجة المحلية، والتي تدخل في تكوين الناتج المحلي الإجمالي[1].

ولذلك تهدف منظمة التجارة من خلال استراتيجياتها إلى زيادة اندماج البلدان الفقيرة في الأسواق العالمية، والتي هي ضرورية لتنميتها الاقتصادية، وهذا بغية منحهم فرص الاستفادة من القدر الأكبر من التخصص والوصول للتكنولوجيا الجديدة ووفرات الحجم، ويكمن كل هذا في سعي المنظمة لتدنية تكاليف التجارة الدولية، والتي من شأنها عزل الاقتصاديات الفقيرة عن الأسواق الدولية.

ونظرا لأهمية التحرير التجاري على النمو الاقتصادي، في أدبيات منظمة التجارة العالمية، فقد استحدثت إجراء "المعونة من أجل التجارة" يقوم على "تخفيض تكاليف التجارة الدولية من أجل استدامة النمو الشاملة للجميع"، و "برنامج كراسي منظمة التجارة العالمية" الذي يدعم الأنشطة الأكاديمية المتعلقة بالتجارة من قبل الجامعات والمؤسسات البحثية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، بحيث أكدت المناقشات التي تحدث داخل المنظمة بأن ارتفاع تكاليف التجارة الدولية بمثابة عائق أمام تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي للعديد من الدول خاصة النامية، والدول النامية غير الساحلية والبعيدة جغرافيا.

وتعتبر المنظمة بأن تطبيق هذين الإجراءات سيمكن من تخفيض تكاليف التجارة بين الدول بنسبة تتراوح بين 9.6 % إلى 23.1 %، وأن هذه النسب المتحصل عليها من أحدث البيانات لمؤسسات التمويل الدولية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من شأنها أن تزيد من التدفقات التجارية الدولية وبالتالي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي[2].

وفي تقرير آخر لمنظمة التجارة العالمية حول تأثير تسهيل التجارة و تأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي والذي صدر سنة 2015، فإنها ستساهم في زيادة صادرات الدول النامية بنسبة 9.9 % والدول المتقدمة بنسبة 4.5%، أي بقيمة تقدر بـ 750 مليار دولار أمريكي، وربما إلى أكثر من 1 تريليون دولار أمريكي سنويا بالنسبة للدول النامية[3]، علما بأن هذه التقديرات التي صدرت عن منظمة التجارة العالمية تتوافق مع دراسة معهد "بيترسون" (Hufbauer and Schott، 2013).

من خلال تحليلنا لعدة تقارير صادرة عن منظمة التجارة العالمية فإن زيادة على مساهمة تحرير التجارة في النمو الاقتصادي فإن تعزيز تنويع الصادرات يمكن الدول من تجنب الصدمات التجارية الضارة في قطاعات محددة

[1]- Robert Teh, Maaten Smeets, **Trade costs and inclusive growth**, world Trade Organization, Geneva, 2016.

[2] - World Trade organization, **World Trade Report 2018, The future of world trade,** p: 12.

[3] - World Trade organization, **World Trade Report 2017 : Trade, technology and jobs**, p: 04.

أو الأسواق الأخرى، وذلك عن طريق اشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية لأنها قد تمكنها من تغطية ما نسبته 20 % من مجمل التجارة الخارجية للدولة، مقارنة بنسبة 15 % للشركات الكبيرة، بحسب دراسة أجراها "هان وبييرمارتيني (2016)" باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي (**Han** and **Piermartini** 2016).

الفرع الثاني: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"

هي هيئة دولية تُعنى بقضايا التنمية والتجارة الدولية، وتسعى إلى مساعدة الدول النامية على الإندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال تطوير المقاولات وتحسين مناخ الاستثمار، وتشجيع الحوار بين مختلف الأطراف المعنية، بحيث يعمل المؤتمر على إنجاز عدد مهم من الأبحاث والتقارير الدولية السنوية المتعلقة بالتنمية وتحليل السياسات العمومية، وتتبع الاستثمارات المباشرة الأجنبية، ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات.

ويتمحور الهدف الأساسي للمؤتمر في تشجيع التجارة الدولية ودعم مشاركة الدول النامية في هذه التجارة، كما يهتم بتدبير المخاطر المرتبطة بقطاع المنتجات الأساسية من خلال حث الدول النامية على تنويع إنتاجها وصادراتها، من خلال إعداد تقارير سنوية عن الاستثمار في العالم يُعنى بتتبع حركة التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر .

ومن بين التقارير الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" هو أن العديد من الدول التي تعتمد على عدد محدود من السلع الموجهة للتصدير تكون عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، وتوجد تقريبا 102 دولة من بين 189 دولة تتميز بهذه الأوضاع مما ساهم في ركود اقتصادي لـ 64 دولة وأثر سلبا على تنميتها الاقتصادية وهذا خلال الفترة 2013-2017، ناهيك عن ارتفاع الدين الخارجي لـ 17 دولة نامية بأكثر من 25% من الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 2008 و2017، وأغلب هذه الدول هي الدول غير الساحلية، تتصف بنوع من الإنغلاق الاقتصادي (منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، منطقة الشرق الأوسط ونصف دول أمريكا اللاتينية)، في حين توجد بعض الدول تتميز بتنوع منتجاتها وصادراتها، استطاعت إحراز تقدم أسرع نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية[1].

وفي تقرير آخر حول علاقة التحرير التجاري بالنمو الاقتصادي، وبالتحديد حول الأضرار الاقتصادية والإجتماعية العميقة والواسعة النطاق الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، والتي شهدتها معظم الاقتصادات المتقدمة، من تراجع النمو وتقشف في الإنتاجية والأجور الحقيقية الراكدة، والذي ساهم في تباطؤ النمو أيضًا في معظم الدول

[1] - United Nations Conference on Trade and Development, **The challenge of assessing the creative economy: towards informed policy-making**, Creative Economy Report 2008, p : 09.

النامية، وإن كان هناك تباين كبير بين المناطق، فإن المؤتمر وضع تقرير بصدد الحد من الأزمة مفاده أن العولمة والاتصال الجديد[1]، أو ما يعرف بالنمط العام للإنتاج الثقافي والاستهلاك والتجارة، عن طريق التركيز على "الإبداع المعرفي" أو "الاقتصاد الإبداعي" الذي يمس الجوانب الثقافية والتكنولوجية والاجتماعية التي تعزز مكاسب التنمية والنمو الاقتصادي، أي أنه الخيار الممكن للدول لتفادي تبعات الأزمة، شريطة وجود سياسات عامة مبنية على الإنفتاح والتحرير الاقتصادي.

ويعتبر الاقتصاد الإبداعي أحد الخيارات التي يتعين على الحكومات الوطنية اتخاذها من وجهة نظر المؤتمر من أجل تعويض مخلفات الأزمة، وتقديم فرص جديدة للبلدان النامية.

كما يقوم الاقتصاد الابداعي على الصناعات الإبداعية، والتي بدورها تعتمد على رأس المال الفكري في إدارة الثقافة والأعمال والتكنولوجيا أي بعبارات أخرى، أنه تشمل دورة الخلق والإنتاج وتوزيع السلع والخدمات التي تستخدم رأس المال الفكري كمدخلاتهم الأساسية، والموجهة لخدمة القطاعات الفرعية.

وتتمثل الصناعات الإبداعية في الفن الشعبي والمهرجانات، الموسيقى والكتب واللوحات والفنون المسرحية، وأيضا القطاعات الفرعية كثيفة التكنولوجيا مثل صناعة السينما، البث، الرسوم المتحركة الرقمية وألعاب الفيديو، الخدمات المعمارية والإعلانية، وكل هذه الأنشطة تعتمد على الإبداع والمهارات ويمكن أن تولد الدخل من خلال التجارة وحقوق الملكية الفكرية.

ويقدم هذا التقرير أدلة تجريبية على أن الصناعات الإبداعية من بين القطاعات الناشئة الأكثر ديناميكية في العالم التجاري، والتي برزت خلال الفترة 2000-2005، بحيث كانت الصادرات العالمية من المنتجات الإبداعية بلغت قيمتها 424.4 مليار دولار في سنة 2005 بالمقارنة مع سنة 1996، أين قدرت بـ 227.5 مليار دولار، وفقا للأونكتاد[2]، أي أن الخدمات الإبداعية ساهمت في نمو الصادرات العالمية بـ 8.8 % بين سنتي 1996 – 2005 وأن الطلب العالمي على السلع الإبداعية في تزايد مستمر.

الفرع الثالث: الإتحاد الأوروبي

هو إتحاد دولي للدول الأوروبية يضم 28 دولة وآخرها كانت كرواتيا التي انضمت سنة 2014، وللاتحاد الأوروبي سياسات عديدة موحدة ومشتركة، في الزراعة والصيد البحري والتجارة وغيرها.

[1] - United Nations Conference on Trade and Development, **Efforts to diversify the dependency of economies**, Report 2013, p : 67.

[2] - United Nations Conference on Trade and Development, **Op.Cit**, p: 12.

كما يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر كيان تجاري في العالم، يتميز باستخدامه لأحدث أدوات الدفاع التجاري المعززة والموحدة، تمكنه من زيادة الوظائف والنمو الاقتصادي، خاصة إذا تمت المبادلات التجارية وفق مبدأ العدالة والحرية التجارية، ويمثل 15 % من الواردات العالمية[1].

وفي إطار تحليل العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي، المستندة لتقارير الاتحاد الأوروبي نجد قول كل من:

- رئيس المفوضية الأوروبية "جان كلود جونكر" "Jean-Claude **Juncker**": " التجارة أمر حيوي لنمونا الاقتصادي واستحداث فرص العمل"[2].

إلا أن القواعد والإجراءات التجارية الحالية تضر بعمليات التبادل وتجعل المنافسة الأجنبية غير عادلة، أدت إلى تخلي بعض الصناعات داخل الاتحاد لآلاف الوظائف، لذلك وجب من الضروري إصلاح العديد من القواعد والإجراءات التجارية من أجل اصلاح البيئة التجارية الدولية، والتي من شأنها تعزيز الأوضاع الاقتصادية لكافة الأطراف.

- نائب رئيس المفوضية الأوروبية "جيركي كاتاينين" "Jyrki **Katainen** ": "السياسة التجارية هي واحدة من أفضل الأصول التي لدى الاتحاد الأوروبي لتوليد فرص العمل والنمو الاقتصادي والاستثمار".

إذ تعتمد 30 مليون وظيفة بشكل مباشر على وارداتنا، الثلثين منها منذ 15 سنة.

وأضاف أيضا أن الاتفاقيات التجارية الأخيرة التي أبرمها الإتحاد تؤكد بوجود نتائج إيجابية خلال الخمس السنوات الأخيرة، كان من بينها الاتفاقية التجارية مع كوريا، والتي ساهمت في زيادة صادرات الاتحاد بنسبة قدرت بـ 55 % تمثلت قيمتها بـ 15 مليار أورو، الأمر الذي سمح باستحداث 200,000 وظيفة داخل الاتحاد، وخلص إلى أن ازدهار ورفاه الاتحاد الأوروبي يعتمد على الانفتاح التجاري الحر والعادل[3].

- أما المفوضة التجارية "سيسيليا مالمستروم" "Cecilia **Malmström**" فقالت:" التجارة هي محرك للنمو الاقتصادي وفرص العمل في أوروبا".

وأن للاتحاد الأوروبي آفاق ورغبة لفتح الأسواق وتوفير فرص العمل والمزايا للمواطنين والشركات، شريطة دعم الثقة في التجارة من قبل المواطنين.

---

[1] - Commission européenne، «**Vers une politique commerciale solide de l'UE, au service de l'emploi et de la croissance**» ; Bruxelles, Belgique, le 19 octobre 2016.

[2] - Commission européenne, **relative à la modernisation des instruments de défense commerciale – Adapter les instruments de défense commerciale aux besoins actuels de l'économie européenne,** Bruxelles, Belgique, 2016.

[3] - Commission européenne, **«Sidérurgie : préserver l'emploi et une croissance durables en Europe»** Bruxelles, Belgique, 2016.

وأضافت أيضا بخصوص الإتفاقيات التجارية التي عقدها الإتحاد الأوروبي وتحديدا مع أمريكا الجنوبية من شأنها أن تزيد من مبادرة التعاون والانفتاح وستخلق سوقًا يضم 780 مليون شخص، مما يوفر فرصًا ضخمة للشركات والمؤسسات التجارية، كما ستوفر الاتفاقية للشركات الأوروبية أكثر من 4 مليارات دولار كانت تدفع في شكل رسوم جمركية، ناهيك عن المساهمة في التقيد بالمعايير البيئية، وكذلك تطوير التنمية المستدامة[1].

وفي مبادرة حول هذا الموضوع بعنوان: "نحو سياسة تجارية سليمة للإتحاد الأوروبي من أجل التوظيف والنمو الاقتصادي"[2]، فقد وضعت المفوضية الأوروبية مجموعة من الإجراءات دخلت حيز التطبيق من أجل مكافحة الإغراق الجديد وزيادة بعث الصناعات المتعثرة من أجل زيادة توفير فرص العمل وكذا زيادة معدلات النمو الاقتصادي، خاصة وأنها تساير التغيرات المستقبلية في الإطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية.

الفرع الرابع: إتحاد "ميركوسور" MERCOSUR الاقتصادي

هو إسم تجمع لدول المخروط الجنوبي بأمريكا اللاتينية في إطار اقتصادي أو بتعبير أدق "تكتل اقتصادي" يمثل كل من الأرجنتين والبرازيل والأوروغواي وباراغواي، تتميز بناتج محلي إجمالي يبلغ تريليون دولار أمريكي، أي حوالي 76 % من الناتج المحلي في أمريكا اللاتينية.

بحيث تتخذ "ميركوسور" قراراتها من ثلاث هيئات هي: مجلس السوق المشترك (CMC)، وهي الهيئة الرئيسية للسوق المشتركة لدول المخروط الجنوبي التي تدير عملية التكامل من الجانب السياسي، ومجموعة السوق المشتركة (GMC)، والتي تشرف على العمل اليومي للتكتل، وأخيرا اللجنة التجارية (CCM)، وهي المسؤولة عن إدارة أدوات السياسة التجارية المشتركة[3].

وبناء على القرارات الصادرة عن مجلس السوق المشترك (CMC)، فإن الاتفاقات التجارية التي أبرمها "ميركوسور" مع شركاءه التجاريين، ستجلب فرص العمل لدول المخروط، وكذا النمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للصناعات التي تواجه صعوبات من أجل الولوج للأسواق العالمية[4]، ولذلك فقد أظهرت اقتصادات Mercosur استعدادًا للإنفتاح على الأسواق الأخرى، كان من بينها توقيع "ميركوسور" اتفاقيات تعاون اقتصادي مع بوليفيا وشيلي وإسرائيل وبيرو في عقدها الأول، ساهمت هذه الاتفاقية في انتقال التجارة داخل الكتلة من 4 مليارات

[1] - Accord de libre- échange entre le Mercosur et l'Union européenne, 2019.

[2] - Commission européenne, **Industrie sidérurgique : la Commission prend des mesures pour préserver l'emploi et une croissance durables en Europe,** Bruxelles, Belgique, 2016.

[3] - Claire Felter, Danielle Renwick, and Andrew Chatzky, **Mercosur : South America's Fractious Trade Bloc**, Political shifts and economic challenges in Latin America could either boost the region's largest trade bloc or lead to its obsolescence, 2019, p : 02.

[4] - Accord de libre- échange entre le Mercosur et l'Union européenne, 2019.

دولار في سنة 1990 إلى أكثر من 40 مليار دولار في سنة 2000، لتبدأ المجموعة مفاوضات التحرير التجاري مع الاتحاد الأوروبي في سنة 1999[1]، إلى أن توصلوا الى اتفاق سنة 2019.

الفرع الخامس: مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

هو اتحاد إقليمي عربي على المستوى السياسي والاقتصادي، مكون من ست دول وهي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت.

وتهدف مبادرة الانفتاح الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تعزيز التعاون الإقليمي بين دول المجلس من أجل:

1. دفع وتيرة النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية؛
2. تعزيز مستقبل الخدمات العامة والمعاملات الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال ضبط التشريعات وإحكام عمليات تقديم الخدمات العامة وتوفير المعاملات الإلكترونية، بهدف زيادة الكفاءة، وإشراك أفراد المجتمع، وضمان سهولة الوصول والتحسين المستمر من خلال الإبتكار.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى ارتفاع الأهمية النسبية لحجم التبادل التجاري السلعي المشترك لمجلس التعاون بحيث، عند تحليل مؤشرات الانفتاح الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي نجد:

أن صادرات السلع والخدمات تمثل 57,0 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2017، ومن أهم الشركاء التجاريين نجد: اليابان 12,8%، أمريكا 19,0% ، الصين 18,0 %.

وقد أدت هذه التبادلات التجارية إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس إلى 7,5 % سنة 2017 مقارنة بسنة 2016.

وبالنظر للتبادل التجاري لدول المجلس مع دولة الصين نجد أن نسبة التجارة الخارجية بلغت ما نسبته 15,1 % من إجمالي قيمة التجارة الخارجية السلعية لمجلس التعاون في الأسواق العالمية خلال سنة 2017 أي قدرت فيها الصادرات السلعية لدول المجلس 67,3 مليار دولار، مقارنة مع سنة 2016، التي سجلت فيها نسبة التجارة الخارجية حوالي 13,9 % من الناتج المحلي الإجمالي أي بقيمة قدرت بـ 54,2 مليار دولار، الأمر الذي

[1] - Ana Clotilde Thome Williams, **MERCOSUR : The Regional State of South America,** journal of Intercultural Communication Studies, University of Rhode Island, 2007, p: 04.

أدى إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري مع الصين بنسبة 5 مليار دولار (سنة 2016 ← 20,5 مليار دولار، سنة 2017 ← 15,5 مليار دولار)[1].

وقد أقر المجلس بأهمية زيادة الانفتاح الاقتصادي بتبني مبدأ الدخول في مفاوضات مباشرة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية، بهدف زيادة معدلات التبادل التجاري، والتي تدخل في إطار خطة العمل المشترك للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني للسنوات 2012- 2015، والتي تعرف بالحوار الاستراتيجي.

الفرع السادس: مركز التجارة الدولية.

هي وكالة دولية مكرسة بالكامل لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال العمل مع الشركاء لتعزيز القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة المصدرة، بالتالي السعي على بناء قطاعات التصدير وجعلها تتسم بالحيوية والاستدامة، وقادرة على توفير فرص تشغيلية وريادية بالخصوص للشباب والنساء والمجتمعات الفقيرة، بحسب ما جاء في النصوص المتعلقة بأهداف المركز.

وفي تقرير المركز لسنة 2016 فإن التجارة الدولية تدعم التنافسية الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة لتحقق النمو الشامل والمستدام من خلال إحداث قيمة مضافة الناتجة عن التبادل التجاري والاستثمار.

كما توجد لائحة لنتائج التجارة الدولية في تقارير مركز التجارة الدولية تمثلت في[2]:

- تقليل نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعيشون في الفقر؛
- تمكن من إيجاد أطر سليمة للسياسات تقوم على استراتيجيات التنمية لصالح الطبقات الهشة من المجتمع مع مراعاة الفوارق بين الجنسين؛
- مضاعفة إنتاجية ودخل صغار منتجي الغذاء وخاصة النساء؛
- توفير المعرفة من أجل الوصول إلى الأسواق وفرص تحقيق القيمة المضافة؛
- ضمان وجود نظم مستدامة لاستمرارية إنتاج الغذاء؛
- تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع ورفع المستوى التقني والابتكار؛

[1]- **المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ملخص احصائي حول: التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الصين الشعبية**، بيانات سنة 2017، ص: 08.

[2]- مركز التجارة الدولية، **ديمومة أثر التجارة**، التقرير السنوي لسنة 2016، ص ص: 7-19.

- تسمح التجارة الدولية بتعزيز السياسات التي تدعم الأنشطة المنتجة، وزيادة استحداث فرص العمل، والإبداع والإبتكار[1]؛
- توفير الظروف المشجعة للمؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة على تنمية نفسها؛
- تساعد على تنمية القطاع السياحي الذي يساهم بدوره في استحداث فرص عمل واقتناء المنتجات المحلية؛
- تسهم التجارة الدولية في تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية.

تعد هذه النتائج من بين العوامل الأساسية التي تؤدي إلى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي في الدولة وذلك عن طريق زيادة الدخل الوطني، والناتجة على صادرات السلع وصادرات الخدمات التي لها دور دعم النشاط الاقتصادي، لذلك يعد تمكين الدول النامية من الاستفادة بصورة أكثر فعالية من الوصول المتاح لها للأسواق العالمية أحد المفاتيح لاستخدام التجارة كمحرك للتنمية.

[1] - International Trade Center, **Current job openings**, www.intracen.org › itc › working-with-itc › itc-careers , .Date of reading ،2019 /11/23 15:17.

خاتمة الفصل الثالث:

بناء على ما جاء في متن هذا الفصل فإن النمو الاقتصادي هو زيادة في إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد، مقارنة بفترة زمنية سابقة، بحيث يمكن أن تساهم الزيادات في السلع الرأسمالية والقوة العاملة والتكنولوجيا ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي.

ويقاس النمو الاقتصادي عادةً من حيث الزيادة في القيمة الحقيقية (المعدلة حسب التضخم) أو القيمة الإسمية (السوقية) الإجمالية للسلع والخدمات الإضافية المنتجة باستخدام تقديرات مثل الناتج المحلي الإجمالي(GDP)، إلا أنه يمكن استخدام مقاييس بديلة في بعض الأحيان.

كما ساهمت النظريات التقليدية والحديثة مساهمة نظرية تفسير العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي عن طريق النماذج التي اعتمدت عليها فقد ساعدت على تقييم دور التحرير التجاري في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول الأقل نمواً، بحيث أجمعت على أن تخفيض قيمة العملة يعد مكونًا رئيسيًا في السياسة التجارية، منذ بدء برامج تحرير التجارة وذلك من أجل تطبيق سياسات الإصلاحات لتحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي في العديد من الدول، خاصة وأن عدد من الأبحاث والتجارب أثبتت بأن التجارة تجلب نموًا للصناعة بالنسبة للدول التي لديها مكاسب ضئيلة أو على الأقل إتباع الحماية "الانتقائية" والتي تعتبر أكثر فعالية من التحرير الكامل للتجارة لأنه توجد حجج استراتيجية لأنظمة الحماية، ويكمن الدافع الرئيسي في حماية الصناعة الناشئة.

وأن النتائج النظرية المستمدة من عدد كبير من الأعمال البحثية والتقارير، خلصت إلى أنه عادةً ما تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستورد ولا تصدّر أقل إنتاجيةً وتدفع أجوراً أقل من الشركات التي تقوم بالاستيراد أو التصدير.

وهذا يشير إلى أن التحرير قد يؤدي إلى حالة تزداد فيها الصادرات، وأن هذه الأخيرة لها تأثير أكبر على معدل النمو الاقتصادي مما كانت عليه في السابق عن طريق الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الرابع

واقع التحرير التجاري في الجزائر، البرازيل وماليزيا خلال الفترة 1990-2016.

تمهيد:

دخلت العلاقات الاقتصادية الدولية مرحلة مترابطة في علاقاتها الاقتصادية، نتيجة تحرير الاقتصاد والأسواق والتي أصبحت سمة غالبة تميز السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم، خاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تسعى إلى تحرير الأسواق وإزالة الحواجز أمام التجارة الدولية.

إن جزءا من النشاط الاقتصادي لأي دولة أصبح مرتبط باقتصاديات الدول الأخرى تجاريا وإنتاجيا، فتجاريا يتجسد في أهمية تصريف المنتجات الزائدة عن السوق المحلي إلى أسواق الدول الأخرى من أجل تحقيق الأرباح، وإنتاجيا يتطلب جلب عوامل وعناصر إنتاجية خارجية من أجل إتمام النشاط الإنتاجي، وبالتالي فإن إزالة الحواجز وتسهيل تدفق السلع والخدمات والاستثمارات بين أسواق الدول في إطار التحرير التجاري أصبح بندا ضروريا لنمو أي اقتصاد وتحقيق المداخيل الناتجة عن التوسع التجاري.

وعلى الرغم من إختلاف المبررات النظرية والواقعية للتحرير التجاري، فإن أي دولة لا تعدو أن تقوم بتحرير تجارتها الخارجية بشكل تام، أين يسمح بإنسياب السلع والخدمات ورؤوس الأموال بحرية تامة من وإلى الداخل، أو ما يميز الحمائية العالمية التي لا تسمح بانتقال أي شكل من أشكال هذه التدفقات على الإطلاق، فهذان الوضعان أبعد من أن يكونا واقعيين، وعليه فالوضع الأقرب عمليا لمعظم الاقتصاديات هو تحرير معاملاتها التجارية والرأسمالية للاستفادة من التخصيص الأمثل للموارد، وفي نفس الوقت تقوم بوضع قيود للحد من حرية هذه التدفقات بفرض عدة أشكال من القيود وعادة ما تعتبر الدول الناشئة أقل انفتاحا على العالم مقارنة بالدول المتقدمة.

كما تعتبر كل من الجزائر، البرازيل وماليزيا من أهم الاقتصاديات المصنفة ضمن الدول الناشئة، لما شهدته هذه الاقتصاديات من ظروف اقتصادية وتحديات تقريبا متشابهة، فقامت بتطبيق عدة استراتيجيات وسياسات اقتصادية تصب في خدمة التنمية الاقتصادية، كان من بينها الاعتماد على الاستثمار الأجنبي والتوجه للخارج عن طريق تحرير تجارتها الخارجية للتكامل والإندماج أكثر في النظام التجاري العالمي، وسعت إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق النمو الاقتصادي، كما باشرت بعدة مبادرات لتشجيع المنتجين المحليين، لذلك سنحاول في هذا الفصل الوقوف على واقع التحرير التجاري في الدول الثلاثة، وأبرز الإجراءات التي قامت بها في هذا الاطار.

ومن أجل الوقوف على أهم وقائع التحرير التجاري للدول الثلاثة قمنا بتقسيم هذه الفصل إلى أربع مباحث هي:

المبحث الأول: واقع التحرير التجاري في الجزائر؛

المبحث الثاني: تطوير التجارة الخارجية الجزائرية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

المبحث الثالث: واقع التحرير التجاري في البرازيل؛

المبحث الرابع: واقع التحرير التجاري في ماليزيا؛

المبحث الأول: واقع التحرير التجاري في الجزائر

يهدف هذا المبحث إلى الوقوف على واقع التحرير التجاري في الجزائر، بحيث سيتم من خلاله التطرق إلى أهم التطورات والمتغيرات التي ترتبط بتحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

المطلب الأول: لمحة للواقع الاقتصادي للجزائر قبل سنة 1990

لقد استطاعت الجزائر أن تسترجع استقلالها السياسي سنة 1962، إلا أنها تميزت بوضع اقتصادي يعتمد كليا على الخارج وتحديدا على فرنسا، وقد تزايد هذا الاعتماد نتيجة عدم امتلاك الجزائر للمقومات الأساسية الضرورية لتنفيذ السياسات الاقتصادية العامة وسياساتها التجارية بصفة خاصة.

ونظر لأن الجزائر تعتمد على مداخيل صادرات النفط فقد وقعت في الثمانينيات من القرن الماضي كبقية الدول المصدرة للنفط في أزمة اقتصادية حادة أدت إلى تراجع مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة تعميق أزمة المديونية الخارجية، الأمر الذي دفع بالجزائر للإمتثال لنادي باريس من أجل إعادة جدولة ديونها، واللجوء إلى صندوق النقد الدولي والذي تعاظم دوره في توجيه الاقتصاد الوطني في تلك الفترة.

لتدخل بعدها الجزائر مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بداية التسعينيات، بحيث تزامنت مع المخططات التنموية التي تتطلب استثمارات ضخمة فاقت إمكانيات التمويل المحلي، والتي يمكن التطرق لها بنوع من التفصيل في هذا المبحث.

الفرع الأول: مرحلة رقابة الدولة لقطاع التجارة الخارجية 1962-1969

كما أسلفنا الذكر فإن هذه المرحلة هي مرحلة بعد الاستقلال مباشرة، تميزت باقتصاد تابع كليا لفرنسا، نظرا لافتقار الجزائر للصناعات الأساسية بغض النظر عن بعض الصناعات التحويلية ذات الطابع الحرفي، وأن 80 % من النشاطات الصناعية والزراعية تابعة للمستعمر، وأن الهياكل القاعدية المساعدة على تسريع العمليات الإنتاجية وتحسين أداءها، والمتمثلة في الطرق المعبدة 10000 كم، و4300 كم من السكك الحديدية، 20 مطار، 600 كم خطوط كهربائية، بالإضافة للمنشآت الأخرى كميناء الجزائر والمصارف ، تتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية[1].

[1]- صالح مفتاح، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسات التسويقية، يوم 20 /21 أفريل، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2004.

كما أن إعلان الاستقلال أدى إلى مغادرة ما يقرب من مليون إطار تقني أوروبي الجزائر، وعند مغادرتهم حولوا معهم مدخراتهم ورؤوس أموالهم، الأمر الذي جعل من الجزائر دولة عاجزة على إدارة اقتصادها.

إلا أن هذه الأوضاع الصعبة لم تمنع الجزائر من اعتماد جملة من القوانين والإجراءات حاولت من خلالها التحكم في اقتصادها، وتنظيم التجارة الخارجية، بحيث تمثلت في[1]:

1. **الرقابة على الصرف**: حيث عرفت الجزائر استقرارا في أسعار الصرف خلال هذه الفترة؛
2. **الرسوم الجمركية**: بحيث تم استحداث تعريفات جمركية جديدة وتنويعها بما يتماشى مع احتياجاتها بهدف حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وتشجيع الصناعات التحويلية وزيادة مداخيل الخزينة؛
3. **نظام الحصص والتجمعات المهيمنة للشراء**: عمدت الحكومة الجزائرية على تطبيق نظام الحصص وإنشاء تجمعات مهيمنة للشراء تستند على مجموعة من الرسوم التنفيذية، سمحت للسلطات بالرقابة على التجارة الخارجية بغية[2]: - إعادة توجيه الواردات؛

- خفض فاتورة الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة؛
- حماية الإنتاج الوطني وتحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة.

وبالرغم من هذه الإجراءات الحمائية إلا أن وضعية الميزان التجاري كانت تتراوح بين الفائض والعجز، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه.

جدول رقم (08): يوضح تطور الصادرات والواردات للجزائر من 1963 إلى 1966.

الوحدة: مليون دج

	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الواردات	2887	3471	3314	3154	3154	4023	4981
الصادرات	3610	3589	3146	3070	3572	4098	4611
الميزان التجاري	723	118	168 -	84 -	418	75	370 -

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، **حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التجارة الخارجية**، ص ص: 02-03.

[1]- طالب دليلة، **أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جامعة جيجل، الجزائر، 2018، ص: 236.

[2]- صالح تومي، عيسى شقيقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)**، مجلة الباحث، العدد 4، 2006، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص: 02.

فبعد الفائض المسجل في سنتي 1963 و1964، فقد عرفت الجزائر أول عجز في ميزانها التجاري سنة 1965 بقيمة قدرت بـ 168 مليون دج، ويرجع سبب العجز إلى انخفاض قيمة الصادرات إلى حوالي 3146 مليون دج، بعد أن كانت قيمتها سنتي 1963 و1964 على التوالي 3610 و3589 مليون دج، وقد تمثلت أغلب الصادرات لهذه الفترة في المواد الغذائية[1]، وهذا ما يظهره الجدول رقم(08) هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن الجدول رقم (08) يوضح تركز الاقتصادي الوطني في منطقة واحدة، تمثلت في التبعية لفرنسا، هذا ما يؤكد التبعية المطلقة للاقتصاد الوطني للاقتصاد الفرنسي نظرا لعدة أسباب كنا تطرقنا إليها في تمهيد المطلب أعلاه، بحيث سجلت أكبر حجم للواردات من فرنسا بقيمة تقدر بـ 2449 مليون دج، من مجموع الواردات المقدرة بـ 3471 مليون دج في سنة 1964، أي بنسبة تقدر بـ 70 %[2].

جدول رقم (09): يوضح الواردات الجزائرية حسب المنطقة من 1964 إلى 1966.

الوحدة: مليون دج

	1964	1965	1966
فرنسا	2449	2330	2167
دول من منطقة الفرانك	188	169	81
دول خارج منطقة الفرانك	834	815	906
المجموع	3471	3314	3154

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، **حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التجارة الخارجية**، ص: 02.

كما أن أكبر عجز خلال هذه المرحلة سجل في سنة 1969 بقيمة تقدر بـ 370 مليون دج، نتيجة الزيادة في قيمة الواردات، بحيث سجلت 4981 مليون دج مقابل 4611 مليون دج للصادرات وأن أغلب الواردات تمثلت في سلع التجهيز والمنتجات النصف المصنعة التي كانت ضرورية لتلبية احتياجات البلاد في تلك الفترة[3]، لذلك نجد أنه في نفس السنة كانت قيمة واردات التموين الصناعي بلغت 1047 مليون دج.

ولعل العامل الآخر الذي زاد من تعميق العجز في نفس الفترة هو تراجع صادرات المواد الغذائية ابتداء من سنة 1965 نظرا لتأميم الأراضي الزراعية، وأيضا متطلبات المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي كان يهدف إلى تحضير الوسائل المادية والبشرية، بحيث أعطيت الأفضلية إلى إنشاء الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات وكذا التحضير للمخططات اللاحقة، وبالرجوع للإحصائيات في تلك الفترة نجد تطور واردات الآلات والسلع

[1]- الديوان الوطني للإحصاء، **حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التجارة الخارجية**، ص: 02.

[2]- **نفس المرجع**، ص: 09.

[3]- **نفسه**.

التجهيزية خلال السنوات 1967-1968-1969 حيث سجلت على التوالي القيم 546 مليون دج، 1036 مليون دج، 1180 مليون دج.

وفي المقابل فقد عرفت صادرات المحروقات ازدهارا في نفس الفترة، بحيث انتقلت من 2605 مليون دج سنة 1967 إلى 3118 مليون دج سنة 1969.

الفرع الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970-1989.

كان يطلق على هذه المرحلة، بمرحلة الاقتصاد الإداري المخطط، نظرا لأن الاقتصاد في هذه الفترة يخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه والمركزي في منح استراتيجيات التنمية الاقتصادية والإجتماعية في جميع القطاعات، وما يؤكد ذلك هو:

- ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي، بحيث شرعت في إنشاء المؤسسات الوطنية العمومية والقيام بتأميم الميادين الصناعية، المالية وقرارات تخصيص الإستثمارات وتمويلها وكذا احتكار التجارة الخارجية[1]، بحيث تميزت هذه الفترة بضعف الإمكانيات البشرية والمادية والمالية.

كما أن الدولة اعتمدت في هذه المرحلة أسلوب التخطيط عن طريق المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، الذي كان يهدف إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي وجعل التصنيع من أهم العوامل الأساسية المساهمة في التنمية الاقتصادية، لذلك اتجهت السلطات الجزائرية سنة 1971 الى إقرار مجموعة من القوانين والإجراءات يتمحور مضمونها في خدمة الإنتاج الصناعي في الجزائر، والذي يعد محرك التنمية، وأن من بين هذه الإجراءات احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية.

وأن احتكار التجارة الخارجية أيضا في هذه المرحلة كان بدافع التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز على قطاع المحروقات، وقد أدخلت إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم وأجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين: واحد للاستغلال والآخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما.

إلا أنه وخلال مجريات هذه الفترة ظهرت هناك نوعين من الاحتكارات هما[2]:

1. **الإحتكار الرسمي**: يمنح للمؤسسات الوطنية أيا كان نشاطها إنتاجي أو توزيعي، بهدف استعمال المستوردات لتشغيل المؤسسة وليس للمتاجرة بها؛

[1]- صالح مفتاح، **مرجع سبق ذكره**، ص: 03.

[2]- زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص: 84.

2. **الإحتكار بالتأشيرة:** ويتعلق بقائمة السلع التي تعجز المؤسسة العمومية عن توفيرها لفائدة زبائنها، مما استدعى بها منح امتياز للمستوردين سواء عموميين أو خواص في شكل تأشيرة صادرة عنها لا تتعدى صلاحيتها 06 أشهر من أجل جلب هذه السلع.

وبعد سنة 1973، واصلت الجزائر خيار الصناعات الثقيلة بحيث كان حجم الانفاق كبيرا نظرا لتزامنها مع برنامج المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) وارتفاع سعر البترول في الأسواق الدولية مما سمح بمضاعفة جهود الدولة في تخفيض التبعية الاقتصادية والتوجه نحو الميادين الفلاحية، ومن أجل التأكد من احتكار الدولة للتجارة الخارجية في هذه الفترة لابد من الرجوع لفواتير استيراد المواد الاستهلاكية التي لا تدخل في الإنتاج خلال هذه المرحلة ومقارنتها بفترة سابقة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (10): يوضح وضعية واردات السلع الاستهلاكية للجزائر خلال الفترة 1970-1973.

الوحدة: مليون دج

السنوات	1970	1971	1972	1973
واردات السلع الاستهلاكية	484	341	400	678

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، **حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التجارة الخارجية**، ص: 04.

أما بالنسبة لحجم الاستيراد المتعلقة بالفترة السابقة، فتتمثل في بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (11): يوضح وضعية واردات السلع الاستهلاكية للجزائر خلال الفترة 1967-1969.

الوحدة: مليون دج

السنوات	1967	1968	1969
واردات السلع الاستهلاكية	429	446	541

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التجارة الخارجية، ص: 04.

من خلال أرقام الجدول أعلاه اتضح بأن فاتورة استيراد المواد الاستهلاكية قد تراجعت نوعا حتى وإن لم نجد فوارق كبيرة، فإننا نعتبره انخفاض ويرجع ذلك إلى أنه وبالرغم من ارتفاع عدد سكان الجزائر من حوالي 12 مليون نسمة سنة 1966 إلى أكثر من 16 مليون نسمة 1973 فقد بقيت فاتورة الاستيراد متقاربة وتقريبا ثابتة، وخاصة وأن متطلبات واحتياجات 4 مليون فرد تحدث الفارق في أي فاتورة.

زيادة على ذلك فإن الانخفاض الملحوظ من سنة 1969 أين سجلت 541 مليون دج، إلى 341 مليون دج سنة 1971، وهذا دليل على أنه تم تطبيق واتخاذ سياسات وإجراءات احتكار التجارة الخارجية من قبل السلطات الجزائرية في هذه الفترة.

ومن بين نتائج هذه المرحلة وفي ظل المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، وجود شركات كبيرة تهتم بالصناعات الأساسية كسوناطراك، الشركة الوطنية للحديد والصلب، شركات السيارات الصناعية، شركة الصناعات الميكانيكية، وغيرها.

وقد تم في سنة 1976 المصادقة على دستور وطني نص على احتكار الدولة للأنشطة الاقتصادية الاستراتيجية، والتي من بينها التجارة الخارجية وكذا امتلاكها لوسائل الإنتاج الرئيسية، وهو ما نصت عليه المواد الآتية[1]:

المادة 13: يشكل تحقيق اشتراكية وسائل الإنتاج قاعدة أساسية للاشتراكية، وتمثل ملكية الدولة أعلى أشكال الملكية الاجتماعية؛

المادة 14: تحدد ملكية الدولة بأنها الملكية المحوزة من طرف المجموعة الوطنية التي تمثلها الدولة.

وتشمل هذه الملكية، بكيفية لا رجعة فيها: الأراضي الرعوية، والأراضي المؤممة، زراعية كانت أو قابلة للزراعة، والغابات، والمياه، وما في باطن الأرض، والمناجم، والمقالع، والمصادر الطبيعية للطاقة، وللثروات المعدنية الطبيعية والحيّة للجرف القاري وللمنطقة الاقتصادية الخاصة.

وتعد أيضا أملاكا للدولة بشكل لا رجعة فيه، كل المؤسسات والبنوك ومؤسسات التأمين والمنشآت المؤممة، ومؤسسات النقل بالسكك الحديدية والنقل البحري والجوي، والموانئ، ووسائل المواصلات والبريد والبرق والهاتف، والتلفزة والإذاعة، والوسائل الرئيسية للنقل البري، ومجموع المصانع والمؤسسات والمنشآت الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أقامتها الدولة أو تقيمها أو تطورها، أو التي اكتسبتها أو تكتسبها.

و "يشمل احتكار الدولة، بصفة لا رجعة فيها، التجارة الخارجية وتجارة الجملة".

ثم تأتي مرحلة التنمية اللامركزية أو التوازنية (1980-1989)، بهدف مراجعة استراتيجيات التنمية والاتجاه نحو الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، أين عرفت انجاز مخططين تنمويين هما على التوالي:

المخطط الخماسي الأول (1980-1984): جاء هذا المخطط التنموي من أجل محاولة إعادة التوازن الاقتصادي الناتج عن تركيز السلطات الجزائرية على النشاط الصناعي بصفة عامة، والمحروقات بصفة خاصة.

ولقد تزامن هذه المخطط مع مجموعة من الإجراءات، تمثلت في[2]:

---

[1]- دستور 1976.الباب الأول: **المبادئ الأساسية لتنظيم المجتمع الجزائري**، الفصل الثاني: الاشتراكية، المواد 13، 14.

[2]- بن حمود سكينة، **مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق**، الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، 13 ماي 2013، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص: 07.

1. التحول إلى اللامركزية في التخطيط (المؤسسات، الولايات، البلديات) من أجل النجاعة والفعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية؛
2. تقسيم المؤسسات العمومية إلى مؤسسات صغيرة حتى يمكن التحكم في تسييرها؛
3. إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات والتي أدت إلى نتائج سلبية مست كل جوانب الاقتصاد الوطني؛
4. إعطاء حرية المبادرة لمسيري المؤسسات العمومية في اتخاذ القرارات الاقتصادية أي استقلالية المؤسسة في التسيير.

أما فيما يخص التجارة الخارجية فإن حيثيات هذه الفترة قد أعطت أولوية لترقية الصادرات خارج المحروقات، كان من بين الإجراءات التي اتخذتها السلطات في هذا الشأن هو تقليل الصادرات البترولية، وإضفاء مرونة أكثر على تسيير الاحتكار.

المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

بعد فشل الإصلاحات التي شرعت الدولة فيها بداية الثمانينات وخاصة بعد الصدمة البترولية لسنة 1986، أدت إلى التفكير بانتهاج نظام اقتصاد السوق بدلا من نظام التخطيط الموجه، لذلك سعت السلطات من خلال البرنامج التنموي لإتخاذ مجموعة من التدابير أهمها:

1. إقبال السلطات العمومية على التعامل مع المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛
2. عقدت الجزائر عدة اتفاقيات تثبيت أدت إلى برامج التعديل الهيكلي وإعادة جدولة ديونها الخارجية؛
3. تشجيع مساهمة القطاع الخاص في البرامج التنموية؛
4. إتمام إنجاز تعهدات القطاع العام عن طريق الشراكة واعتماد صيغ التعاقد من الباطن؛
5. العمل على توفير مناصب الشغل؛
6. توسيع وتنظيم الاستثمار ليشمل حيزا كبيرا من المناطق الجغرافية للوطن، واشراك الخواص وتقديم الامتيازات والضمانات والتسهيلات للمستثمرين؛
7. تحديد نسبة المشاركة الأجنبية بـ 49 % من رأس مال الشركة.

كما وضعت الدولة الجزائرية تحفيزات حقيقية تمثلت في التشجيع الضريبي في سنة 1986، كان أهمها:

- إعفاء رقم الأعمال المحقق من التصدير من طرف عام أو خاص؛
- إعفاء المؤسسات من الدفع الجزافي المتعلق بالأجور من سنة إلى 05 سنوات.

وقد تعدى الأمر مستوى الإعفاء، ليصل إلى التشجيع عن طريق التأمين، بحيث أصبحت المؤسسات تتحمل من 10 إلى 20 % من مخاطر التصدير، على أن تتحمل الشركة الوطنية للتأمين بنسبة تتراوح من 80 إلى 90 % إضافة إلى التشجيعات والإعفاءات، وقد سطرت الدولة تسهيلات جبائية أخرى مست كل من:

- ✓ الرسم على النشاط الصناعي والتجاري؛
- ✓ الرسم الوحيد على الإنتاج؛
- ✓ العمليات المتعلقة بالتصدير وكذا المخصصة لإعادة التصدير؛
- ✓ الرسم الوحيد على تأدية الخدمات بالنسبة للعمليات التي بالعملة الصعبة وهذا لجلب العملة الصعبة.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل إصلاحات صندوق النقد الدولي.

شهدت التجارة الخارجية الجزائرية تقلبات من حيث الإجراءات المتخذة لإدارتها خلال ثلاثة عقود التي تلت الاستقلال، نتيجة التقلبات بين فترات الرخاء وفترات تراجع المداخيل، لذلك تراوحت بين التبعية والإحتكار إلا أن وقعت في أزمة 1986 المتمثلة في تراجع أسعار البترول والتي لم تستطع الدولة الجزائرية الصمود أمام هذه الأزمة التي أسهمت في تعميق أزمة الديون الخارجية للدولة الجزائرية، الأمر الذي جعل من الضرورة والحتمية للجوء لصندوق النقد الدولي.

والذي يقوم بدوره بوضع برامج يصممها ويتابع تنفيذها، وتتمثل في مجموعة من السياسات التصحيحية التي تتم في مجال السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف، ويتم تنفيذها في الأجل القصير أو المتوسط، وتهدف هذه البرامج إلى معالجة الاختلالات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وجميع أوجه السياسات الاقتصادية التي تصب في تحقيق التوازن الاقتصادي[1].

الفرع الأول: التجارة الخارجية والإصلاحات الاقتصادية 1990-1994.

نتيجة أزمة المديونية الخانقة التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986، والتي ترجع إلى تهاوي أسعار البترول، بحيث أصبحت خدمات الديون تلتهم نسبة كبيرة من حصيلة صادراتها من السلع والخدمات وأن المتبقي

[1]- فطيمة حفيظ، **الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2012، ص: 84.

منها لا يكفي لتمويل وارداتها من السلع والخدمات الضرورية، هذا إلى جانب أن القروض التي تحصل عليها يستخدم معظمها في تسديد جزء من إعادة جدولة ديونها الخارجية[1].

إن هذه الأوضاع خلفت عجزا ماليا وتراجعا في إيرادات ميزانية الدولة، تعدت إلى العجز في تمويل المشاريع الاستراتيجية، لذلك كان رد فعل صانعي القرار في الجزائر هو الذهاب نحو الإصلاحات الاقتصادية لكل القطاعات على المستويين الاقتصادي والسياسي، ومن جهة أخرى فإنه هناك أسباب وعوامل أخرى دفعت للتعجيل بعمليات الإصلاح يمكن حصرها في[2]:

1. التسليم بأهمية اللامركزية في التسيير في قرارات السلطات الجزائرية؛
2. ضرورة مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، خاصة من الناحية التكنولوجية وان هذا العامل يستدعي الاندماج في الاقتصادي العالمي، وبالتالي إصلاح وتكييف السياسات والإجراءات الخارجية بما يتوافق مع سياسات الدول الأخرى والمؤسسات الدولية؛
3. التوجه إلى استقلالية المؤسسات ثم الخصخصة والشراكة الاقتصادية من أجل تجنب التطهير المالي وكذا الاستفادة من الخبرات الدولية.

غير أن هذه الإجراءات المتخذة في إطار الإصلاحات (1986-1989) لم تمكن الدولة الجزائرية من معالجة الاختلالات الاقتصادية وأثقلها آجال استحقاق الديون، فكان لا خيار أمامها سوى اتفاقية "ستاندباي" التي تعد المنظمات الدولية الطرف الرئيسي فيها، ونخص بالذكر صندوق النقد الدولي.

والذي بدأ دوره يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989 الذي تعهد فيه بأن الحكومة الجزائرية على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، وأكدت على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزمات الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف، كما أكدت رسالة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص، والذي خصص له حيز كبير في هذه الإصلاحات، والتي سنراها فيما يلي:

[1]- مخلوفي عبد السلام، **أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي**، مكتبة الاقتصاد العام، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2005، ص: 5.

[2]- ساعد محمد، **محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري**، قسم العلوم التجارية، جامعة تيارت، الجزائر، 2017، ص:34.

1. برنامج التصحيح الهيكلي الوطني خلال (89-91)، (اتفاق الاستعداد الائتماني):

قررت السلطات تدعيم جهودها في تصحيح الاقتصاد الكلي باعتماد برنامجين مدعمين من قبل صندوق النقد الدولي، وتضمن تنفيذ سياسة صارمة لتقليص الطلب وإعادة النظر في معدل سعر الصرف أي تعديل سعر الصرف الإسمي وبالتالي تخفيض قيمة العلمة، إلى جانب تطبيق إجراءات بخصوص تحرير التجارة الخارجية بحيث تمثل هذين البرنامجين في[1]:

الإتفاق الأول Stand by (30 ماي 1989): في إطار هذا الاتفاق وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155,7 مليون دولار للجزائر شريطة التزامها بتنفيذ مجموعة من الشروط كان من بينها:

- إتباع سياسة نقدية صارمة وأكثر تقيدا.
- تحرير الأسعار.

الإتفاق الثاني (اتفاق الاستعداد الائتماني) 03 جوان 1991: نتيجة عدم تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية من خلال تطبيق الاتفاق السابق وأمام ارتفاع خدمة الدين، لجأت الحكومة الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة، فتحصلت بموجب الاتفاق الثاني على 400 مليون دولار وفق أربع دفعات، وفي نفس الوقت تحصلت على قرض بقيمة 350 مليون دولار من البنك الدولي من أجل التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

وقد تضمن الاتفاق الثاني الشروط التالية:

1. تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛
2. إعطاء استقلالية كاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية؛
3. تخفيض قيمة العملة الوطنية (تقليص الدعم الموجه للمواد الاستهلاكية)؛
4. تحرير الأسعار ورفع الدعم الكلي عنها؛
5. إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة؛
6. تحرير التجارة الخارجية من خلال رفع القيود عليها وتمكين القطاع الخاص من المشاركة فيها؛
7. إصلاح النظام الجمركي والضريبي وجعله نظام بسيط؛
8. تخفيض النفقات العمومية وخوصصة المؤسسات العمومية.

[1]- ساعد محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 45.

كما أن الضغوطات الداخلية (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية) والخارجية (الديون) وفي ظل تراجع مقومات أركان الدولة، أصبح من اللازم إستجابة السلطات بتقديم أو إبداء رد فعل يتجاوب مع جميع الأطراف تتمثل في إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي من أجل محاولة تجاوز الأزمة لذلك بات أمام صانعي القرار في الجزائر البحث عن إجراءات التصحيح الهيكلي في إطار الديون الممنوحة وفي إطار الاستعداد الائتماني الثاني، بحيث قامت الحكومة بوضع برامج تمثلت في[1]:

برنامج الحكومة الأول سنة 1991: ويشمل:

- ✓ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية؛
- ✓ تنظيم السوق المالي وذلك بإنشاء بورصة مالية للقيم المنقولة؛
- ✓ وضع استراتيجية تهدف إلى إشراك القطاعين العام والخاص.

برنامج الحكومة الثاني خلال الفترة (1992-1993): وتكمن نتائجه في:

- ✓ تراجع متوسط الاستهلاك الفردي بنسبة قدرت بـ 20 %؛
- ✓ ارتفاع أسعار مواد الاستهلاك بما يقارب 30 %؛
- ✓ ارتفاع حجم البطالة.

2. **برنامج التصحيح الهيكلي الوطني خلال (93-94)**:

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسستين الدوليتين لمدة سنة، وقد اتخذت عدة إجراءات ذات طابع كلي بهدف تحقيق التوازنات الكبرى، أهمها:

- ✓ تحرير الأسعار وإزالة القيود على التجارة الخارجية والحد من دعم معظم السلع الأساسية؛
- ✓ تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة قدرت بـ 50 %؛
- ✓ إيجاد آليات وميكانيزمات للانتقال إلى اقتصاد السوق (استقلالية المؤسسات، والخوصصة....)؛
- ✓ وضع لأول مرة في الجزائر قانون الاستثمار رقم 12/93.

[1]- ساعد محمد، **المرجع السابق**، ص: 54.

الفرع الثاني: الإصلاحات في إطار التعديل الهيكلي 1995-1998.

يتمثل هذا الإصلاح في برنامج قدم للجزائر، يندرج ضمن الاتفاقية التي أبرمت بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي وذلك في ماي 1995 بعد أن تم التقارب من أجل إعادة التوازنات والنهوض بمعدلات النمو وتخفيض معدلات التضخم وإعداد برنامج نموذجي، سمح للجزائر بالاستفادة من قرض قدر بـ 1.70 مليار دولار من أجل دعم الإصلاحات الهيكلية المبرمجة على المدى المتوسط، ويتم التسديد في مدة 10 سنوات مع الإعفاء لمدة 5 سنوات من الفائدة[1].

ويعادل هذا القرض نسبة 127.8% من حصة الجزائر في الصندوق، وقد وافق صندوق النقد الدولي على تقديم هذا القرض، مقابل الاتفاق على جملة من المحاور الكبرى والمتمثلة في[2]:

1. إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة وإنشاء مكاتب صرف إبتداء من جانفي 1996؛
2. تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50 % كحد أقصى؛
3. زيادة تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي وإعادة النظر في دعم أسعار الفلاحة؛
4. ترشيد تسيير النفقات وتقليص الأجور والحد من الزيادة في العملة؛
5. إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب وذلك بالتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين ووضع نظام التأمين والبطالة لا سيما بعد اعتماد فكرة تسريح العمال والتقاعد المبكر ومعدلات البطالة المتزايدة؛

لذلك نجد أنه من بين نتائج هذا البرنامج ارتفاع أسعار المنتوجات الغذائية والبترولية إلى ما يقارب 200 % بين سنتي (1994-1996) تماشيا مع الأسعار العالمية بعدما كانت مدعمة قبل سنة 1994.

إلا أنه ومن خلال تحليلنا لسياسات التعديل الهيكلي لا حظنا تركيز صندوق النقد الدولي على شرطين أساسيان في مراحل الإصلاح الاقتصادي للجزائر تمثلا في آليات سعر الصرف وشرط إزالة القيود السلعية والخدمية، بحيث يسعى من خلالها إلى تشجيع تحرير التجارة الخارجية بواسطة آليات سعر الصرف وإزالة العقبات أمام النفقات السلعية والخدمات، لكي تساير أهداف منظمة التجارة العالمية.

لذلك نجد برنامج التعديل الهيكلي يعتمد بالأساس على انتهاج سياسة أسعار الصرف التي تتماشى والإصلاحات بشكل عام بحيث أن سعر الصرف له دور في تثبيت العجز في ميزان المدفوعات.

---

[1]- مدني بن شهرة، **سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر**: البرنامج والآثار، مجلة بحوث اقتصادية، جامعة تيارت، الجزائر، 2014، ص: 05.

[2]- مخلوفي عبد السلام، **مرجع سبق ذكره**، ص: 17.

ويرى صندوق النقد الدولي بأن أغلب الدول التي تعاني من العجز تقوم بتحديد أسعار صرفها بطريقة حكومية وتحكمية لا تعكس حالة السوق لذا يشترط صندوق النقد الدولي تخفيض قيمة العملة الوطنية من أجل توحيد سعر الصرف في السوق الرسمية والموازية ويرجع ذلك إلا أن عملية التخفيض تسهم في دفع حركة الصادرات والواردات وكذلك تدفق رؤوس الأموال والتحويل الخارجية، مع تسقيف قائمة السلع الخاضعة للحماية الجمركية.

الفرع الثالث: آليات ترقية التجارة الخارجية

سنحاول من خلال هذا المحور صياغة بعض الإجراءات التي من شأنها أن تسهم في ترقية التجارة الخارجية، ومن بين هذه الإجراءات نجد:

1. **الإصلاحات القانونية للتجارة الخارجية:** وذلك بوضع جملة من القوانين والإجراءات تهدف إلى تشجيع التبادل الدولي عن طريق تحويل نظام التجارة الخارجية باتجاه الحياد، بمعنى عدم انحياز الدولة بسياسات تفضيلية اتجاه الواردات.

2. **الإصلاحات المؤسساتية للتجارة الخارجية:** استحداث مؤسسات تهدف إلى ترقية التجارة الخارجية عن طريق تقليل العراقيل التي تقف أمام تدفق السلع والخدمات، وتساهم في وضع الأدوات والأسس التنظيمية والهيكلية المتعلقة بتسهيل انسياب التجارة الخارجية.

3. **إصلاح نظام الصرف:** الذي يعد من أهم المعايير الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي لدى صندوق النقد الدولي، خاصة وأن تسوية سعر الصرف يسمح بحرية دخول العملة الصعبة من أجل تمويل صفقات التجارة الخارجية وإلغاء احتكار الدولة لعملية استيراد المواد الاستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض من أجل الاستيراد وجعلها في متناول المتعاملين الاقتصاديين الخواص.

4. **تعديل النظام الجمركي:** تكييف القوانين الجمركية وفق المتطلبات الجديدة لاقتصاد السوق، بحيث تكون أكثر مرونة من حيث ترقية وتشجيع المبادلات الدولية.

المطلب الثالث: وضعية التجارة الخارجية الجزائرية ابتداء من سنة 2000.

انطلاقا من سنة 2000 استعادت الدولة دورها الاقتصادي نتيجة وضوح اتجاه سوق النفط العالمي، الأمر الذي مكن الدولة من تخطيط برامج استثمارية طويلة المدى، خصصت لها موارد مالية كبيرة، بحيث أدرجت ضمن مخططات تنموية موسعة نتيجة تراجع عبء المديونية، وذلك يرجع للتحسن المستمر في أسعار البترول.

الفرع الأول: مكانة التجارة الخارجية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004

يعد برنامج أو سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل السياسة المالية المبنية على الانفاق العام، والتي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في الأجل القصير.

لذلك يعتبر مخطط الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2000-2004)، أحد اهم برامج الانفاق المالي للدولة الجزائرية من أجل الانتقال النوعي في معدلات النمو الاقتصادي، بحيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا المخطط بحوالي 525 مليار دينار جزائري، ويعادل بالتقريب 7 مليار دولار موزعة على فترة 4 سنوات[1]، كالآتي:

جدول رقم (12): يوضح توزيع المبالغ المالية خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2004.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	2001	2002	2003	2004
المبلغ	205	185,9	113,2	20,5

المصدر: زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص: 152.

وأن من بين الأهداف الأساسية لهذا البرنامج (2000-2004) هو الحد من الفقر وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الفضاء الوطني، ولقد سمح بتحقيق استقرار للاقتصاد الوطني وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2003، أين سجل نسبة نمو قدرت بـ 7 % وقد صاحب ذلك جملة من البرامج لفائدة عدة قطاعات[2]، يمكن التطرق لكل قطاع من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (13): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب كل قطاع (2001-2004).

القطاعات	المبلغ بملايير د.ج	النسبة (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	13.4
دعم الإصلاحات	45	8.6
المجموع	**525**	**100**

المصدر: كريمة حبيب، عادل زقرير، **إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستديم بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 5، 2018، ص: 113.

[1]- مراس محمد، **دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر "باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR"**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني، جامعة بشار، الجزائر، 2015، ص: 32.

[2]- أحمد ضيف، **دور الاستثمار العمومي في استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو**، مجلة معارف، قسم 1: العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 12، المركز الجامعي بريكة، ولاية باتنة، الجزائر، 2012، ص: 178.

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن برنامج الإنعاش الاقتصادي يرتكز على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بحيث خصص له مبلغ 210.5 مليار دج، أي بنسبة قدرت بـ 40 %، يليها الاهتمام بمحور التنمية المحلية والبشرية، أين قدرت قيمة الإنفاق عليه بـ 204.2 مليار دج، أي بنسبة 38.8 %.

ولعل الهدف من تخصيص الإنفاق لهذه القطاعات في هذا البرنامج، هو إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يعد أساس التنويع الاقتصادي وتكوين الثروة، خاصة وأن المزيد من الإنفاق يسهم في تحسين القدرة الشرائية.

أما بالنسبة لمحل قطاع التجارة الخارجية من برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبالرجوع لتوزيع الانفاق على القطاعات وكذا من خلال تحليل للميزان التجاري للفترة السابقة لسنة 2000، فإنه يمكن القول بأن برامج الانفاق العام التي باشرتها الدولة الجزائرية منذ سنة 2000 لم يكن لها أثر واضح ودقيق على التجارة الخارجية الجزائرية، بل وجدنا تغير واضح تمثل في ارتفاع قيمة صادرات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وعليه يمكن أن نستنتج بأن حتى فعالية سياسة الخروج من دائرة صادرات المحروقات والتنويع الاقتصادي لم يكن لم أثر ضمن البرنامج.

الفرع الثاني: مكانة التجارة الخارجية ضمن برنامج دعم النمو وبرنامج الاستثمارات العمومية 2005-2012.

بعد انقضاء فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي عززت السلطات الجزائرية الاقتصاد الوطني ببرنامج آخر، أطلق عليه برنامج "دعم النمو" خصص له غلاف مالي قدره 4203 مليار دج، وذلك من أجل استكمال مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، خاصة وأن النمو الاقتصادي شهد تحسن نتيجة المبادرة التي تبنتها في البرنامج السابق، فعمدت على مواصلة البرنامج التكميلي لدعم النمو، و الجدول التالي يوضح بعض المبالغ المخصصة لمجموعة من القطاعات في هذا البرنامج التكميلي.

جدول رقم (14): بعض المبالغ المخصصة للاستثمارات المختلفة لبرنامج دعم النمو في الجزائر (2005-2009).

القطاعات	الغلاف المالي (مليار دج)
برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان	1.908.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1.703.10
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها لـ التجارة	203.9 2.0
برنامج التكنولوجيا الجديدة	50.0

المصدر: ساعد محمد، **محاضرات في الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

من الجدول أعلاه يمكننا تحديد مدى اهتمام الدولة الجزائرية بالتجارة الخارجية خلال فترة البرنامج (2005-2009)، بحيث نجد بأن الدولة خصصت مبلغ 203.9 مليار دج من أجل تطوير الخدمات العمومية وتحديثها، خصص منها 50 مليار دج لقطاع التجارة بصفة عامة، وهو مبلغ غير كاف مقارنة بما وجه للقطاعات الأخرى، وبالتالي يمكن القول بأن الدولة الجزائرية لم تمنح اهتماماتها لقطاع التجارة الخارجية ضمن برنامج دعم النمو.

ويرجع ذلك إلى أن الدولة اعتمدت على سياسة مالية توسعية خاصة في جانب الانفاق الاستثماري العمومي، وأن استراتيجية النمو الاقتصادي التي اعتمدت عليها عن طريق دعم المستوى الداخلي من خلال البرامج التنموية المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو خاصة وأننا لاحظنا تخصيص أغلفة مالية كبيرة لقطاعي البناء والاشغال العمومية والخدمات.

إلا أنه يمكننا رصد الآثار المترتبة عن برامج الانفاق على التجارة الخارجية والانفتاح التجاري بصفة خاصة، بحيث تتحدد نسبة الانفتاح التجاري بحجم الصادرات والواردات، وبما أن الانفاق العام في هذه الفترة كان مرتفعا وباستمرار فإن ذلك أدى إلى ارتفاع حجم الصادرات والواردات، وبالتالي زاد من حجم التعاملات الخارجية، وأن ارتفاع هذه النسبة أدى مباشرة إلى زيادة معدل الانفتاح التجاري أي أن برنامج الإنعاش ودعم النمو أدى إلى تحرير التجارة الخارجية عن طريق التوسع في الإنفاق، وبالتالي له أثر إيجابي في ذلك بشكل غير مباشر.

الفرع الثالث: تحليل وضعية التجارة الخارجية بعد سنة 2012.

شهدت التجارة الخارجية للجزائر مستويات نمو متسارعة ابتداء من سنة 2000 واكبت استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للمحروقات، انعكست في ارتفاع حجم الصادرات والواردات الى غاية 2012، وقد تميزت هذه الفترة في الغالب بفائض في الميزان التجاري، ليعرف هذا الفائض تراجعا ابتداءا من سنة 2012، أين سجل قيمة قدرت بـ 21.5 مليار دولار أمريكي مقابل 11.065 مليار دولار سنة 2013 أي بنسبة تراجع قدرت بـ 54 % في نفس السنة أي بفارق قدر بـ 10 مليار دولار أمريكي، بالرغم من أن الصادرات الإجمالي في سنتي 2012 و2013، سجلت قيمة قدرت بـ 71.866 مليار دولار و65.917 مليار دولار على التوالي.

وفي هذا الفرع سنحاول رصد وتحليل الأرقام والبيانات للفترة الممتدة حتى سنة 2018، المتعلقة بالتجارة الخارجية للجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (15): يوضح تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2012 – 2018.

الوحدة: مليار دولار

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات خ المحروقات	2.062	2.165	2.582	2.063	1.780	1.930	2.830
صادرات المحروقات	69.804	63.752	60.304	35.724	28.246	33.261	38.338
مجموع الصادرات	71.866	65.917	62.886	37.787	30.026	35.191	41.168
الواردات	50.376	54.852	58.580	51.501	47.089	46.059	46.197
الميزان التجاري	21.490	11.065	4.306	-13.714	-17.063	-10.868	-5.029

المصدر: وزارة التجارة الجزائرية.

عند تحليلنا لبيانات الجدول نجد:

1. تراجع معتبر في قيمة الصادرات الإجمالية بنسبة قاربت 50 %، أين سجلت قيمة قدرت بـ 71.86 مليار دولار في سنة 2012 لتنخفض إلى ما مقدراه 37.78 مليار دولار في سنة 2015، مقابل ارتفاع في فاتورة الواردات في نفس الفترة، أين سجلت في السنوات 2012- 2013 – 2014 قيم تقدر بـ 50.37، 54.85، 58.58 مليار دولار على التوالي.
2. كما شهدت سنة 2016 أصغر قيمة لإجمالي الصادرات، أين قدرت بـ 30 مليار دولار والتي تعد أصغر حصيلة منذ سنة 2000، لترتفع بعدها حصيلة الصادرات في السنوات التالية بفارق قدره 5 مليار دولار، 11 مليار دولار، أي 35 مليار← 2017 و41مليار← 2018.
3. وما زاد من اختلال وضعية التجارة الخارجية في سنة 2016 هو الارتفاع في فاتورة الواردات التي سجلت في نفس السنة قيمة قدرت بـ 47 مليار دولار، لتبقى تقريبا في نفس القيمة إلى غاية سنة 2018، الأمر الذي أدى إلى تسجيل عجوزات متتالية في الميزان التجاري الجزائري ابتداء من سنة 2015 إلى غاية يومنا هذا، وقد سجل أشد عجز سنة 2016 بقيمة قدرت بـ -17.06 مليار دولار، ليتراجع في سنة 2018 بحوالي 12 مليار دولار.

وقد تمثلت أهم السلع المستوردة في السيارات السياحية وسيارات نقل البضائع، تجهيزات الهواتف النقالة، توربينات الغاز وأجزاءها، ويمكن ذكرها بنوع من التفصيل في الجدول التالي:

جدول رقم (16): يوضح أهم السلع التي استوردتها الجزائر خلال الفترة 2012-2018.

معدات التجهيزات الصناعية	نصف المنتجات	المنتجات الغذائية	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	المنتجات الخام
-السيارات السياحية وسيارات نقل البضائع -تجهيزات الهواتف النقالة -توربينات الغاز واجزاءها	-قضبان من الحديد والصلب ومنتجات المعادن -المازوت والبنزين عالي الجودة -الأوراق والكارتون	-القمح -الحليب المجفف -السكر وزيت الصوجا	-الأدوية -منتجات صيدلانية غير الادوية	-التبغ والسجائر -الخشب

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018.

إن أرقام الجدول أعلاه تؤكد هشاشة الاقتصاد الجزائري نظرا لارتفاع وتنوع في فاتورة الواردات وتركز الصادرات في مورد وحيد هو المحروقات مما جعله مرتبط ارتباط وثيقا بمداخيل الدولة التي لا تزال تشكل 97 % من العائدات، وبالتالي يؤثر على التوازنات الكلية في حالات التقلبات الأسعار العالمية (تراجع أسعار البترول).

وما زاد من تعميق اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية هو انخفاض الصادرات خارج قطاع المحروقات، وبالتالي اقتصار الصادرات الجزائرية على البترول فقط، نظرا لفشل السلطات الجزائرية منذ عقود في إيجاد مخرج لهذا الوضع الاقتصادي، وذلك بالرغم من جميع الرهانات المتعلقة بضرورة النهوض بالإنتاج الوطني وتنويع الموارد المالية للبلاد، وذلك بالتركيز على السياسات الاقتصادية المعتمدة على النهوض بالصادرات خارج المحروقات والتقليص من التبعية النفطية، إلا أن الأرقام الرسمية تؤكد بأن الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز ملياري دولار منذ عقود.

وما يميز هذه الصادرات خارج المحروقات هو انخفاض سعرها نظرا لأنها سلع أولية، وقد تمثلت أهمها في:

جدول رقم (17): يوضح أهم المنتجات الجزائرية المصدرة خارج المحروقات.

نصف المنتجات	الغذاء	مواد خام
-زيوت قطران الفحم -الأسمدة -الهيليوم -الزجاج -الجلود	-التمور -المياه المعدنية والغازية -عجائن غذائية -السمك -بعض الخضروات	-فوسفاط الكالسيوم الطبيعي -الرخام والحجر الجيري -الصوف -بقايا ومخلفات الورق -زيت الزيتون -الدهون النباتية والحيوانية

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018.

وأن اتجاهات التجارة لهذه المنتجات تمثلت في الدول التالية:

بلد الاستيراد	النسبة %
إيطاليا	14,88
اسبانيا	12,15
فرنسا	11,25
الولايات المتحدة الامريكية	9,37
بريطانيا	6,73

وما يؤكد عدم تنوع الصادرات الجزائرية هو التقارير المتعلقة بمؤشرات التركز والتنويع الاقتصادي التي تقوم بها الهيئات الدولية، فإن دولة الجزائر تحتل المراتب الأخيرة من حيث التنوع السلعي، ومن بين هذه المؤشرات نجد:

مؤشر التنوع: هو مؤشر يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في اجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

مؤشر التركز فهو: فيعرف بمؤشر "هيرشمان – هيرفيندال" ويستخدم لقياس درجة التركز السلعي لإجمالي الصادرات ودراسة المنافسة السوقية. وتتراوح قيمته بين (0-1)، بحيث كلما اقتربت القيمة من الصفر دل ذلك على التنوع الكبير في الصادرات بينما كلما اقتربت القيمة من الواحد دل ذلك تركز صادرات الدولة على عدد محدود من السلع.

مؤشر كفاءة التجارة: هو مؤشر مركب يرتكز حسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، كمتوسط نصيب الفرد والحصة السوقية وتنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية.

وأنه يمكن اسقاط هذه المؤشرات على الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(18): مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الجزائر (تنافسية الصادرات).

السنوات	2005			2012			2014			2016		
المؤشر	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
الجزائر	108	0.588	0.810	98	0.540	0.724	99	0.490	0.743	93	0.489	0.816

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2005، 2012، 2014، 2016.

من خلال الجدول أعلاه، وبالرغم من جميع الإجراءات والقوانين الموضوعة من أجل تنويع الصادرات الجزائرية إلا أنه وجدنا تراجع في العدد السلع المصدرة من 108 سلعة سنة 2005، إلى 98 سلعة سنة 2012، إلى 93 سلعة سنة 2016.

ويرجع ذلك إلى أن السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة الرامية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، هي سياسات غير فعالة ولا تصب في إزالة العقبات التي تحول دون تطوير الصادرات خارج المحروقات، وأهمها صعوبات عمليات التحويل المالي.

كما أن السياسة التجارية في الجزائر تتضمّن عناصر الحمائية التجارية، بالإضافة إلى عناصر تحرير التجارة وتشجيع الصادرات، لكن هناك تحديات عديدة تعرقل قدرة الدولة الجزائرية على الاستفادة من المنافع الكاملة لإمكاناتها، وتتمثل أهم هذه التحديات في ضعف آليات الحوكمة والبنية التحتية الهشّة على صعيد التجارة، وهذا ما يقابل انخفاض في مؤشرات الخدمات اللوجيستية المتعلقة بالتبادل التجاري الدولي والصادرة عن البنك الدولي، كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم (19): يبين مؤشر الخدمات اللوجيستية للتبادل التجاري في الاقتصاد العالمي، مؤشر أداء الخدمات اللوجيستية.

السنوات	2010	2012	2014	2016
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: كفاءة وجود الخدمات يتراوح من 1 إلى 5 (1 منخفض، إلى 5 مرتفع).	2.24	2.13	2.54	2.91
سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية 1-5	2.81	2.85	3.04	3.08
نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل 1-5	2.06	2.02	2.54	2.58
القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها 1-5	2.26	2.46	2.54	2.86
كفاءة عملية التخليص الجمركي	1.97	2.26	2.71	2.37

المصدر: البنك الدولي.

بالنظر لمعطيات الجدول أعلاه لاحظنا بأنه توجد نفس الأرقام الدالة على أداء خدمات التبادل التجاري والتي في الغالب 2 من 5 (متوسط الأداء العالمي هو 3.7)، خلال الفترة الممتدة 2010 -2016، وهو ما يوضح بقاء نفس العقبات التي تحول دون تطوير الصادرات خارج المحروقات وأهم هذه العقبات عمليات التحويل المالي نحو الدولة التي تصدر إليه المنتجات الوطنية، زيادة على منحهم 25 % فقط من عائدات الصادرات بالعملة الصعبة وغيرها من العوامل التي بقيت تشجع الواردات على حساب الإنتاج الوطني.

المطلب الرابع: مبررات ودوافع التحرير التجاري للجزائر.

بالنسبة لدوافع التحرير التجاري للجزائر فإنه توجد عدة عوامل تؤدي إلى هذا التوجه، منها ما هو اختياري يهدف إلى اكتساب وضعية تنافسية وتحسين الأداء التجاري، والآخر حتمي ناتج عن التحولات الاقتصادية العالمية ويهدف إلى الإندماج في الاقتصادي العالمي.

الفرع الأول: الضغوطات الدولية.

لعل من الخصائص الهامة للاقتصاد العالمي المعاصر، هو تزايد دور المؤسسات العالمية في إدارة هذا الاقتصاد، خاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية وانضمام معظم الدول إليها، مما عزز من دور هذه المؤسسات في توجيه الاقتصاد العالمي من خلال تطبيق مجموعة من السياسات النقدية، المالية والتجارية المؤثرة في السياسة الاقتصادية لمعظم دول العالم، وأن من أهم هذه التأثيرات نجد:

1. قواعد النظام التجاري العالمي الجديد خاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، والذي يأخذ بمبدأ المعاملة بالمثل وعدم التمييز بين الدول الأعضاء، بوضعه قواعد عامة لتحرير التجارة الدولية والتي تتيح انفتاح الأسواق المحلية والأجنبية بدرجة مماثلة؛
2. الضغوطات الصادرة عن الدول الصناعية المتقدمة بتطبيق مبادئ الاقتصاد الحر، ودافعت عنه وعملت على نشره من أجل تصريف منتجاتها؛ خاصة وأنها تمكنت من إقامة قاعدة صناعية تصديرية؛
3. تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات خاصة في احتكارها لبعض الأنشطة الإنتاجية والتسويقية الأمر الذي مكنها من فرض شروطها التجارية والاستثمارية على الدولة المستقطبة لها ومنها الجزائر؛
4. الخيارات المطروحة للجزائر من أجل الإنضمام إلى منظمة التجارة الدولية، خاصة وأنها تتيح للدول ضمانات النفاذ إلى الأسواق الأجنبية والقدرة على مقاومة الضغوط الحمائية الدولية، إلا أن هذه الأمر يتطلب تكييف الأنظمة التجارية بما يتوافق مع القواعد والضوابط التجارية العالمية من أجل استغلال الفرص التجارية العالمية، أو تأخير مسيرة مشاركتها الفاعلة في الاقتصاد العالمي؛
5. تطور العلاقات السياسية الجزائرية في السنوات الأخيرة مع عدة دول، انتقلت إلى الجوانب الاقتصادية تطلب ذلك إحداث تسهيلات في حركة الأشخاص وعوامل الإنتاج سواء إجرائية أو جمركية.

الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية

نتيجة العراقيل والصعوبات المطروحة خلال ثمانينيات وفي ظل المساعدات والقروض الممنوحة من طرف الهيئات الدولية في إطار الإصلاحات الاقتصادية، فقد كان لها دور في توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الانفتاح على العالم الخارجي والاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، وأن هذا الأمر يتطلب تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.

لذلك قامت السلطات الجزائرية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91/37 المؤرخ في 13 فيفري 1991، يؤكد على إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية وإلغاء شهادات الاستيراد والتصدير، أي يقوم على مبدأ تحرير التجارة الخارجية بصفة فعلية، بحيث أصبح بإمكان كل من:

- ✓ أي مؤسسة عمومية أو خاصة.
- ✓ أي شخص طبيعي أو معنوي.

أن يقوم بعمليات التجارة الخارجية بشرط وحيد هو التسجيل في السجل التجاري بصفة تاجر جملة وذلك مهما كانت السلعة المستوردة، مع ضبط شروط تمويل عمليات الاستيراد.

ومواصلة لإجراءات التحرير الكامل وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية، فقد تم سنة 1994 بإبرام "اتفاقية Stand by" التي تهدف الى إعادة جدولة الديون، بحيث كان من بين شروطها الأساسية هو تسريع عملية الانفتاح التجاري والسعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وقد ترتب عن هذه الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي قيام السلطات الجزائرية بـ:

1. **زيادة تحرير للتجارة الخارجية:** قامت بحل لجنة AD-HOC، وبالتالي لم تعد هناك أي قيود على عمليات الاستيراد، وأن بنك الجزائر هو القائم على تمويل المتعاملين بالعملة الصعبة لاستيراد السلع؛
2. **تسوية سعر الصرف:** حرية دخول العملة الصعبة من اجل تمويل صفقات التجارة الخارجية وتشجيع القروض من اجل الاستيراد؛
3. **تخفيض قيمة الدينار الجزائري:** بنسبة تقدر بـ 50 %.

وقد تولد على هذه الإجراءات عدة مظاهر سلبية كان من بينها:

1. سهولة الحصول على السجل التجاري سمح للعام والخاص بالاستيراد مهما كانت طبيعة السلعة، الأمر الذي شجع على إلحاق الأضرار بالإنتاج الوطني؛
2. انتشار عمليات المضاربة بالعملة الصعبة، فالمتعامل يحصل عليها على تمويل الاستيراد إلى أنه يوجهها إلى البيع في الأسواق السوداء.

الفرع الثالث: حتمية الإندماج في الاقتصاد العالمي

من بين العوامل التي دفعت بالجزائر لتبني سياسة التحرير التجاري، هو التطورات الاقتصادية الدولية مثل النظام الاقتصادي العالمي الموحد نتيجة وسائل الاتصال الحديثة، بحيث لا تستطيع أي دولة البقاء في معزل عنه، لذلك نرى أنه من الضروري مشاركة الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي نظرا لأن:

1. الزيادة الكبيرة في حجم التبادل التجاري الدولي، استدعى بالجزائر إلى إعادة النظر في السياسة التجارية الخارجية من اجل تسهيل التجارة، لا سيما وأن الجزائر تفتقر إلى قاعدة إنتاجية شاملة تمكنها من تلبية الطلب المحلي، وبالتالي تلجأ إلى رفع القيود على التجارة الخارجية من أجل الاستيراد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالجزائر تعتمد على 97 % من مداخيل المحروقات الموجهة للتصدير، خاصة وأنها تحاول تبني استراتيجية إحلال الواردات ثم التوجه إلى الخارج، وأن هذه الاستراتيجية تعني الأخذ بمبدأ حرية التجارة؛
2. استغلال الفرص التي تهيئها البيئة التجارية العالمية الجديدة جراء تنفيذ الاتفاقيات التجارية والمتجهة نحو الأسواق التي لا تتصف بالمنافسة الكبيرة كأسواق الدول الإفريقية؛
3. يعد التحرير التجاري أحد العوامل الأساسية للترويج الشامل للدولة كموقع جاذب للاستثمار والسياحة والأعمال خاصة مع الارتباط الكبير ما بين التجارة والإستثمار لا سيما الاستثمارات ذات التوجه التصديري.
4. بعض القضايا الأخرى التي أسهمت في التحرير التجاري هي الألعاب الأولمبية؛
5. التطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أسهم في تسهيل المسافات وتدنية التكاليف وزيادة الكفاءة في النظم التجارية بين الدول مما زاد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، وبالتالي وجوب وضع تسهيلات من أجل تدفق السلع والخدمات؛
6. زيادة وتيرة التكتلات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية وإدراك أهميتها، استدعى بالجزائر إلى قبول وإبرام مثل هذه الاتفاقات مثال ذلك الشراكة الأورومتوسطية ومنطقة التجارة الحرة العربية؛
7. إلحاح القطاع الخاصة على رفع القيود على التجارة الخارجية من أجل تسهيل الوصول للأسواق الخارجية وتمكينه من المشاركة الفاعلة في عمليات التبادل الدولي، خاصة وأن السلطات تشجع مثل هذه المبادرات عن طريق إقامة المعارض الدولية.

ويمكن القول بأن التحرير التجاري في الجزائر مر بثلاث مراحل أساسية تمثلت في مرحلة الحماية ومرحلة الانفتاح المحدود والحتمي بتوجيهات المؤسسات الدولية ثم مرحلة البحث عن التحرير والانفتاح التجاري.

المبحث الثاني: تطوير التجارة الخارجية الجزائرية من أجل الإندماج في الاقتصاد العالمي

من أبرز معالم توجه الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي هو سعيها لتحرير التجارة الخارجية، من خلال الانضمام إلى منطقة التجارة العربية الحرة، وإبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وسعيها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: الجزائر ومنطقة التجارة العربية الحرة.

نتيجة التطورات الاقتصادية العالمية في العقود الأخيرة، وفي جانب التجارة الدولية فقد زاد حجم التبادل التجاري بين الدول والتي تعد الترتيبات التجارة الإقليمية والتكتلات الاقتصادية أحد العوامل الدافعة لزيادة حجم الانفتاح التجاري، فقد شهدت الساحة التجارية العربية إقامة منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية تهدف إلى تحرير التجارة البينية.

الفرع الأول: منطقة التجارة العربية الحرة، المفهوم والأهداف.

منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى هي استراتيجية اقتصادية بين الدول العربية بغية الوصول إلى التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري منخفض الرسوم الجمركية، خاصة وأن الدول العربية تمتلك مقومات وخصوصيات قد تمكنها من بلوغ نتائج جد إيجابية على كافة المستويات، وأن من بين العوامل المشتركة التي قد تسهم في إنجاح هذا التكتل هي:

1. الموقع الجغرافي؛
2. الموارد الطبيعية؛
3. الموارد البشرية والمادية؛
4. كبر حجم السوق العربية؛
5. التجانس اللغوي والإجتماعي.

ولقد وقعت الاتفاقية برعاية الجامعة العربية بقمة القاهرة في مصر سنة 1997، وبتوقيع 17 دولة عليها لإنشاء سوق عربية مشتركة لمواجه تنامي التكتلات الاقتصادية العالمية[1]، وكان الاتفاق على تخفيض الرسوم على المنتجات ذات المنشأ العربي وإنشاء منطقة تجارة حرة عربية للاستيراد والتصدير.

[1]- حبيب محمود، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16- العدد 2، سوريا، 2000، ص: 284.

ومن بين أهداف إقرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية وإمضاء البرنامج التنفيذي لإتفاقية تسهيل وتطوير التجارة العربية البينية، هي:

1. إزالة كافة العقبات التي تعترض التجارة العربية البينية بهدف تفعيل المنطقة بما ينعكس إيجابيا على معدلات التجارة العربية البينية وزيادة معدلات الاستثمار في الدول العربية؛
2. التحرير الكامل للتبادل التجاري، حتى الوصول للتكامل الاقتصادي العربي؛
3. مواكبة الثورة الصناعية الرابعة والتحول نحو الاقتصاد الرقمي؛
4. تطوير الاقتصاديات العربية وتنويع القاعدة الإنتاجية.

الفرع الثاني: البرامج التنفيذية.

تضمن الإعلان عن إقامة منطقة تجارة حرة أسس وقواعد وآليات يتم من خلالها تطبيق البرامج التنفيذية والتي تدخل في إطار التجارة الحرة العربية ابتداءا من سنة 1998 /1/1، وقد تمثلت هذه القاعد فيما يلي[1]:

1. تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب وصولا إلى إزالتها بالكامل في نهاية 10 سنوات (يطبق بنسب سنوية متساوية تبلغ 10 %)، بالنسبة للرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية، ذات المنشأ الوطني، المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء؛
2. إزالة القيود غير الجمركية، الإدارية والفنية والمالية والنقدية والكمية، واستكمال قواعد المنشأ التفصيلية، وتنسيق الأحكام والتشريعات بين الدول العربية بما ينسجم وأحكام اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛
3. تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراسة المعوقات التي تحول دون انضمام بعض الدول العربية الأقل نموا، والعمل على مساعدتها للانضمام من خلال تقديم التسهيلات الممكنة في إطار البرنامج التنفيذي وقرارات القمة العربية في هذا الخصوص؛
4. دعوة مؤسسات التمويل العربية للمساهمة في تمويل برنامج الدعم الفني للدول العربية الأقل نموا الذي يعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنفيذا لقرار القمة العربية رقم ق.ق 272 د.ع 16 -2004/5/23 لتسهيل انضمام تلك الدول إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛

[1]- مجلس جامعة الدول العربية، **تقرير حول منطقة التجارة الحرة العربية**، قمة الدورة العادية (17)، بالجزائر، 2005.

5. تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمواصلة جهوده نحو إزالة القيود غير الجمركية في الدول العربية، واستكمال قواعد المنشأ التفصيلية لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية واتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة كفاءة التجارة العربية، وأن تتعاون الدول العربية مع المجلس لتحقيق ذلك؛
6. الطلب من الدول العربية الأعضاء التي سبق منحها استثناءات من قبل المجلس وقف العمل بها دون أي قيود أو شروط؛
7. دعوة الدول العربية التي لم تنضم بعد إلى المفاوضات المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، إلى سرعة الانضمام لهذه المفاوضات؛
8. تكليف المجلس الاقتصادي والإجتماعي بمواصلة جهوده لإعداد برنامج تنفيذي لإقامة اتحاد جمركي عربي استنادا إلى المادة 8 من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛
9. التأكيد على أهمية الإسراع في المصادقة على اتفاقية تحرير النقل الجوي بين الدول العربية؛
10. دعوة الدول العربية إلى سرعة التصديق على "اتفاقية التفاوض الجماعي العربي مع التكتلات الإقليمية أو دون الإقليمية" لما يحققه ذلك من حماية المصالح العربية؛
11. استكمال الجوانب الاقتصادية للاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية وعبرها؛
12. إدخال نظام النافذة الواحدة بالمنافذ الحدودية البرية فيما بين الدول العربية، بما يضمن تحقيق التنسيق اللازم بين كافة الجهات الرسمية لصالح تيسير حركة نقل السلع والمواطنين عبر تلك المنافذ؛
13. استحداث آليات جديدة للعمل الاقتصادي العربي الجماعي مثل وضع آلية جماعية متعددة الأطراف لفض النزاعات وتفعيل محكمة الاستثمارات العربية، وزيادة فاعلية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره المرجعية الأساسية لنقاط التواصل بين الدول من أجل متابعة التنفيذ[1].

واقتناعا بالدور الهام والمتنامي للقطاع السياحي العربي في تعزيز اقتصادات الدول العربية، وإدراكا لأهمية تشجيع الاستثمار السياحي الخاص بكافة السبل لتنمية وتطوير صناعة السياحة بالدول العربية فقد تقرر في إطار منطقة التجارة العربية الحرة ما يلي[2]:

[1]- حسين عبد المطلب الأسرج، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى– تحليل وتقييم الفترة (1998–2006)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2008/01، ص: 48.

[2]- مجلس جامعة الدول العربية، **تقرير حول منطقة التجارة الحرة العربية**، قمة الدورة العادية (18)، بالخرطوم، السودان، 2006.

1. التأكيد على دور مؤسسات التمويل العربية والإقليمية في تمويل وإعداد دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات السياحية العربية المشتركة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيه؛
2. مباركة الخطوات التي تتخذها بعض الدول العربية فيما بينها لإيجاد تأشيرة دخول مشتركة وتسهيل حركة النقل الجوي من خلال فتح الأجواء، لما لذلك من تأثير مباشر على أداء القطاع السياحي العربي.

أما فيما يخص جانب الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فقد تم وضع برنامج تمثل في:

1. دعوة الدول العربية إلى تنمية ومراقبة تسويق خدمات الاتصالات بأسعار تنافسية لما لذلك من انتعاش الاقتصاد العربي ومواجهة المنافسة العالمية؛
2. تكليف مجلس وزراء الاتصالات العرب بمتابعة استكمال دراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة لشبكات الربط بالألياف الضوئية؛
3. دعوة الدول العربية إلى الإسراع في تنفيذ مشروعات الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات المتعلقة بالبنية الأساسية للاتصالات والمعلومات والتنمية البشرية والتجارة الالكترونية.

الفرع الثالث: مكانة الجزائر ضمن هذه المنطقة.

جاء المرسوم الرئاسي رقم 223 المتضمن مصادقة الجزائر على اتفاقية تسهيل وتنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية، بحيث تقدمت الجزائر بملف الانضمام للمنطقة العربية للتبادل الحر لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 31 ديسمبر 2008.

وبعد هذا الالتزام الرسمي من طرف الحكومة الجزائرية بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة، بدأت تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية وغير الجمركية ابتداء من 01 جانفي 2009 على المنتجات الوطنية غير أنه تم وضع قائمة البضائع المستثناة من التفضيلات التعريفية الممنوحة في إطار المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر لأسباب صحية، أمنية، بيئية ودينية[1].

وفي هذا الإطار فقد تم وضع نقطة اتصال على مستوى وزارة التجارة لتسيير ومتابعة البرنامج التنفيذي، والتي تعمل بالتنسيق مع نقاط الاتصال الأخرى للدول الأعضاء في المنطقة وكذا الأمانة العامة للجامعة العربية، بحيث تتولى " لجنة التقييم والمتابعة" التي تم إنشاؤها على مستوى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة متابعة مجريات

[1]- وزارة التجارة الخارجية الجزائرية، 2009.

التبادل الحر داخل المنطقة، وعليه ومن أجل تتبع حيثيات انضمام الجزائر للمنطقة فقد تم رصد بيانات التجارة البينية الجزائرية لفترة قبل وبعد الانضمام من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (20): صادرات وواردات الجزائر البينية خلال الفترة 2003-2007.

الوحدة: مليون دولار .

	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات البينية	613.3	839.2	993.4	1.122.8	1.390.8
الواردات البينية	503.0	646.1	597.3	678.8	840.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2007-2008.

وأن اتجاه التجارة البينية للجزائر تركز في ثلاث دول هي المغرب تونس ومصر، بحيث سجلت أرقام تمثلت في الجدول التالي:

جدول رقم (21): يوضح اتجاه التجارة الجزائرية البينية خلال سنتي 2006-2007.

الوحدة: مليون دولار

	2006		2007	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات
المغرب	380.6	64.8	561.2	62.1
مصر	372.2	186.5	405.2	239.5
تونس	207.6	159.7	327.0	200

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2007-2008.

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه يوجد تغير في حركة التبادل التجاري قبل وبعد انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة العربية، بحيث شهدت الصادرات والواردات البينية ارتفاع بين الجزائر والدول الأعضاء في المنطقة خلال السنوات 2005، 2006، 2007 على التوالي، وأن نسبة الزيادة كانت في:

1. ارتفاع صادرات الجزائر بنسبة قدرت بـ 18 % في السنتين اللتان تلت الاتفاق أي خلال سنتي 2006 و2007، أي من قيم قدرت بـ 613,3 مليون دولار، 839,2 مليون دولار في سنتي 2003 و2004 على التوالي، إلى 1122,8 مليون دولار، 1390,8 مليون دولار خلال السنوات 2006 و2007 على التوالي.

2. ارتفاع الواردات الجزائرية من دول منطقة التجارة الحرة العربية، بحيث انتقلت من قيمة قدرت بـ 503 مليون دولار سنة 2003 إلى قيم قدرت بـ 678.8 مليون دولار، 840.3 مليون دولار خلال السنوات 2006 و2007 على التوالي.
3. كما تشير البيانات الخاصة بهيكل اتجاه الصادرات والواردات البينية الجزائرية إلى تركز التبادل التجاري في ثلاث دول هي تونس، مصر، المغرب بنسبة بلغت حوالي 93 % تقريبا من مجمل الصادرات والواردات، وأن تفاصيل القيم تظهر في الجدول أعلاه.

ويرجع السبب الرئيسي لزيادة التجارة البينية الجزائرية خلال سنوات الدراسة إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة التبادل التجاري الأمر الذي شجع على زيادة تدفق السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، كما أن تركز اتجاه التجارة الجزائرية في الدول الثلاثة المذكورة يرجع الى خاصية الجوار التي أسهمت في الحد من تكلفة النقل والمواصلات.

يمكن القول بأن الدول العربية سعت إلى ترسيخ مفهوم التجارة الحرة وكانت بداية العمل العربي المشترك في هذا المجال سنة 1998 تم من خلالها وضع مجموعة من الأسس تمكن كل دولة عضو من أخذ فرص متكافئة للمساهمة في التجارة البينية من خلال إلغاء الحواجز غير الجمركية وإجراء التخفيض التدريجي للحواجز الجمركية، بالإضافة إلى مجموعة من الاتفاقيات التي حددت حقوق والتزامات الأطراف المساهمة، خاصة وأنه أخذا بعين الاعتبار الفروقات الاقتصادية بين الدول بحيث أعطيت الدول الأقل نموا فترات سماح تقوم من خلالها إعادة ترتيب أوضاعها الاقتصادية من أجل المساهمة في التجارة البينية، بالرغم من أن هذه الدول مرهونة بقدراتها التنافسية للنفاذ للأسواق العربية.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

إن التطورات الاقتصادية التي شهدتها العديد من الدول، والتي من مظاهرها اشتداد مستوى المنافسة الدولية الآتية بالدرجة الأولى من التكتلات الاقتصادية التي طبعت العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية، مما أدى إلى إيجاد أنماط وصيغ جديدة للتقارب والتعاون بين الدول كان أبرزها متمثلا في الشراكة، ولعل من أبرز وقع هذه التطورات على الجزائر هو الشراكة الأورومتوسطية.

الفرع الأول: الأهداف والأهمية.

يرتكز اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حول ضرورة تحسين التكامل الإقليمي للجزائر خاصة وأنه توجد شروط ساهمت في دعم هذا الاتفاق، أهمها:

1. حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي، لأن الاتحاد الأوروبي يعد نقطة عبور لذلك؛
2. الإصلاحات الاقتصادية لدولة الجزائر الرامية لتحرير اقتصادها؛
3. الحصول على مساعدات وقروض لتمويل المشاريع.

أما عن الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فتتمثل في[1]:

1. ضرورة تأهيل مختلف أجهزتها التنظيمية والاقتصادية لتتكيف مع التطورات التي يشهدها العالم؛
2. يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر؛
3. تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بالاستفادة من المزايا التي تتمتع بها دول الاتحاد الأوروبي.

كما يؤكد بيان اتفاق الشراكة الأورومتوسطية على أنه يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1. الأهداف الاقتصادية: يؤكد اتفاق الشراكة على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم من خلال[2]:

- ✓ تسريع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي؛
- ✓ تحسين ظروف حياة السكان ورفع مستوى التشغيل؛
- ✓ تقليل الفوارق التنموية عن طريق تشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي.

2. الأهداف الأمنية والسياسية: يهدف هذا المحور إلى جعل منطقة حوض المتوسط مستقرة على الصعيد الإقليمي من أجل خلق بيئة مواتية لازدهار النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال[3]:

- ✓ إحترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية؛
- ✓ مكافحة الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة الحدود.

3. الأهداف الاجتماعية والثقافية: يسعى هذا الاتفاق إلى تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم والتبادل الثقافي من خلال بعث المبادرات الديمقراطية والتعليمية التي تحد من مظاهر الفساد والعنصرية.

---

[1] - El Hadi Makboul, **Algérie /Union Européenne : pour un partenariat Régional Dynamique et Durable**, Le directeur général du ceneap, "Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Population et le Développement" , www.ceneap.com.dz/Pdf/DZ-UE.pdf

[2]- هويدي عبد الجليل، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر،2013، ص: 41.

[3] - Stephanie Darbot-Trupiano, **Le partenariat euro-méditerranéen : une géographie politique des relations nord sud**, Thèse doctorat, université Sorbonne 4, Paris, 2007, P: 14.

الفرع الثاني: محاور الاتفاق.

لقد تضمنت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ديباجة 110 مادة، مقسمة على تسعة أبواب (09)، يمكن حصرها في الشراكة السياسية والأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، الشراكة في المجال الاجتماعي والثقافي والإنساني[1]، وهي كالآتي[2]:

الباب الأول: الحوار السياسي، المواد 3-5 من الاتفاقية، مضمون هذا المحور هو دعم الأمن والاستقرار للطرفين في المنطقة؛

الباب الثاني: حرية انتقال السلع، المواد 6-29 من الاتفاقية، تمحور حول إقامة منطقة التبادل الحر في مدة قدرها 12 سنة، إستجابة لمتطلبات النظام التجاري الدولي؛

الباب الثالث: تجارة الخدمات، المواد 30-37 من الاتفاقية، تحرير الخدمات مع منح معاملة تفضيلية للجزائر؛

الباب الرابع: المدفوعات وحركة رؤوس الأموال والمنافسة، المواد 38-47 من الاتفاقية، يتعلق هذا البند بكافة المدفوعات الجارية والمتداولة لرؤوس الأموال، أما على المنافسة فقد تعلق الأمر بمنع الاحتكار بالنسبة للمؤسسات وحماية حقوق الملكية الفكرية؛

الباب الخامس: التعاون الاقتصادي، المواد 48-66 من الاتفاقية، يهدف هذا الاتفاق إلى إعطاء الأولوية للقطاعات التي تسهم في التنمية الاقتصادية للطرفين في المدى الطويل، ومن أهم هذه القطاعات: البحث العلمي والتكنولوجي، الصناعة، الاستثمار، الفلاحة، الصيد البحري، الطاقة، السياحة والصناعة التقليدية...؛

الباب السادس: التعاون الاجتماعي والثقافي، المواد 67-78 من الاتفاقية، وأهم القضايا التي تناولها هذا الاتفاق هي: التمييز العنصري، حرية انتقال العمال، الهجرة غير الشرعية، الصحافة والاعلام؛

الباب السابع: التعاون المالي، المواد 79-81 من الاتفاقية، يهدف هذا التعاون إلى إصلاح الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمة الاتحاد الأوروبي في تأهيل الهياكل الاقتصادية وتطوير مناخ الاستثمار في الجزائر؛

[1] - Kherbachi Hamid, Ouchichi Mourad, Oukaci Kamel, **Analyse Synthetique et Critique du Partenariat Euro-Maghrebin**, Revue des Sciences Economiques et de gestion, N° 4/2005, Béjaia, Algérie, p : 21.

[2] - Accord Euro-Méditerranéen Entre La République Algérienne Démocratique Et La Communaute Européenne, pp: 4-60.

الباب الثامن: التعاون في مجال القضاء والشؤون الداخلية، المواد 82-91 من الاتفاقية، يهدف هذا الباب إلى دعم المؤسسات الدستورية من أجل تفعيل وتطبيق القانون بشفافية في قضايا الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، العنصرية، تبييض الأموال والمخدرات...؛

الباب التاسع: الإجراءات المؤسساتية، من أجل تفعيل هذه الاتفاقية تم من خلال هذا الباب إنشاء مؤسستان تسهران على تطبيق بنود الاتفاقية هما: مجلس الشراكة ولجنة الشراكة.

سعت الجزائر من خلال هذه الاتفاقية إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني والتقليل من حدة المنافسة التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية الوطنية خاصة في ظل التطورات الاقتصادية الحالية المتعلقة بالنظام التجاري الدولي الذي يعتمد على التحرير التجاري الدولي من خلال إشراك كافة الدول فيه.

ويقتضي اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط بتقديم مساعدات مالية نظير التنازلات التجارية بين الطرفين، باعتبار أن إقامة منطقة للتبادل الحر يستدعي إزالة الحواجز الجمركية على السلع والخدمات، ومن أجل دعم قدرات المؤسسات الاقتصادية لدول حوض المتوسط لمواجهة تحديات المنافسة، تعهد الإتحاد الأوروبي بتقديم إعانات مالية لهذه الدول تمثلت في برامج التمويل MEDA1 و MEDA2.

ولقد تم توزيع مساعدات ميدا خلال فترتين متتاليتين تمثلت الأولى في برنامج ميدا1 خلال الفترة 1995-1999 بغلاف مالي قدره 3,057 مليار أورو، مرفقة بمبلغ قدره 4,672 مليار أورو في شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، أما برنامج ميدا2 فكان خلال الفترة 2000-2006 بمبلغ قدره 5,35 مليار أورو بالإضافة إلى مبلغ قدره 6,425 مليار أورو كقروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار[1]، وأن هذه المبالغ تتوزع على دول حوض المتوسط، بحيث كان نصيب الجزائر فيها كما يلي:

جدول رقم (22): تمويل برنامج ميدا 1 للجزائر للفترة 1995-1999 (الوحدة مليون أورو)

الدولة	الالتزام	المبلغ المدفوع	النسبة
الجزائر	164	30	%18,29

Source: Commission Européenne, **Le Processus de Barcelone: Cinq ans après 1995-2000** , Engagements et Paiements MEDA pour le période 1995-1999 , p: 25.

جدول رقم (23): تمويل برنامج ميدا 2 للجزائر للفترة 2000-2006 (الوحدة مليون أورو)

الدولة	الالتزام	المبلغ المدفوع	النسبة
الجزائر	150	48,4	%32,26

Source : Laura Baeza, Chef de la Délégation de l'union européenne, **Union Européenne-Algérie,30 ans de coopération 1979-2009**. p: 33.

[1] - Laura Baeza, Chef de la Délégation de l'union européenne, **Union Européenne-Algérie,30 ans de coopération 1979-2009**. p: 35.

وأن الهدف من هذا البرنامج هو إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني بتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لكي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]، وفق محاور أشرفت عليها كل من وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، ويمكن حصر هذه الأهداف في[2]:

- ✓ الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثالث: محاولة تقييم الشراكة الأوروجزائرية

لقد تم القيام ببرنامج في إطار الشراكة ممول من طرف اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغلاف مالي قدره 62,9 مليون أورو، مخصص للمؤسسات التي تشغل أكثر من 20 عامل، والتي تنشط في القطاع الصناعي، ساهمت فيه المجموعة الأوروبية بمبلغ قدره 57 مليون أورو والحكومة الجزائرية بمبلغ قدره 3,4 مليون أورو، والباقي مساهمة المؤسسات المستفيدة من البرنامج[3]، وتقع مسؤولية تطبيق هذا البرنامج على عاتق الوزارة واللجنة الأوروبية، إضافة إلى جمعيات رؤساء المؤسسات المعنية.

ولقد تحقق من تطبيق البرنامج الأوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية سنة 2008 ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (24): يوضح عدد المؤسسات الصناعية المستفيدة من البرنامج الأوروبي في الجزائر.

	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة	المجموع
طلبات المؤسسات	240	194	434
المعالجة	240	187	427
المقبولة	159	151	310
المرفوضة	81	37	118

Source : Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements **« Mise a niveau des entreprises : Etat des lieux et perspectives** » ; Aout 2008, p : 10.

[1] - Commission Européenne, Le Processus de Barcelone: **Cinq ans après 1995-2000**, p: 13.

[2]- سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME II"**، مجلة الباحث 2011/09، ورقلة، ص: 146.

[3]- وافية تجاني، **مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية: حالة المؤسسات الصناعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016، ص: 109.

وأن هذه المؤسسات الصناعية تتوزع على الأنشطة التالية:

جدول رقم (25): فروع المؤسسات الصناعية المستفيدة من البرنامج الأوروبي في الجزائر.

نوع النشاط	عدد المؤسسات	نوع النشاط	عدد المؤسسات
صناعة غذائية	91	بلاستيك	25
ميكانيك/معادن	56	نسيج/جلود	22
بناء/خشب/فلين	41	خدمات صناعية	22
كيمياء/صيدلة/ورق	32	كهرباء/الكترونيك	21

.**Source :** Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, **Op.Cit**, p : 11.

ما يلاحظ في البرنامج الأوروبي ومن خلال الجدولين أعلاه، أنه تم دخول 434 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل، استفادت منها 310 مؤسسة مقسمة بين القطاع العام (159 مؤسسة) والقطاع الخاص (151 مؤسسة)، كان النصيب الأكبر فيها لفرع الصناعات الغذائية بـ 91 مؤسسة ليأتي بعدها فرع الميكانيك والمعادن بعدد قدره 56 مؤسسة، أما الاستفادة الضئيلة من البرنامج فكانت لفرع الكهرباء والإلكترونيك بعدد قدره 21 مؤسسة.

وأن هذا العدد من المؤسسات في رأينا أسهم ولو نسبيا في دعم قطاع الصناعة في الجزائر، وكمؤشر على ذلك هو ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام للجزائر من 5 % سنة 2008 إلى 6,2% في سنة 2009، وهذا راجع إلى زيادة نمو الأنشطة المختلفة للصناعة وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (26): نمو فروع قطاعات الصناعة بالقيمة المضافة في سنة 2008.

فرع نشاط الصناعة	نسبة النمو
الطاقة	%7,9
المناجم والمقالع	%9,8
الصناعة الغذائية	%6,8
الكهرباء/ الميكانيك	%3,9
صناعة المعادن والحديد	3,9%
الكيمياء/المطاط/البلاستيك	%1,2
الخشب/الفلين/الورق	%0,3
النسيج/الجلود	-% 2,2
البناء والأشغال العمومية	%9,7
خدمات الصناعة	%0,4

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007 **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، ص: 25-42.

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، ص:37-47

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، ص: 28-39.

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول أعلاه، يعتبر كل من:

1. **فرع المناجم والمقالع** الأعلى نموا من بين فروع الصناعة الأخرى، حيث حققت فيه مناجم الحديد نسبة نمو تقدر بـ 10,7% واستخراج الحجارة والرمل 15,4% الذي تم تحفيزه بواسطة الطلب القوي المتأتي من قطاع البناء والأشغال العمومية؛
2. **البناء والأشغال العمومية**: نمو هذا القطاع راجع إلى ارتفاع الاستثمارات العمومية في هاته الفترة والمتمثلة الأشغال الكبرى للبنية التحتية (الطريق السريع، الميترو، السكنات)؛
3. **الصناعة الغذائية**: حقق فيها فرع إنتاج البذور 45,5 % وصناعة الحليب 9,5 %، صناعة مصبرات الفواكه والخضر 18,2%، أما فروع النشاطات الأخرى فهي إما أن تكون في حالة ركود أو نمو ضعيف جدا؛
4. **الكهرباء والميكانيك**: حققت فيها صناعة سلع الكهرباء نمو قدره 15,0 %؛
5. **الصناعات المعدنية والحديد**: كانت فيها أكبر نسبة نمو للصناعة المعدنية والمقدرة بـ 33,4 % وتمثل صناعة سلع الاستهلاك المعدنية 14,8 %، أما فرع صناعة العربات الصناعية وصناعة سلع الاستهلاك الميكانيكية فقد سجلت تراجعا في النمو قدره 6 %؛
6. **صناعة الكيمياء والمطاط، البلاستيك**: نما هذا القطاع بفضل حيوية فرعين من بين فروعه، وهما صناعة الدهون 10,4%، الزجاج 11,5% وصناعة المنتجات الصيدلانية 9,6%، الأسمدة 1,2% أما صناعة المواد الصبغية الاصطناعية والمواد البلاستيكية فقد سجلت تراجعا؛
7. **صناعة الخشب وصناعة النسيج والجلود**: لقد سجل هذين القطاعين حالة ركود متتالية، اختفت فيها عدد من مؤسساتهم نتيجة الإفلاس أو التصفية.

كما أنه وفي سنة 2008 أي عند إنتهاء البرنامج المسطر من قبل وزارة الصناعة واللجنة الأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة، وبناء على المؤشرات الاقتصادية لبنك الجزائر خلال السنوات 2007، 2008، 2010 فإن قطاع الصناعة سجل نموا في القيمة المضافة قدرت بـ 4,4 %، لكي تبلغ 483,0 مليار دينار، وهذا راجع إلى تأهيل وإنشاء 273 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مقسمة بين القطاع العام والخاص في القطاع الصناعي، وهذا ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2008، وهي الفترة التي طبق فيها البرنامج[1].

[1]- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007، 2008، 2010 **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**.

إلا أنه وبالرغم من هذه النتيجة الإيجابية لبرنامج الشراكة الأوروبية مع الجزائر، تبقى الصناعة والفلاحة أضعف القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

كما أن المتتبع لمسار الشراكة الأورومتوسطية في الجزائر، يجد بأنها أسهمت في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وبالتالي فإن الشراكة الأجنبية تمثل أحد الاستراتيجيات التي تسهم في التنويع الاقتصادي من خلال تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، لذلك وجب على السلطات الجزائرية أن تعمل على تحسين مناخ الاستثمار لجذب أكبر قدر ممكن من الشركاء الأجانب لكي تستفيد من التكنولوجيا الأجنبية.

المطلب الثالث: التجارة الخارجية في إطار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

تعتبر الجزائرٍ من بين الدول التي لا تزال تتفاوض من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث تجري المفاوضات منذ سنة 1987 أي منذ زمن الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الغات)، خاصة وأن المنظمة العالمية للتجارة، تتميز بعدم توفرها على شروط واضحة ومحددة للانضمام إليها، حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها، مما قد يفتح المجال لشروط أخرى ليست لها علاقة بالتبادل التجاري.

الفرع الأول: مبررات السعي لإنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية

يعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أمر لابد منه، لأنه لا تستطيع أي دولة أن تتحمل تبعات العزلة الاقتصادية، خاصة وأن التحولات الاقتصادية الحالية تصب في تشكيل اقتصاد عالمي موحد بتأطير من منظمة التجارة العالمية، وعليه فإن الجزائر تسعى للإنضمام من أجل:

1. إلزامية الإنضمام لنظام تجاري متعدد الأطراف تحكمه أسس قانونية ومؤسسات دولية تسهر على ضمان حسن التطبيق والتنظيم وإيجاد حلول للنزاعات التجارية؛
2. تعمل منظمة التجارة العالمية على تشجيع وتسهيل المبادلات التجارية الحرة بين الدول، مما قد يتيح للجزائر فرص أفضل لانتعاش اقتصادها وتطويره وتحسين أدائه، خاصة وأن معاملاتها التجارية والاقتصادية تتم مع الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة؛
3. تعزيز ودعم الإنفتاح التجاري الذي أصبح ضرورة تمليها التطورات الاقتصادية الحالية؛
4. إن انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، سيلزم السلطات الجزائرية كدافع وحافز لكي تقوم بتأهيل المؤسسات الجزائرية من أجل مواجهة المنافسة الحرة، والبقاء في السوق؛
5. يسهم الإنضمام في تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المتعلقة بالقطاعات الصناعية، الفلاحية، والسياحية، مما قد يمنح فرص النهوض بهذه القطاعات، وبالتالي إمكانية التنويع الاقتصادي؛

6. إن الإنضمام يجعل من الجزائر تتصف وتتميز ببيئة أعمال إيجابية ومحفزة من وجهة نظر المستثمرين الأجانب، نظرا لأن القوانين والتشريعات تتطابق مع متطلبات المنظمة العالمية للتجارة، وأهم هذه التشريعات هي الشفافية والمعاملة الوطنية الأمر الذي ينعكس على صورة الدولة.

الفرع الثاني: جولات المفاوضات التي قامت بها الجزائر.

قامت الجزائر لحد الآن بـ 13 جولة مفاوضات متعددة الأطراف سمحت بالإجابة على أكثر من 1.900 سؤال مرتبط بالنظام الاقتصادي الوطني، كما عقدت أكثر من 120 اجتماعا ثنائيا مع حوالي 20 دولة.

وأن من أهم المحطات التي تدخل في إطار انضمام الجزائر لمنضمة التجارة العالمية، والتي توجت بإقامة عدة جولات من المفاوضات نجد:

1. سنة 1987: اتصال الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة، ممثلة في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، بحيث تم قبول طلب الجزائر للانضمام من طرف مجلس ممثلي أعضاء "الغات"، وتنصيب فوج عمل خاص بالجزائر[1]؛
2. سنة 1995: تم تحويل وتكليف أفواج العمل التابعة إلى "الغات" إلى المنظمة العالمية للتجارة، بحيث تم في نفس السنة بتكوين لجنة وزارية مشتركة قامت بصياغة مذكرة حول التجارة الخارجية الجزائرية، مكنت من طرح أكثر من 300 سؤال متعلق بهيكل الاقتصاد الوطني وآفاقه، من طرف الأعضاء؛
3. سنة 1997: صياغة مشاريع الأجوبة وتقديمها لمجلس الحكومة الذي صادق عليها؛
4. سنة 1998: عقد أول اجتماع لفوج العمل المكلف بإنضمام الجزائر، بحيث تم الطلب من الجزائر تقديم عروض أولية حول التعريفة وتجارة الخدمات؛
5. سنة 2001: القيام بمراجعة مذكرة التجارة الخارجية للجزائر، بحيث تم تشكيل هيكل تنظيمي جديد يتكون من مجموعة من الخبراء من مختلف القطاعات لمتابعة ومعاينة مسار الإنضمام، وقد تزامنت مع بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية؛
6. سنة 2002: عقد الإجتماع الثاني لفوج العمل، أين تم تقديم العروض الأولية والمعلومات الاضافية لأمانة منظمة التجارة العالمية، كما تعهدت الجزائر بإعداد برنامج واسع للتحولات القانونية والتنظيمية تمس حقوق الملكية والأتاوات الجمركية والحواجز التقنية للتجارة والوسائل القانونية للحماية التجارية، إضافة إلى محاربة الغش والقرصنة؛

[1]- عياش قويدر، **آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2/ 2007، ص: 68.

7. في سنة 2003: تقرر إجراء الجولة الخامسة من المفاوضات، بحيث أكد وزير التجارة آنذاك "نور الدين بوكروح" بأن الجزائر تسعى إلى تكييف تشريعاتها الاقتصادية مع الأنظمة الدولية، ومنها الملكية الصناعية وتحرير قطاع الخدمات؛

8. سنة 2004: قدمت الجزائر برنامجا إضافيا، يتضمن 36 نص قانونيا، منها 17 نص يتعلق بحقوق الملكية الفكرية؛

9. سنة 2005: وقعت الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واعتبرت بأنه لا يمكن الخوض في مسارين معا.

10. من سنة 2006 إلى 2009: انعقاد عدة مفاوضات، تم من خلالها الإجابة على 1640 سؤال، تتعلق بالأساس حول إلتزام الجزائر بمكافحة السوق الموازية وشفافية المعاملات التجارية، بالإضافة إلى اطلاع المعنيين بإلتزام الحكومة بإلغاء القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في القطاعات غير الاستراتيجية، خاصة البند المتعلق بقاعدة 49/51 التي تعتبر في أعراف المنظمة العالمية للتجارة بمثابة قيود على حرية الاستثمار، والتي تحد من حرية تدفق رؤوس الأموال إلى السوق؛

11. سنتي 2010-2011: لم تعرف الجزائر أحداث بارزة تتعلق بمسار الإنضمام؛

12. في سنة 2014: خلال هذه الجولة من المفاوضات متعددة الأطراف التي عقدت في مارس 2014 بجنيف، رحب أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتقدم الكبير الذي أحرزته الجزائر في تعديل نظامها التجاري، وفقًا لتقرير صادر عن المنظمة، أين جددت الجزائر التزامها في هذه المناسبة بجعل نظامها التجاري متوافقًا مع قواعد منظمة التجارة العالمية وعرض التغييرات التشريعية الواردة في خطة العمل التشريعية المنقحة، وقد علق الرئيس السابق لفريق العمل، السفير "ألبرتو دالوتو (الأرجنتين)" على أن المعلومات التي قدمتها الجزائر من شأنها أن تعيد إطلاق المفاوضات المتعلقة بانضمام الجزائر[1].

13. في سنة 2017: حسب ما تم ذكره من بعض المصادر فإنه قد تقرر بعقد جولة رقم 13، إلى أنه لم تتم.

قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية، والتي يعد من بين أهدافها وضع قواعد وأسس نظام اقتصاد السوق، ثم اتجهت إلى الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية، إلى أن عدة عوامل وعراقيل حالت دون ذلك.

[1] - Algérie-OMC: **L'interminable négociation pour l'adhésion reprendrait au cours du 1er semestre 2017.**

الفرع الثالث: معوقات إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية

بالرغم من أن الجزائر قدمت طلبا للالتحاق بالمنظمة العالمية للتجارة، إلا أن هذا الطلب لم يكن مسبوقا بدراسة كافية لوضعية الاقتصاد الوطني التي دفعت بإعادة النظر في قرار الإنضمام، وأنه عند البحث عن العوامل التي حالت دون الإلتحاق بالمنظمة نجد:

1. تتميز الجزائر بضعف الإنتاج والتصدير، مما جعلها تتأخر في الاإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وأن هذا التأخر مرتبط بخيارات اقتصادية استراتيجية للدولة الجزائرية خصوصا في مجال تشجيع الصادرات الوطنية وحماية المنتوج الوطني خاصة وأنه يوجد تناقض بين السياسة النظرية لمنظمة التجارة والتعاملات الميدانية، فنجد أن دولة الصين العضو البارز في المنظمة تمتلك فروعا محمية بنسبة 80 % إلى 90 %، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تطبق إجراءات من أجل حماية اقتصادياتها، زيادة على ذلك فإن أعضاء منظمة التجارة العالمية يريدون جميعهم الاستفادة من المزايا التي تمنحها الجزائر للاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة؛

2. قضية الإنضمام للمنظمة تحكمها جملة من الضوابط والإجراءات والشروط، تتطلب التحضير والتكيف معها من طرف الدولة الجزائرية؛

3. الصعوبات الاقتصادية المالية التي شهدتها الجزائر سنة 1987-1988 التي أدت إلى تأجيل انضمام الجزائر إلى المنظمة خاصة وأنها أبدت رغبة شديدة في الانضمام في تلك الفترة، بتقديمها وثيقة أساسية تسمى "مذكرة حول نظام التجارة الخارجية في الجزائر"، في سنة 1996؛

4. صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية أو الأقل نموا، نظرا للمزايا التي تمنح للدول النامية والأقل نموا وكذلك الإستفادة من المعاملة التفضيلية، أصبحت الدول التي تتفاوض حاليا بهدف الانضمام تتلقى صعوبات كبيرة في الحصول على صفة الدولة النامية، وأصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية، إذ يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام على أن تتخلى عن وضعها كدولة نامية؛

5. أن الاتحاد الأوروبي هو أكبر معرقل لدخول الجزائر لأسباب استراتيجية تتمثل في محاولته إطالة أمد الاستحواذ على السوق الجزائرية، حيث يمثل انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة تعميم الإمتيازات التي حصل عليها الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة إلى بقية الدول الأعضاء في المنظمة وفق قاعدة الدولة الأكثر امتيازا؛

6. موقف الجزائر الرافض للخضوع لشروط منظمة التجارة العالمية، نتيجة اعتمادها على عائدات النفط المرتفعة، مما أسهم في إعطاء الجزائر نوعا من الحرية وعدم الاكتراث، إلا أن هذا الموقف يعد غير مدروس لأن احتياطي النفط والغاز هو قطاع غير متحكم فيه داخليا؛

7. عامل آخر أسهم في تعثر مفاوضات الإنضمام هو تغيّر الوفد المكلف بالمفاوضات طوال السنوات العشر الماضية بالخصوص، مما شجع على عدم تجانس المسار من الجانب الجزائري؛

8. قد تتعثر المفاوضات بسبب بعض الإجراءات التي أقرتها السلطات الجزائرية لكبح الواردات، خاصة فيما يتعلق برخص الاستيراد المفروضة في الفترة الأخيرة على بعض السلع، وأن هذا الإجراء يتعارض مع أهم مبادئ منظمة التجارة العالمية، وهو حرية انتقال السلع.

ويمكن إبداء رأينا حول إمكانية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنه من الضروري تأجيل هذا القرار نتيجة الأوضاع الاقتصادية الراهنة، المتمثلة بالأساس في عدم إمكانية تقديم البدائل السلعية ذات المقاييس الأجنبية مقارنة بما تملكه الدول الأعضاء في هذه المنظمة، وما زاد في تعميق هشاشة الاقتصاد الجزائري هو عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة المعالم تشمل جميع الفروع الاقتصادية، وبالتالي فإن حجم التهديدات والمخاطر يتجاوز حجم الفرص والمكاسب.

المبحث الثالث: واقع التحرير التجاري في البرازيل

يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على واقع التحرير التجاري في البرازيل عبر عدة نقاط تتعلق بتحرير التجارة الخارجية.

تمكنت البرازيل في العقدين الماضيين من الوصول إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية جد مقبولة سمحت لها بأن تكون ثامن اقتصاد في العالم، ما يدعو بقية الدول النامية إلى دراسة هذه التجربة ومحاولة الاستفادة منها وذلك مقارنة على ما كانت عليه، فحتى أنها لم تكن قادرة على سداد ديونها الخارجية في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، إضافة إلى أنها لم تكن قادرة على التحكم في الارتفاع الكبير والمستمر في الأسعار، ما تسبب في انتشار مظاهر البئس والفقر، وارتفاع معدلات الجريمة والعنف ما جعل الحياة فيها شبه مغامرة.

الفرع الأول: تداعيات فترة الحكم العسكري (1950–1980) على الواقع الاقتصادي للبرازيل

شهدت البرازيل انقلابا عسكريا سنة 1950، نتج عنه اسقاط الحكم الملكي وقيام الجمهورية، لتدخل بعدها مرحلة طويلة وحرجة من تاريخها السياسي والإجتماعي والاقتصادي، حتى نهاية سنة 1954.

وما ميز هذه الفترة من الناحية الاقتصادية هو سيطرة كبار رجال تصدير "البن"، دون الإكتراث بالطبقات الفقيرة، أما من الجوانب الأخرى فقد تميزت بتراجع الحريات، وزيادة فتح المعتقلات مما تولد عنها دخول البلاد في حروب أهلية وأزمات اقتصادية إلى غاية 1954 بقيادة الزعيم البرازيلي "غيتويلو فارغاس"، أين شهدت البرازيل وقع شديد على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية تمثل في:

على الصعيد الاقتصادي: بحيث يمكن حصرها في[1]:

1. تعاظمت مشكلة انخفاض قيمة الريال البرازيلي أمام الدولار الأمريكي، الأمر الذي نتج عنه انخفاض كبير في القدرة الشرائية لغالبية السكان؛
2. ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع مستويات الدين العام سواء الخارجي أو الداخلي وهو الأمر الذي أدى إلى ما عرف بأزمة الثقة وضعف معدلات النمو؛
3. تدني مستويات الأجور وارتفاع مستويات البطالة، وما زاد في تعميق تدني هذا المؤشر هو غياب برامج العمل والسياسات الهادفة لزيادة للدخل.

[1] - Werner Baer, **The Brazilian Economy : Growth and Development**, University of Illinois, Department of Economics, United States of America, 2008, p: 13.

4. بالإضافة إلى مشكلة النقص الحاد في توصيل الكهرباء إلى مساحات شاسعة من البلاد، وهو ما يعيق مشروعات التنمية الزراعية والصناعية بشكل كبير وبالتالي التأثير على معدلات النمو.

على الصعيد الاجتماعي: والتي يمكن حصرها في[1]:

1. مشكلة التسرب من التعليم وتردى أحوال المدارس بشكل عام؛
2. انتشار الجريمة المنظمة وخاصة تجارة المخدرات؛
3. انتشار ظاهرة الجوع والبطالة والفقر الحاد والتفاوت الشديد بين طبقات المجتمع، الذي كان ينقسم بوضوح شديد إلى طبقتين، الأولى عبارة عن شريحة رفيعة جدا من الأغنياء غنىً فاحش في مقابل شريحة عريضة من الفقراء فقرا مدقعا؛
4. انعدام شبه كامل للعدالة الإجتماعية.

إلى أن هذه الأوضاع لم تستمر في بداية الخمسينات، فقد حدثت تغيرات اجتماعية ساعدت على التحول التدريجي لإرساء حكم مدني، ذو طابع مؤسساتي ديمقراطي، أما على الصعيد الاقتصادي وتزامنا مع هذه المرحلة فقد اقتنعت الحكومة بضرورة تغيير هيكل الاقتصاد البرازيلي، أين انتهجت السياسات الرأسمالية إلى غاية سنة 1964، بحيث كانت تراعي مصالح رجال الأعمال وأصحاب الشركات، خاصة التي تصب في خدمة سياسات التصنيع كبدائل للواردات.

واتبعت الحكومة سياسة الحمائية بدعم كل من فئات المجتمع وبعض المؤسسات الحكومية من أجل تعزيز عمليات التصنيع في البلاد، وقد كان من بين مخرجات تلك الفترة إنشاء شركة النفط البرازيلية "بتروبراس Pitrobras" في سنة 1954، لتدخل بعدها البرازيل مرحلة جديدة تميزت بنمو الصناعات الأساسية بمعدلات متسارعة، بما في ذلك السلع الإستهلاكية إلى غاية سنة 1985[2].

[1] - **Ibid**, p : 14.

[2]- عبد الحميد قطوش، **البرازيل... تجربتها في مكافحة الفقر، وأهم الدروس المستفادة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17/2017، جامعة سطيف، الجزائر، 2017، ص: 47.

وأن من بين الأدوات المهمة لهذه السياسة هي[1]:

- ✓ استخدام ضوابط الصرف الأجنبي لحماية القطاعات المحلية والصناعات الداخلية وتسهيل استيراد المعدات والمدخلات لها؛
- ✓ عمدت تخفيض قيمة العملة من أجل التوسع في صادرات السلع الصناعية، وقد تمثلت هذه السلع في صناعة السيارات، الإسمنت، الصلب، الألمنيوم، السليلوز والصناعات الكيماوية؛
- ✓ تخصيص أجزاء صغيرة من العملة الصعبة المتاحة من أجل تمويل الواردات الضرورية اللازمة لعمليات التصنيع؛
- ✓ سن قانون التعريفة لسنة 1957، من أجل زيادة توطيد الحماية الممنوحة للصناعات المحلية، وتقديم حوافز معتبرة لتوجيه الاستثمار الأجنبي، أي وضع إجراءات جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

وقد كان لهذه السياسات، أي لنتائج التصنيع كبدائل الاستيراد في البرازيل أثر على بعض المؤشرات الاقتصادية في هذه الفترة تمثل في:

- ✓ شهد الاقتصاد البرازيلي نمواً سريعاً وتنوعاً كبيراً تجاوز متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بـ 7 % بين سنتي 1950 - 1975، وما ميز هذا النمو هو القيمة المضافة التي أحدثها القطاع الصناعي بحيث شهد استمرارا في الانخفاض النسبي للصناعات غير المعمرة لا سيما المنسوجات والمنتجات الغذائية والمشروبات، وزيادة الآلات والمعدات من 3.2 إلى 10.3 % في نفس الفترة[2]؛
- ✓ أسهمت الصناعة في دفع النمو الاقتصادي، أين سجلت معدل نمو سنوي متوسط قدر بأكثر من9 % خلال الفترة 1950- 1964، في المقابل شهدت الزراعة متوسط معدل نمو قدر بـ 4.5 %؛
- ✓ شهد هيكل قطاع الصناعات التحويلية ارتفاعا وتنوعا، بحيث انتقلت نسبة مساهمته في الدخل القومي من 20.2 إلى 27.3 %، كما شهدت الصناعات التقليدية تراجعا والمتمثلة بالأساس في المنسوجات والمنتجات الغذائية والملابس، بينما توسعت معدات النقل والآلات والمعدات الكهربائية والأجهزة والصناعات الكيماوية[3]؛

[1] - Mark Weisbrot, Jake Johnston, **The Brazilian Economy in Transition : Macroeconomic Policy, Labor and Inequality**, center for economic and policy research, Washington, 2014, p : 07.

[2] - **Idem**.

[3] - Carmem Feijo**, Brazil's economy 1971-2005 : Growth pattern and structural change**, Center for Studies on Inequality and Development – CEDE, Discussion Paper No. 15 – April 2009, p : 04.

- ✓ الاعتماد على رأس المال الأجنبي لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية داخل البرازيل، كاستراتيجية لإحلال الواردات، أين تولدت عنها رصيد متزايد لتفاقم أزمة الديون، إلى جانب الإرتفاع الكبير والمستمر في معدل التضخم الذي يرجع بالأساس إلى سرعة وكثافة التحولات في الهيكل الإنتاجي المستحدثة لعمليات التصنيع[1]؛

- ✓ نتيجة هذه السياسة التي اتبعتها البرازيل، أي استراتيجية إحلال الواردات التي مكنت الاقتصاد البرازيلي من تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتسارعة وتنوعا في الأنشطة الإنتاجية، وتحديدا في الفترة 1950-1967، فقد أطلق على تلك المرحلة بمرحلة "العصر الذهبي" أو "المعجزة الاقتصادية"، نتيجة التغيرات الهيكلية الواضحة لقطاع الصناعة[2]؛

- ✓ نتيجة الإصلاحات والسياسات المطبقة بعد سنة 1964 وحالة الاقتصاد العالمي، فقد تمكن الاقتصاد البرازيلي من تحقيق نمو سريع خلال الفترة 1968 - 1973، بحيث ارتفع متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى قيمة قدرت بـ 11.1%، سجل فيها القطاع الصناعي معدل قدر بـ 13.1 %، تمثلت أهم المنتجات في السلع الاستهلاكية المعمرة ومعدات النقل والصناعات الأساسية، مثل الصلب والإسمنت وتوليد الكهرباء[3]؛

- ✓ كما أن وبعد سنة 1964، فقد شهدت التجارة الخارجية توسعا بشكل أسرع بكثير من الاقتصاد ككل بحيث سجلت صادرات السلع المصنعة نمو كبير تمثل في زيادة الصادرات الصناعية البرازيلية من قيمة قدرت بـ 1,4 مليار دولار سنة 1963 إلى 6,2 مليار دولار امريكي سنة 1973، وفي المقابل فقد عرفت الواردات نموا بشكل أسرع بكثير نظرا لاستيراد السلع الرأسمالية والمدخلات الأساسية وشبه المصنعة الضرورية للإنتاج الصناعي مما زاد في عجز الميزان التجاري البرازيلي، بحيث كانت النسب كالآتي: ارتفاع واردات السلع الوسيطة من 31 % من مجمل الواردات في فترة 1960-1962 إلى 42,7 % في سنة 1972 ، غير أنه لم تحدث أي أزمة لأن التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال أدت إلى فائض في ميزان المدفوعات؛[4]

- ✓ أسهمت سياسات وإجراءات جذب رؤوس الأموال الأجنبية وخطوات توسيع الاستثمارات العامة وتشجيع الصادرات واستراتيجية تصنيع بدائل الواردات، خلال الفترة 1968-1973 في تحسين دخل الفرد وتطوير البنية التحتية للبرازيل.

---

[1] - Carl Meacham, **Brazil's Economic Identity, Motivations and Expectations**, center for strategic international studies Americas program, 2014, p : 13.

[2] -André Nassif, Carmem Feijo and Eliane Araujo, **structural change and economic development : is Brazil catching up or falling behind ?**,UNCTAD, Discussion Papers N° 211, 2013, P : 17.

[3] - Carmem Feijo**, Op.Cit**, p: 06.

[4] - Carmem Feijo, **Op.Cit**, p: 08.

وما يعاب على هذه الفترة أنها خلفت تباينات إقليمية من حيث التنمية الاقتصادية، وجعل الإستفادة من الفرص والحوافز وزيادة الدخول الفردية شديد التركيز في المدن الكبرى، لذلك نجد بعض المحللين يصفون هذه المرحلة بمرحلة "التصنيع المشوه" الذي لم يستفد منه سوى عدد قليل من المدن الكبيرة في تلك المنطقة.

الفرع الثاني: مرحلة الإصلاحات والحكم المدني بداية التسعينات.

نتيجة الحاجة للإصلاحات والإجراءات السياسية والاجتماعية بداية التسعينات من أجل إعادة بناء الديمقراطية من جهة، ومن جهة أخرى فإن الضغوطات العديدة التي تعرض لها صناع السياسات داخل البرازيل عززت من الحاجة للإصلاحات الاقتصادية، والمرتبطة بالأساس بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية المعقدة في بداية التسعينيات، ومن أجل الإحاطة الدقيقة لهذه الفترة وجب تقسيمها إلى:

النصف الأول من عقد التسعينيات: تميزت هذه الفترة ببيئة اقتصادية وإجتماعية جد معقدة، تمثلت أهم خصائصها في[1]:

- تشوهات اقتصادية واجتماعية وعدم الكفاءة، ترتب عنها تسجيل العديد من المؤشرات تدهورا حادا في نوعية الحياة داخل البرازيل، مما جعل السمة الأساسية لتلك المرحلة هو السعي لتحسين مستوى المعيشة، خاصة مع انتشار العديد من الآفات منها: مشكلة التسرب من التعليم وتردي أحوال المدارس بشكل عام، بالإضافة إلى انتشار الجريمة المنظمة؛

- تفاقم القيود الخارجية على حركة وتدفق السلع والخدمات وصعوبة الولوج للأسواق العالمية، نتيجة تراجع قيمة العملة البرازيلية "الريال"؛

- الصعوبات المالية الخانقة التي كادت أن تؤدي بانهيار الاقتصادي البرازيلي، حتى إن مصادر عديدة أشارت إلى أن صندوق النقد الدولي رفض إقراضها 30 مليار دولار خوفا من عجزها عن تسديده؛

- التراجع الشبه الكلي لحكم الجيش على الحياة السياسية، وإتمام الانتقال السلمي والتدريجي للسلطة لحكومات مدنية متعاقبة.

[1] - Renato Baumann, **Brazil in the 1990s An Economy in Transition,** published by PALGRAVE, New York, 2002, p: 13.

إلا أنه ينبغي الإشارة لبعض الإجراءات التي قامت بها البرازيل في هذه الفترة من أجل الخروج من هذه الأوضاع، فقد عمدت إلى[1]:

- ✓ إدماج حقوق اجتماعية جديدة في الدستور الفيدرالي لسنة 1988؛
- ✓ إنشاء مجلس الأمن الغذائي سنة 1993؛
- ✓ عقد المؤتمر الوطني الأول للأمن الغذائي والتغذية في سنة 1994 "حركة المواطنين ضد الجوع والفقر من أجل الحياة" وتعزيز التعبئة الاجتماعية حوله.

وعلى الرغم من بعض النتائج الإيجابية المترتبة عن الإجراءات التصحيحية، يظل السياق العام للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية غير واضح.

النصف الثاني من العقد: تميز ببداية وضوح البيئة الاقتصادية بحيث تمكنت البرازيل عن طريق العديد من السياسات الناجعة والإرادة الفعالة من تحقيق[2]:

- ✓ السعي في تقديم المحاولات العديدة للإصلاح، كان من بينها وضع خطة "الريال" التي كان هدفها دمج الاقتصاد المحلى في الاقتصاد العالمي، واتجهت محاولات الإصلاح نحو تبنى سياسات السوق الحر والاستدانة الخارجية؛
- ✓ تم تحقيق استقرار الأسعار والإنفتاح النسبي للتجارة الخارجية مما ساعد في الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، وبالتالي بداية تجسيد نمط جديد من النمو؛
- ✓ زيادة تدفق رأس المال والتحول التكنولوجي، إلا أن ارتفاع الدين الخارجي من 150 إلى 250 مليار دولار خلال فترة النصف الثاني من العقد أدى إلى أزمة انعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي سواء من الجهات الدولية المانحة أو المستثمرين المحليين والأجانب.

إلا أن هذا الوضع تغير وبعد سنوات قليلة وأصبحت البرازيل في نهاية التسعينيات اقتصادًا منفتحا على التجارة الخارجية، أين شهد حركة كبيرة لتدفق السلع ورأس المال، احتلت فيه الدولة حيزا كبيرا في مجال الإنتاج المباشر.

[1] - Halga Hoffmann, **The Export Oriented Development Strategy in Brazil**, Leibniz Information Centre for Economics , Germany1978, p : 05 .

[2] - Renato Baumann, **Op.Cit** , p: 15.

كما أن التغيرات التي عرفها الاقتصاد البرازيلي في العقدين الأخيرين، خاصة مع برنامج الرئيس "لولا" الاقتصادي للتنمية الاقتصادية مكنت من تحسين البيئة الاقتصادية البرازيلية، جعلت العديد من الدول النامية تحاول الاقتداء بها، وأن من أهم الإجراءات المعمول بها في هذا البرنامج هي:

1. برنامج التقشف: نفذت البرازيل برنامجا للتقشف وفقا لخطة صندوق النقد الدولي بهدف سد عجز الموازنة واسترجاع ثقة المستثمرين والدول، وقد مكن هذا البرنامج من تخفيض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للدولة ومن ثم أدى ذلك بقوة في القضاء على انعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي[1]، وقد ترتب على ذلك مايلي[2]:

- ✓ إتباع نمط جديد من التنمية الاقتصادية، ويشمل مجموعة من سياسات التحرير والسوق الصديقة المتمثلة في الخصخصة، التحرير المالي، تحرير التجارة، تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والإصلاح الضريبي؛
- ✓ ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من نسبة قدرت بـ 0,8 % سنة 1999 إلى نسبة تتراوح بين 3,5 – 4,9 % في حدود سنتي 2004-2006؛
- ✓ سمح لها من الإستفادة من حوالي 200 مليار دولار كاستثمارات مباشرة في الفترة 2004 -2011؛
- ✓ دخول ما يقارب 1.5 مليون أجنبي للإقامة في البرازيل في سنة2011؛
- ✓ عودة نحو 2 مليون مهاجر برازيلي إلى البلاد، الأمر الذي ساعد على زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة؛
- ✓ أدت الإستثمارات المتدفقة في توفير فرص عمل جديدة وخفض حدة الفقر.

2. تغيير سياسات الاقتراض: تم اعتماد تسهيلات ائتمانية، كان من بينها تخفيض أسعار الفائدة من 13.25 إلى 8.75 % أين شهدت[3]:

- ارتفاع في عدد المشروعات الصغيرة، وتوفير فرص عمل، زيادة مستوى الطاقة الإنتاجية؛
- تحقيق نمو اقتصادي في سنة 2011 بنسبة قدرت بـ 2.7 % في حين أن الاقتصاد البريطاني حقق في السنة نفسها نموا لم يتجاوز نسبة 0.8 %، فاحتلت البرازيل المرتبة السادسة بين الدول ذات الاقتصاد الأكثر تقدما في العالم؛

[1] - Nader Nazmi, **Economic Policy and Stabilization in Latin America**, published by Routledge, New York, 2015, p: 08.

[2] - Philip Arestis, Luiz Fernando, **Assessing the economic policies of President Lula in Brazil : Has fear defeated hope** ?, Working Paper Number CBS-81-07, centre for Brazilian studies, University of Oxford, USA, 2008 , P : 14.

[3] - Nader Nazmi, **Op.Cit**, p : 09.

- زيادة تدنية نسب الفقر، خاصة وأن الأرقام تشير إلى أن نصف السكان زاد دخلهم خلال العقد الأخير بنسبة قدرت بـ 68 %.

3. التوسع في الزراعة واستخراج النفط والمعادن: نتيجة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية البرازيلية (أراضي زراعية شاسعة، تعدد مصادر المياه)، ووضع الاستراتيجيات الزراعية، فقد تمكنت من تصدير المنتجات الخام في العقد الأول من بداية البرنامج لتستفيد من ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية، الأمر الذي سمح لها من سد العجز في ميزان المدفوعات.

4. التوسع في الصناعة: اتجهت السياسات الاقتصادية في هذا القطاع إلى الاهتمام بفرعين، هما[1]:

- توسيع في الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام مثل تعدين المعادن والصناعات الغذائية والجلدية والنسيج، والتي يرجع نموها بالأساس إلى التوسع في الزراعة والاكتشافات البترولية التي مكنت من تصديرها؛
- الصناعات التقنية المتقدمة، حيث تمكنت الدولة بالنهوض بصناعات السيارات والطائرات، بحيث احتلت شركة "امبراير" "Embraer"، المرتبة الثالثة عالميا من حيث تصنيع الطائرات التجارية بعد إيرباص وبوينغ وأكبر شركة مصدرة في البرازيل.

5. تنشيط السياحة: عملت البرازيل على التسويق السياحي لمناطقها وتراثها خاصة سياحة المهرجانات إلى أن أصبحت تستقبل أكثر من 5 مليون سائح سنوي، مما زاد من إنعاش الاقتصاد وتحقيق مزيد من النمو.

6. برنامج الاعانات الاجتماعية: تعددت جوانب الإصلاح الاجتماعي إلا أن أهم برنامج تمثل في "بولسا فاميليا"، هو برنامج بدأ منذ التسعينات في عهد "كاردوسو"، ليستمر حتى في عهد الرئيس "لولا"[2].

ويقدر تمويل هذا البرنامج كلفة تتراوح بين 6 – 9 مليار دولار، أي بنسبة تقدر بـ 0.5 % من إجمالي الناتج المحلي، ويقوم البرنامج على منح إعانات مالية للأسر الفقيرة التي يقل دخلها على 28 دولار شهريا بهدف رفع وتحسين معيشتها، وقد كانت مخرجات هذا البرنامج تتمثل في[3]:

- وصل عدد المستفيدين إلى نحو 11 مليون أسرة، وهو ما يعنى 64 مليون شخص بما يعادل حوالي 33% من الشعب البرازيلي إذا كانت برامج "لولا" لم تقض على الفقر تماما ولكنها حركت ملايين الأسر من

[1] - Lael Brainard, Leonardo Martinez-Diaz, **Brazil as an Economic Superpower ?** The Brookings Institution, Washington, 2009, p: 19.

[2] - Aaron Ansell, **Brazil's Social Safety Net Under Lula**, Center for global education, the university of Puerto rico, 2011, p : 24.

[3] **- Ibidem**.

منطقة الفقر إلى منطقة "الطبقة الوسطى الجديدة"، بحيث في تقرير صادر عن مؤسسة "سيتيليم" المتخصصة في أبحاث المستهلكين أنه قد زاد معدل الاستهلاك لأكثر من 23 مليون شخص يتراوح دخلهم من 457 إلى 753 دولارا شهريا؛

- ساعد برنامج (بولس فاميليا) في خفض مؤشر "جيني"[1] بنسبة قدرت بـ 21%؛
- أدت عمليات رفع الحد الأدنى للأجور إلى خفض المؤشر بنسبة قدرت بـ 32%؛
- وفي تقرير للبنك الدولي حول مؤشر ارتفاع دخل الأسر فإن: دخل أفقر 10% من السكان يزيد بنسبة 9% سنويا، في حين يزيد دخل الطبقات الأغنى بنسبة تتراوح بين 2-4% سنويا، وهذا يرجع إلى السياسات الفعلية الهادفة إلى إقامة العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوة بين الطبقات بصورة تدريجية.

7. **برنامج التكتلات الاقتصادية:** تستند السياسة الاقتصادية الخارجية للبرازيل لمبادئ التعدد عموما والتأكيد على التكامل الإقليمي من أجل استكمال المشروعات الاقتصادية والتجارية وفق استراتيجيات توسيع علاقاتها الاقتصادية والتجارية والمالية، لذلك عملت على توسيع التجارة وإقامة علاقات اقتصادية مع عدة دول، لما للتكامل من فوائد سواء على الجانب السياسي والاقتصادي، وكذا العسكري، وهو ما يستشهد به وزير الخارجية البرازيلي عند قوله بأن "ميركوسور" هو جزء معتبر من خطط بلادنا، وكذا هو جزء معتبر من نهوضنا الاقتصادي، وأن من بين أهم التكتلات أو التحالفات الاقتصادية للبرازيل[2]، نجد: "ميركوسور Mercosur"[3] ويضم (البرازيل، الأرجنتين، باراجواي، وأوروجواي).

- "البريكس BRICS" يضم: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا.
- رابطة تكامل أمريكا اللاتينية "ALADI"، وتظم: الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وتشيلي وكولومبيا وكوبا والإكوادور والمكسيك وباراغواي وبيرو وأوروغواي وفنزويلا.
- إتحاد دول أمريكا الجنوبية "UNASUR"، ويظم الدول الأعضاء في الميركوسور بالإضافة إلى بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، البيرو، فنزويلا، تشيلي.

---

[1]- **معامل جيني**: نسبة للعالم "كورادو جيني" وهو من المقاييس الهامة والأكثر استخداما في قياس عدالة توزيع الدخل الوطني، تعتمد فكرته على منحنى لورنز.

[2]- Paulo Kliass, **Lula's Political Economy: Crisis and Continuity,** Center for global education, the university of Puerto rico, 2011, p: 21

[3]- **ميركوسور** " **Mercosur**" : يعني السوق المشتركة الجنوبية، وبالإسبانية " Mercado Común del Sur" وتعرف باختصار **ميركوسور** هو إسم تجمع لدول المخروط الجنوبي بأمريكا اللاتينية في إطار اقتصادي يظم الأرجنتين والبرازيل والأوروغواي وباراغواي.

الفرع الثالث: المقومات الاقتصادية للبرازيل

أصبحت البرازيل واحدة من القوى الاقتصادية الرائدة في العالم، ما جعلها تكون ضمن أسرع الاقتصادات نمواً في العالم خاصة في العقدين الأخيرين، وأن من بين أحد العوامل التي ساعدت على تحقيق هذه القفزة الاقتصادية في البرازيل، هو توفرها على عدة مقومات اقتصادية متنوعة، برز من خلالها الدور المحوري للدولة في الاستغلال الأمثل لهذه الموارد بتبني خطط تنموية متعددة وتوظيف هذه الموارد، المتمثلة في:

- ✓ **توفر الأراضي الزراعية**: مكنت الأراضي الزراعية الكبيرة ذات الخصوبة والتنوع العاليين والمقدرة بحوالي 8.515 مليون كم^2 من انتقال البرازيل من مستورد صافٍ للأغذية إلى واحد من أكبر مصدري المنتجات الزراعية في العالم، بالرغم من أن الزراعة تمثل في المتوسط 5% من اقتصاد البرازيل خلال الفترة 2000-2014، لكن أهمية هذا القطاع تتجاوز بكثير ما تشير إليه الإحصاءات، ويدعم القطاع الزراعي في البلاد قطاع الأعمال الزراعية سريع النمو[1].

- ✓ **تركيبة عمرية فتية**، إلى جانب رصيد ضخم من السكان في سن الشغل، بحيث تشير الإحصائيات أن عدد السكان بلغ سنة 1990 تقريبا 149 مليون نسمة، لينتقل إلى أكثر من 174 مليون نسمة سنة 2000، أما في سنة 2018، فقد بلغ حوالي 209 مليون نسمة، وأن الفئة العمرية 25-52 هي الفئة الغالبة بنسبة تقدر بـ 44.09 %، ما ساعدها على تطوير رأس مالها البشري وتعزيز مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية[2].

- ✓ **الصناعة**: تتمتع البرازيل بقطاع صناعي متنوع وجد متطور، ويرجع ذلك إلى جهود التصنيع قبل الحرب العالمية الثانية بتشجيع من طرف الدولة، مما مكنها من احتلال مراتب عالمية متقدمة في مختلف الفروع الصناعية.

- ✓ **الإمكانيات السياحية**: تمتلك البرازيل طاقات طبيعية نادرة ومذهلة من غابات وشواطئ وجبال مؤهلة بقوة لإجتذاب أفواج سياحية كبيرة، إلا أنها ابتكرت نوعا خاصا من السياحة يعرف بسياحة المهرجانات، خاصة وأنها تمتلك تراثا شعبيا شديد الخصوصية في الإحتفال بهذا النوع، الذي يتميز بالإحتفال الجماعي في الشوارع برقصات السامبا والموسيقى والألوان والاستعراضات المبهرة، وقد نجحت في الترويج لمثل هذا النوع من السياحة وتمكنت من استقبال 5 مليون سائح سنويا[3].

---

[1] - OECD Economic Surveys: **Brazil 2015**.

[2] - IndexMundi, **Brazil Demographics Profile 2019**.

[3]- هدير شحاته، **تجربة التنمية..البرازيل نموذجا**، موجودة على الرابط www.academia.edu.

- ✓ **البنى التحتية:** بذلت البرازيل جهود كبيرة من أجل بناء وتطوير وتشغيل الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ داخل الدولة وكذا المنشآت الرياضية، وذلك من أجل تعزيز المقومات الاقتصادية وعم الثقة في الاقتصاد.

- ✓ **تعدد الأقاليم المناخية:** سمح بتعدد المنتجات الفلاحية بحيث تشمل المناخ الاستوائي ويمتاز بغزارة أمطاره طول السنة، المناخ المداري الرطب، ويسود المرتفعات والسواحل الشرقية ويمتاز هو أيضا بأمطار غزيرة طول السنة، المناخ المداري الجاف، يسود أقصى جنوب البلاد، المناخ المعتدل، يتميز بالحرارة المعتدلة والأمطار طول السنة.

- ✓ **شبكة مائية كثيفة:** تشمل الأمطار الغزيرة والمياه الجوفية والأنهار العديدة، التي من بينها: نهر الأمازون، ساو فرانسيسكو ونهر برانا.

- ✓ **الغابات:** تمتلك مساحات غابية بحوض الأمازون، جعلتها توفر موارد خشبية هامة، وتشير الإحصائيات في سنة 2013 بأن البرازيل تحتل المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج الخشب.

كما ساهمت الثروات المنجمية وثروات التعدين في تغذية الاقتصاد البرازيلي منذ العصور الاستعمارية، إذ تتميز بوفرتها خاصة بالنسبة لعنصر الحديد، الذي يتعدى 8000 شركة في صناعة التعدين وهي أكبر منتج عالمي لخام الحديد، وتشير الأرقام إلى أن هذه الثروة تكسبها حوالي 30 مليار دولار في الصادرات.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الاقتصادية التي اتبعتها البرازيل في إطار التحرير التجاري.

في بداية التحول إلى دولة إنمائية المتزامنة مع سنوات التسعينيات، كانت الحكومة قد نفذت إصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي لكبح التضخم من خلال "خطة ريال" وأتمت تحرير التجارة الذي بدأته سنة 1988 بتخفيض التعريفات الجمركية وإزالة القيود الجمركية، وتبع ذلك انفتاح تجاري وسياسة نقدية ومالية حكيمة وكذلك برامج إجتماعية مبتكرة أدت إلى الحد من الفقر وتقليص الفوارق في الدخل وفي المجتمعات الكبيرة والمعقدة.

الفرع الأول: استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات وحماية الإنتاج الوطني.

تبين في منتصف السبعينيات بأن معظم الشركات البرازيلية كانت متخلفة نسبيًا وتتميز ببطء في التطورات التكنولوجية وعدم التكافؤ من حيث شروط المنافسة، مقارنة بما تم تحقيقه في العديد من الدول الصناعية والمتقدمة، استدعى الأمر بصناع القرار في البرازيل بوضع عدة إجراءات واستراتيجيات من أجل حماية الإنتاج الوطني والنهوض بأداء شركاتها الوطنية، وقد تمثلت أحد هذه الإجراءات في منح الشركات الوطنية مستويات عالية من الحماية التجارية.

كما أنه كان ينظر لهذه الشركات على أنها أساس النهوض بالقطاع الصناعي البرازيلي وتسهم بشكل كبير في زيادة الإنتاجية والوصول إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة، لذلك خصص لها برامج متعددة الحوافز، والحفاظ على مستويات أعلى من الحماية الإسمية والفعالة ضد المنتجات المستوردة في الفترة 1978-1997، وأن أغلب هذه الصناعات تمثلت في: صناعة السيارات، والمعدات الميكانيكية والكهربائية، المواد الصيدلانية، الصلب والمعادن).

وأن من بين الإجراءات أيضا التي قامت بها الدولة من أجل إنجاح استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات، وتنمية وتحسين أداء شركاتها هو[1]:

1. توفير خدمات البنية التحتية والتي شهدت تغييرات تنظيمية مكثفة ابتداء من سنة 1975، ووضع القواعد والتخصصات النموذجية للاستثمارات الوطنية؛
2. إتخاذ مجموعة من التدابير تمثلت بالأساس في تبني مستويات عالية من الحماية التجارية ومنح الإعفاءات الضريبية على الصادرات وتمويل الأنشطة المبتدئة واستحداث خدمات الترويج التجاري؛
3. الاعتماد على سياسة توجيه العائدات المتأتية من الصادرات الفلاحية إلى القطاع الصناعي، بحيث تمكن من إنشاء مؤسسات عمومية كبيرة أوكلت لها مهمة تطوير الصناعات الثقيلة؛
4. تعزيز القدرة التنافسية في الفروع التي تمتلك فيها البرازيل العديد من المؤسسات والقدرات الإنتاجية والتي من بينها: السيارات، السلع الرأسمالية، المنسوجات والملابس، الخشب والأثاث، والعطور ومستحضرات التجميل، الهندسة المدنية، الخدمات، الشحن، الجلود الكبيرة والصناعية، الصناعات الزراعية، القمح، السلع الكهربائية ولعب الأطفال؛
5. استحداث آليات وأجهزة إدارية تقوم على تسوية النزاعات بين المستثمرين والدولة.

وقد أدت هذه الإجراءات في تحسين أداء هذه الشركات، وأن من أهم هذه النتائج نجد[2]:

1. نمت أربع شركات كبرى بنسبة قدرت بـ 24 % في الفترة 1978-1997.
2. زادت وتوسعت المنتجات المصنعة البرازيلية بمعدل سنوي قدره 3.2 % بين سنتي 1908-1989، مع تحقيقها لقدر معقول من القدرة التنافسية الدولية في عدد كبير من خطوط الإنتاج؛

[1] - Juan E. Santarcángelo, Daniel Schteingart**, Industrial Policy in Argentina, Brazil, Chile and Mexico: a Comparative Approach**, Revue Interventions économiques, 59/2018, p: 19.

[2] - Renato P. Colistete**, Revisiting Import-Substituting Industrialisation in Post-War Brazil**, Department of Economics - Universidade de São Paulo, Paper No. 24665, Brazil, 2010, pp: 08-17.

3. ارتفعت صادرات هذه الشركات بنسبة قدرت بـ 5 % سنويا، وحافظت على صادراتها لعدة سنوات، وقد ازدادت صادرات هذه الشركات البرازيلية في التسعينات بعد إجراءات تحرير التجارة الخارجية إلى ثلاث أضعاف، خاصة بالنسبة للسلع المصنعة؛

4. في سنة 1997 أصبح 56 % من مجموع الشركات البرازيلية ذات الصناعات التحويلية مصدرة، وأن 43.4 % من مجموع الشركات ذات المنتجات المصنعة مصدرة أيضا؛

5. كما شهدت فروع الشركات الصناعية في مناطق البرازيل المختلفة ارتفاعا في مستويات الإنتاجية والتكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى مستويات عالية من الديناميكية وعمليات كثيفة التركيز، مما أدى ذلك الى زيادة وزنها وفعاليتها في الاقتصاد البرازيلي؛

6. بلغ متوسط نمو الإنتاج الصناعي بين سنتي 1945 – 1979 حوالي 8.8 % سنوياً، أين ارتفعت نسبة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من 24.1 % في سنة 1950 إلى 40.9 % في سنة 1980، في حين تراجعت الزراعة من 24.3 % في سنة 1950 إلى 10.1 % في سنة 1980، كما كان أداء الصناعات الحديثة مثل الآلات والمواد الكهربائية ومعدات النقل والمواد الكيميائية جيدًا بشكل خاص، بحيث انتقلت حصتها في إنتاج الصناعات التحويلية من 12.6 % في سنة 1949 إلى 43.6 % في سنة 1980؛

7. شهدت الصناعات الغذائية والنسيج، انخفاضا في حصتها من الناتج الصناعي من 31.9 % و18.6 % في سنة 1949 إلى 13.9 % و6.4 % في سنة 1980 على التوالي.

تم تحفز النمو الصناعي السريع والتغيير الهيكلي في البرازيل عن طريق تبني استراتيجية إحلال الواردات وحماية الإنتاج الوطني من خلال مجموعة متنوعة من السياسات الاقتصادية، والتي شملت التدابير المذكورة أعلاه، أسعار صرف متعددة، والقيود الكمية على الواردات، والضوابط المباشرة للنقد الأجنبي، والتعريفات، والإعانات المالية والائتمانية.

الفرع الثاني: استراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير المعتمدة على التكامل الإقليمي وجلب الاستثمارات الأجنبية.

خلال العقود القليلة الماضية، لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) دورًا مهمًا للغاية في التصنيع البرازيلي، واجتذبت بشكل خاص من قبل السوق المحلية الكبيرة، وكذا السياسات الحكومية التي توجهت بشكل تفضيلي نحو رأس المال والصناعة كثيفة الإستخدام للتكنولوجيا لتتوسع مؤخرا للقطاعات ذات الطابع الخدمي، وما ميز أيضا نظام الإستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل هو النهج الليبيرالي خلال هذه الفترة، وينظر إلى الرأسمال الأجنبي

بتعاطف من جانب الغالبية العظمى من التيارات السياسية والأحزاب، الذين يرون أنه مصدر للتوظيف وتحديث الاقتصاد، لذلك سعت الدولة إلى مجموعة من السياسات والإستراتيجيات كان من بينها:

1. اتخذت البرازيل مجموعة من المعايير لتنظيم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، كان أهمها عدم التمييز من حيث القيود الجمركية الواسعة وغير الجمركية المفروضة على الواردات، فقد كان السوق المحلي الكبير والديناميكي المحمي من جميع أنواع الحواجز التجارية العامل الرئيسي الذي جذب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البرازيل، لذلك شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البرازيل تنوعا من حيث دول المصدر والمنشأ والقطاعات التي تستهدفها هذه الاستثمارات، مما أسهمت في نمو حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في استثمارات الدولة وإنتاجها وتجارتها الخارجية على مدار العقود الثلاثة الأخيرة، وقد حافظت الولايات المتحدة على مكانتها كدولة مستثمرة رائدة في البرازيل، بنسبة قدرت بـ 26 % من إجمالي التدفقات التي تلقتها البرازيل في الفترة 1996-2000، كما ارتفعت نسب مشاركة الدول الأوروبية نظرا للتسهيلات المقدمة من طرف البرازيل، بحيث سجلت إسبانيا 16.2 % ، هولندا 10.1 %، البرتغال 6.8 %[1]؛
2. استراتيجية السياسة الخارجية البرازيلية وتطورها، بحيث اتخذت ثلاث مواقف أساسية الأول هو العمل على إيجاد تكامل صلب في كل من أمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية، الثاني هو العمل على تكوين علاقات متميزة مع الدول الإفريقية (نظمت قمة إفريقية أمريكية جنوبية، وأخيرا هو التوجه إلى الشرق الأوسط أو العالم العربي، وفي تصريح لـلرئيس البرازيلي " لويز إينياسو لولا دا سيلفا" في سنة 2009 قال: بأن بعد قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في البرازيل سنة 2005، فإن الميزان التجاري البرازيلي ارتفع من 8 مليار إلى 20 مليار دولار[2]؛
3. أسهمت الإصلاحات الاقتصادية في دستور 1991، وبالتحديد في المادة 171، في زيادة سياسة الإنفتاح، من خلال رفع بعض الآليات التي كانت تقيد تدفق رأس المال نحو الداخل وكذا رفع القيود المفروضة على دخول وتشغيل الشركات الأجنبية، وتمكين هذه الأخيرة من المشاركة في عمليات الخصخصة، وبعض الإستثمارات التي كانت محتكرة من قبل الدولة البرازيلية[3]؛
4. اتخذ البنك المركزي البرازيلي مجموعة من السياسات والتدابير المصممة مباشرة لجذب وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، تمثلت في تبسيط عمليات التسجيل المطلوبة لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل من أجل تقليل التكاليف الإدارية، إضافة إلى ذلك فقد تم إنشاء وكالة في سنة 2002 لتشجيع الإستثمارات

[1] - Padro da Motta Veiga, **Foreign Direct Investment in Brazil : regulation, flows and contribution to development**, 2004, p : 02.

[2]- رفيف رضا صيداوي، **دروس من التجربة البرازيلية**، مؤسسة الفكر العربي للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، 2013، ص: 06.

[3] - Padro da Motta Veiga, **Op.Cit**, p: 03

بين الحكومة الفيدرالية والكيانات التجارية الأفقية والقطاعية، وتوفير المعلومات عن الفرص واللوائح والحوافز والعوامل الأخرى ذات الصلة بقرارات الشركة الأجنبية للإستثمار في البرازيل[1].

5. تم تعبئة مجموعة واسعة من الأدوات من أجل ترقية صناعة السيارات كهدف لنظام قطاعي للإستثمار والتجارة الخارجية، كان أهمها تقديم نظام حوافز لصناعة السيارات كجزء من الإستراتيجية الحكومية للحد من عدم التوازن في الميزان التجاري اعتبارًا من سنة 1995 وما بعدها .

اكتسب الإستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في البرازيل في أواخر القرن التاسع عشر، خاصة بالنسبة للإستثمارات المرتبطة مباشرة بأنشطة التصدير، وما ساعد البرازيل في ذلك هو الإستثمارات البريطانية في السكك الحديدية والنقل البحري والخدمات المالية والتسويق التجاري وكذا المزيج من السياسات الليبرالية المتعلقة برأس المال الأجنبي وحماية السوق المحلية عن طريق مرونة التعريفات الجمركية وغير الجمركية.

الفرع الثالث: إستراتيجية تشجيع الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات من خلال الإصلاحات المالية

تتجه أغلب الشركات المتعددة الجنسيات نحو الأسواق الناشئة سريعة النمو نتيجة أن هذه الأسواق تتيح لها فرص النمو والتوسع على الصعيد العالمي، والبرازيل من بين هذه الدول التي تتوافق على شروط هذه الشركات، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن البرازيل تتميز بسوق داخلي كبير وطاقات بشرية، إلى جانب قاعدة الموارد الطبيعية المهمة، كل هذه العوامل جعلت من استقطاب هذه الشركات بالأمر السهل، وعليه ومن أجل استقطاب وتنمية العديد من الشركات سواء الوطنية أو الأجنبية فإن الدولة البرازيلية سعت إلى توفير الشروط اللازمة لهذه الشركات، بحيث:

1. قامت العديد من الشركات الوطنية البرازيلية بتقييم قدراتها الإنتاجية الفردية قبل أن تتجه للأسواق الأجنبية، بحيث سمحت لها الدولة بالتوجه إلى الأسواق الداخلية مع مجموعة من الامتيازات التي مكنتها من ترقية منتجاتها، وقدرتها على الإحتفاظ بقوتها في الأسواق الأجنبية، ومن الأمثلة على الشركات التي انتهجت هذا الاتجاه نجد شركة "Marcopolo "، وهي شركة مصنعة للحافلات البرازيلية، بحيث أصبحت هذه الشركة تمتلك القدرة على توفير منتجات تامة الصنع، وفهم معمق لاقتصاديات الأنظمة الفرعية، وقد سمحت لها هذه الخصائص بزيادة أجزاء من أعمالها في الأسواق الخارجية، بما في ذلك كولومبيا والهند والمكسيك وجنوب إفريقيا، وكذا تأسيس سمعة ومكانة لنفسها كفاعل ذو قيمة في أسواقها[2].

[1] - IBP, Inc., **Brazil Export-Import, Trade and Business**, Amazon France, Seattle, Washington, 2016, p: 16.

[2] - Paolo Pigorini, **From Brazil's multinationals, important lessonsabout geographic expansion**, Strategy&, Rio de Janeiro, Brazil, 2014, p: 09.

2. سعت البرازيل إلى تكييف إدارتها وأنظمتها وإضفاء طابع المرونة عليها، من أجل تلبية متطلبات عديد الشركات سواء المحلية أو المتعددة الشركات وذلك من منطلق أنه لا يمكن لنموذج إدارة واحد يناسب الجميع، أي "ما يعمل محليا قد لا يعمل في بلد أجنبي"، بالتالي سعت الدولة إلى إيجاد نوع من التوازن بين متطلبات هذه الشركات في الداخل لكي تتمكن من تصدير منتجاتها وتبني ممارسات جديدة تناسب الدول التي تدخلها، لذلك نجد الدولة البرازيلية تمنح العديد من الشركات قدر كبير من الاستقلالية في تحديد موقع المنتجات وتطوير السوق والتعامل مع العملاء، ومن أمثلة ذلك نجد شركة الملابس والأحذية البرازيلية "Alpargatas"، حيث يتمتع المديرون الفرعيون في الأرجنتين والولايات المتحدة وأوروبا، بقدر كبير من الاستقلالية ولزيادة احتمالات نجاح عملياتها في الخارج، تعتمد شركة "Alpargatas" بشكل متزايد على المديرين المولودين في الولايات المتحدة والذين يعرفون الأسواق جيدًا[1].

3. احتضان صناعات القطاع الخاص الملتزمة بقواعد السوق، ومنحها فرص مبدأ الميزة النسبية ببعض من المرونة، بحيث مكنت العديد من الشركات الفردية من الاستفادة من الأسواق المحلية الكبيرة دون حثها على التصدير أو التوجه للأسواق العالمية وذلك من أجل تعزيز قدراتها أولا، ومن أمثلة ذلك نجد:

- ← شركة "إمبراير Embraer" التي أصبحت أكبر منتج في العالم للطائرات التجارية الإقليمية؛
- ← شركات صناعة الأحذية؛
- ← شركات صناعة الصلب وما رفقها من نمو أنشطة البحث والتطوير.

4. تشجع الحكومة البرازيلية الإستثمار الأجنبي في شكل إعفاءات ضريبية إلى جانب توفير التسهيلات الإدارية، فقد تمنح للشركات التي تُصدر أكثر من 80٪ من إنتاجها في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات إعفاء من ضرائب محددة على صادراتها، ثم امتدت هذه الإمتيازات لتشمل جميع الشركات المصدرة لمدة ثلاث سنوات فقط، كما وضعت عدة إعفاءات وإمتيازات للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تصدر[2].

5. تحاول الدول البرازيلية جذب الاستثمار من خلال تقديم مزايا ضريبية مخصصة ودعم البنية التحتية لشركات محددة يتم التفاوض بشأنها على أساس كل حالة على حدة، وقد أدى ذلك إلى توترات إدارية بين الولايات البرازيلية، نتيجة عدم توحيد قضية سعر الضريبة[3].

---

[1] -**Ibidem,** p: 10.

[2] - The Center of International Financial Management, **The Top 20 Brazilian Multinationals: A Long Way Out of the Crises**, São Paulo, Brazil, 2017, p: 02.

[3] - Christoph Ernst, **Trade liberalization, export orientation and employment in Argentina, Brazil and Mexico**, São Paulo, Brazil, 2005, p: 08.

كما أنه في سنة 2016، بلغت إيرادات 20 شركة من الشركات متعددة الجنسيات البرازيلية أكثر من 135.3 مليار دولار أمريكي بما في ذلك الصادرات، وقد شكلت مبيعاتها الأجنبية 61.6 % من إجمالي مبيعات الشركات البرازيلية في نفس السنة[1].

الفرع الرابع: إستراتيجية التوسع في الإنتاج الزراعي، والاستفادة من الموارد الطبيعية

أسهمت الاستثمارات الاستراتيجية في القطاع الزراعي للبرازيل في عمليات التحولات الاقتصادية، نظرا لأهمية منتجات هذا القطاع في تحسين وإتاحة فرص التنمية الاقتصادية، ويمكن أن يؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية، وبالتالي زيادة الطلب عليها سواء محليا أو خارجيا، أي أن القطاع الزراعي يعد من القطاعات التي مهدت الطريق للنجاح في التصدير وزيادة الانفتاح الاقتصادي، لذلك اعتمدت البرازيل على عدة إجراءات من أجل زيادة تنمية هذا القطاع من خلال:

1. مساهمة برنامج "القضاء على الجوع" في البرازيل، في تنمية وتوسيع القطاع الزراعي، والحد من الفقر، إلى أن أصبحت البرازيل معيارا دوليا فيما يتعلق بسياسات الأمن الغذائي والتنمية الريفية، من خلال برنامج "بطاقات الغذاء" وبرنامج "اقتناء الغذاء" المتمثل في آلية تمكن الدولة من اقتناء الأغذية من المزارعين الصغار، الأمر الذي شجعهم على زيادة الإنتاج سواء للسوق المحلي أو الأجنبي، وتشير عدة نتائج بأن دخل العاملين في الزراعة قد ارتفع بنسبة 33 % في الفترة 2003-2009، والجانب الأكثر أهمية هو أن السبب الرئيسي في ارتفاع الدخل هو إمكانية تصريف المنتجات الزراعية[2]؛

2. اقتناع البرازيل بأهمية تبادل الخبرات الإنمائية والمعرفة والتكنولوجيا المناسبة بينها وبين الدول النامية، ويمكن أن يؤدي دور مفيدا في المسار الإنمائي، بحيث اعتمدت على توسيع التعاون الثلاثي، فكان لها نطاق تعاون بينها واليابان ودولة الموزمبيق عن طريق تنمية منطقة السافانا الإستوائية المعروفة بإسم "سيرادو" بحيث أصبحت أكبر منتج لفول الصويا وغيره من المنتجات الزراعية؛

3. تعتبر التكنولوجيا الزراعية إحدى نقاط القوة في البرازيل، ويقدر أنها في سنة 2006 أنفقت 41 % من مجموع إنفاق أمريكا اللاتينية على الأبحاث الزراعية، كما أدى نظام الأبحاث الزراعية والابتكار فيها إلى حد كبير في زيادة كفاءة القطاع الزراعي للعامل الزراعي الواحد ما يقارب أربعة أضعاف؛

---

[1]- **Ibidem**, p: 03.

[2]- وزارة التنمية الزراعية في البرازيل، **برنامج القضاء على الجوع "التجربة البرازيلية"**، مركز الدراسات الزراعية والتنمية الريفية، ترجمة إلى اللغة العربية: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو"، روما، إيطاليا، 2012، ص: 11.

4. قامت مؤسسة البرازيل للأبحاث الزراعية وهي مؤسسة مملوكة للدولة بدور فعال في زيادة مساحة الأراضي التي يمكن استخدامها للزراعة؛

5. طورت البرازيل العديد من البرامج الزراعية التي تعمل على أساس عامل الاستدامة، فلكي يكون للمزارعين المؤهلين الحصول على دعم الأسعار وبرامج الائتمان ينبغي أن يلتزموا بقوانين تقسيم المناطق[1]؛

6. يوفر برنامج آخر، هو برنامج "مودير اغرو Moderagro" قروضا للمزارعين لتحسين ممارساتهم الزراعية والحفاظ على الموارد الطبيعية؛

7. يتيح برنامج "برودوسا Produsa" قروضا للزراعة في الأراضي ذات التربة المتدهورة، في حين يقدم برنامج "بروبفلورا Propflora" القروض لتشجيع زراعة الغابات وخاصة شجر زيت النخيل.

المطلب الثالث: تحليل وضع الإصلاح التجاري في البرازيل

بدأ تحرير التجارة الخارجية البرازيلية في سنة 1987، أين تم تخفيض معدلات التعريفة الجمركية الإسمية منذ سنة 1988، وقد كان هيكل التخفيض التدريجي للتعريفة الجمركية الإسمية كما يلي[2]:

1988-1990 ← 33.4%
1991-1993 ← 17.8%
1994-1996 ← 12.9%
1997-1998 ← 13.9%

كما أن تسارع عمليات تخفيض التعريفات الجمركية، كانت له مبرراته وتداعياته على البرازيل، بحيث يمكن حصر أهم هذه التداعيات في[3]:

1. إثارة صدمة تنافسية على المنتجين المحليين، كان من بينهم 30 شركة توقفت جزئيا عن الإنتاج من أجل التأكد من وضع السوق المحلي؛
2. كسر المواقف الإحتكارية للعديد من المنتجات، وإدخال إصلاحات كبيرة على المؤسسات المنتجة.

[1]- تقرير التنمية البشرية، **محركات التحول في التنمية**، 2013، ص: 13.

[2] - Renato Baumann, **Op.Cit**, p: 18.

[3] -Cassia Carvalho**, Brazil : Recovery, Reform, Opportunity**, Business Council, Washington, 2000, p: 11.

3. توسيع نطاق الإصلاح التجاري في سنة 1994 ليشمل أيضا إزالة الحواجز غير التعريفية وعددا من الحوافز التصديرية؛
4. استخدام السياسة التجارة كأداة تكميلية لعمليات تثبيت الأسعار، والتي استقرت بعد سنة 1994؛
5. وضع مجموعة من الإجراءات التشجيعية والتحفيزية للتصدير، والتي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 1995؛

كما أنه وعند تحليل تداعيات الإصلاح التجاري على الميزان التجاري في البرازيل نجده أنه قد حدثت عليه عدة تطورات، نظرا لأنه كان مرتبط بسوق محلية كبيرة مغلقة منذ عدة سنوات، وبالتالي فإن الخصائص المنطقية التي حدثت هي[1]:

1. ارتفاع ملفت في قيمة الواردات، أين سجلت زيادات مستمرة ابتداء من سنة 1990، كانت من بين الزيادات في الفترة من 1990-1993 قدرت نسبة الزيادة بـ 5.5 % وفي الفترة 1995- 1997 شهدت زيادة قدرت بـ 7.2 %، أما بالنسبة لهيكل الواردات الأكثر طلبا فتمثل في المواد الخام والمنتجات الوسيطة والسلع الرأسمالية والسيارات؛
2. نمو الصادرات البرازيلية نتيجة عمليتين متزامنتين: تخفيض التعريفات المتعددة الأطراف والأفضليات الإقليمية داخل" ميركوسور"؛
3. أسهم التدفق الهائل لرأس المال الأجنبي في تمويل وسد عجز الحساب الجاري المتكرر والمتزايد: فقد ارتفعت نسبة تكوينه للناتج المحلي الإجمالي من أقل من 1 % خلال الفترة 1993 -1994، إلى ما يقارب 4.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1997.

يمكن القول بأن الإصلاحات التجارية الجديدة كانت مهمة على الاقتصاد البرازيلي خاصة وأنها ساعدت على تحسين عدة مؤشرات اقتصادية، كان من بينها إنتاجية العامل، بحيث تشير الإحصائيات بأن إنتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية قد زادت بمعدل سنوي قدره 8.7 % في الفترة 1991-1997 مقارنة بنسبة قدرت بـ 0.3 % في المتوسط خلال الفترة 1981-1989.

إضافة إلى ذلك فقد شهد فائض المستهلك زيادة تمثلت في ارتفاع إجمالي واردات السلع الإستهلاكية من 2.6 مليار دولار أمريكي في سنة 1990 إلى 11 مليار دولار أمريكي في سنة 1998.

[1] - Renato Baumann, **Op.Cit**, p: 20.

كما أنه وفي الجانب الآخر من الإصلاحات المتعلق بالشروط الجديدة الممنوحة للمستثمرين الأجانب والتي رافقت البيئة الدولية المواتية فقد أدت إلى مشاركة واسعة للمستثمرين الأجانب في عملية خصخصة الشركات المملوكة للدولة بحيث بلغت إيرادات الناجمة عن برامج الخصخصة حوالي 70 مليار دولار في الفترة 1991-1998.

المبحث الرابع: واقع التحرير التجاري في ماليزيا.

يهدف هذا المبحث إلى تقديم أهم النقاط المتعلقة بالتحرير التجاري لدولة ماليزيا، والتي تتمثل بالأساس في تحليل سياسات تحرير التجارة الخارجية وكذا دراسة إنتاجية أهم قطاع ساعد على تبني سياسة زيادة الإنفتاح والتوجه نحو الخارج.

المطلب الأول: الملامح العامة للاقتصاد الماليزي.

في فترة الخمسينيات، كان الاقتصاد الماليزي يعتمد بشكل كبير على المنتجات الأولية، المتمثلة في القصدير والمطاط، والأخشاب والمواد الغذائية كأساس للتنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل، أما باقي الأنشطة الأخرى كالصناعة والخدمات فقد كانت بسيطة.

وفي العقدين التاليين لفترة الخمسينيات اتبعت ماليزيا إستراتيجية تنموية تعتمد على تنويع الصادرات الزراعية كوسيلة لتحقيق الاستقرار في عائداتها من الصادرات والدخل، إلا أن هذه الإستراتيجية لم تكن كافية، فانتقلت من الزراعة إلى الصناعة، بإحداث تعديلات هيكلية وتبني سياسات اقتصادية قائمة على إستراتيجيات إستبدال الواردات والتصنيع الموجهة للتصدير.

إلا أنه وفي سنة 1969 حدثت أعمال شغب عرقية، أدركت من خلالها ماليزيا أهمية النمو الاقتصادي مع الإنصاف والعدل خاصة بعد الخلل الاقتصادي في مجالات توزيع الدخل والعمالة والملكية، وبالتالي تقرر إشراك جميع المجموعات العرقية في التنمية الاقتصادية للبلد، وهو ما يعرف "بخطة ماليزيا" القائمة على توضيح سياسات التنمية الماليزية والتأكيد على النمو والإنصاف في سياق المجتمع المتعدد الأعراق.

ومن أجل القضاء على هذه الإختلالات وتحقيق الغاية المرجوة، فقد قدمت ماليزيا السياسة الاقتصادية الجديدة في الفترة (1971-1990) ، تلتها سياسة التنمية الوطنية في الفترة(1991-2000)، وقد كان الهدف الرئيسي للسياستين الاقتصاديتين هو القضاء على الفقر بغض النظر عن الجماعات العرقية، ومساعدة الفقراء وتزويدهم بالتدريب والموارد اللازمة لتحسين مستوى معيشتهم.

وكنتائج لمخرجات هذه السياسة الجديدة، أي لسياسات القضاء على الفقر، فقد تمكنت ماليزيا من[1]:

[1] - Mohammed B. Yusoff, Fauziah Abu Hasan, **Globalisation, Economic Policy, and Equity : The Case of Malaysia**, OECD Development Centre: 94, rue Chardon-Lagache, 75016 Paris, France, 2000, PP : 07-13 .

1. خفض معدل انتشار الفقر بشكل كبير من 49.3 % سنة 1970 إلى 8.9 % سنة 1995؛
2. تحسين توزيع الدخل بين الأسر، وكان توزيع الثروات أكثر عدلا وإنصافا؛
3. انخفاض معامل جيني من 0.513 % سنة 1970 إلى 0.445 % سنة 1989؛
4. تنويع في منتجات القطاع الزراعي، خاصة الكاكاو وزيوت النخيل، التي أصبحت أكبر منتج ومصدر لها.
5. ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ، وقد كان للقطاع الخارجي دور كبير في ذلك؛
6. ارتفعت القوة العاملة من 3.7 مليون سنة 1970 إلى 9 مليون سنة 1997، مع ارتفاع نسبة مشاركة المرأة خاصة في الصناعات التحويلية؛
7. أدت هذه السياسة إلى تحسين جودة التعليم والبرامج التدريبية وإتاحته لجميع الفئات في المناطق الحضرية والريفية، مما تولد عنها زيادة في عدد القوة العاملة الماهرة وشبه الماهرة؛
8. مكنت هذه السياسة الاقتصادية الجديدة من انتقال ملكية الأنشطة الاقتصادية الفاعلة في ماليزيا والمتمثلة في الزراعة، التعدين، الصناعة، تجارة الجملة إلى الدولة والشركات المحلية، بعدما كانت متحيزة للأجانب، الأمر الذي أدى إلى زيادة وتطوير الطاقة الإنتاجية لمختلف الأنشطة الاقتصادية، كالصناعة والزراعة، وأنه ومن أجل تأكيد هذه النقاط، وجب التطرق إلى المؤشرات الإحصائية التي من شأنها تعزيز ما قلناه، وأن الجدول التالي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-1997.

جدول رقم (27): يبين تطور نسب الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا خلال الفترة 1970-1997.

السنوات / النسب (%)	1970	1975	1980	1985	1990	1995	1997
نسبة نمو الناتج	6.5	3.5	7.4	-1.0	11.5	9.4	7.7
نسبة الزراعة	30.8	27.2	22.2	20.8	18.7	15.5	11.9
نسبة الصناعة	13.4	16.4	20.5	19.7	20.7	32.4	35.7
نسبة الخدمات	45.6	47.5	48.2	44.3	47.4	44.3	44.8

Source : World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن أكبر نسبة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي لدولة ماليزيا هو قطاع الخدمات في طول المدة الموضحة أعلاه، وبنسبة قدرت في المتوسط حوالي 45 %، بالرغم من أن هذا القطاع يتميز بالبساطة في تلك الفترة.

أما بالنسبة للقطاع الذي يشهد معدل تطور وارتفاع ملحوظ هو قطاع الصناعة، الذي عرف أداء متميزا خاصة بالنسبة لفرع الصناعات التحويلية، أين شهدت نسبة ارتفاع المنتجات الصناعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، من نسبة قدرت بـ 13.4 % سنة 1970 إلى 35.7 % سنة 1995، وترجع هذه الزيادة إلى أنه في أوائل السبعينيات، كانت ماليزيا تتميز بنقص كبير في رأس المال وتدني المستوى التكنولوجي، فاعتمدت على الزراعة والصناعات كثيفة العمالة مثل المنسوجات والملابس، الكهرباء، الآلات، وفتحت المجال للشراكات الأجنبية من الإنتاج الصناعي في الداخل نظرا لتوفر العمالة الرخيصة، فانتعشت الصناعة نوعا ما، عن طريق تصدير هذه المنتجات الصناعية وما ساعدها على ذلك هو أن الاقتصاد الماليزي يتميز بالانفتاح الكبير على بقية الدول خاصة اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، لذلك وجدنا بأن كل المنتجات المتولدة عن مختلف الأنشطة الاقتصادية في ماليزيا متجه بالأساس إلى التصدير، بحيث أسهمت الصادرات والواردات بنسب كبيرة في زيادة النمو الاقتصادي، أين شهدت خلال هذه نسب جد مرتفعة تعدت 70 %، وأن الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (28): حصة الصادرات والواردات من الناتج القومي الإجمالي لماليزيا خلال الفترة 1970-1997.

السنوات	1970	1975	1980	1985	1990	1995	1997
الصادرات+ الواردات (%)	77.3	82.2	103.4	95.1	143.6	182.2	169.2

Source : Ahmad Zubaidi Baharumshah, **Exports, Imports and Economic Growth in Malaysia: EmpiricalEvidence Based on Multivariate Time Series,** Asian Economic Journal, 2002, p : 11.

يتضح من خلال نسب الصادرات والواردات أعلاه بأن الاقتصاد الماليزي جد منفتح خاصة مع ارتفاع حصة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي، أي من 77.3 سنة 1970 إلى 169.2 % في سنة 1997، مما يشير إلى أن ماليزيا أصبحت أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي، وخاصة في فترات العولمة السريعة خلال التسعينيات، وأن صادرات المنتجات الصناعية أصبحت أكثر أهمية في اقتصادها، خاصة بعد ارتفاع معدل تراكم رأس المال وتنمية المهارات التي أدت إلى زيادة كبيرة في إنتاجية العمل.

كما عرفت هذه المرحلة عجزا في حساب الخدمات الناتجة عن الإفراط في المدفوعات المتعلقة بعمولات الشحن والتأمين وإيرادات الاستثمار الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يرجع إلى أن ماليزيا تستخدم في معظمها خطوط الشحن الأجنبية وشركات التأمين الأجنبية عندما تقوم بتصدير واستيراد البضائع والخدمات من الخارج، خاصة وأنها تشجع الاستثمار الأجنبي كوسيلة للتصنيع.

إن العوامل السالفة الذكر كانت هي العوامل الأساسية التي دفعت باتجاه التنمية بكل أبعادها، وبفضلها استطاعت ماليزيا تحقيق تقدم ملموس في مجالات عدة، والتي تجسدت جهودها في الفترة 2000- 2017، بحيث سجلت فيها عدة مؤشرات أداءا متميزا، كان أهمها[1]:

1. تكوين مجتمع موحد ومترابط ومنفتح يمتلك رؤية مشتركة قائمة على الاقتصاد المعرفي، بفضل آليات وجهود تطوير القدرات والمهارات البشرية؛
2. بنية تحتية جد متطورة، تتكون من بنايات ضخمة مجهزة بكافة الخدمات، شبكات طرق سريعة تضم السكك الحديدية، المطارات إلى جانب شبكات معلومات واتصالات؛
3. تطوير نظام الإدارة والعدل والقضاء وسن قوانين لحماية المستثمرين وحماية حقوق الملكية الفكرية؛
4. احتل سنة 2018 المرتبة الثالثة كأكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا بعد أندونيسيا وتايلاند، وتعد إنتاجية العمل فيه أعلى بكثير من مثيلتها في تايلاندا وإندونيسيا والدول المجاورة نتيجة كثافة الصناعات القائمة على المعرفة واعتماد أحدث تقنيات التصنيع والاقتصاد الرقمي؛
5. سجل الاقتصاد الماليزي نموا في الناتج المحلي الإجمالي خلال طول الفترة 2000-2017، بنسبة زيادة متوسطة قدرت بـأكثر من 5 % بالرغم من تأثره بعدة أزمات في الاقتصاد العالمي، والتي من بينها تقلبات أسعار النفط، ارتفاع أسعار الغذاء، الأزمة المالية العالمية 2007، وأن الجدول التالي يوضح أداء الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2017.

جدول رقم (29): يوضح نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا خلال الفترة 2010-2017.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي %	7.5	5.3	5.5	4.7	6.0	5.0	4.2	5.9

Source : GDP - Department of Statistics Malaysia Official Porta.

من خلال أرقام الجدول اتضح بأن الاقتصاد الماليزي سجل نمو اقتصادي مستمر ولعدة سنوات متتالية، وقد كان النمو مدفوعا بشكل أساسي بقطاع الخدمات وقطاع التصنيع، ويرجع ذلك إلى عدة جهود قامت بها

[1]- نادية فاضل عباس فضلي، **التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010**، مجلة دراسات دولية، العدد 54، جامعة بغداد، العراق، 2010، ص ص: 179-181.

الدولة في إطار الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية المتعددة، وأن نسب مساهمة القطاعات الرئيسية والدافعة لهذا النمو الاقتصادي هي:

1. أعلى نمو كان لقطاع الخدمات بنسبة زيادة قدرت في المتوسط بـ 9.7 %، وأن نسبة تكوين الناتج المحلي الإجمالي قدرت في المتوسط بـ 56 %، ومن بين العوامل التي ساعدت في رفع هذه النسبة هي تحرير 27 قطاعا فرعيا للخدمات سنة 2009 بغية زيادة الاستثمار في هذا القطاع؛
2. القطاع الصناعي نسبة نمو في المتوسط قدرت بـ 6.3 %، وأن نسبة تكوينه للناتج المحلي قدرت في المتوسط بحوالي 23 %، ويرجع هذا النمو الى عدة عوامل تم التطرق اليها في المتن سابقا؛
3. القطاع الزراعي هو في حقيقة الأمر سجل تراجعا كبيرا مقارنة بنسب الستينيات والسبعينيات، إلا أن نتيجة الطلب المتزايد على زيوت النخيل والمطاط خاصة مع ارتفاع سعرها، فقد ساعد ذلك في ترجيح نسبة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أين سجل نسبة في المتوسط قدرت 8.5 %؛
4. الباقي هو تعدين وأعمال البناء.

وكخلاصة لهذا المطلب فإن ماليزيا بدأت بإتباع استراتيجية لتطوير بدائل الاستيراد في الستينيات وانتقلت تدريجياً نحو استراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير في السبعينيات، كان العنصر الأساسي في هذه الإستراتيجية هو الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع من خلال التصنيع، أين وضعت لذلك عدة إجراءات تحفيزية، وقد ترتب عن هذه التغيرات تداعيات اقتصادية يمكن إجمالها في زيادة وتنوع هيكل صادرات المنتجات الصناعية وفي المقابل تراجع حاد لحصة الزراعة من إجمالي الإنتاج، زيادة على ذلك فقد تم الانتقال من الصناعات كثيفة العمل القائمة على الموارد إلى الصناعات كثيفة رأس المال والقائمة على المعرفة والذي أصبح مصدر قلق بالنسبة للحكومة نتيجة ارتفاع مستوى البطالة.

المطلب الثاني: رصد أهم مقومات الاقتصاد الماليزي

تعتبر ماليزيا دولة متعددة الأعراق، ذات دخل متوسط، وقد اعتمد اعتمادًا كبيرًا على الموارد الطبيعية من أجل هندسة التنويع الناجح في التصنيع وزيادة الدخل بشكل عادل لجميع المجموعات العرقية، والتي لا يتمتع فيها اقتصادها بميزات قوية بل يتميز بانقسامات حادة نتيجة اختلاف الدين واللغة، إلا أنه يمكن حصر أهم الميزات النسبية التي تتمتع بها ماليزيا في:

1. توفرها على موارد طبيعية محلية أساسية تمثلت في منتجات المطاط، زيوت النخيل والأخشاب، وبفضل السياسات الهادفة للدولة فقد تمكنت من جعل العديد الصناعات القائمة تعتمد بكثرة على هذه الموارد المحلية كمدخلات في عملياتها الإنتاجية[1]؛
2. تعد ماليزيا اليوم من الدول التي تستقطب أكبر عدد من السياح من كافة دول العالم، ويرجع ذلك إلى تميزها بمناخ معتدل وطبيعة خلابة، إلى جانب فن العمارة والسلوك المنتظم والمساحات الخضراء، مما ساعد قطاع السياحة في جعله أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد الماليزي بعد قطاع الصناعة، كما تشير التقارير الصادرة عن شركتي "ماستر كارد" و"كرسنت ريتنج" منذ سنة 2011 بأن ماليزيا هي الأولى عالميا في استقطاب السياحة الحلال، ففي سنة 2014 استطاعت استقطاب 13 % من مجموع المسافرين المسلمين[2]؛
3. مناخ إستوائي، يتميز بتساقط الأمطار طول العام، إلى جانب الغابات والمساحات الكبيرة التي تغطي ماليزيا بالأشجار، خاصة أشجار "الساج" التي هي مصدر الأخشاب؛
4. توفرها على بيئة مواتية للأعمال سواء للمستثمرين الأجانب أو للقطاع الخاص، بحيث انتهجت الحكومة الماليزية سياسات التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز المقدمة بما يخدم التنمية الاقتصادية[3]؛
5. بنية تحتية عالية الجودة، تتمثل بالأساس في قاعدة البناء والتشييد للنقل والإتصالات السلكية واللاسلكية، المدارس، الكهرباء إضافة إلى الخدمات الصحية؛

---

[1] - Zainal Aznam Yusof, Deepak Bhattasali, **Economic Growth and Development in Malaysia : Policy Making and Leadership**, Depatment for international Development, WORKING PAPER NO.27, Australian Government, 2008, p: 09.

[2]- عرقوب خديجة، **مقومات نجاح السياحة الحلال في ماليزيا**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، العدد 3/ 2018، ص: 72.

[3]- خبابة عبد الله، **مدى فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: بين الجزائر وماليزيا**، الملتقى الدولي الأول بعنوان: الإستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2009، ص: 11.

6. تصنف ماليزيا ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، بحيث أدت الجهود المبذولة من طرف الدولة والمتمثلة في عمليات التدريب والتعليم من تكوين قوى عاملة ماهرة وذات أجور تنافسية[1].

المطلب الثالث: مساعي ماليزيا للإنضمام إلى النظام التجاري الدولي

شهد الاقتصاد الماليزي تحولات هيكلية خلال العقود القليلة الماضية، كان أهمها هو الانتقال من اقتصاد يعتمد على الزراعة إلى حد كبير إلى اقتصاد يظهر فيه التصنيع ببطء إلى قطاع رائد ومتنوع، أدى إلى تأثير مزدوج على التجارة الخارجية، تمثل الأثر الأول في تركيبة المنتجات المصدرة والمستوردة والأثر الثاني تمثل في اتجاهات وسياسات التجارة الخارجية، وبالتالي سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على الإجراءات والتغيرات المتعلقة بهذا الجانب.

الفرع الأول: الإجراءات التي قامت بها في هذا الإطار

في إطار تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة المتمثلة في جهود تنويع أسواق الصادرات الماليزية التي صاحبها تطورات وتغيرات على الاقتصاد الماليزي وبالتحديد في هيكل واتجاه التجارة الخارجية، مما تتطلب ذلك وضع واتخاذ عدة إجراءات من أجل التوافق مع شركاءها التجاريين، وبالتالي الإندماج في النظام التجاري الدولي، وأن من بين الإجراءات نجد:

- ✓ في أوائل السبعينيات، بدأت ماليزيا استراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير، أي قامت بالتوجه من التركيز في استبدال الواردات إلى الترويج للصادرات، نتيجة تشبع السوق المحلي، وقد تطلب ذلك إتخاذ عدة إجراءات تحفيزية في سنة 1977، كان أهمها تقديم تسهيلات ائتمانية للمصدرين الماليزيين تتعلق بتمويل صادرات السلع المصنعة بأسعار تفضيلية، كما زادت الحكومة نفقاتها الموجهة للبنية التحتية اللازمة للتنمية الصناعية، بإنشاء المناطق الصناعية ومناطق التجارة الحرة داخل الدولة[2]؛
- ✓ كذلك تم تقديم حوافز تصديرية تمثلت في اقتطاعات ضريبية من النفقات الترويجية في الأسواق الخارجية؛
- ✓ وقد أدت الحوافز الاستثمارية السخية المقدمة للاستثمار الأجنبي إلى تدفقات كبيرة للاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية، خاصة الركود الذي شهدته ماليزيا سنة 1985 عندما سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا سلبيا قدره 1 %، تطلب ذلك من ماليزيا استحداث قانون سنة 1986 يتضمن الترويج للاستثمار وتوسيع نطاق جاذبيته في قطاعات التصنيع والزراعة والخدمات، بدل قانون 1968، وقد أدى ذلك إلى تنشيط النمو الصناعي الموجه للتصدير، إلى جانب زيادة التعاون الاقتصادي الدولي الإقليمي والمتعدد؛

[1]- بوعزارة أحلام، **الاتجاهات الجديدة لنهج التنمية البشرية**، مجلة المؤسسة، العدد 4، جامعة الجزائر03، 2014، ص: 181.

[2] - Mohammed B. Yusoff, Fauziah Abu Hasan, **Op.Cit**, p: 19.

- ✓ تشمل الحوافز أيضا، تسهيلات خاصة ببناء الفنادق وتوسيعها وتحديثها، خاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب؛
- ✓ إنشاء اتفاقية مضمونة للاستثمار يتم من خلالها تجنب المخاطر التجارية وغير التجارية، مثل تأميم الشركات، وتحرير التدفقات الداخلة والخارجة من رأس المال[1]؛
- ✓ إنشاء هيئة تنمية التجارة الماليزية " Matrade" سنة 1993، التي عملت على تنمية التجارة الخارجية الماليزية، والترويج للمنتجات المحلية، بالإضافة إلى تخطيط السياسات التي تهدف إلى زيادة الصادرات والقضاء على العراقيل خاصة المتعلقة بالنقل والتأمين والتحويل[2]؛
- ✓ السياسات والتشجيعات بأهمية بناء العلاقات الاقتصادية الخارجية والتي تدخل ضمن الاستراتيجية التنموية الماليزية بحيث صرح رئيس الوزراء في العديد من المرات بأنه: "ينبغي علينا التعامل مع كل دول العالم لأن أسواقها ضرورية لاقتصادنا، وبالتالي وجب على الماليزيين أن يعيروها كل الرعاية والإهتمام لأن نمو اقتصادنا يتوقف على حسن اقتحامنا للأسواق العالمية بمنتجاتنا وإلا فطريق النمو والتقدم مسدود أمامنا، وبالتالي فإن هذا التوجه يتطلب منا بناء علاقات صداقة جيدة ومثمرة مع باقي دول العالم لأنها تمثل بالنسبة إلينا الأسواق التي نسوق فيها منتجاتنا، وأن مستقبلنا يتوقف على استعدادنا للرفع من نسبة تبادلنا التجاري مع باقي دول العالم، ولكن ينبغي أن يغلب التصدير على الاستيراد لأنه كلما زادت الصادرات زادت مداخيلنا[3]."

يمكن القول بأنه من الواضح أن العولمة قدمت العديد من الآثار الإيجابية للاقتصاد الماليزي، لا سيما من حيث التوسع التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر الذي فتح قنوات جديدة للتوسع الاقتصادي، حتى أصبح الاقتصاد الماليزي أكثر تكاملاً مع الاقتصاد العالمي، خاصة بعد زيادة نصيبها من الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 75 %.

[1] - Zainal Aznam Yusof, Deepak Bhattasali, **Op, Cit,** p:14.

[2]- بن عبد العزيز سفيان، **التنمية الاقتصادية في ماليزيا، تجربة إسلامية رائدة**، مجلة البدر، جامعة بشار، الجزائر، 2017، ص: 169.

[3]- مهاتير محمد، **قراءة استشراف ماليزيا والعولمة في آفاق 2020**، ترجمة: عمر نقيب، مجلة جامعة "يونيتان" ماليزيا، العدد 05/ 2012، ص: 07.

الفرع الثاني: واقع التجارة الخارجية في ماليزيا

شهد الاقتصاد الماليزي تغيرات هيكلية عميقة بعد الاستقلال، جعلته يتميز بالإنفتاح النسبي والتوجه نحو الأسواق الخارجية، خاصة وأن الصادرات والواردات تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن أصبح عرضة للتأرجح نتيجة تقلبات السوق وتأثره بشدة باقتصاديات شركائه التجاريين الرئيسين، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وعليه فمن الأحسن التطرق إلى واقع التجارة الخارجية من خلال الفترات الزمنية، كما يلي[1]:

فترة السبعينات: تمكنت ماليزيا من تحقيق نموا مستمرا، وأوضاعا جد مقبولة في فترة الستينيات والسبعينيات نتيجة تنوع المنتجات والأنشطة والأداء القوي للإستثمار الأجنبي والمحلي أدى إلى زيادة الصادرات المصنعة، وتحقيق فائض خلال هذه الفترة، وأن من بين أهم السلع المصدرة هي: المطاط، القصدير، زيوت النخيل، بالإضافة إلى البترول والغاز.

فترة الثمانينات: في هذه الفترة تميزت أسعار صادرات السلع الأساسية التي تعتمد عليها ماليزيا بالانخفاض، وأن هذا الانخفاض ترتب عليه تراجع في إيرادات التصدير، بحيث شهدت إيرادات تصدير "المطاط" انخفاضا من 1215 مليون دولار أمريكي سنة 1980 إلى 976.84 مليون دولار أمريكي في سنة 1981، واستمر هذه الانخفاض حتى فترة التسعينات، مما أثر ذلك سلبا على صغار منتجي المطاط الذين يمثلون حوالي 80% من المنتجين في ماليزيا.

أما بالنسبة "للقصدير" فقد شهد أيضا وضعا لا يختلف عن المطاط، بحيث سجلت أسعاره انخفاضا قدرت بأكثر من 50 %، أين انتقل سعر الصفيح من 7.81 دولار للكيلوغرام سنة 1985 إلى 4.05 دولار سنة 1986 مما تسبب ذلك في تراجع حاد لعائدات صادراته من 0.421 مليار دولار أمريكي سنة 1985 إلى 171.05 مليون دولار أمريكي سنة 1986.

كما أظهرت أسعار الخشب وزيوت النخيل حركات غير منتظمة إستجابة لحركات أسعار السوق العالمية، بحيث انخفض سعر زيت النخيل من 423.95 دولار أمريكي للطن في سنة 1984 إلى 289.47 دولار أمريكي في سنة 1985، ليستمر في الانخفاض لأكثر من 45 % في سنة 1986، مما أدى الى تراجع كبير في دخول أصحاب المزارع الصغيرة، وكذا على مخططات التنمية في ماليزيا.

[1] - **Ibidem**, pp: 20-29.

وفيما يتعلق بالنفط، فقد زاد حجم الصادرات فعليًا بنسبة قدرت بـ 12 % سنة 1986 أي بقيمة إجمالية قدرت بـ 4.92 مليون دولار أمريكي، بالرغم من انخفاض متوسط السعر بنسبة قدرت بـ 46 % في نفس السنة، بحيث انتقل من 27.60 دولار أمريكي للبرميل سنة 1985 إلى 14.82 دولار أمريكي سنة 1986.

إلا أنه توجد بعض السلع المصنعة والتي حققت عائدات تصدير إيجابية كالمنتجات الكهربائية والإلكترونية، بالرغم من بيئة التجارة العالمية الصعبة في هذه الفترة، نتيجة تميزها بالحمائية المتزايدة للاقتصادات الصناعية.

فترة التسعينات: في هذه الفترة انخفض تصدير المنتجات الزراعية أكثر، نتيجة انخفاض أسعار السلع الأولية إلا أن ماليزيا بقيت معتمدة عليها (زيت النخيل، المطاط، الأخشاب المنشورة)، وقامت بتخفيض فاتورة وارداتها، مما أدى ذلك إلى تحسن معدلات التبادل التجاري في الفترة 1990-1995، وارتفاع عائدات التصدير بحيث زادت القيمة المضافة السنوية بنسبة قدرت بـ 7.9 % في سنة 1998 لتصل إلى 1394.74 مليون دولار أمريكي، إلا أنه وفي الثلث الأخير من نفس السنة، أدت أسعار الصرف غير المستقرة إلى تدهور معدلات التبادل التجاري، مما دفع الحكومة إلى تطبيق سعر الصرف الثابت في أكتوبر 1998.

فترة (2001-2007) هي مرحلة بطيئة النمو في أعقاب الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001، إلى جانب الظروف الاقتصادية الخارجية التي شهدت تنافسية كبيرة أدت إلى تراجع الطلب الخارجي، إلى جانب بعض نقاط الضعف في الاقتصاد الماليزي، إلا أن ذلك لا يمنع من تسجيل أبرز النقاط في التجارة الخارجية والتي من بينها:

- ✓ أبرز شريك تجاري لماليزيا في هذه الفترة هي الولايات المتحدة، ففي سنة 1999، بلغ إجمالي التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة وماليزيا 30.5 مليار دولار أمريكي، حيث بلغ إجمالي الصادرات الماليزية إلى أمريكا 21.4 مليار دولار أمريكي في المقابل سجلت الواردات منها قيمة قدرت بـ 9.1 مليار دولار أمريكي، ولقد كانت ماليزيا الشريك التجاري العاشر للولايات المتحدة الأمريكية وسوق التصدير الثاني عشر؛
- ✓ ارتفع إجمالي الصادرات في سنة 2006 بنسبة قدرت بـ 10.3 % لتصل إلى قيمة إجمالية قدرت بـ 588.9 مليار رينجيت ماليزي، ساعدها في ذلك نمو الصادرات الزراعية ومنتجات التعدين بنسب قدرت بـ 10.1 و 11.7 % على التوالي؛
- ✓ نتيجة ارتفاع الطلب الخارجي على المطاط وزيوت النخيل التي صاحبها ارتفاع الأسعار العالمية، فقد نمت صادراتهما بشكل ملحوظ، حيث شهدت نسب نمو قدرت بـ 42.3 و 13.9% على التوالي؛
- ✓ حقق الميزان التجاري الماليزي في سنة 2006 فائضا قدره 108.4 مليار رينجيت ماليزي، بنسبة زيادة قدرها 8.7 % مقارنة بسنة 2005.

الفترة 2010-2019: تميزت التجارة الخارجية في ماليزيا من حيث الحجم والإتجاه خلال هذه الفترة بـ:

- ✓ في سنة 2013، بلغ إجمالي التجارة الخارجية لماليزيا 424 مليار دولار أمريكي، تتكون من 230.7 مليار دولار أمريكي من الصادرات و192.9 مليار دولار أمريكي من الواردات، مما يجعل ماليزيا مع أكبر 21 دولة مصدرة في العالم وأكبر 25 مستورد في العالم؛
- ✓ أكبر شريك تجاري لماليزيا هو دولة الصين وذلك لمدة خمس سنوات على التوالي منذ سنة 2008، أين وصل حجم التجارة الثنائية بين الصين وماليزيا في سنة 2013 إلى قيمة قدرت بـ 106 مليارات دولار، زيادة على ذلك فقد تعهد الطرفان بزيادة التجارة الثنائية إلى 160 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2017.
- ✓ ثاني أكبر شريك تجاري لماليزيا هي سنغافورة، بحيث بلغ حجم التجارة الثنائية حوالي 91 مليار دولار أمريكي في سنة 2012، وهو ما يمثل أكثر من خمس إجمالي التجارة داخل الآسيان؛
- ✓ تعد اليابان ثالث أكبر شريك تجاري لماليزيا، حيث بلغ حجم التبادل التجاري خلال سنة 2014 ما قيمته 42 مليار دولار أمريكي (137.45 مليار رينجيت ماليزي) ، وبزيادة قدرها 1.4% مقارنة بسنة 2013، بلغ إجمالي الصادرات الماليزية فيها قيمة قدرت بـ 25.6 مليار دولار أمريكي (82.71 مليار رينجيت ماليزي) ، بنسبة نمو قدرت بـ 4.4 %، بينما تقلصت الواردات بنسبة قدرت بـ 2.9 % لتبلغ 16.74 مليار دولار أمريكي (54.75 مليار رينجيت ماليزي)، وأن أغلب المنتجات الماليزية المصدرة تمثلت في: الغاز الطبيعي، والكهرباء والإلكترونيات، وكذلك المنتجات الكيماوية. أما واردات ماليزيا الرئيسية من اليابان فكانت الإلكترونيات والآلات والمعدات وكذلك قطع الغيار والملحقات للسيارات والسيارات.
- ✓ ونتيجة للاقتصاد الماليزي القوي والمتنوع فقد بلغت قيمة صادرات منتجات التكنولوجيا الفائقة في عام 2015 قيمة قدرت بـ 57.258 مليار دولار أمريكي، تليها منتجات زيوت النخيل من حيث الحجم والقيمة.

الفرع الثالث: برنامج تحرير التجارة الخارجية في ماليزيا

واصلت الحكومة الماليزية باستمرار برنامج تحرير التجارة الخارجية لكن بطريقة مدروسة وعلى الرغم من وجود مرحلة ثانية من مرحلة استبدال الواردات خلال الفترة 1980- 1985 بعد المرحلة الأولى في الستينيات وبداية السبعينيات، فقد كان متوسط معدلات التعريفة الجمركية الماليزية منخفضة مقارنة بالدول النامية الأخرى، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (30): يبين معدلات التعريفة الجمركية لبعض دول "آسيان ASEAN " خلال الفترة 1975– 1990.

الوحدة : (%)

الدولة / السنة	1975	1980	1985	1990
ماليزيا	10.25	9.79	9.12	4.78
سنغافورة	1.32	0.90	0.72	0.34
تايلاند	13.80	11.18	13.51	11.58
اندونيسيا	10.02	7.39	5.97	6.92

Source : Salomon Jacob Cohen, **World Development And Economic Systems: Theory And Applications,** World Scientific, London, 2015, p: 69.

كما يعتبر هذا الإجراء كجزء من استراتيجية استبدال الواردات، أين تم منح بعض الصناعات معدلات تعريفية عالية من أجل الحماية الفعالة مثل صناعات الإطارات والإسمنت والصلب والسيارات، إلا أن مرحلة استبدال الواردات لم تدم لفترة طويلة، فاعتمدت الحكومة سياسات واستراتيجيات موجهة نحو الخارج بحلول منتصف الثمانينيات بسبب عدة أسباب أهمها:

أولا: لم تكن هذه الاستراتيجية أي استبدال الواردات قادرة على توليد النمو الاقتصادي كما كان متوقع؛

ثانيا: لم تكن الصناعات الناشئة المحمية قادرة على المنافسة الدولية حتى بعد سنوات عديدة من الحماية، ونتيجة لذلك فقد تم تحرير قطاع التصدير من خلال العديد من التدابير والتي تشمل[1]:

- ✓ إلغاء متطلبات ترخيص التصدير؛
- ✓ إلغاء رسوم التصدير؛
- ✓ إلغاء ضرائب التصدير على بعض المنتجات؛
- ✓ تم تخفيض معدل التعريفة الجمركية على العديد من المنتجات الاستهلاكية؛
- ✓ وبموجب اتفاقية الجات، فقد قامت ماليزيا بتخفيض التعريفات على أكثر من 1000 سلعة.

ثالثا: إن التوجه إلى التوسع في برنامج الخصخصة أدى إلى تحسين العديد من المؤشرات الاقتصادية للدولة مثل العجز في الموازنة والدين العام إلى عدد العاملين بالدولة، جعلها تتجه إلى تكوين بنية أساسية واقتصادية ضخمة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق النهضة.

[1] - Colin I. Bradford, Chee Peng Lim, **Trade and Structural Change in Pacific Asia : Changes in the Malaysian Economy and Trade Trends and Prospects**, University of Chicago Press, 1987, p: 439.

وكدولة نامية، فقد تمكنت ماليزيا من الاستفادة من وضع نظام الأفضليات المعمم من قبل 14 دولة، أين تم منح صادراتها أفضلية تتمثل في تخفيض التعريفة الجمركية عليها بنسبة قدرت بـ 11.9 % في سنة 1991، لترتفع الحصة إلى 12.5 % في سنة 1995، لمعظم المنتجات سواء المصنعة أو شبه المصنعة (80 % من إجمالي صاراداتها)، إلى أن هذه الامتيازات لم تدم طويلا.

فقي سنة 1997، أنهت الولايات المتحدة الأمريكية بعض مزايا نظام الأفضليات المعمم الممنوحة لصادرات ماليزيا، كما أنهى الإتحاد الأوروبي مخطط نظام الأفضليات المعمم لبعض المنتجات الماليزية، وقد أدى هذه الاجراء إلى كبح جزئي لصادراتها، إلا أن تخفيضات التعريفة الجمركية في إطار منظمة التجارة العالمية ساعدت في إرجاع بعض التوازن إلى حد ما[1].

وفي سنة 2001 واصلت الحكومة الماليزية تشجيع المصدرين على الاستعداد لزيادة المنافسة خاصة مع سريان اتفاقية التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وقد ساعدتها هذه الاتفاقية في نمو صادراتها عن طريق وفرات الحجم والتوسع في التجارة الدولية عبر النفاذ للأسواق الجديدة.

وفي إطار سياسة التوجه للخارج وجذب الاستثمار الأجنبي، فقد تميزت ماليزيا بالطلب المتزايد على اليد العاملة خاصة في قطاع الخدمات والتصنيع، تطلب الأمر توظيف العمال الأجانب باعتباره الحل الأنسب للقضاء على النقص الحاصل وكذا باعتبار ماليزيا طبقت إجراءات الانفتاح الاقتصادي، وأن أغلب العمال من أندونيسيا، بنغلاديش، تايلاند والفلبين، وقد تراوحت نسب توزيع العمالة على القطاعات في سنة 1998 كما يلي:

- ✓ قطاع الخدمات بنسبة قدرت بـ 56.8 % من العمالة؛
- ✓ الصناعات التحويلية بنسبة قدرت بـ 26.5 %، منها 50 % يد عاملة أجنبية، أي بعدد فاق 290000 عامل أجنبي، ليتراجع هذه العدد في السنوات التالية نتيجة التركيز على الصناعات كثيفة رأس المال؛
- ✓ قطاع الزراعة بنسبة قدرت بـ 16.3 %.

أما بالنسبة للتحرير المالي فإنه نتيجة انخفاض أسعار المنتجات المصدرة في الأسواق العالمية وبالتحديد خلال منتصف الثمانينيات، مما أدى إلى تدهور في معدلات التبادل التجاري في ماليزيا، وبالتالي حدوث أزمة في القطاعين الحقيقي والمالي، تمثلت في انكماش الاقتصاد وظهور عدة صعوبات منها:

[1] - **Ibidem,** p: 442.

- ✓ مشاكل التدفق النقدي للشركات والتي أدت إلى تفاقم أزمة الديون؛
- ✓ الانخفاض السريع في أسعار الأسهم والعقارات، الأمر الذي تولد عنه زيادة حجم القروض المتعثرة للعديد من المؤسسات المالية، إلى أن تبين مدى ضعف القطاع المصرفي في ماليزيا هذا جهة، ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الماليزي هو اقتصاد مفتوح نسبيا من البداية وبالتالي فهو عرضة لتقلبات الأسواق العالمية.

وهكذا كان تحرير الأسواق المالية المحلية في الثمانينيات، مقترن بعوامل الجذب الداخلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في جملة الحوافز المالية المذكورة في قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1986، إلى جانب المميزات الأخرى كالاستقرار السياسي، انخفاض معدل التضخم واستقرار سعر الصرف.

إذا فقد شهد التحرير التجاري في ماليزيا عدة سياسات، كان أهمها فرض تعريفات جمركية مرتفعة وحصص الاستيراد في بداية الستينيات من أجل تشجيع الصناعات البديلة للاستيراد وحماية الصناعات الناشئة، تليها تقديم مجموعة واسعة من الحوافز الضريبية والتسهيلات الإجرائية للصناعات الرائدة من أجل دفعها نحو التصدير وكذا من أجل جذب الاستثمار الأجنبي في قطاعي الصناعة والخدمات، مما ترتب عن ذلك تغير الهيكل التجاري لماليزيا بزيادة كبيرة في حصة الصادرات المصنعة خلال الثمانينيات، لتستمر ماليزيا في تشجيع المستثمرين المحليين وجذب المزيد من المشاركة الأجنبية في قطاعي الصناعة والخدمات، مما سمح لها بتحقيق عدة نتائج إيجابية وفتح قنوات جديدة للتوسع الاقتصادي، حتى أصبح الاقتصاد الماليزي أكثر تكاملاً مع الاقتصاد العالمي.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال هذا الفصل اتضح بأن التحرير التجاري هو إزالة أو تخفيض القيود والحواجز التي تحول دون التبادل الحر للسلع والخدمات والعمالة بين الدول، وتشمل هذه الحواجز التعريفات الجمركية كالرسوم والرسوم الإضافية والحواجز غير الجمركية، مثل قواعد التراخيص والحصص، وينظر الاقتصاديون غالبًا إلى تخفيف هذه القيود أو القضاء عليها على أنها خطوة من خطوات تعزيز تحرير التجارة الخارجية، والتي تتوقف بدورها على خصوصيات والميزات الاقتصادية لكل دولة، وبما أننا بصدد دراسة واقع التحرير التجاري لكل من الدول الثلاثة والتي تختلف مميزاتها وتوجهاتها والتي بدورها أدت إلى إختلاف سياساتها التجارية، فبالنسبة للجزائر فإنه لم تختلف السياسات التجارية الخارجية بشكل كبير عبر إختلاف الحكومات المتعاقبة نظرا لمحدودية الخيارات المتوفرة يرجع ذلك بالأساس إلى الاعتماد المفرط لعائدات المحروقات والتي بقيت على حالها تقريبا تراوح 97 % من إجمالي الصادرات، بحيث عرفت الفترة 1965-1988 سياسة تجارية حمائية نظرا لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية بدافع التخطيط لتطوير الصناعات الثقيلة وما ساعدها في ذلك هو إمتلاكها لمعظم الشركات والبنوك الكبرى كما أن استراتيجية التنمية الاقتصادية وخصوصية النظام الجزائري المعتمد على التخطيط المركزي كانت تتوافق مع هذه السياسة التجارية.

إلا أنه ونظرا لعدة أسباب التي من أهمها محاولات الحكومة الجزائرية لتنويع إيراداتها والتغلب على الاعتماد المفرط لإيرادات المحروقات تلتها مرحلة الإصلاحات العميقة بقيادة المؤسسات المالية الدولة خلال التسعينيات خطوة مهمة في إعادة التوجيه الفكري والتشريعي لاستراتيجية تحرير التجارة الخارجية، خاصة بعد أزمة تراجع عائدات الصادرات سنة 1986 وقرب آجال استحقاق الدين الخارجي وتطبيق إجراءات الانضمام إلى GATT، ومع ذلك يبقى هذا التحرير محدودا.

لتدخل الجزائر مرحلة جديدة تمثلت في إعادة تنشيط ملف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وترجم هذا الخيار على وجه التحديد في إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يتضمن إنشاء منطقة التجارة الحرة خلال فترة 12 سنة، عموما تعتبر الجزائر من بين الدول التي تتميز بحمائية تجارية نظرا للحواجز المرتفعة على التجارة الخارجية، إذ تبلغ متوسط التعريفة الجمركية 21.3 %، ومازاد من تعميق توجه الجزائر لسياسات الحمائية هو قيام رجال الأعمال في الجزائر بعرقلة مساعي ومبادرات التحرير التجاري لاستفادتهم من الأوضاع الراهنة.

أما بالنسبة للبرازيل فخلال الثلاثة عقود السابقة، وبالتحديد سنوات السبعينيات، الثمانينيات، والتسعينيات، فقد تميزت بتحولات وتغيرات جذرية في سياسات التنمية الاقتصادية، كانت أهمها سياسات استبدال الواردات التي صاحبتها عدة حواجز تجارية وضوابط تدفق رأس المال، بعدها تم التوجه نحو استراتيجيات تصنيع موجهة نحو التصدير، أين تم إعادة اتخاذ سياسات تجارية مناقضة للتوجه السابق، والتي تشمل إزالة الحواجز التجارية

على تدفق السلع والخدمات بين البرازيل وبقية الدول، إلى جانب فتح أسواق رأس المال وما ساعدها في ذلك هو انشاء البرازيل للسوق المشتركة الجنوبية مع الدول المجاورة "ميركوسور" وجهود التكامل الإقليمي الذي منح للبرازيل عدة مكاسب جراء نمو تجارتها وتحريرها، وكإستراتيجية منها للاستفادة المطلقة من أسواق دول أمريكا اللاتينية وتجنب المنافسة الأمريكية فقد قامت البرازيل بفتح أسواقها الداخلية الواسعة للشركات الأمريكية في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الصناعات التي لا تمتلك فيها تكنولوجيا عالية، وتوجيه البعض منها نحو التصدير.

ولعل تركيز ماليزيا على استراتيجية التنمية الاقتصادية في عقدي السبعينات والثمانينات والمتمثلة في اعتماد عدة سياسات اقتصادية كان أهمها إنتاج بدائل الاستيراد تليها التصنيع من أجل التصدير، تطلب ذلك إتباع سياسات تحفيزية لجذب الاستثمار الأجنبي الأمر الذي نتج عنهما تغيرا هيكليا في الإنتاج الصناعي والذي أصبح القطاع الرئيسي للاقتصاد بحيث أتاح عدة فرص للاقتصاد الماليزي من أجل التوجه إلى الأسواق الخارجية والنهوض بالصادرات لذلك اتخذت ماليزيا عدة سياسات تجارية تحريرية قائمة على التوسع التجاري، كان أبرزها إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية على التجارة التجارية وتدعيم المصدرين المحليين، إلى أن تمكنت من تحقيق أوضاع تنافسية مستدامة لصادراتها ونموها الاقتصادي، وأكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي.

الفصل الخامس

دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، البرازيل وماليزيا خلال الفترة 1990-2016.

تمهيد:

بعد ما تم استعراض الأسس النظرية والتطبيقية للتجارة الخارجية من بدايات تفسير التجارة الدولية عبر مختلف المدارس والنظريات إلى تكوين نظام تجاري دولي جديد قائم على التحرير التجاري بين الدول، كان أبرزها دراسة مسار وواقع التحرير التجاري في الدول محل الدراسة، المتمثلة في الجزائر، البرازيل وماليزيا وذلك خلال الفترة 1990-2016 باعتبار ان عملية التحرير التجاري لا تتم في سنة واحدة بل تمتد لعدة سنوات، مع الدراسة النظرية والتحليلية لعلاقة ذلك بالنمو الاقتصادي الذي يعد أساس حسن الأداء الاقتصادي، وذلك عبر مختلف فصول الدراسة.

ومن أجل الوصول إلى أهداف هذا البحث فقد خصص هذا الفصل لتقدير أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الدول الثلاثة خلال الفترة 1990-2016، خاصة وفي ظل تعدد الدراسات الهادفة لقياس أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي باستخدام الطرق القياسية المختلفة، وتبعا لذلك فقد تعددت النتائج التي تم التوصل إليها نظرا لاختلاف الخصوصيات الاقتصادية لكل دولة، فمنهم من أثبت وجود علاقة متبادلة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي في حين توصل البعض إلى عكس ذلك.

غير أن ما ميز الدول محل دراستنا هو أنها تشترك كل منها على غرار العديد من الدول النامية في مجموعة من الخصائص والمميزات ولعل أبرزها هو مسار التنمية الاقتصادية، المعتمدة على سياسات التجارة الخارجية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي أين تم تبني سياسة إحلال الواردات، إضافة إلى إجراءات أخرى تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث تمثلت في:

جاء المبحث الأول بعنوان تطور أداء المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي للدول الثلاثة، بحيث سيتم في هذا المبحث تحليل واقع المؤشرات الاقتصادية المرجحة لكي تسهم في التأثير على النمو الاقتصادي، والمتمثلة في تطور حجم الصادرات والواردات السلعية للدول الثلاثة، إلى جانب تحليل تطور تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في إطار الإستثمار الأجنبي، إضافة إلى تطور الإئتمان المحلي الممنوح إلى القطاع الخاص وذلك خلال الفترة 1990-2016، مع إجراء مقارنة هذه المؤشرات فيما بينها.

أما المبحث الثاني فسنتناول فيه منهجية وإجراءات الدراسة القياسية، وذلك بالتعريف بمتغيرات الدراسة واستخدام نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى، الذي يستند على برنامج " EViews 7 " نتيجة احتواء هذه الدراسة على متغير تابع وعدة متغيرات مستقلة، لنختم الدراسة بمبحث ثالث يتضمن نتائج تقدير النماذج القياسية على الدول الثلاثة، والذي سيسمح لنا بمعرفة مدى القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات التحرير التجاري، ومدى تفسيرها للتغيرات الحاصلة في المتغير التابع الذي يتمثل في النمو الاقتصادي للدول الثلاثة.

المبحث الأول: تطور أداء المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي للدول الثلاثة

تشير أرقام المؤشرات الاقتصادية لأي دولة إلى نجاح وتنافسية قطاع اقتصادي ما في الأسواق الخارجية، والتي يتم من خلالها معرفة تطور أداء اقتصادها المتمثل بالأساس في أداء المؤسسات والقطاعات، ومن بين هذه القطاعات نجد قطاع التجارة الخارجية الذي يعد أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يمكن أن يؤثر إيجابا أو سلبا على النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من العناصر التي سنراها في هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور حجم الصادرات والواردات السلعية

إن تحليل تطور حجم التجارة في السلع للدول الثلاثة، سيسمح لنا بتعزيز المعرفة بمدى انفتاح هذه الدول على العالم الخارجي، خاصة وأن حجم التبادل التجاري يعد أحد العناصر الأساسية للتحرير التجاري.

الفرع الأول: بالنسبة للجزائر

استمر الوضع الاقتصادي في الجزائر منذ 1962 إلى غاية يومنا هذا يتعامل مع قطاع النفط والغاز على أنه المصدر الرئيسي للإيرادات في البلاد، بالرغم من أن الجزائر أطلقت عدة مشاريع اقتصادية وبرامج تنموية لإنشاء قاعدة صناعية، إلى جانب الجهود المبذولة لتعزيز وتنويع الاقتصاد في ظل تذبذب الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية، دون أن تنجح في تنويع مصادر الإيرادات، بالرغم من تمتعها بإمكانيات هائلة لتعزيز هذا الهدف.

وهذا لا يعني أنها تبقى غير معنية بالإندماج في النظام التجاري العالمي، فقد سعت في هذا الإطار إلى تحرير تجارتها الخارجية والتزامها باتفاقيات التجارة الدولية من خلال الإصلاحات الاقتصادية، أين تم تحرير التجارة الخارجية في التسعينيات بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وإزالة جميع الحواجز غير الجمركية، وتبسيط التعريفة الجمركية وتقليل عدد الرسوم الجمركية.

وتمثل صادرات المحروقات في الجزائر حوالي 97 % من إجمالي الصادرات، التي تقدر في المتوسط بحوالي 50 مليار دولار خلال العقدين الأخيرين، أما الواردات الجزائرية فهي بخلاف الصادرات من حيث التنوع، وأن القيم الإجمالية للصادرات والواردات الجزائرية موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (31): تطور حجم الصادرات والواردات السلعية للجزائر خلال الفترة 1990-2016.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصادرات	12.88	12.44	11.51	10.41	8.89	10.26	13.25	13.89	10.21	12.53
الواردات	9.77	7.77	8.31	8.79	9.15	10.10	9.09	8.69	9.40	9.16

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	22.03	19.13	18.80	23.16	31.30	46.00	54.61	60.16	79.30	45.17
الواردات	9.17	9.94	11.97	12.38	18.17	20.36	21.46	27.63	39.48	39.29

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	57.05	73.49	71.87	64.97	60.06	34.67	30.03
الواردات	40.47	47.25	50.38	55.03	58.58	51.70	47.09

المصدر: البنك العالمي (1990-2016) .

عموما فإن حجم التبادل التجاري للجزائر يتراوح بين 20 و60 مليار دولار، وهي نسبة تتراوح بين 30 و75 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر على مدى فترة طويلة، بحيث تعتمد الصادرات الإجمالية على صادرات المحروقات، بحيث تميز العقد الأول من بداية الدراسة بحجم صادرات محتشمة قدر في المتوسط بـ 10 مليار دولار بالنسبة لدولة تظم حوالي 30 مليون نسمة في تلك الفترة، الأمر الذي خلف لها تذبذب كبير في العديد من المؤشرات الاقتصادية نتيجة اقتصار مداخيلها على صادرات المحروقات، وأن أهم الشركاء التجاريين للجزائر لهذا القطاع في المتوسط لمجموعة من السنوات الأخيرة هي: إيطاليا 6,13 مليار دولار أمريكي، إسبانيا 5 مليار دولار، فرنسا 4,63 مليار دولار، الولايات المتحدة الأمريكية 3,85 مليار دولار، بريطانيا 2,77 مليار دولار، تركيا 2,31 مليار دولار.

أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات والتي لا تتعدى 3 مليار دولار فقد تمثلت في: الزيوت، الأسمدة، الزجاج، جلود الأغنام، الورق، الخضروات والتمور.

وفي الشق الآخر للتبادل التجاري الجزائري المتمثل في الواردات فتسيطر عليها المنتجات شبه النهائية والمنتجات النهائية، والتي تتمثل أغلبها في: الآلات، السيارات بمختلف أنواعها، المنتجات الصيدلانية، إلى جانب المنتجات الغذائية، وأن اتجاهاتها تتركز بالأساس في دول الإتحاد الأوروبي.

كما حقق الميزان التجاري الجزائري فوائض مالية في غالبية السنوات ماعدا بعض السنوات التي سجلت عجزا، نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات عن الصادرات.

إلا أن هيكل التبادل التجاري في الجزائر والذي استمر لفترة طويلة، خلف لها حالة من عدم التفاعل مع الاقتصاد العالمي، باستثناء التغيرات التي تطرأ على المحروقات والمتمثلة بالأساس في تغير الأسعار العالمية، أي أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مقيد بأسعار النفط العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم تمكن الجزائر من تنويع صادراتها خارج صادرات المحروقات حرمها منذ فترة طويلة من وضع سياسة تجارية حقيقية من شأنها أن تضمن لها معالجة الصعوبات على المستوى الوطني بشكل أفضل والتكامل الاقتصادي والتجاري على المستويين الإقليمي والعالمي.

الفرع الثاني: بالنسبة للبرازيل

ركزت البرازيل في مسارها التنموي على عدة جوانب اقتصادية من أجل النهوض بأدائها الاقتصادي وتحسين مؤشراتها الاقتصادية، كان أهمها تنمية التجارة الخارجية عن طريق استراتيجية تنويع التجارة والإعتماد على الصادرات القائمة على السلع الأساسية، فقامت بالإنضمام للعديد من التكتلات من أجل تشكيل السوق المشتركة بهدف زيادة التجارة وتنمية الصادرات ليس فقط من أجل تحقيق الفائض التجاري والإندماج أكثر في الاقتصاد الدولي، بل للدور المهم الذي تلعبه التجارة في انتعاش الاقتصاد، وتشير بيانات الجدول التالي إلى تطور التجارة الخارجية البرازيلية في شقها المتمثل في الصادرات والواردات السلعية في الفترة الممتدة من 1990-2016.

جدول رقم (32): تطور حجم الصادرات والواردات السلعية للبرازيل خلال الفترة 1990-2016.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصادرات	31.41	31.62	35.79	38.55	43.55	46.51	47.75	52.99	51.14	48.01
الواردات	22.52	22.95	23.12	27.6	36.19	54.14	56.98	64.24	60.65	51.77

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	55.12	58.29	60.44	73.20	96.68	118.53	137.81	160.6	197.9	153
الواردات	58.64	58.38	49.72	50.88	66.43	77.63	95.84	126.6	182.4	133.7

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	201.9	256	242.5	242	225.1	191.1	185.2
الواردات	191.5	236.9	233.4	250.5	239.1	178.8	143.4

المصدر: البنك العالمي (1990-2016) .

ما نلاحظه من الجدول الخاص بتطور حجم الصادرات والواردات السلعية البرازيلية، بأنه يوجد تزايد مستمر في حصيلة الصادرات السلعية البرازيلية في الفترة الممتدة من 1990-2016، بحيث تمثلت هذه الزيادة في انتقال

حصيلة الصادرات من قيمة قدرت بـ 31.41 مليار دولار سنة 1990 إلى قيمة قدرت بـ 55.12 مليار دولار سنة 2000، ليستمر هذا الارتفاع حتى سنة 2010 أين سجلت قيمة بلغت 201.9 مليار دولار أي بزيادة قدرها 140 مليار دولار خلال عشر سنوات، وان معدل الزيادة السنوي قدر في المتوسط بحوالي 11 %، كما واصل هذا الارتفاع أي في حصيلة الصادرات حتى سنة 2014 أين سجلت حصيلة قدرت قيمتها بـ 225 مليار دولار، والتي تمثل 1,2 % من الصادرات العالمية في نفس السنة، أي بفارق زيادة قدر بـ 24,1 مليار دولار في مدة قدرت بحوالي 5 سنوات.

أما بالنسبة للواردات السلعية البرازيلية فقد شهدت هي أيضا معدلات ارتفاع متواصلة على طول المدة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2016، بحيث بلغت فاتورة الواردات البرازيلية سنة 1990 قيمة قدرت بـ 22.52 مليار دولار، لترتفع هذه الحصيلة إلى 58.64 مليار دولار سنة 2000 أي بفارق زيادة قدر بـ 36 مليار دولار، وما ميز هذه الفترة هو أن حصيلة الزيادة في الصادرات أكبر من حصيلة الواردات.

لتشهد بعد ذلك الواردات قفزة كبيرة بين سنتي 2000 و2010 أين ارتفعت بأكثر من ثلاث أضعاف، بحيث انتقلت من فاتورة قدرت بـ 58.64 مليار دولار سنة 2000 إلى قيمة بلغت 191.5 مليار دولار سنة 2010، أي بنسبة زيادة فاقت 300 % في مدة زمنية محددة بـ 10 سنوات، وابتداء من سنة 2010 فقد شهدت فاتورة الواردات نوع من الثبات تراوح بين 200 – 240 مليار دولار، ماعدا في السنتين الأخيرتين 2015 و2016 اللذين عرفا تراجعا تمثلت فاتورتهما على التوالي بـ 178.8 مليار دولار، و 143.4 مليار دولار، بحيث تقابل هذه القيم ما نسبته 0,9 % من حجم الواردات العالمية في سنة 2016.

كما سجل الميزان التجاري للبرازيل خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2016، فائض تجاري في أغلب السنوات وتختلف قيمة الفائض من سنة الى أخرى، ماعدا بعض السنوات التي تم فيها تسجيل عجز نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات عن حصيلة الصادرات، والتي من بينها نجد سنة 2014 أين سجلت فيها فاتورة الواردات قيمة قدرت بـ 239.1 مليار دولار، أما حصيلة الصادرات في نفس السنة فسجلت قيمة قدرت بـ 225.1 مليار دولار، بالتالي فالعجز التجاري قدر بـ 14 مليار دولار والتي تمثل بدورها أعمق عجز خلال فترة الدراسة، وفي المقابل تم تسجيل أكبر فائض تجاري في طول هذه الفترة خلال سنة 2005 بقيمة قدرت بـ 40,9 مليار دولار.

ونتيجة هذه الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي تمتلكها البرازيل، فقد تمكنت من أن تكون ضمن أكبر 25 دولة مصدرة ومستوردة في العالم، بحيث تصدر بشكل رئيسي المنتجات الصناعية والزراعية والغذائية، وتستورد الهيدروكربونات، والمركبات، والمواد الكيميائية والأدوية، والمنتجات الكهربائية والإلكترونية، أما بالنسبة لأهم الشركاء التجاريين نجد: الصين والإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة وهولندا وألمانيا وبلدان ميركوسور.

وفي مقابل ذلك فقد أقر العديد من الخبراء بأن البرازيل لا تزال منغلقة نسبيًا مقارنةً بالاقتصادات الكبيرة الأخرى، بسبب انخفاض تدفق التجارة وانخفاض عدد المصدرين نسبة إلى السكان، بحيث نجد عدد المصدرين في البرازيل هو تقريبا نفسه في دولة النرويج، وهي دولة بها ما يقارب 5 ملايين نسمة مقارنة بـ 200 مليون في البرازيل.

الفرع الثالث: بالنسبة لماليزيا

وفق لمنظمة التجارة العالمية فان ماليزيا تحتل المرتبة 18 من بين أكبر الدول المصدرة والدولة رقم 17 من بين أكبر الدول المستوردة في العالم وبالتالي فهي تعد من بين الدول التي لها دور بارز في التجارة العالمية، ويستند تقدير حجم الصادرات والواردات لماليزيا في فترة الدراسة إلى البيانات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (33): تطور حجم الصادرات والواردات السلعية لماليزيا خلال الفترة 1990-2016.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصادرات	29.45	34.35	40.77	47.13	58.84	73.92	78.33	78.74	73.26	84.62
الواردات	29.26	36.65	39.86	45.65	59.60	77.69	78.42	79.03	58.27	65.39

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	98.23	87.97	94.06	104.71	126.65	141.6	160.7	175.9	197.9	157.2
الواردات	81.96	73.74	79.76	83.3	105.1	114.3	130.4	146.1	156.3	123.7

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	198.6	228.09	227.5	228.3	233.9	199.1	189.6
الواردات	164.6	187.4	196.3	205.9	208.8	176	168.4

المصدر: البنك العالمي (1990-2016) .

استنادًا إلى البيانات الموضحة في الجدول أعلاه، فإن ماليزيا استطاعت تحقيق على مدار الفترة 1990-2016، فائض تجاري في كل السنوات نتيجة ارتفاع قيم حصيلة الصادرات السلعية عن مثيلتها من الواردات، فنجد أنه في سنة 1990 سجلت حصيلة الصادرات السلعية قيمة قدرت بـ 29.45 مليار دولار وفي المقابل سجلت الواردات السلعية ما قيمته 29.26 مليار دولار أي أنه في سنة 1990 تم تسجيل فائض تجاري متواضع قدر بحوالي 0.20 مليار دولار، ليستمر هذا الوضع في تحقيق الفوائض التجارية لماليزيا إلى غاية سنة 2000 أين سجلت حصيلة الصادرات السلعية قيمة قدرت بـ 98.23 مليار دولار بينما سجلت فاتورة الواردات قيمة قدرت بـ 81.96 مليار دولار في نفس السنة، وعليه فإن الفائض المحقق هو 17 مليار دولار، لتواصل ماليزيا تحقيق الفائض

في الميزان التجاري إلى غاية سنة 2016، بفائض قدر بـ 21 مليار دولار بعدما سجلت الصادرات قيمة قدرت بـ 189.6 مليار دولار والتي بدورها تمثل ما نسبته 1,3 % من حجم الصادرات العالمية، بينما عرفت الواردات قيمة قدرت بـ 168.4 مليار دولار، وأن هذه القيمة تعادل نسبة تقدر بـ 1,1 % من حجم الواردات العالمية للأربع سنوات الأخيرة تقريبا.

وما يلاحظ في تطور حجم الصادرات والواردات في ماليزيا هو الاستمرارية في زيادة كل من حصيلة الصادرات السلعية وفاتورة الواردات عبر طول مدة الدراسة، بحيث تم في سنة 2014 تسجيل أعلى حصيلة للصادرات والمقدرة بـ 233.9 مليار دولار، كما سجل في نفس السنة أكبر قيمة للواردات والمقدرة بـ 208,8 مليار دولار.

أما بالنسبة لاتجاهات إجمالي التجارة (الصادرات والواردات) لماليزيا، فتعد الصين الشريك التجاري الأول لها، بحيث بلغ إجمالي التبادل التجاري بين الدولتين في سنة 2016 ما قيمته 67.5 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة قدرت بـ 16.4% من التجارة الخارجية الماليزية، وتأتي بعد ذلك سنغافورة بقيمة تقدر بـ53.1 مليار دولار أي بنسبة تقدر بـ 12.9 %، أما المرتبة الثالثة فتتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة تقارب 36.7 مليار دولار وتقابلها نسبة تقدر بـ 8.9%، لتأتي بعدها اليابان بقيمة تقدر بـ 32.2 مليار دولار وأن هذه القيمة تمثل نسبة 7.8 %، أما تايلاند فسجلت قيمة قدرت بـ22.9 مليار دولار وبنسبة تقدر بـ 5.6 %.

وقد تمثلت أهم المنتجات الماليزية المصدرة في المتوسط بـ: المنتجات المصنعة (التي مرت بتحول صناعي) بنسبة قدرت بـ 67 %، منتجات النفط والتعدين بنسبة قدرت بـ 17.8 %، المنتجات الزراعية بنسبة 14.5 %، وفي مقابل ذلك تعتمد ماليزيا في وارداتها على المنتجات التالية: 73,2 % منتجات مصنعة، 15,1 % المنتجات البترولية والتعدين، 9,7 % من المنتجات الزراعية.

زيادة على ذلك فإنه إذا أمعنا النظر فقد نجد حجم السكان في ماليزيا يصل إلى 30 مليون نسمة، وفي المقابل نجد بأن صادرات هذه الأخيرة يتعدى 200 مليار دولار في السنة، يتبادر إلى أذهاننا بأن ماليزيا تتمتع بعدد كبير من المصدرين وأن التجارة الخارجية تتمتع بالانفتاح الكبير على العالم الخارجي، خاصة إذا قمنا بمقارنتها مع عدة دول أخرى من ناحية حجم التجارة الخارجية إلى عدد السكان.

الفرع الرابع: مقارنة تطور حجم الصادرات بين الدول الثلاثة.

تعرف حركة السلع والخدمات المصدرة في الجزائر، البرازيل وماليزيا تفاوتا وتباين على صعيد الحجم والتوزيع الجغرافي، ومن أجل محاولة تحديد درجة هذا التباين لحجم الصادرات بين هذه الدول وجدنا أنه من الأحسن وضعها في شكل بياني واحد، لكي يتسنى لنا معرفة أيهما يتميز عن الآخر، والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (05): تطور حجم صادرات السلع والخدمات للجزائر، البرازيل وماليزيا خلال الفترة 1990-2016 .

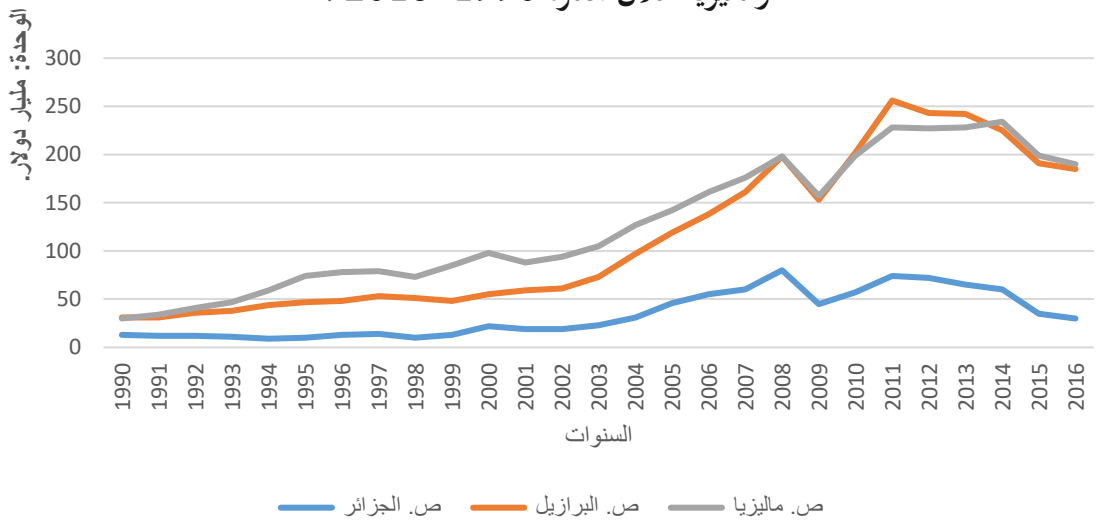

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجداول (31)، (32)، (33).

يوضح الشكل (05) أن اقتصادات الدول محل الدراسة متفاوتة في أداءها الاقتصادي، نتيجة التفاوت في حجم صادرات السلع والخدمات التي تعد أحد العناصر الأساسية في إحداث التوازن، إذ تعتبر ماليزيا أكبر هذه الاقتصاديات من حيث حجم الصادرات التي احتلت الترتيب من سنة 1990 إلى غاية سنة 2008 بحصيلة قدرت بـ 200 مليار دولار، تليها دولة البرازيل التي شهدت تطورا لحجم الصادرات تمثلت في حصيلة قدرت بحوالي 30 مليار دولار سنة 2008، لتسجل بعد ذلك قيمة قدرت بأكثر من 250 مليار دولار سنة 2012 وان هذه الحصيلة تعد هي الأكبر مقارنة بماليزيا في نفس السنة، وهو ما يوضحه الشكل أعلاه، وأن أغلب المنتجات المصدرة تتمثل في المنتجات الصناعية والزراعية والغذائية، وفي مقابل ذلك فقد جاءت الجزائر في المرتبة الأخيرة من حيث تطور حجم صادراتها وذلك من سنة 1990 إلى غاية 2016 ، إذ تراوحت حصيلة صادراتها في النصف الثاني من الفترة في حدود 60 مليار دولار، والتي تعد الأعلى مقارنة بالنصف الأول وأن 97 % من هذه الصادرات تمثلت في صادرات المحروقات.

وكخلاصة لهذا العنصر، فقد تبين بأنه ومن خلال بيانات الشكل أعلاه بأنه يوجد فرق معتبر من حيث حصيلة الصادرات بين الدول الثلاثة إذ تعد ماليزيا والبرازيل أعلى بكثير من الجزائر، وبالتالي فإن ماليزيا والبرازيل أكثر توجها إلى الخارج من الجزائر.

المطلب الثاني: تطور تدفق رؤوس الأموال

تشير تدفقات رأس المال إلى حركة الأموال لغرض الإستثمار أو التجارة أو للأنشطة الإنتاجية، إلا أن درجة استقطابها من قبل الدول تختلف من دولة إلى أخرى لإختلاف السياسة الاقتصادية المتبعة بين تحرير حساب رأس وبين ضوابط تدفق رأس المال، ويعد الاستثمار الأجنبي من أهم هذه التدفقات التي يمكن أن يسهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، غير أن نسبة مساهمته تختلف باختلاف درجة الإهتمام به، والتي سنراها في الدول الثلاثة الآتية.

الفرع الأول: بالنسبة للجزائر.

لم تتمكن الحكومات الجزائرية المتعاقبة من تهيئة البيئة الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الأجنبي نتيجة لعدة أسباب، والتي بدورها عمقت من إهمال العديد من القطاعات الإنمائية الأخرى.

ويرجع تدني تدفق رؤوس الأموال للجزائر إلى عدم الاستقرار السياسي والإجتماعي، إلى جانب عدم استقرار السياسات (القوانين)، ناهيك عن عدم وجود تحفيزات لإستقطاب الشركات الأجنبية، وأن كل هذه الأوضاع تؤثر على قرار الاستثمار والتوظيف في الجزائر وتجعل عملية تدفق رؤوس الأموال شبه مستحيلة.

وتشير معطيات الجدول رقم (34)، بأنه سنة 1990 يكاد ينعدم تدفق رءوس الأموال إلى الجزائر، بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها، والتي كانت من بين أهدافها هو تحسين مناخ الإستثمار وكذا رفع القيود على حركة رؤوس الأموال في الجزائر، إلا أن إجمالي تدفق رؤوس الأموال بقي جد متواضع لم يتعدى 1 مليار دولار خلال العشر سنوات الأولى من فترة الدراسة، وفيما يلي جدول يوضح تطور تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في إطار الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة 1990-2016.

جدول رقم (34): تطور تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في إطار الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة 1990-2016.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
القيمة	0.0033	0.011	0.030	0.025	0.18	0.210	0.270	0.260	0.606	0.291
% من GDP	0.0	0.03	0.06	0.045	0.033	0.027	0.58	0.54	1.26	0.60
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	0.280	1.113	1.065	0.637	0.881	1.156	1.841	1.687	2.639	2.747
% من GDP	0.51	2.03	1.88	0.94	1.03	1.12	1.57	1.25	1.54	2.00

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة	2.3	2.571	1.5	1.692	1.502	-0.53	1.638
% من GDP	1.43	1.29	0.72	0.81	0.70	- 0.32	1.02

المصدر: البنك العالمي (2016-1990) .

من خلال الجدول أعلاه، وبناء على القيم المتعلقة بتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر والمقدرة بمليار دولار، فإننا نعتبر حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر قليلة جدا، إذ أنها سجلت في بعض سنوات الدراسة ما نسبته 0 % في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

زيادة على ذلك فإن القيمة الاجمالية لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية لم تتعدى 0,5 مليار دولار خلال العشر سنوات الأولى محل الدراسة أي من سنة 1990 -2000، إذ سجلت سنوات 1990، 1991، 1992، قيم لم تكد تظهر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، بحيث تمثلت هذه القيم على التوالي في 0,0033 مليار دولار، 0,011 مليار دولار و0,030 مليار دولار.

لتواصل هذه التدفقات في تسجيل قيم محتشمة خلال نفس الفترة أين سجلت في المتوسط 0,2 مليار دولار إلى غاية سنة 2000، بالرغم من أن الجزائر في هذه الفترة قامت بعدة إصلاحات اقتصادية من أجل التحول إلى اقتصاد السوق، وأهم من ذلك فإن هذه الفترة تميزت باعتماد الدولة الجزائرية على التمويل الخارجي لتمويل احتياجاتها، هنا نستنتج بأن هذا التمويل اقتصر على القروض الخارجية (الديون) ولم يتخذ شكل الاستثمار، هنا نضع علامة استفهام؟ بالرغم من وجود البرامج الإصلاحية التي قدمها صندوق النقد الدولي وطبقتها الجزائر، والتي لم تحدث أثرا ملموسا بحركة رؤوس الأموال.

أما بالنسبة للفترة الثانية من فترة الدراسة والتي تمتد من سنة 2000 إلى غاية 2016، فإنها تميزت بزيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الجزائر في إطار الاستثمار الأجنبي مقارنة بالفترة الممتدة من 1990-2000، أين قدرت القيمة الإجمالية سنة 2001 بـ 1,113 مليار دولار، أي بنسبة قدرت بـ 2,03 % من إجمالي الناتج المحلي، إلى قيمة قدرت بـ 2,747 مليار دولار سنة 2009 وهي أكبر قيمة في فترة الدراسة، والتي تمثل ما نسبته 2 % من GDP الجزائر في نفس السنة، والذي ارتفعت قيمته الاجمالية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات التي تمثل الحصة الكبيرة في تكوينه.

كما أن السنوات الأخيرة والتي تمتد من 2010 إلى 2016 لم تشهد تميزا من حيث تدفق رؤوس الأموال، فقد بقيت تتراوح بين 1 مليار دولار و 2 مليار دولار، إلى جانب ذلك فقد عرفت هذه المرحلة تسجيل أقل قيمة لتدفق رؤوس الأموال تمثلت بالتحديد في سنة 2015، أين قدرت بـ - 0,53 مليار دولار، وعليه ووفقا لهذا التحليل فإنه يمكن إجمال أبرز أسباب تدني تدفق رؤوس الأموال في الجزائر إلى:

1. مشكل العقار الذي يعد أحد العقبات التي تقف كهاجس في اتخاذ قرار الاستثمار، خاصة وأن ذلك يتطلب تدخل العديد من الجهات من أجل منح قرار الموافقة؛
2. عدم الاستقرار السياسي الذي أدى الى عدم استقرار وثبات الطاقم الحكومي، خاصة بالنسبة للإطارات ذات المناصب العليا والتي لها علاقة مباشرة مع المستثمرين الأجانب، وقد أسهمت هذه التغيرات في عدم وضوح واستقرار القوانين والتي أصبحت تشكل عائقا أمام توجه المستثمرين والشركات الأجنبية إلى الجزائر؛
3. التقارير والمؤشرات غير المحفزة وغير المطمئنة المتعلقة بمناخ الاستثمار في الجزائر الصادرة عن الهيئات الدولية وكذا مكاتب الاستشارات الدولية؛
4. غياب شركاء وطنيين يتم من خلالهم تحقيق المشاريع الاستثمارية ذات الشراكة الأجنبية.

الفرع الثاني: بالنسبة للبرازيل.

كانت البرازيل تعتمد شبكة من الضوابط على تدفقات رأس المال، بحجة أن القيود المفروضة على تدفق رؤوس الأموال تعد شرطا ضروريا من أجل تجنب الأزمات المالية التي تخلفها حركة رؤوس الأموال، غير أن هذه السياسات الرقابية تلاشت بمرور الوقت، إلى أن أصبح الاقتصاد البرازيلي أكثر تكاملا مع العالم المالي، مقارنة بمثيلتها من الأسواق الناشئة الكبيرة.

ولقد بدأت البرازيل في العقدين الأخيرين بالتحرير التدريجي لحساب رأس المال بوضع إجراءات جديدة تخص تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل والخارج، وقد تمثلت اهم هذه الإجراءات في[1]:

1. تخفيض أو إلغاء الضرائب على المعاملات المالية لرأس المال الأجنبي؛
2. إلغاء القيود الكمية على المستثمرين غير المقيمين في الأوراق المالية سواء الصادرة محليا أو في الخارج؛
3. السماح للمقيمين بإصدار أوراق مالية في الخارج بما في ذلك الديون دون موافقة مسبقة من البنك المركزي؛
4. حرية أكبر للمقيمين في الإستثمار الأجنبي المباشر والمحفظة المالية في الخارج؛
5. إدخال قابلية تحويل العملات مبدئيا من خلال آلية "التحويلات الدولية في الواقع" بحيث يمكن للمقيمين نقل مواردهم إلى الخارج من خلال استخدام حسابات غير المقيمين.

وكنتيجة لهذه الإجراءات، التي أسهمت في تغيير هيكل حركة رؤوس الأموال في البرازيل، بحيث كان من بين أهدافها هو تمويل العجز عن طريق التوسع في تحرير تدفقات رأس المال الذي يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أهم مكونات حركة رؤوس الأموال في البرازيل، حاولنا توضيح هذه التدفقات من خلال الجدول التالي، والذي يمثل تطور تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في إطار الإستثمار الأجنبي في البرازيل خلال الفترة 1990-2016.

جدول رقم (35): تطور تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في إطار الإستثمار الأجنبي المباشر للبرازيل خلال الفترة 1990-2016.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
القيمة	0.989	1.103	2.061	1.292	3.072	4.859	11.2	19.65	31.91	28.57
% من GDP	0.21	0.18	0.51	0.30	0.55	0.63	1.32	2.22	3.69	4.77

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	32.99	23.22	16.58	10.12	18.18	15.46	19.37	44.57	50.71	31.48
% من GDP	5.03	4.15	3.27	1.81	2.72	1.73	1.75	3.19	2.99	1.89

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة	82.39	102.4	92.56	75.21	87.71	60.33	73.37
% منGDP	3.73	3.92	3.76	3.04	3.57	3.35	4.09

المصدر: البنك العالمي (1990-2016) .

[1] - Ilan Goldfajn, André Minella, **Capital Flows And Controls In Brazil : What Have We Learned ?,** Working Paper 11640, National Bureau Of Economic Research, Combridge, England, 2005, p: 04.

من خلال البيانات المتعلقة بتطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل الموضحة أعلاه، ومن أجل تحليل تطور قيم الإستثمار الأجنبي المباشر التي تدخل في سياق تحرير رأس المال والتي تمثل بدورها أحد عناصر التحرير التجاري، نقوم بتقسيم أداء هذه المؤشر إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (1990–1999): تميزت هذه الفترة بندرة كبيرة في حركة رؤوس الأموال من وإلى البرازيل، ونخص بالذكر تدفق الإستثمار الأجنبي إذ لم يبلغ حتى 1 مليار دولار سنة 1990، كما أنه لم تكد تظهر نسبته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة، ليبقى على هذه الحال تقريبا حتى سنة 1993، أما في السنتين اللاحقتين فقد شهدا ارتفاعا طفيفا تمثل في 3 مليار دولار، 4,85 مليار دولار على التوالي، إلا أن هذه القيم تبقى قليلة مقارنة بحجم دولة البرازيل، ويرجع هذه الشح في تدفق الاستثمارات إلى عدة أسباب أساسية هي:

- ترجع الندرة الكبيرة لتدفقات رأس المال إلى إعادة التفاوض بشأن الديون الخارجية؛ خاصة وأنها لاتزال تتلقى تدفقات من القروض؛
- انخفاض كبير في سعر الصرف والذي أدى في الوقت نفسه ضغوطًا تضخمية كبيرة.

لتستأنف تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى البرازيل في السنوات 1996، 1997، 1998، 1999 أين انتقلت من 11.2 مليار دولار إلى 28,57 مليار دولار، بحيث إنتقلت نسبته في الناتج المحلي الإجمالي من 0,63 % إلى 4,77 % نتيجة عدة عوامل أهمها[1]:

- تطبيق إجراءات الإنفتاح المالي وإعادة الاندماج في الأسواق المالية الدولية في إطار الخطة البرازيلية الحقيقية؛
- زيادة السيولة الدولية وتوسيع صناديق التقاعد والتحوط؛
- برامج الخصخصة والتي ساعدت بنسبة كبيرة في تدفق رأس المال الأجنبي؛
- نهاية فترة إعادة هيكلة الديون الخارجية، والتي منحتها الثقة في تحرير حساب رأس المال؛
- استقرار أكثر للاقتصاد الكلي، وزيادة الإهتمام بالإستثمار الأجنبي المباشر.

المرحلة الثانية (2000–2009): شهدت هذه الفترة ارتفاعا واضحا على العموم في مستويات تدفقات الإستثمار الأجنبي مقارنة بالفترة السابقة، إذ تراوحت قيم الزيادة بين الفترتين من قيمة قدرت في المتوسط بـ 7,39 مليار دولار

[1]- Katherine Hennings, Mário Mesquita, **Capital flows to the Brazilian economy: 2003–07**, Bank of International Settlements, Papers No 44, Switzerland, p : 06.

إلى حوالي 26,15 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى النمو القوي للاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى العوامل السالفة الذكر.

إلى جانب ذلك فقد عرفت هذه الفترة عدة تذبذبات في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، إذ سجلت سنة 2000 قيمة قدرت بـ 32,99 مليار دولار، لتبدأ في الإنخفاض إلى غاية سنة 2003 أين سجلت قيمة قدرت بـ 10,12 مليار دولار، وهي قيمة جد منخفضة مقارنة بحجم الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل في هذه السنة والذي حقق قيمة إجمالية قدرها 558.32 مليار دولار، أي بنسبة تكوين هذا الأخير بحوالي 1,81 %، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها أن هذه المرحلة تزامنت مع حالة عدم اليقين الانتخابي والذي خلف أزمة ثقة في الاقتصاد البرازيلي أدى ذلك إلى عزوف المستثمرين الأجانب على الإستثمار في البرازيل نتيجة ارتفاع المخاطر الإقيمية، إلى جانب ذلك فقد عرف سعر الصرف ارتفاعا حاد.

المرحلة الثالثة (2010–2016): أدت التغيرات التنظيمية في حساب رأس المال إلى رفع القيود على التمويل الخارجي، بحيث كان من بين مخرجات هذه السياسة هو اكتساب الاستثمار الأجنبي أهمية بالغة في البرازيل في العقد الأخير، أين ارتفع من قيمة قدرت في المتوسط خلال الفترة 2000- 2009، بـ 26,15 مليار دولار إلى قيمة قدرت بـ 82,29 مليار دولار سنة 2010، أي بنسبة زيادة قدرت بأكثر من 300 %.

لتواصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البرازيل في السنوات الموالية، بحيث سجلت سنتي 2011 و2012 قيم قدرت بـ 102,4 مليار دولار، 92,56 مليار دولار على التوالي، لتتراجع هذه التدفقات خاصة في سنتي 2015 و2016 إلى قيم تمثلت في 60,33 مليار دولار، 73,37 مليار دولار على التوالي.

الفرع الثالث: بالنسبة لماليزيا.

بالرغم من أن ماليزيا تعد اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي، وتمتعها بمناخ استثماري جاذب خاصة وأنها انطلقت من مشاريع ضخمة تخص البنية التحتية وما يستلزم ذلك من رؤوس أموال، غير أننا وبالنظر إلى معطيات الجدول أدناه والذي يوضح تطور تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في إطار الإستثمار الأجنبي، نجد بأن نصيب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها لم يشهد قيم كبيرة إذ لم يتجاوز في الفترة المدروسة 15 مليار دولار، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (36): تطور تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في إطار الإستثمار الأجنبي المباشر لماليزيا خلال الفترة 1990-2016.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
القيمة	2.332	3.998	5.183	5.006	4.342	4.178	5.078	5.137	2.163	3.895
% من GDP	5.30	8.14	8.76	7.48	5.83	4.71	5.04	5.14	3.00	4.92

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	3.788	0.553	3.193	3.219	4.376	3.925	7.691	9.071	7.573	0.114
% من GDP	4.04	0.60	3.17	2.92	3.51	2.73	4.73	4.69	3.28	0.06

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة	10.88	15.11	8.896	11.29	10.61	9.857	13.47
% من GDP	4.27	5.07	2.83	3.49	3.14	3.27	4.47

المصدر: البنك العالمي (1990-2016) .

عند تحليلنا لمعطيات الجدول أعلاه والمتعلق بإجمالي تدفق رأس المال الأجنبي إلى ماليزيا في إطار الإستثمار الأجنبي، لاحظنا بأنها قليلة خاصة على إمتداد الفترة 1990-2009، أين تم تسجيل أكبر قيمة بـ 9مليار دولار في سنة 2007، أما في غالب السنوات فقد تراوحت صافي التدفقات بين 2 مليار دولار، 3 مليار، 4 مليار، 5 مليار، ناهيك عن تسجيل نصف مليار دولار سنة 2001، و0,11 مليار دولار سنة 2009، وأن هذا الرقم يقابله 0,06 % في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة ضئيلة جدا بالنسبة لاقتصاد مفتوح كماليزية.

إلا أن تفسير هذه النسب القليلة لا ترجع للإجراءات والقيود المعمول بها في باقي الدول على حركة رؤوس الأموال، بل يرجع تفسير هذه الوضعية إلى عدة عوامل أهمها:

1. تمكنت ماليزيا من تحقيق معدلات إدخار استثنائية، بحيث سجلت قبل الأزمة المالية نسب قدرت بـ 39,8 % و43,4 % في سنة 2004، الأمر الذي سمح لها بتلبية الإحتياجات المالية، زيادة على ذلك فقد تجنبت الوقوع في فخ المديونية[1]؛
2. استطاعت ماليزيا خفض قيمة خدمة الدين الخارجي، والتي كانت تعالج بنسبة من حصيلة الصادرات السلعية والخدمية؛

[1] - K. K. Foong, **Managing Capital Flows: The Case of Malaysia**, Asian Development Bank Institute (ADBI), Paper No. 93, Tokyo, Japan, 2008.

3. استخدمت المصادر المالية الوطنية لتمويل مشاريع البنية التحتية، خاصة وأن النظام المالي في ماليزيا يفيض بالسيولة المالية؛

4. شجعت ماليزيا الإستثمار الأجنبي إلا أنها هدفت من وراء ذلك إلى زيادة عدد الشركات المحلية التي تستفيد من هذا التنافس الأجنبي وزيادة فرصها لفتح فروع لها في الأسواق الخارجية.

كما أنه، ووفقا لمسح آفاق الإستثمار العالمي لسنة 2009 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأنكتاد" فإن ماليزيا تحتل المرتبة رقم 14 في ترتيب أفضل 20 دولة في العالم الأكثر جاذبية للإستثمار الأجنبي المباشر ففي سنة 2006 جذب قطاع الصناعة التحويلية مشاريع استثمارية قدرت بـ 5,8 مليار دولار، كما أن الوكالة الماليزية للتنمية الصناعية ساعدت على استمرارية وجود الشركات الأجنبية داخل ماليزيا، والتي من بينها: "سوني Sony "، "ديل DELL "، "بي أم دبليو BMW "، "فيليبس Philips".

زيادة على فإنه يوجد عامل مهم يصب في حركة رأس المال الأجنبي بالنسبة لماليزيا هو ظهور الصين كقوة اقتصادية كبرى على الساحة الاقتصادية الآسيوية أثرت على توجهات الإستثمار الأجنبي لاسيما الإستثمارات الأمريكية التي اتخذت وجهة جديدة نحو الصين بعد انخراط هذا الأخير في منظمة التجارة العالمية وتقديمه لعدة امتيازات تخص رأس المال الأجنبي.

الفرع الرابع: مقارنة تطور تدفق رؤوس الأموال للدول الثلاثة

تختلف أهمية وحجم تدفقات رأس المال الأجنبي بإختلاف السياسات الاقتصادية المتخذة من قبل الدول محل الدراسة، إذ تتخذ أحجام هذه التدفقات صورة متفاوتة ترجع إلى تباين في جاذبية مناخ الإستثمار، ومن أجل الوقوف على أهمية هذا المؤشر بالنسبة للجزائر، البرازيل وماليزيا، ارتأينا وضع البيانات المتعلقة بحجم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لهذه الدول في الشكل الآتي:

شكل رقم (06) تطور تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في إطار الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، البرازيل وماليزيا خلال الفترة 1990-2016.

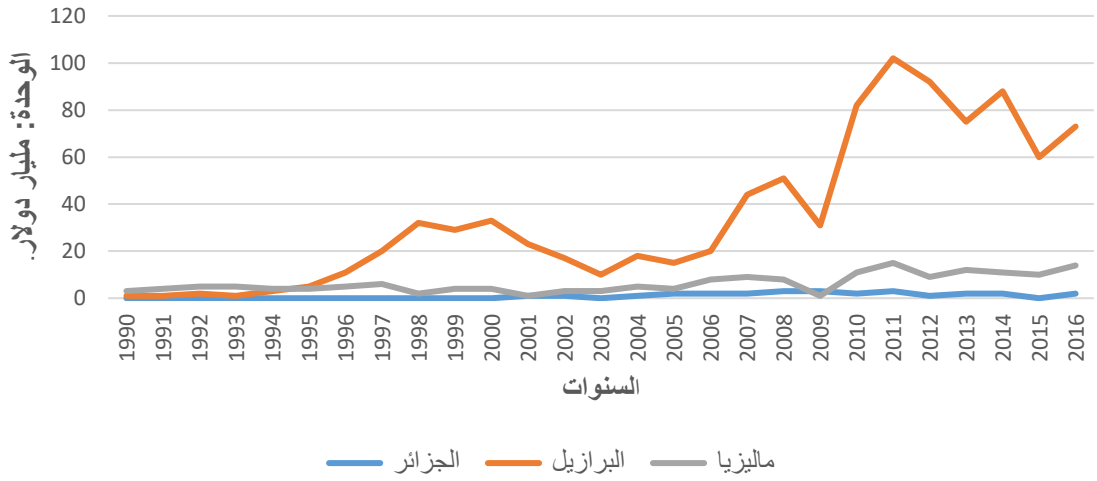

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجداول: (34)، (35)، (36).

من خلال الشكل أعلاه يتضح بأنه يوجد تباين كبير في تدفق رؤوس الأموال في إطار الإستثمار الأجنبي إلى البرازيل، مقارنة بماليزيا والجزائر، بحيث شهدت البرازيل تطورا كبيرا لحجم الأموال المستقطبة من بداية سنة 1995 أين سجلت قيمة قدرت بـ 5 مليار دولار إلى قيمة قدرت بـ 74 مليار دولار سنة 2016، كما تم تسجيل أعلى قيمة سنة 2011 أين تم استقطاب حوالي 102 مليار دولار، ويرجع هذا التدفق الكبير إلى البرازيل خلال هذه الفترة إلى عدة إجراءات قامت بها من أجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، كان أهمها تطبيق إجراءات الإنفتاح المالي وإعادة الإندماج في الأسواق المالية الدولية، برفع القيود على التمويل الخارجي، نظرا للأهمية البالغة للإستثمار الأجنبي في إطار أهداف السياسة الاقتصادية البرازيلية.

وفي مقابل ذلك فقد شهدت ماليزيا انخفاضا واضح لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية على امتداد الفترة 1990-2016، إذ تراوحت رؤوس الأموال الداخلة إلى ماليزيا في المتوسط بين 4 مليار دولار و10 مليار دولار، بالرغم من أن ماليزيا تعد اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي وتتمتع بمناخ إستثماري جاذب، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى توفرها على مدخرات مالية وطنية قاربت 50 % في بعض السنوات، مكنتها من تلبية الإحتياجات المالية، بينما جاءت الجزائر في المرتبة الأخيرة من حيث حجم رؤوس الأموال المستقطبة وذلك خلال كل الفترة 1990-2016، إذ لم تتعدى 2,5 مليار دولار كأعلى نسبة سجلتها في النصف الثاني من فترة الدراسة.

المطلب الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي

يعد البحث عن زيادة معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف السياسية الاقتصادية لكل دولة، نتيجة ارتباطه بعدة مؤشرات للاقتصاد الكلي والتي تتضمن الزيادة المستمرة للإنتاج والمداخيل سواء للدولة أو في نصيب الفرد، والتي تندرج في زيادة الناتج المحلي الإجمالي خاصة في ظل ثبات معدل التضخم، ويتم الحصول عليه من خلال الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة ورفع القدرة الإنتاجية، لذلك يمثل زيادة النمو الاقتصادي أهمية بالغة لكافة الدول نظرا لأنه يتيح زيادة قيمة الدخل، وتوفير الاحتياجات الأساسية وخاصة المواد الاستهلاكية بأسعار معقولة في متناول الجميع، وتوفير المزيد من فرص العمل، وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والإجتماعي للأفراد، وتقليل نسبة العجز المالي في الميزانية وتحقيق الإستقرار الاقتصادي للدولة.

الفرع الأول: بالنسبة للجزائر

شهد النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016 نوعا من التذبذب نتيجة اختلاف معدلات النمو من سنة إلى أخرى، بحيث تراوحت هذه المعدلات بين الأرقام السلبية والتي تقابلها في الغالب حالة الركود الاقتصادي إلى جانب عجز الموازنة، بينما تعززت مستويات النمو نتيجة تطور الوضع الاقتصادي الجزائري إلى جانب تنشيط العديد من القطاعات الاقتصادية، والتي بدورها تسهم في رفع مستوى معيشة السكان، لذلك ومن أجل الوقوف على حيثيات الاقتصاد الجزائري خلال مدة الدراسة والتي يمكن إجمالها في معدلات النمو الاقتصادي، ارتأينا حصرها في الجدول التالي:

جدول رقم (37): تطور معدلات النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1990-2016.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل نمو (%)	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو (%)	3.8	3.0	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
معدل نمو (%)	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2			

المصدر: البنك العالمي (1990-2016) .

تجدر الإشارة إلى أن تحليل بيانات الجدول أعلاه والمتعلق بتطور النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بفترتين هما:

الفترة الأولى 1990-1995: تميزت هذه الفترة في الجزائر بمعدلات نمو سلبية والتي تقابل حالة الركود الاقتصادي، بحيث تم تسجيل أضعف نمو سلبي في سنة 1993 والمقدر بـ - 2,1 % بعدما كان الناتج المحلي الإجمالي سنة

1990 يقدر بـ 62.05 مليار دولار ، لينتقل سنة 1993 إلى قيمة قدرت بـ 49.95 مليار دولار وذلك في ظل ارتفاع معدل نمو السكان، أين زاد من 25.7 مليون نسمة سنة 1990 إلى 27,6 مليون نسمة سنة 1993، وما زاد من تعميق هذا النمو الاقتصادي في هذه الفترة هو التراجع الكبير للاستثمارات الحكومية التي بدورها أسهمت في تفاقم الضغوطات الإجتماعية وتدهور كل المؤشرات الاقتصادية، اضطرت خلالها السلطات الجزائرية للجوء إلى صندوق النقد الدولي.

الفترة الثانية 1996 – 2016: ظل نمو الاقتصاد الجزائري أقل من إمكانياته الفعلية نظير سوء استخدامها، إلا أنه سجل نموا اقتصاديا بمتوسط سنوي قدره 3.3٪، وقد سجل في سنة 2003 أعلى معدل نمو سنوي تمثل في 7,2 % وبناتج محلي اجمالي قدره 67.87 مليار دولار بعد ما كان 56.76 مليار دولار سنة 2002.

كما شهدت هذه الفترة، تحسن أداء الاقتصاد الكلي نتيجة بداية ارتفاع أسعار المحروقات العالمية والتي صاحبها زيادة مداخيل الدولة الجزائرية مما أدى ذلك إلى تراجع معدلات التضخم وانخفاض الدين الخارجي من 28.31 مليار دولار سنة 1999 إلى 15,6 مليار دولار سنة 2006، إلى 5,7 مليار دولار سنة 2010، إلى 3,4 مليار دولار سنة 2013.

وبالرغم من أن تحسن الأداء الاقتصادي في هذه الفترة نتيجة ارتباطه بأداء قطاع المحروقات إلا أن ذلك لم يمنع من تنشيط العديد من القطاعات الاقتصادية كقطاعات البناء والإتصالات والخدمات، والتي تدخل في إطار البرامج التنموية بحيث ساهمت في امتصاص معدل البطالة من 27,7 % سنة 2000 إلى معدل قدرت نسبته بـ 10 % سنة 2011.

زيادة على ذلك فقد أتاحت الفوائض المالية المتأتية من قطاع المحروقات من تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 4203 مليار دج، وذلك من أجل استكمال مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، خاصة وأن النمو الاقتصادي شهد تحسن نتيجة المبادرة التي تبنتها في البرنامج السابق، فعمدت على مواصلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2012) كان فيها اهتمام الدولة منصب على برامج تحسين الظروف المعيشية للسكان بمبلغ قدره 1.908.5 مليار دج، إلى جانب برنامج تطوير المنشآت الأساسية بمبلغ قدره 1.703.10 مليار دج والباقي لبقية القطاعات، ويرجع ذلك إلى أن الدولة اعتمدت على سياسة مالية توسعية خاصة في جانب الإنفاق الإستثماري العمومي لما له من دور في تحفيز عمليات النمو الاقتصادي.

أما أقل معدل للنمو الاقتصادي في هذه الفترة فقد سجل سنة 2009 بمعدل قدره 1.6 % ويرجع ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي تسببت في تراجع أسعار المحروقات إلى حجم الصادرات منها، ولقد

بقي النمو الاقتصادي متواضعا في حدود 3 % إلى غاية سنة 2016، ويرجع هذا الركود أساس إلى النمو البطيء لقطاع المحروقات.

يمكن القول بأن النمو الاقتصادي في الجزائر مرهونا بالمحروقات بشكل كبير بالأسعار العالمية للبترول والغاز، ويرجع ذلك إلى انكماش النشاط في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات في الجزائر نتيجة اعتمادها وارتباطها هي أيضا بانتعاش هذا الأخير من أجل تمويلها، خاصة وأنه إذا رجعنا لبيانات الجدول فإننا نجد بأنأاعلى نسبة للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة سجلت سنة 2003 وهي السنة التي شهدت فيها الأسعار العالمية للمحروقات ارتفاعا كبيرا مكنت الجزائر من الحصول على حصيلة صادرات فاقت 66 مليار دولار، العامل الآخر هو فشل السياسات الاقتصادية المتعاقبة منذ عقود في إحداث التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

الفرع الثاني: بالنسبة للبرازيل.

تعد البرازيل من أهم اقتصاديات العالم والأكبر في أمريكا اللاتينية، يتكون اقتصادها الكلي من مجموعة من القطاعات ذات الأداء المتميز بإعتبارها محركات النمو الاقتصادي للبرازيل، ويعد قطاع الخدمات من أهم القطاعات التي يعتمد عليها الاقتصاد البرازيلي، إذ يسهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة في المتوسط تقدر بـ 63 % يليها القطاع الصناعي بنسبة متوسطة تقدر بـ 18 %، كما يمثل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية حوالي 5 % من الناتج المحلي الإجمالي، وأن زيادة نشاط هذه القطاعات إلى جانب قطاعات أخرى يصب في رفع معدل النمو الاقتصادي للدولة، وفيما يلي جدول يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي للبرازيل في الفترة 1990-2016.

جدول رقم (38): تطور معدلات النمو الاقتصادي للبرازيل خلال الفترة 1990-2016.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل نمو (%)	-3.1	1.5	-0.5	4.7	5.3	4.4	2.2	3.4	0.3	0.5
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو (%)	4.4	1.4	3.1	1.1	5.8	3.2	4.0	6.1	5.1	-0.1
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
معدل نمو (%)	7.5	4.0	1.9	3.0	0.5	-3.5	-3.3			

المصدر: البنك العالمي (2016-1990) .

استنادا إلى البيانات المتاحة في الجدول أعلاه، فإن معدلات النمو الاقتصادي للبرازيل شهدت خلال الفترة 1990-2016، أداء مختلف من سنة إلى أخرى، بحيث سجل في بعض السنوات معدلات سلبية كانت أبرزها بداية الفترة ونهايتها، أين سجلت سنة 1990 معدل سلبي قدره – 3.1 %، وأيضا شهدت كل من سنتي 2015 و2016 معدلات سلبية تمثلت في – 3.5 % و -3.3 % على التوالي، ويقابلها في ذلك تراجع حجم الناتج

المحلي الإجمالي لهذين السنتين من 2456 مليار دولار سنة 2014 إلى 1802 مليار دولار سنة 2015، إلى 1796 مليار دولار سنة 2016، وقد تراجع أيضا نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي من 12100 دولار إلى 10160 دولار سنة 2015، إلى 8930 دولار في سنة 2016، ويرجع ذلك بالأساس إلى الإحتجاجات التي شهدتها البرازيل في نهاية سنة 2013 نتيجة ارتفاع الأسعار وبخاصة أسعار الوقود والغذاء وتراجع قيمة العملة أمام الدولار، والتي أدت بدورها إلى تباطؤ النمو وارتفاع حدة التضخم.

كما تم تسجيل معدلات نمو إيجابية في عدة سنوات امتدت من سنة 1993 إلى غاية سنة 2008، وقد تراوحت هذه المعدلات في هذه المرحلة بين ما هو مقبول والذي نلاحظه في سنتي 1994 و 2004 أين سجلا نسب قدرت على التوالي بـ 5.3، 5.8 %، نتيجة الإستثمارات الحكومة البرازيلية الكثيفة في برامج مكافحة الفقر على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية، أين تمكنت من تحقيق أهدافها الإنمائية الخاصة بها لخفض الفقر المدقع، بحيث تم في سنة 2015 تخفيض نسبة الفقراء إلى ¼ من المستوى الذي شهدته سنة 1990، الأمر الذي ساهم في استمرار الاقتصاد في النمو وخلق وظائف جديدة كافية لتلبية متطلبات القوى العاملة الآخذة في التوسع والتي بدورها تساعد على زيادة حجم الناتج المحلي.

أما الجانب الاخر فيتمثل في معدلات النمو الإيجابية المتواضعة كالذي عرفته سنوات كل من 1998، 1999، 2003، أين شهدت معدلات نمو تمثلت على التوالي في 0.3 %، 0.5 %، 1.1 %.

وفي تحليلنا لمعدلات النمو الإيجابية خاصة في سنة 2010 أين تم تسجيل معدل نمو بنسبة تقدر بـ 7.5 % والتي تعتبر أكبر معدل نمو في الفترة المدروسة وبقيمة إجمالية للناتج المحلي تقدر بـ 2209 مليار دولار بعد ما كانت 1667 مليار دولار سنة 2009 ويرجع هذا التحسن إلى التعافي من تبعات الأزمة المالية العالمية، والتي سمحت بتدفق كثيف لرأس المال الأجنبي بحيث سجل تدفق الإستثمار الأجنبي في سنة 2010 ما قيمته 82.39 مليار دولار بعد ما سجلت في سنة 2009 قيمة قدرت بـ 31.48 مليار دولار وهي حصيلة أكبر من سنتي 2015 و2016 أين سجلا على التوالي 60.33 مليار دولار و73.37 مليار دولار، زيادة على ذلك فقد ارتفعت حصيلة الصادرات والواردات في هذه السنة بحيث تم تسجيل ما قيمته 240 مليار دولار كصادرات، و263 مليار دولار لفاتورة الواردات، إضافة إلى ذلك فإن استمرارية تسجيل معدلات نمو مقبولة خاصة سنتي 2011 و 2012، أين تم تسجيل 4 % و1,9 % على التوالي، وترجع محفزاته إلى إستضافة البرازيل لكأس العالم في سنة 2014 لكرة القدم والألعاب الأولمبية 2016 وأن كلا الحدثين تطلبا زيادة كبيرة في الإنفاق الإستثماري لتعزيز البنية التحتية البرازيلية والمرافق السياحية مما أسهم ذلك في تحسين الناتج المحلي الإجمالي.

وكخلاصة لما جاء في بيانات تطور النمو الاقتصادي في البرازيل خلال فترة الدراسة هو أن النمو الاقتصادي يتميز بديناميكية ضعيفة، نتيجة استحواذ قطاع الخدمات على جزء كبير من الدخل الإجمالي وعلى رأسهم القطاع

المصرفي والمالي على حساب التراكم الإنتاجي، وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية المرتبطة بنظام النمو الاقتصادي مقتصرة على المدى القصير في تنشيط القطاعات المحركة للنمو داخل البرازيل، وهذا ما جعلها تصنف كدولة متوسطة الدخل.

الفرع الثالث: بالنسبة لماليزيا

إتبعت ماليزيا في تنميتها الاقتصادية مجموعة من الخطط الإنمائية المدروسة، مكنتها من تحقيق معدلات نمو عالية وسريعة، وما ميز هذا النمو الاقتصادي هو التوازن في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة المكونة للناتج المحلي الإجمالي، أين شهدت معدلات النمو ارتفاعا وهو ما جعلها تقترب من العتبة الرمزية للإنضمام إلى نادي الدول ذات الدخل المرتفع، وأن بيانات الجدول التالي توضح معدلات النمو الاقتصادي المتميزة خلال الفترة 1990-2016.

جدول رقم (39): تطور معدلات النمو الاقتصادي لماليزيا خلال الفترة 1990-2016.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل نمو (%)	9.0	9.5	8.9	9.9	9.2	9.8	10.0	7.3	-7.4	6.1
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو (%)	8.9	-0.5	5.4	5.8	6.8	5.3	5.6	6.3	4.8	-1.5
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
معدل نمو (%)	7.4	5.3	5.5	4.7	6.0	5.1	4.4			

المصدر: البنك العالمي (1990-2016) .

تشير معدلات النمو الاقتصادي الموضحة في الجدول أعلاه بأن ماليزيا استطاعت تحقيق معدلات نمو إيجابية ومرتفعة عموما مقارنة بالعديد من الدول، إذ تتراوح هذه المعدلات خلال مدة الدراسة بين 5 - 10 %، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل ساعدت على تحقيق هذا المسار من النمو ومن بينها: الإستقرار السياسي والإطار المؤسساتي المتين والإنفتاح على الإستثمار الأجنبي المباشر المدعوم بنظام فعال لمساعدة الدولة يركز على الخدمات وصناعة الإلكترونيات وصناعة الإنتاج النهائي بإستخدام الموارد الطبيعية (الهيدروكربونات وزيت النخيل والمطاط)، وسياسة الاقتصاد الكلي الحكيمة لا سيما فيما يتعلق بالتضخم.

فعند التركيز نجد بأن الفترة الممتدة من 1990-1997 هي الفترة التي تتميز بأعلى مستويات النمو، قدر في المتوسط بأكثر من 9 %، ويقابلها في ذلك زيادة الناتج المحلي الإجمالي من قيمة قدرت بـ 44 مليار سنة 1990 إلى قيمة تقدر بـ 100 مليار دولار سنة 1997 أي بقيمة زيادة سنوية تقدر في المتوسط بـ 9 مليار دولار، انعكست مباشرة في تحسين المؤشرات الاقتصادية والإجتماعية لماليزيا خاصة وأن معدل زيادة نسبة السكان

شهدت زيادة طفيفة ومنتظمة، بحيث انتقلت من عدد قدر بـ 18 مليون نسمة سنة 1990 إلى 21,5 مليون نسمة سنة 1997، وقد رافق هذا النمو استقرار الأسعار وانخفاض معدل البطالة والزيادات المعتدلة في الأجور والفائض الكبير والمستمر في الحساب الجاري، نتيجة الإرتفاع المستمر لحصيلة الصادرات عن فاتورة الواردات في طول المدة، بحيث سجلت الصادرات سنة 1990 حصيلة قدرت بـ 47.82 مليار دولار وفي المقابل سجلت الواردات قيمة قدرت بـ 31.88 مليار دولار، ليستمر هذه الفائض الى غاية 1997، أين شهدت الصادرات قيمة تمثلت في 116,1 مليار دولار، في حين سجلت الواردات قيمة قدرت بـ 92.38 مليار دولار، ويرجع هذا الفائض المستمر إلى التنوع في الصادرات الماليزية.

إلى جانب ذلك فقد شهدت ماليزيا معدلات نمو سلبية ولعل أبرزها في سنة 1998 أين سجلت معدل نمو سلبي قدر بـ -7.4 % زيادة على ذلك فقد سجلت أيضا سنة 2009 معدل نمو سلبي قدر بـ - 1.5 % ، ويرجع ذلك في كلتا الحالتين إلى الأزمات المالية، الأولى تخص الأزمة المالية الآسيوية التي انطلقت من تايلاند، بحيث تداعت على ماليزيا بتراجع في حركة رؤوس الأموال كان أبرزها تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من قيمة قدرت بـ 5.137 مليار دولار سنة 1997 إلى قيمة قدرت بـ 2.163 مليار دولار سنة 1998، وكذا عدم تسجيل أي زيادة في حصيلة الصادرات، أما الحالة الثانية فترجع الى تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 ، والتي خلفت نتائج سلبية على الاقتصاد الماليزي تمثلت في ركود اقتصادي نظرا لأن ماليزيا أكثر إنفتاحا على الاقتصاد العالمي.

وفي المرحلة الأخيرة من فترة الدراسة الممتدة من 2010 إلى 2016، فقد تميزت أيضا بمعدلات جد مقبولة كانت بدايتها في سنة 2010 بمعدل نمو قدر بـ 7 %، وهذا ما يقابل الأداء القوي للاقتصاد الماليزي نتيجة اعتماد السلطات ما يعرف بالصناعة المالية كمصدر مهم للنمو الاقتصادي والتي شكلت في المتوسط 10.7 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد بورصة ماليزيا من أهم المؤسسات التي تأسست لرصد أنشطة سوق الأوراق المالية الماليزية، وتطوير السوق المالية المحلية من أجل دعم الاستثمارات وزيادة الوصول إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وتندرج فيها تسعة قطاعات رئيسية تشمل: الإنشاءات، المنتجات الإستهلاكية، التمويل، المنتجات الصناعية، التعدين، المزارع، العقارات، التكنولوجيا والتجارة والخدمات.

إضافة إلى ذلك فإن اعتماد القطاع المالي كمصدر لدفع النمو الاقتصادي في ماليزيا، تطلب منها اتخاذ عدة حوافز جاذبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى عدة قطاعات فرعية صناعية، وقد مكنت هذه التدابير من زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى ماليزيا في الفترة الأخيرة من قيمة قدرت في المتوسط بـ 4 مليار دولار في العقد الماضي إلى قيمة قدرت في المتوسط بـ 12 مليار دولار، والتي تمثل نسبة تقدر بـ 5.07 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2011 ، وما نسبته 4.47 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2016، وقد ساعدها في ذلك

تمتعها بالبنية التحتية الجيدة، مرونة الصرف، الإستقرار السياسي والقوة العاملة المنتجة، والتي بدورها ساعدت في ديناميكية التصدير الذي يعتبر منفذا أساسيا للدولة لتحقيق الفائض ودفع النمو الاقتصادي.

الفرع الرابع: مقارنة تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول الثلاثة

يهدف هذا العنصر إلى إجراء عملية مقارنة بين الدول الثلاثة محل الدراسة، في مؤشر حجم الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال وضع البيانات المتعلقة بقيم الناتج لهذه الدول في شكل بياني، لكي يتسنى لنا معرفة أي منهما تتميز عن الأخرى على امتداد الفترة 1990-2016، وأن الشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (07) تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، البرازيل وماليزيا خلال الفترة 1990-2016.

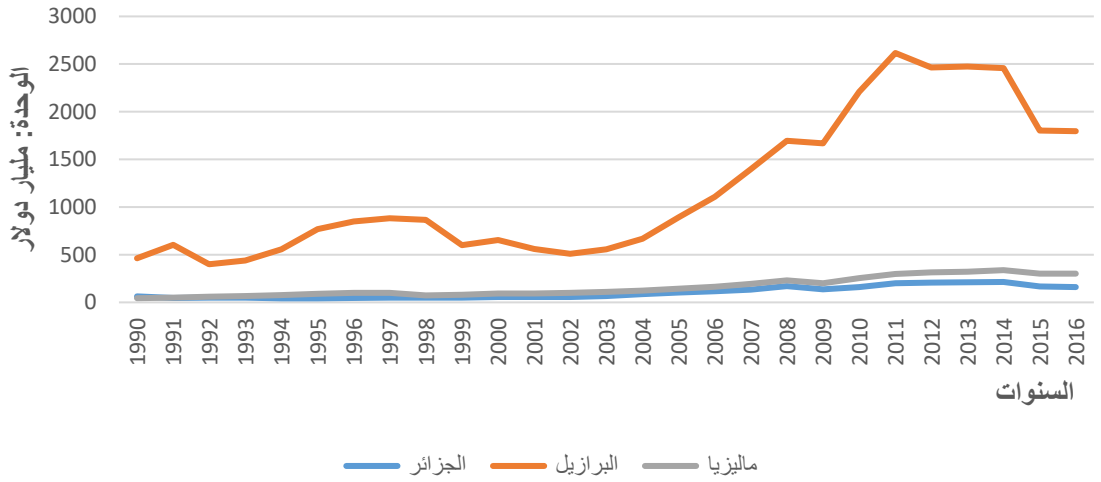

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجداول: (37)، (38)، (39).

إن الأمر اللافت في الشكل أعلاه يتمثل في الإرتفاع الكبير للناتج المحلي الإجمالي لدولة البرازيل مقارنة بماليزيا والجزائر، إذ شهدت قيم الناتج المحلي تطورات كبيرة تمثلت في انتقالها من قيمة قدرت بـ 461.952 مليار دولار سنة 1990، إلى أكثر من 2600 مليار دولار سنة 2011، مقابل 297 مليار دولار و 200 مليار دولار في كل من ماليزيا والجزائر على التوالي في سنة 2011 ، لتبدأ بعد ذلك بالانخفاض بنسب ضئيلة إلى غاية 2016 أين سجل قيمة قدرت بحوالي 1800 مليار دولار إلى أن ذلك لم يمنعها من بقاءها في المرتبة الأولى من حيث حجم الناتج، وما ساعد في تطور حجم الناتج في البرازيل هو ارتفاع نسبة عدد السكان إذ قدر سنة 1990 بحوالي 150 مليون نسمة لينتقل إلى أكثر من 200 مليون نسمة سنة 2016، غير أن هذا الإرتفاع لعدد السكان ليس هو السبب الرئيسي لارتفاع حجم الناتج البرازيلي بل يرجع ذلك إلى عدة عوامل وسياسات اقتصادية قد تم ذكرها في المتن أعلاه.

أما بخصوص دولتي ماليزيا والجزائر فقد سجلتا أحجام متشابهة تقريبا، وإن وجد فرق فهو طفيف خاصة في النصف الأول من فترة الدراسة أين تراوحت قيم الناتج بين 45 مليار دولار إلى 120 مليار دولار في كلتا الدولتين وهو ما يوضحه الشكل البياني من خلال تطابق المنحنيين، ليبدأ التفاوت بعد ذلك ابتداءا من سنة 2007، أين سجلت ماليزيا والجزائر قيم تمثلت في 193 مليار دولار، 135 مليار دولار على التوالي في نفس السنة، ليبدأ هذا الفارق في الاتساع مع مرور السنوات أي إلى غاية سنة 2016، بحيث حققت ماليزيا قيمة قدرت بأكثر من 300 مليار دولار، بينما بلغ الناتج المحلي للجزائر في نفس السنة قيمة قدرت بـ 160 مليار دولار، زيادة على ذلك فإن دولة ماليزيا أقل من الجزائر من حيث عدد السكان، إذ بلغ عدد السكان في ماليزيا 30 مليون نسمة في سنة 2016، بينما تعدت الجزائر 40 مليون سنة، ويرجع هذا التفوق لماليزيا عن الجزائر بالرغم من الفارق في عدد السكان إلى جملة من الإجراءات والعوامل التي تتميز بها ماليزيا يمكن الرجوع إليها في المتن أعلاه.

المطلب الرابع: تطور الائتمان المحلي للقطاع الخاص (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

تمثل إمكانية الحصول على التمويل وتوفر الإئتمان وتكلفة الخدمة أمورا بالغة الأهمية لتنمية القطاع المالي، فالإئتمان يمول الإنتاج والإستهلاك وتكوين رأس المال، وهو ما يؤدي بدوره إلى النشاط الاقتصادي، ويظهر توفر الإئتمان للقطاع العائلي والشركات الخاصة بشكل ميسر ومحفز، وهو يعتبر من أهم مؤشرات التحرير المالي والذي يعد بدوره أحد الإجراءات الأساسية التي تعتمدها الدول في سياسات التحرير التجاري.

الفرع الأول: بالنسبة للجزائر

عرفت القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر عدة تطورات وتغيرات تتعلق بأحجامها نتيجة لعدة عوامل ميزت كل فترة عن الأخرى، وأن أغلب هذه العوامل مرتبطة بالوضعية الاقتصادية لتلك المرحلة فبداية التسعينيات تختلف فيها الأوضاع الاقتصادية عن بداية الألفية، وبالتالي فإن هذا الإختلاف من شأنه أن يؤدي إلى اختلاف في المؤشرات الاقتصادية من فترة إلى أخرى، وعليه فإن القروض الموجهة للقطاع الخاص يمكن أن تتأثر بالتحولات التي تطرأ من مرحلة إلى أخرى، ومن أجل رصد بيانات أكثر وضوحا ارتأيا وضعها في الجدول التالي الذي يبين النسب الإجمالية للإئتمان من الناتج المحلي الإجمالي المقدم للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2016.

جدول رقم (40): تطور الائتمان المحلي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2016.

الوحدة: (% من إجمالي الناتج المحلي)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النسبة %	56.14	46.28	7.25	6.61	6.48	5.19	5.36	3.90	4.56	5.38

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة %	5.96	8.01	12.2	11.22	10.99	11.92	12.11	12.99	12.79	16.26

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة %	15.20	13.71	14.05	16.49	18.35	21.71	22.87

المصدر: البنك العالمي (2016-1990) .

إن المتتبع لبيانات الجدول أعلاه يجد بأن أكبر حجم للائتمان المقدم للقطاع الخاص يجدها في سنتي 1990 و1991 أين قدرتا على التوالي بـ 56.14 % و 46.28 % من الناتج المحلي الإجمالي، وترجع ارتفاع حجم هذه النسب في الفترة الممتدة من 1990-2016، إلى أنه في بداية التسعينيات شهد الاقتصاد الجزائري تحولا جذريا تمثل بالأساس في صدور قانون النقد والقرض تحت رقم 90-10 بهدف الإصلاحات الاقتصادية والتوجه لاقتصاد السوق، كان من بين مضامينه هو إشراك القطاع الخاص عن طريق انتقال ملكية العديد من الأنشطة الاقتصادية التي كانت حكر للدولة إلى الخواص، مع إدراج جملة من الإمتيازات تمثلت في إلغاء التمييز بين المؤسسات الخاصة والعامة من حيث الحصول على الإئتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي، خاصة وأنه وبالنظر إلى ما جاء في النصوص المتعلقة بقانون النقد والقرض نفهم من الناحية النظرية بأن القطاع الخاص هو المحرك الأساسي لاقتصاد السوق في الجزائر.

لتنخفض بعدها هذه النسب ابتداء من سنة 1992، أين سجلت نسبة قدرت بـ 7.25 % من الناتج المحلي الإجمالي وبقيمة منخفضة مقارنة بالسنة السابقة أي بانخفاض قدره 39 % ، ليستمر هذا الإنخفاض إلى غاية سنة 2000، أين تراوحت نسب القروض الممنوحة للقطاع الخاص بين 3.9 % و6 % ، ويرجع هذه الإنخفاض أي في عدم تلقي وعزوف القطاع الخاص على الإئتمان إن صح التعبير إلى عدة عوامل ميزت هذه المرحلة والتي يمكن إجمالها في:

1. الأوضاع السياسية الجد صعبة التي كانت سببا في عزوف الأشخاص عن تلقي القروض من أجل الإستثمار؛
2. تدني أسعار المحروقات والمديونية الخارجية والتي أدت إلى عدم توفر السيولة والإعتمادات المالية الكافية لدى البنوك والخزينة العمومية؛

3. مناخ استثمار جد متدني نتيجة عدة أسباب منها تراجع القدرة الشرائية لدى المواطنين وارتفاع مستويات البطالة، سوق داخلية منغلقة؛
4. العشرية السوداء التي أدت إلى الخوف من القيام بالإستثمارات والتي كانت معرضة للتخريب أو الحرق.

وابتداء من سنة 2001، بدأت الرؤية الاقتصادية تتضح من خلال عدة عوامل شجعت على التوجه نحو تلقي الإئتمان، أين تم تسجيل نسب مرتفعة من القروض الموجهة للقطاع الخاص بحيث تم تسجيل في سنة 2002 نسبة قدرت بـ 12.2 % لتستمر هذه النسبة بالإرتفاع إلى غاية سنة 2016 أي سجلت قيمة قدرت بـ 22.87 % من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، علما بأن قيمة هذا الأخير في سنة 2016 أكبر بكثير من سنة 1990 وسنة 2000، وعليه فترجع ارتفاع حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص في الجزائر خلال المرحلة الأخيرة إلى:

1. استحداث عدة وكالات وطنية تعنى بترقية الاستثمارات ومتابعاتها واستقبال المستثمرين واعلامهم ومساعدتهم، إلى جانب تسهيل الحصول على القروض البنكية عند الاستثمار، ومن أهم هذه الوكالات: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ[1])، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)[2] ، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
2. ارتفاع مداخيل الدولة نتيجة زيادة حصيلة صادرات المحروقات، مكنت الدولة من وضع تسهيلات وتشجيعات منح القروض من أجل الإستثمار وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
3. زيادة على ذلك فإن نسبة كل من 21 % و22 % المسجلتان في سنتي 2015 و2016 على التوالي، تقابلهما أحجام قروض ممنوحة للقطاع الخاص أكبر من حجم القروض الممنوحة في سنتي 1990 و1991 بالرغم من أنه تم تسجيل أعلى نسبة خلال فترة الدراسة في هذين السنتين والمقدرة بـ 56.14 % و46.28 % على التوالي، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للجزائر من قيمة قدرت في المتوسط بـ 50 مليار دولار في سنوات التسعينات إلى قيمة قدرت في المتوسط بـ 180 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016.

الفرع الثاني: بالنسبة للبرازيل

شهد النظام المصرفي في البرازيل عدة تحولات مرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية ولعل أبرزها تلك التي تزامنت مع بداية التسعينات، والتي كانت مشروطة بعدة إجراءات هيكلية كان من بينها تعزيز الإنفتاح التجاري والمالي، الذي استدعى بالحكومة طرح عدة إجراءات تشجيعية للقطاع الخاص، كان أهمها تسهيل عمليات التمويل

[1] - **ANSEJ :** Agence Nationale de Soutien à L'Emploi des Jeunes.
[2] - **ANDI :** Agence Nationale de Développement de L'Investissement.

ورفع بعض القيود المالية التي ساعدت في تحسين معدلات الائتمان الموجه للقطاع الخاص في البرازيل، والجدول التالي يوضح نسب ائتمان القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل خلال الفترة الممتدة من 1990-2016.

جدول رقم (41): تطور الائتمان المحلي للقطاع الخاص في البرازيل خلال الفترة 1990-2016.

الوحدة: (% من إجمالي الناتج المحلي)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النسبة %	42.08	45.15	84.46	134.11	68.04	43.49	40.77	40.85	29.53	29.82

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة %	31.14	29.00	29.64	27.68	29.37	31.84	35.42	40.69	45.78	47.49

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة %	52.76	58.07	62.51	64.23	66.02	66.83	62.19

المصدر: البنك العالمي (1990-2016) .

وفقا للبيانات الواردة في الجدول أعلاه، فإن سوق الإئتمان المصرفي المحلي الموجه للقطاع الخاص في البرازيل يعرف نسب جد مقبولة إن لم نقل مرتفعة في بعض السنوات، أين تم تسجيل أعلى نسب في سنتي 1992 و1993 والمقدرتين على التوالي بـ 84.46 % و 134.11 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل على امتداد فترة الدراسة، أي أن القيمة الاجمالية للائتمان الموجه للقطاع الخاص يقدر بحوالي بـ 388.34 مليار دولار في سنة 1992، إلى جانب قيمة تقدر بحوالي 587.13 مليار دولار سنة 1993 والتي تعد أكبر من الناتج المحلي نفسه، ويرجع هذا التوسع في الإئتمان خلال المرحلة الممتدة من 1990 - 1994 إلى عدة عوامل أهمها:

- شهدت بداية التسعينيات تحولات عميقة في الاقتصاد البرازيلي، كان من بينها زيادة حجم البنوك الأجنبية، مما استدعى بالسلطات رفع العديد من القيود المالية واستحداث مجموعة منتجات تمويلية جديدة أقل تكلفة ساعدت على زيادة الإقبال على الإقتراض خاصة بالنسبة للإئتمان المقدم للأسر، خصخصة عدد من البنوك الحكومية، وقد تم أيضا اعتماد أسعار فائدة منخفضة في إطار السياسة الاقتصادية الجديدة.

لتنخفض بعدها نسبة الإئتمان من الناتج المحلي الإجمالي المقدم للقطاع الخاص في السنوات اللاحقة أي ابتداء من سنة 1996 أين سجلت نسبة قدرت بـ 40.77 % ليستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2003 أين سجلت نسبة تقدر بـ 27 % وهي أقل نسبة تسجل في الفترة الممتدة من 1990-2016، وتكمن أسباب انخفاض هذه النسب في:

1. الأزمة المصرفية لسنة 1995 والتي أدت إلى إعادة هيكلة البنوك خاصة التي أفلست وقد تم ذلك بشكل رئيسي في الفترة 1995-1996؛
2. تنامي دور القطاع العام في الإستحواذ على الإئتمان بأسعار فائدة مرتفعة نوعا ما، الأمر الذي استحسنته البنوك والمؤسسات المالية نتيجة خفض درجة المخاطر؛
3. تميزت هذه الفترة بعدم الإستقرار المالي نتيجة فتح المجال أمام رؤوس الأموال الأجنبية.

كما تشير البيانات، أنه ومنذ سنة 2004 ارتفعت نسب الائتمان من الناتج المحلي الإجمالي إلى غاية سنة 2016 بمعدل مستمر، بحيث سجلت سنة 2004 نسبة قدرت بـ 29,37 % لترتفع هذه النسبة بشكل متواصل إلى نهاية سنة فترة الدراسة أين سجلت قيمة قدرت بـ 62.19 % والتي تقابل قيمة إجمالية مرتفعة نتيجة ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل، والذي يقدر بـ 1796 مليار دولار في سنة 2016، وبالتالي فإن سوق الإئتمان للقطاع الخاص في هذه الفترة عرف توسعا كبيرا واستدامة في نموه نتيجة عدة عوامل يمكن حصرها في:

1. التحسن في بيئة الاقتصاد الكلي، والتي صاحبها إضفاء نوع من المصداقية في الحكومة الجديدة؛
2. تحقيق مستوى عال من الاستقرار النقدي، إلى جانب زيادة حجم البنوك الأجنبية في إطار النظام المالي الجديد المعتمد على الإنفتاح والتحرير؛
3. من أجل تنشيط الاقتصاد البرازيلي قامت السلطات البرازيلية بتقديم خطط ائتمانية جديدة قائمة على أسعار فائدة مدعومة وخاصة تلك الموجهة للأنشطة المتعلقة بالإسكان والبنية التحتية إلى جانب الأنشطة المتعلقة بالقاعدة الإنتاجية الموجهة للتصدير.

الفرع الثالث: بالنسبة لماليزيا

لقد تميزت فترة التسعينيات من القرن الماضي في ماليزيا بتنامي إشراك القطاع الخاص في ظل تبني استراتيجيات التصنيع والإهتمام بالنشاط الإستثماري وقد تطلب ذلك زيادة تقديم أشكال مختلفة من المساعدات الإئتمانية من أجل تعزيز الإنتاجية وتنشيط عمليات النمو الصناعي الموجه إلى التصدير، وقد ترتب عن هذا الإجراء ارتفاع كبير للقروض المخصصة للقطاع الخاص، أين سجلت نسب مئوية تعدت 100 % من قيمة إجمالي الناتج المحلي على امتداد عدة سنوات، وأن بيانات الجدول الموالي توضح ذلك.

جدول رقم (42): تطور الائتمان المحلي للقطاع الخاص في ماليزيا خلال الفترة 1990-2016.

الوحدة: (% من إجمالي الناتج المحلي).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النسبة %	69.41	73.76	108.5	106.4	109.2	124.4	141.6	158.3	158.5	149.1

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة %	135	129.1	121.8	118.9	111.9	106.5	103.6	101.5	96.74	111.6

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة %	107.1	108.4	114.1	119.9	120.5	123.1	121.9

المصدر: البنك العالمي (1990-2016) .

إذا نظرنا إلى بيانات الجدول أعلاه فإننا نلاحظ بأن الحجم النسبي لإجمالي الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا يزيد في الغالب عن 100 % على إمتداد فترة الدراسة ما عدا سنتي 1990 و1991 فقد تم تسجيل فيهما نسب تقدر بـ 69.41 و 73.76 % على التوالي، أي أقل من نسبة 100 %، كما تم تسجيل أعلى نسبة في سنتي 1997 و1998 بنسبة قدرت في المتوسط بأكثر من 158 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة والذي شهد قيمة إجمالية تقدر بـ 100 مليار دولار في ظل تعداد سكاني يقدر بـ 21,5 مليون نسمة، وبالتالي فإن قيمة الائتمان الموجه للقطاع الخاص في سنة 1997 يقابل قيمة تقدر بحوالي 158 مليار دولار.

كما واصلت قيمة الإئتمان الموجه للقطاع الخاص في ماليزيا في الإرتفاع إلى غاية سنة 2016، نتيجة إرتفاع حجم الناتج الوطني الإجمالي إلى جانب عدد السكان، بحيث سجلت سنة 2006 نسبة تقدر بـ 103.6 % تقابلها قيمة تقدر بـ 212.14 مليار دولار كقروض ممنوحة للقطاع الخاص بالرغم من أن حجم السكان لم يرتفع كثيرا، بحيث سجل عدد يقدر بـ 26,2 مليون نسمة، أما بالنسبة لسنتي 2015 و2016 فقد سجلتا نسب تقدر بـ 123.1 % و 121.9 % على التوالي، وبناتج إجمالي يقدر على التوالي بـ 301.36 مليار دولار و301.25 مليار دولار، أي أن حجم الإئتمان المقدم للقطاع الخاص هو قيمة تقدر بحوالي 270 مليار دولار و269 مليار دولار على التوالي، لحجم سكاني يقدر بحوالي 30 مليون نسمة.

ويمكن تفسير ارتفاع حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص في ماليزيا إلى أنها تولي أهمية كبيرة لتنمية هذا الأخير من خلال:

1. تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار والإنتاج خاصة بالنسبة للإستثمارات التي تساعد في الحد من الفقر إلى جانب الإستثمار في المنتجات الموجهة للتصدير؛
2. تسهيل الإجراءات الإدارية والقيود المالية المتعلقة بالتمويل خاصة بالنسبة لقطاع العائلات؛
3. قامت السلطات الماليزية بتخفيض أسعار الفائدة على القروض الموجهة للقطاع الخاص وتسعى ماليزيا من خلال هذه الإجراءات إلى تنمية القطاع الخاص بهدف:

- يسهم القطاع الخاص بمبادرات واستثمارات تمكن من إستحداث قيمة مضافة على الصعيد الإجتماعي والاقتصادي، خاصة تلك المتعلقة بالحد من الفقر وتعمل على تحسين الصحة والتعليم؛
- تتمتع الإستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص بإمكانيات هائلة من شأنها المساهمة في النمو الاقتصادي بنسب كبيرة؛
- إن سهولة الحصول على التمويل وتوفر الائتمان وخفض تكلفة الخدمات المرتبطة به كلها عوامل أساسية لتنمية ودفع الإنتاج والاستهلاك وتكوين رأس المال، لذلك قامت الحكومة الماليزية بدور حاسم في التنظيم والتمويل وتقديم الخدمات المالية للأسر والشركات الخاصة إلى أن أصبح القطاع المصرفي والمالي فيها من بين المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي فيها.

المبحث الثاني: منهجية وإجراءات الدراسة القياسية.

أصبحت الدراسات القياسية جزء مهم في العلوم الاقتصادية لما لها من دور في تحليل الظواهر الاقتصادية، عن طريق إمكانية صياغتها في شكل نماذج إحصائية مقدرة ببيانات الظاهرة محل الدراسة، الأمر الذي يسهم في تقدير وقياس العلاقات الاقتصادية بين مؤشرات أو المتغيرات الاقتصادية التي سنرى إحداها في هذا الجزء من البحث.

المطلب الأول: تحديد النماذج المستخدمة

سيتم في هذه الدراسة استخدام نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى، نتيجة احتواء هذه الدراسة على متغير تابع وعدة متغيرات مستقلة، بحيث يرتكز تقدير هذا النموذج على انحدار المتغير التابع (Y) على العديد من المتغيرات المستقلة X_1 , X_2 ,....X_K ويسمى هذا بنموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression.

ويستند النموذج الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع (Y) وعدد من المتغيرات المستقلة X_1 , X_2 ,....X_K ، وحد عشوائي ε إلى جانب β_0 الذي يطلق عليه الثابت، ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة لـ n من المشاهدات ، أما K فهو يمثل عدد المتغيرات المستقلة، ويعبر عن هذه العلاقة بالشكل التالي:

$$\gamma_n = {}_0\beta + {}_1\beta\ X\ n_1 + \beta_2\ X\ n_2 + \ldots + \kappa\beta\ X\ n\kappa + \varepsilon n$$

حيث:

γ_n المتغير التابع وفي دراستنا هو النمو الاقتصادي الذي يرمز له بـ GDP.

β_2 $_1\beta$, $_0\beta$ تمثل معلمات النموذج.

Xn_1 المتغير المستقل الأول عند الفترة عند الفترة n والذي يرمز لتدفقات الإستثمار الأجنبي ويرمز له بـ IDE.

Xn_2 المتغير المستقل الثاني عند الفترة n والذي يمثل الانفتاح التجاري ويرمز له بـ OC.

$Xn\kappa$ المتغير المستقل الأخير عند الفترة n والذي يمثل في حالتنا الائتمان الموجه للقطاع الخاص والذي رمزنا له بـ CP.

ε حد الخطأ العشوائي.

n تمثل عدد المشاهدات، وفي دراستنا تعبر عن عدد السنوات المحددة بـ 26 سنة أي من سنة 1990 إلى 2016.

المطلب الثاني: التعريف بالمتغيرات ومصادر البيانات المكونة للنماذج

يهدف هذا المطلب إلى التعريف بالمتغيرات التي تدخل في تقدير النموذج الاحصائي المخصص لتوضيح أثر التحرير التجاري الذي يتضمن عدة مؤشرات أهمها: معدل الانفتاح التجاري وتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى جانب الائتمان الموجه للقطاع الخاص، وأثرها على النمو الاقتصادي للجزائر، البرازيل وماليزيا، لذا ستكون متغيرات النموذج كما يلي:

1. **النمو الاقتصادي:** كمتغير تابع، على اعتبار أن البحث عن تسريع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسية للسياسية الاقتصادية لكل دولة، نتيجة ارتباط زيادة النمو الاقتصادي بالزيادة المستمرة للدخل الوطني، وبزيادة الإنتاج والمداخيل سواء للدولة أو لأفرادها، وعادة ما يتم اعتماد معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي كأداة لقياس النمو الاقتصادي، نتيجة ارتباطه بعديد مؤشرات الاقتصاد الكلي.

لذلك أصبحت مساهمات ومحاولات تشخيص مصادر النمو الاقتصادي للدول تكتسي أهمية كبيرة، ولعل أبرز مذهب اعتمد على الجانب التجاري في تسريع النمو الاقتصادي هو المذهب التجاري (التجاريين) من خلال إهتمامه بالتجارة الخارجية والتي تعد أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي (الصادرات والواردات)، وسيتم التعبير عنه في النموذج بالرمز GDP وقد تم استخراج بيانات هذا المتغير بصفة رئيسية من بيانات البنك العالمي.

أما بخصوص المتغيرات المفسرة، فسيتم التعبير عنها بثلاث متغيرات رئيسية، وهي:

2. **معدل الإنفتاح التجاري:** يعتبر من أهم المقاييس المستخدمة للتعبير عن الإنفتاح التجاري، أو كما يطلق عليه معامل التجارة الخارجية، لأنه يتمثل في مجموع الصادرات مضافا إليها مجموع الواردات منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$OC=\frac{\sum(X+M)}{PIB}$$

حيث:

OC : معدل الإنفتاح التجاري.

X : تمثل الصادرات.

M : تمثل الواردات.

PIB : الناتج المحلي الإجمالي.

كما تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لكل من الجزائر، البرازيل وماليزيا، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات هذه الدول، وتحديد المستوى الذي بلغته في تحرير تجارتها الدولية خلال فترة زمنية معينة، ومعرفة علاقة وتأثير مؤشر الإنفتاح على أداءها الاقتصادي، من خلال مساهمة تجارتها الدولية في تكوين الناتج الداخلي الخام، وبالتالي إذا كان هذا المؤشر مرتفعا دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على الأسواق الخارجية في تحديد أداء اقتصادها.

وسنرمز لهذا المتغير بالرمز: OC الذي هو اختصار للعبارة " Ouverture Commercial "، وقد تم استخراج إحصائيات هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك الدولي للفترة الممتدة من 1990 إلى 2016.

3. **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل في إطار الإستثمار الأجنبي**: كما أشرنا سابقا فإن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تنتقل في إطار الإستثمار أو التجارة أو للأنشطة الإنتاجية، إلا أن درجة استقطابها من قبل الدول تختلف من دولة إلى أخرى لإختلاف السياسة الاقتصادية المتبعة بين تحرير حساب رأس وبين ضوابط تدفق رأس المال، لذلك قمنا بإختيار هذا المتغير لأنه يعد أحد مؤشرات التحرير التجاري هذا من جهة، ومن من جهة أخرى يمكن لحركة رؤوس الأموال الأجنبية أن تسهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، غير أن نسبة مساهمته تختلف بإختلاف درجة الإهتمام به، وقد تم تحديد رمز هذا المتغير بـ:" IDE "، إضافة إلى ذلك فقد تم استخراج بيانات هذا المتغير لكل من الجزائر، البرازيل وماليزيا من بيانات البنك الدولي وذلك للفترة 1990-2016.

4. **الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص**: تمثل إمكانية الحصول على التمويل، وتوفر الائتمان، وتكلفة الخدمة أمورا بالغة الأهمية لتنمية القطاع المالي، كما أن توفر الإئتمان للقطاع العائلي والشركات الخاصة بشكل ميسر ومحفز من أهم مؤشرات التحرير المالي والذي يعد بدوره أحد الإجراءات الأساسية التي تعتمدها الدول في سياسات التحرير التجاري، لذلك ارتأينا اختيار هذا المتغير الذي يعد أيضا أحد مؤشرات التحرير الاقتصادي، ورمزنا له في النموذج بـ: CP كإختصار للعبارة "Crédit Privé"، كما تم استخراج بيانات هذا المتغير أيضا من بيانات البنك العالمي للدول الثلاثة.

المبحث الثالث: نتائج تقدير النماذج القياسية

المطلب الأول: بالنسبة للجزائر

1. تقدير النموذج:

– اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

يسمح لنا اختبار المعنوية الكلية للنموذج بمعرفة مدى القدرة التفسيرية للمتغيرات التي تم اختيارها في نموذج الدراسة كمتغيرات مستقلة، ومدى تفسيرها للتغيرات الحاصلة في المتغير التابع الذي يتمثل في النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن هذا الاختبار يسمح لنا بمعرفة معنوية العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد كانت نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (43): نتائج تقدير النموذج – حالة الجزائر:

DW	Prob(F-statistic)	F-statistic	Adjusted R-squared	R-squared	Prob	t-Statistic	Coefficient	Variable
2.43	0.75	0.40	-0.07	0.05	0.58	-0.55	-4982.89	**C**
					0.39	0.86	1.52	**IDE**
					0.60	-0.52	-0.084	**OC**
					0.58	0.55	88.85	**CP**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج " Eviews 7"

تقدير معادلة الانحدار المتعدد لنموذج الدراسة:

GDP = -4982.89367784 + 1.52438575732***IDE** - 0.0840866470753***OC** + 88.8583804454***CP**

2. التفسير الإحصائي والاقتصادي:

يربط النموذج أعلاه بين النمو الاقتصادي (GDP)كمتغير تابع وكل من الإنفتاح التجاري(OC) وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (IDE) والائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص (CP) في الجزائر كمتغيرات مستقلة (مفسرة)، بحيث أكدت نتائج الدراسة على عدم وجود علاقة بين متغيرات النموذج في الجزائر حسب معامل التحديد (R^2 المعدل Adjusted R-squared) الذي سجل نسبة تقدر بـ (7 % –)، وهو ما يؤكد لنا استقلالية المتغيرات المستقلة (IDE, CP, OC) عن التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي في الجزائر، أي أن التقلبات التي تحصل في كل من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر والإنفتاح التجاري إلى جانب زيادة أو نقصان القروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص لا تؤثر في النمو الاقتصادي في الجزائر، ونتيجة الارتباط الضعيف جدا والسالب وغير المعنوي بين المتغيرات، وهو ما يتناسب مع النظرية الاقتصادية في خصوصية الاقتصاد الجزائري من

حيث اعتماده وتركز صادراته في مورد وحيد هو المحروقات بنسبة تقدر بـ 97 %، مما جعل الإيرادات الجزائرية مرتبطة بتقلبات الأسعار والطلب العالمي التي أسهمت بدورها في زيادة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر، وكذا ارتباط العديد من المؤشرات الاقتصادية في الجزائر بإيرادات هذا المورد، وتدهور معدلات التبادل الدولي (شروط التجارة) لغير صالح الجزائر، وأن هذا الوضع جعل من السياسات الاقتصادية الهادفة لتحسين شروط التبادل التجاري غير مجدية وغير فعالة خاصة تلك المخصصة لرفع معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن هذا الأخير لا يتأثر بالمتغيرات السالفة الذكر، بل يتحدد بعوامل أخرى لعل أبرزها هي أسعار المحروقات.

زيادة على ذلك فقد سجلت الأرقام المتعلقة بمؤشر كفاءة التجارة في الجزائر، والذي يتم حسابها بناء على عدد من المؤشرات منها مؤشر تركز وتنوع الصادرات الذي سجل سنة 2014 و2016 معدلات تمثلت في 0.74 و0.81 على التوالي، بحيث كلما اقترب المؤشر من الواحد كلما كانت درجة تنوع الصادرات أقل وتركز صادرات الدولة على عدد محدود من السلع، بينما كلما اقترب المؤشر من الصفر دل ذلك على درجة أعلى لتنوع الصادرات، بالتالي ومن خلال أرقام المؤشرات يتضح لنا انخفاض الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

ومن أجل تفسير أكثر تحليلا فمن المهم توضيح معلمات كل متغير على حدى، فنجد أن:

1. **الثابت أو القاطع**: قدرت بـ (4982.89-) ، وهذا معناه أن النمو الاقتصادي سيكون سالبا في حالة غياب المتغيرات المفسرة للنموذج، كما أنه غير معنوي وهو ما تؤكده القيمة الإحتمالية pro للقاطع والمقدرة بـ (0,58) وهي أكبر من درجة المعنوية 0,05.

2. **أما بالنسبة للإنفتاح التجاري** فقد جاءت قيمة المعلمة سالبة ومساوية لـ (0.084-) ، ويستدل على ذلك بأن أثر الإنفتاح التجاري سالب على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن زيادة الإنفتاح التجاري بوحدة واحدة يترتب عليه إنخفاض معدل النمو الاقتصادي بـ 0.084 وحدة وهي نسبة ضئيلة جدا إلا أنها تبقى ذات أثر سلبي، ويرجع التفسير الاقتصادي في ذلك إلى زيادة وتنوع فاتورة الواردات مقابل حصيلة الصادرات الجزائرية التي تتركز على مورد وحيد يتمثل في إيرادات المحروقات التي تتحدد بناء على الأسعار العالمية والطلب العالمي عليها، هذا إضافة إلى أن الانفتاح التجاري للجزائر سببه فاتورة الواردات بدرجة تفوق الصادرات، فالانفتاح التجاري هو مجموع الصادرات والواردات نسبة إلى الناتج الداخلي الخام، وفي الجزائر تعتبر الواردات هي المسؤول الأكبر عن الانفتاح التجاري، وتعتبر العلاقة سالبة بين الواردات ومعدل النمو ممثلا بالدخل الوطني في ظل المضاعف الكنيزي، أي كلما زادت الواردات قل الدخل الوطني (معدل النمو) بدرجة أكبر.

كما أن المعلمة تعتبر غير مقبولة إحصائيا، إذ أن قيمة الاحتمالية تقدر بـ 0.60 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي احتمال عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرين، وهو ما تؤكده t-Statistic المقدرة بـ 0.52- الخاصة بمعنوية المعاملات وهي أقل من t الجدولية.

3. **أما بالنسبة لأثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر** فقد جاءت قيمة المعلمة مساوية لـ 1,52، و يستدل على ذلك بأن أثر الإستثمار الأجنبي المباشر موجب على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن زيادة تدفق الاستثمار بـ وحدة واحدة يترتب عليه زيادة النمو الاقتصادي بـ 1,52 وحدة خاصة وأن الإشارة جاءت موجبة في معادلة تقدير الانحدار، وهي نسبة مقبولة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما أن المعلمة تعتبر غير مقبولة احصائيا نتيجة تسجيلها قيمة احتمالية تقدر بـ 0,39 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي احتمال عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرين، وهو ما تؤكده قيمة t-Statistic والمقدرة بـ 0,86 (تؤخذ بالقيمة المطلقة) الخاصة بمعنوية المعاملات وهي أصغر من t الجدولية.

4. **أما أثر الإئتمان الموجه للقطاع الخاص** فقد جاءت قيمة المعلمة تساوي 88.85+، ويستدل على ذلك بأن أثر الائتمان الموجه للقطاع الخاص موجب على النمو الاقتصادي، خاصة وأن إجمالي المبالغ المقدمة كانت معتبرة مقارنة بإجمالي الناتج المحلي الجزائري، ويرجع تفسير ذلك إلى أن الإئتمان يحفز الإستثمار والذي بدوره يسهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

5. **أما المعنوية الكلية للنموذج** والمعبر عنها بـ إحصائية فيشر، فجاءت بقيمة احتمالية تقدر بـ (0.75) =F(prob) فهي أكبر من 0.05، ما يدل على عدم جودة نموذج الانحدار وعدم قبول النموذج إحصائيا واقتصاديا، وهو ما تؤكده F-statistic التي تساوي 0.4 وهي أقل من f الجدولية، كما أن إحصائية دربن واتسون DW =2.43 وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

المطلب الثاني بالنسبة للبرازيل

كما في حالة الجزائر يهدف اختبار المعنوية الكلية للنموذج البرازيلي إلى توضيح مدى القدرة التفسيرية لكل من الإنفتاح التجاري (OC)، وتدفقات الإستثمار الأجنبي (IDE)، والإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص (CP) في البرازيل، كمتغيرات مستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع أي في النمو الاقتصادي لدولة البرازيل.

1. تقدير النموذج:

مكن هذا الإختبار من الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (44): نتائج تقدير النموذج – حالة البرازيل:

DW	Prob(F-statistic)	F-statistic	Adjusted R-squared	R-squared	Prob	t-Statistic	Coefficient	Variable
1.28	0.85	0.25	-0.09	0.03	0.96	0.04	0.147944	**C**
					0.67	-0.42	-0.20	**IDE**
					0.40	0.84	0.12	**OC**
					0.85	-0.17	-0.004	**CP**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج " Eviews 7"

وأن تقدير معادلة الانحدار المتعدد لنموذج الدراسة تمثلت في:

GDP = 0.147944368028 - 0.204747228822***IDE** + 0.129535797267***OC** - 0.00489973606333***CP**

2. التفسير الإحصائي والاقتصادي:

توضح المعادلة أعلاه نموذج الإنحدار بين النمو الاقتصادي (GDP) كمتغير تابع وكل من الانفتاح التجاري (OC) وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر(IDE) والإئتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص (CP) في البرازيل كمتغيرات مستقلة ومفسرة للنمو الاقتصادي، غير أن مخرجات تقدير النموذج أكدت على عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي في البرازيل وذلك حسب معامل الارتباط (R^2 المعدل"Adjusted R-squared") الذي سجل نسبة تقدر بـ (9 % –) ، خاصة وأنه إذا نظرنا لمعادلة الانحدار الخطي المتعدد أعلاه نجد أن الإشارة سالبة، وهو ما يؤكد لنا استقلالية المتغيرات المستقلة (IDE، CP،OC) عن التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي في البرازيل، أي أن التقلبات التي تحصل في كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفتاح التجاري والقروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص ليست هي من يحدد النمو الاقتصادي في البرازيل، بل توجد عوامل أخرى هي التي تتحكم في النمو الاقتصادي بشكل أساسي، ويرجع ذلك إلى أنه في النصف الأول من فترة الدراسة قد شهد النمو الاقتصادي أيضا معدلات تقريبا متدنية وسالبة في بعض السنوات، وهو ما يوضح عدم فعالية جل القطاعات تقريبا المكونة للناتج المحلي بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي، أين شهدوا تفاقم القيود الخارجية على حركة وتدفق السلع والخدمات وصعوبة الولوج للأسواق العالمية، نتيجة تراجع قيمة العملة البرازيلية "الريال"، إلى جانب الصعوبات المالية الخانقة التي كادت أن تؤدي بانهيار الاقتصادي البرازيلي، حتى إن مصادر عديدة أشارت إلى أن صندوق النقد الدولي رفض إقراضها خوفا من عجزها عن تسديده، لذلك جاء الإرتباط ضعيف جدا وسالب بين متغيرات الدراسة ماعدا الإنفتاح التجاري الذي تبين بأن له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، لكن ابتداء من النصف الثاني من فترة الدراسة نتيجة عدة عوامل يمكن تحديدها فيما يلي:

1. **الثابت أو القاطع:** نجد أن قيمة الثابت أو القاطع قدرت بـ (0.147944)، وهذا معناه أن النمو الاقتصادي سيكون موجبا في حالة غياب المتغيرات المفسرة للنموذج، كما أنه جاء غير معنوي وهو ما تؤكده القيمة الاحتمالية pro للقاطع المقدرة بـ (0.14) وهي أكبر من درجة المعنوية 0,05.

2. **أثر الإنفتاح التجاري:** فقد جاءت قيمة المعلمة موجبة ومساوية لـ 0,12، ويستدل على ذلك بأن أثر الإنفتاح التجاري موجب على النمو الاقتصادي في البرازيل، حيث أن زيادة الإنفتاح التجاري بـ وحدة واحدة يترتب عليه زيادة معدل النمو الاقتصادي بـ 0,12 وحدة وهي نسبة متواضعة إلا أنها تبقى ذات أثر ايجابي، ويرجع ذلك إلى نجاعة محاولات الإصلاح التي أدت إلى تغيير الوضع والتي كان هدفها دمج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي، إلى أن أصبحت البرازيل في نهاية التسعينيات اقتصادًا منفتحا على التجارة الخارجية، أين شهدت حركة كبير لتدفق السلع ورأس المال، مكنت الدولة من تحقيق نسبة كبيرة في مجال الإنتاج المباشر واستقرار الأسعار التي ساعدت في الوصول إلى الأسواق الدولية خاصة المجاورة، وبالتالي بداية تجسيد نمط جديد من النمو الاقتصادي.

كما أن المعلمة تعتبر غير مقبولة اقتصاديا، إذ جاءت قيمة الإحتمالية مساوية لـ 0,40 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي احتمال عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرين، وهو ما تؤكده قيمة t-Statistic الخاصة بمعنوية المعاملات والمقدرة بـ 0.84 وهي أقل من t الجدولية، ويرجع التفسير الاقتصادي في ذلك إلى زيادة فاتورة الواردات مقابل حصيلة الصادرات البرازيلية خلال فترة الدراسة.

3. **أثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر:** جاءت قيمة المعلمة الخاصة بهذا المتغير مساوية لـ (0.20-) ، ويستدل على ذلك بأن أثر الإستثمار الأجنبي المباشر سالب على النمو الاقتصادي في البرازيل، حيث أن زيادة تدفق الاستثمار بـ وحدة واحدة يترتب عليه انخفاض النمو الاقتصادي بـ 0.20 وحدة، والتي لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما أن المعلمة تعتبر غير مقبولة احصائيا، إذ تساوي قيمة احتمالية تقدر بـ 0.67وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي احتمال عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرين، وهو ما تؤكده قيمة t-Statistic والمقدرة بـ (0.42-) "تؤخذ بالقيمة المطلقة " الخاصة بمعنوية المعاملات وهي أصغر من t الجدولية. ومنه نقول بأن: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في البرازيل خلال فترة الدراسة نتيجة تراجع قيمة العملة البرازيلية في تلك الفترة وارتفاع الدين الخارجي من 150 إلى 250 مليار دولار خلال فترة 1990 إلى 2000، إلى أن أدت إلى أزمة انعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي سواء من الجهات الدولية المانحة أو المستثمرين المحليين والأجانب.

4. **أثر الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص** فقد جاءت قيمة المعلمة تقريبا معدومة بحيث قدرت بـ (-0.004) ويستدل على ذلك بأنه لا يوجد أثر للائتمان الموجه للقطاع الخاص في البرازيل على النمو الاقتصادي، وإن وجد فهو سالب بالرغم من اعتماد تسهيلات ائتمانية كان من بينها تخفيض أسعار الفائدة من 13.25 إلى 8.75 %.

5. أما **المعنوية الكلية للنموذج** والمعبر عنها بإحصائية فيشر، فقد جاءت بقيمة احتمالية تقدر بـ (0.85) = F(prob) وهي أكبر من 0.05، ما يدل على عدم جودة نموذج الانحدار وعدم قبول النموذج إحصائيا واقتصاديا. وهو ما تؤكده قيمة F-statistic والمقدرة بـ 0.25 وهي أقل من f الجدولية. كما أن إحصائية دربن واتسون DW = 1.28 وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

المطلب الثالث: بالنسبة لماليزيا

1. تقدير النموذج:

يهدف اختبار المعنوية الكلية للنموذج المتعلق بدولة ماليزيا لمعرفة مدى القدرة التفسيرية للمتغيرات التي تم اختيارها في نموذج الدراسة كمتغيرات مستقلة، ومدى تفسيرها للتغيرات الحاصلة في المتغير التابع الذي يتمثل في النمو الاقتصادي الماليزي، وقد كانت نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (45): نتائج تقدير النموذج – حالة ماليزيا:

DW	Prob(F-statistic)	F-statistic	Adjusted R-squared	R-squared	Prob	t-Statistic	Coefficient	Variable
1.95	0.00	7.12	0.41	0.48	0.46	0.74	3.654199	**C**
					0.0006	3.96	1.24	**IDE**
					0.75	0.31	0.007	**OC**
					0.24	-1.20	-0.03	**CP**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج " Eviews 7"

تقدير معادلة الانحدار المتعدد لنموذج الدراسة:

GDP = 3.65419915669 + 1.24194537854***IDE** + 0.00710253316494***OC** - 0.0371478947199***CP**

2. التفسير الإحصائي والاقتصادي:

بناء على مخرجات تقدير النموذج الموضحة أعلاه والخاصة بدولة ماليزيا فإن درجة الارتباط بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع لدولة ماليزيا وكل من الإنفتاح التجاري وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر والإئتمان المحلي

الممنوح للقطاع الخاص في ماليزيا تعتبر مرتفعة مقارنة بالجزائر والبرازيل، أي أنها متغيرات مفسرة للنمو الاقتصادي، بحيث أكدت مخرجات تقدير النموذج على وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي في ماليزيا حسب معامل التحديد (R^2 المعدل"Adjusted R-squared ") الذي سجل نسبة تقدر بـ 41 %، وبالتالي فإن المتغيرات المستقلة (IDE، CP،OC) تفسر التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي في ماليزيا بنسبة أكبر من 40 %، أي أن التغيرات التي تحصل في كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفتاح التجاري والقروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص هي من يحدد النمو الاقتصادي في ماليزيا بالإضافة لعوامل أخرى، وبالتالي فإن الارتباط نوعا ما معتبر وموجب، ويرجع ذلك إلى أن ماليزيا قامت بعدة إجراءات من أجل هندسة التنويع الناجح وزيادة هيكل صادرات المنتجات الصناعية، وزيادة الدخل بعدما كانت تعتمد على تصدير المنتجات الزراعية في بداية التسعينيات، إلى أن تمكنت من تحقيق نموا مستمرا وأوضاعا اقتصادية جد مقبولة بعد ذلك نتيجة تنوع المنتجات والأنشطة والأداء القوي للإستثمار الأجنبي والمحلي اللذان ساهما في زيادة الصادرات المصنعة وتحقيق الفائض، ومن جهة أخرى فإنه ومن أجل الوقوف على درجة وأهمية كل متغير على النمو الاقتصادي الماليزي وجب النظر لمعلمات كل منهما على حدى، بحيث:

1. **الثابت أو القاطع**: نجد أن قيمة الثابت أو القاطع قدرت بـ 3.654199، وهذا معناه أن النمو الاقتصادي سيكون موجبا في حالة غياب المتغيرات المفسرة للنموذج، خاصة أنه جاء غير معنوي وهو ما تؤكده القيمة الإحتمالية pro للقاطع، أين سجلت قيمة تقدر بـ 0.46 وهي أكبر من درجة المعنوية 0,05.

2. **الإنفتاح التجاري** فقد جاءت قيمة المعلمة موجبة ومساوية لـ 0.007، ويستدل على ذلك بأن أثر الانفتاح التجاري ضعيف جدا ولكنه موجب على النمو الاقتصادي في ماليزيا، حيث أن زيادة الإنفتاح التجاري بـ وحدة واحدة يترتب عليه زيادة معدل النمو الاقتصادي بـ 0.007 وحدة وهي نسبة متواضعة جدا إلا أنها تبقى ذات أثر ايجابي خاصة وأن نسبة الإرتباط مرتفعة والتي يظهرها (R^2 المعدل "Adjusted R-squared") بقيمة تقدر بـ 41 % ويرجع التفسير الاقتصادي في ذلك إلى أنه في النصف الأول من فترة الدراسة شهد النمو الاقتصادي معدلات مرتفعة ومتسارعة نتيجة تقديم حوافز تصديرية تمثلت في اقتطاعات ضريبية من النفقات الترويجية في الأسواق الخارجية إلى جانب تخفيض فاتورة وارداتها مما أدى ذلك إلى تحسن معدلات التبادل التجاري، أما النصف الثاني من فترة الدراسة فقد تميز ببطيء في النمو بحيث تزامنت هذه الفترة بعدة أحداث عالمية أثرت سلبا على الإنفتاح التجاري في ماليزيا أهمها: الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة التي كانت تعتبر الشريك التجاري الأول لماليزيا خلال عدة سنوات، الأزمة المالية العالمية، فضلا عن الظروف الاقتصادية الخارجية الأكثر تنافسية التي ارتفعت، وتراجع الطلب الخارجي إلى جانب بعض نقاط

الضعف في الاقتصاد الماليزي، لذلك جاءت قيمة المعلمة منخفضة ومساوية لـ 0.007، والتي تعد غير مقبولة اقتصاديا، إذ أن قيمة الإحتمالية تقدر بـ 0.75 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي احتمال عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرين، وهو ما تؤكده قيمة t-Statistic الخاصة بمعنوية المعاملات، إذ قدرت بـ 0.31 وهي أقل من t الجدولية.

3. **أثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر**: فقد جاءت قيمة المعلمة مساوية لـ 1.24، ويستدل على ذلك بأن أثر الإستثمار الأجنبي المباشر موجب على النمو الاقتصادي في ماليزيا، حيث أن زيادة تدفق الإستثمار بـ وحدة واحدة يترتب عليه زيادة النمو الاقتصادي بـ 1.24 وحدة، وهي نسبة مقبولة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما أن المعلمة تعتبر مقبولة إحصائيا واقتصاديا، إذ تساوي الإحتمالية قيمة تقدر بـ 0.0006 وهي أقل من 0.05، وبالتالي احتمال وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرين، وهو ما تؤكده قيمة t-Statistic الخاصة بمعنوية المعاملات، أين سجلت قيمة تقدر بـ 3.96 (تؤخذ بالقيمة المطلقة) وهي أكبر من t الجدولية، ومنه نقول بأن "تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لها أثر موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي في ماليزيا، نتيجة الحوافز الإستثمارية المشجعة والمقدمة التي أدت إلى تدفقات كبيرة للاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية، مما أسهم في تنشيط النمو الصناعي الموجه للتصدير، إلى جانب زيادة التعاون الاقتصادي الدولي الإقليمي والمتعدد.

4. **أثر الإئتمان الموجه للقطاع الخاص**: فقد جاءت قيمة المعلمة مقدرة بـ (0.03-)، ويستدل على ذلك بأنه يوجد أثر سلبي ضعيف للائتمان الموجه للقطاع الخاص في ماليزيا على النمو الاقتصادي، بالرغم من تقديم أشكال مختلفة من المساعدات الإئتمانية من أجل تعزيز الإنتاجية وتنشيط عمليات النمو الصناعي الموجه إلى التصدير وهو مخالف للنظرية الاقتصادية، وهو ما تؤكده معنوية هذا المتغير، إذ أنه جاء غير معنوي بناء على القيمة الإحتمالية pro للقروض الخاصة، أين سجل قيمة تقدر بـ 0.24 وهي أكبر من درجة المعنوية 0.05.

5. **المعنوية الكلية للنموذج**: والمعبر عنها بإحصائية فيشر، فقد جاءت بقيمة احتمالية معدومة أي 0.00 =F(prob) فهي أقل من 0.05، ما يدل على جودة نموذج الإنحدار وقبول النموذج إحصائيا واقتصاديا، وهو ما تؤكده قيمة F-statistic التي قدرت بـ 7.12 وهي أكبر من f الجدولية، كما أن إحصائية دربين واتسون سجلت DW = 1.95 وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

خاتمة الفصل الخامس:

تكمن مخرجات هذا الفصل في:

1. لم تتمكن الجزائر من تنويع صادراتها لحد كتابة هذه الأسطر، بحيث ظل هيكل التبادل التجاري فيها تغلب عليه صادرات المحروقات مقابل ارتفاع وتنوع في فاتورة الواردات التي تسيطر عليها المنتجات النهائية والشبه نهائية وعلى رأسها الآلات، السيارات بمختلف أنواعها، المنتجات الصيدلانية المستوردة بالأساس من دول الاتحاد الأوروبي، وأن هذا الوضع استمر لفترة طويلة بما فيها فترة الدراسة الممتدة من 1990 إلى 2016، مما أدى بها إلى عدم التفاعل مع الاقتصاد العالمي بإستثناء التغيرات التي تطرأ على أسعار المحروقات، إضافة إلى ذلك فإن هذا الوضع حرمها منذ فترة طويلة من وضع سياسة تجارية حقيقية من شأنها أن تضمن لها معالجة الصعوبات التجارية على المستوى الوطني ونخص بالذكر قلة حركة رؤوس الأموال الأجنبية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري على المستويين الإقليمي والعالمي؛

2. بينت مخرجات الدراسة القياسية في الجزائر بأن المتغيرات الاقتصادية التي من المفروض أن تكون هي من يسهم في تحديد الأداء الاقتصادي لأي دولة، والتي من بينها الاستثمار الأجنبي وعائدات التجارة الخارجية، تختلف في حالة الاقتصاد الجزائري الذي يتحدد نموه الاقتصادي بعوامل أخرى، أبرزها الأسعار العالمية لصادرات المحروقات وارتباط العديد من المؤشرات الاقتصادية في الجزائر بإيرادات هذا المورد، أي أن العديد من القطاعات الأخرى المكونة للناتج المحلي في الجزائر، يعتمد نشاطها على انتعاش قطاع المحروقات، من أجل تمويلها؛

3. تمكنت البرازيل من الاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية حتى أصبحت ضمن أكبر 25 دولة مصدرة ومستوردة في العالم، بحيث تصدر بشكل رئيسي المنتجات الصناعية والزراعية والغذائية، وتستورد بشكل أساسي الهيدروكربونات، والمركبات، والمواد الكيميائية والأدوية، والمنتجات الكهربائية والإلكترونية، أما بالنسبة لأهم الشركاء التجاريون نجد: الصين والاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة وبلدان ميركوسور؛

4. يكتسي الاستثمار الأجنبي أهمية بالغة في البرازيل، دفع بالسلطات إلى إجراء عدة تغيرات تنظيمية في حساب رأس المال من أجل رفع القيود على التمويل الخارجي وتطبيق إجراءات الإنفتاح المالي، ما جعل النمو الاقتصادي فيها يتميز بديناميكية ضعيفة، نتيجة استحواذ قطاع الخدمات على جزء كبير من الدخل الإجمالي وعلى رأسهم القطاع المصرفي والمالي على حساب التراكم الإنتاجي، وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية المرتبطة بنظام النمو الاقتصادي في البرازيل مقتصرة على المدى القصير في تنشيط القطاعات المحركة للنمو داخل البرازيل، وهذا ما جعلها تصنف كدولة متوسطة الدخل؛

5. تمكنت ماليزيا على مدار الفترة 1990-2016، من تحقيق فائض تجاري بزيادة مستمرة في كل السنوات نتيجة ارتفاع قيمة حصيلة الصادرات السلعية عن مثيلتها من الواردات، الأمر الذي أسهم في تمكينها من تحقيق معدلات نمو إيجابية ومرتفعة مقارنة بالعديد من الدول بما فيهم البرازيل والجزائر، وأن اتجاهات إجمالي تجارتها فتتركز في الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمثلت أهم المنتجات الماليزية المصدرة في: المنتجات المصنعة؛

6. استطاعت ماليزيا تحقيق معدلات ادخار عالية اعتمدت عليها في تمويل المشاريع الاقتصادية وتوفير الائتمان والتمويل للأسر والشركات الخاصة، إلى أن أصبح القطاع المصرفي والمالي فيها من بين المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، كما شجعت القطاعات الفرعية الصناعية على الإستثمار الأجنبي بتقديم عدة حوافز جاذبة، غير أنها هدفت من وراء ذلك إلى زيادة عدد الشركات المحلية التي تستفيد من هذا التنافس الأجنبي وزيادة فرصها لفتح فروع لها في الأسواق الخارجية؛

7. بناء على تحليل مسار التحرير التجاري للجزائر، البرازيل وماليزيا وجدنا بأنه يوجد تفاوت كبير بين هذه الدول من حيث حجم وحصيلة الصادرات إلى جانب تباين كبير في تدفق رؤوس الأموال في إطار الإستثمار الأجنبي، التي تعتمد على طبيعة السياسات الاقتصادية المتخذة والخاصة بجاذبية مناخ الإستثمار بطبيعة الحال، إذ تتميز ماليزيا والبرازيل عن الجزائر بفارق كبير في حجم إجمالي التجارة الخارجية سواء من حيث الحصيلة وكذا في تنوع المنتجات، بينما تحتل البرازيل المرتبة الأولى مقارنة بماليزيا والجزائر من حيث تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي فإن ماليزيا والبرازيل أكثر توجها إلى الخارج من الجزائر.

الخـاتمة

الخلاصة العامة:

تسعى معظم الدول إن لم نقل كلها إلى تحسين وزيادة معدل نموها الاقتصادي، الذي يعد تحقيقه مؤشرا على حسن أداء الحكومات من جهة، ومن جهة أخرى فهو يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في الدولة، كون الوصول إلى معدل نمو اقتصادي مقبول يسهم في إعادة تشكيل المجتمع من الناحية المعيشية وتعزيز مستوى دخل الأفراد، بل ارتبط مفهومه لدى العديد من صانعي السياسات الاقتصادية في الدول بأنه أفضل طريقة للتخلص من الفقر وتحقيق مستوى معيشي أفضل وارتباطه بمؤشرات اقتصادية أخرى، نظير توسع اقتصاد الدولة وزيادة حجمه الذي لا يمكن أن يحصل دون زيادة الإنتاج وزيادة الطلب على العمل والتوظيف، وقد ارتبط تحقيق النمو الاقتصادي أو الإنتعاش الاقتصادي لدى صناع السياسات الاقتصادية بالإعتماد والتركيز على جملة من العوامل كمحددات تدفع النمو الاقتصادي، ولعل أبرزها رأس المال البشري والمادي كمحرك للنمو الاقتصادي التي ركزت عليه الكثير من الدول.

وفي إطار توسيع وزيادة العوامل التي من شأنها أن تعزز النمو الاقتصادي فقد سعت غالبيّة الدول من خلال السياسات والنماذج الاقتصادية التي أسّسوها، من النظرية الكلاسيكية إلى منظمة التجارة العالمية وصولا إلى القوى الدافعة للنموّ الاقتصاديّ، وقد جاءت أفكارهم قائمة على أهمية تحرير التجارة الخارجية في التوسع الاقتصادي للدول، إضافة إلى أنها تعد من أهم عوامل النجاح والإزدهار في أي دولة، بحيث تمكن الدولة بأن تصدر منتجاتها المتميزة والسلع الفريدة لديها لدول أخرى بحاجة لهذه السلع، مما يمكنها من الحصول على مصدر للدخل، يستخدم جزء منه في زيادة القدرة الإنتاجية للدولة.

وبعد قيامنا بالتطرق لمختلف جوانب موضوع تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في هذه الدراسة، بهدف محاولة الإجابة على إشكالية البحث الرئيسية المتمثلة في انعكاسات وأثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مع تخصيص جانب كبير من هذه الدراسة للإستفادة من أكبر قدر ممكن من تجارب الدول في هذا الميدان، فقد وقع اختيارنا على دولتي ماليزيا والبرازيل، نظير تأكيد العديد من الخبراء على نجاح تجربتهما وتحقيقهما لعدة مكاسب، كان أهمها الوصول إلى معدلات نمو اقتصادية جد مقبولة، كان أحد هذه المحددات هو الإنفتاح التجاري، وقد تم التوصل من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج والاقتراحات التي نجدها بأنها ضرورية ومهمة، والتي من شأنها أن يستفيد منها صناع السياسات الاقتصادية في الجزائرية، خاصة وأن الجزائر تبنت توجه استراتيجي جديد قائم على التكامل الإقليمي، كان من بين أهم مخرجاته فتح المعبر الحدودي البري للتبادل التجاري مع دولة موريتانيا، إلى جانب الاتفاق التجاري التفاضلي الجزائري–التونسي، وإقبالها على المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية.

أولا: نتائج البحث.

1. خلال هذه الفترة، فإن التحرير التجاري لا يخدم النمو الاقتصادي في الجزائر، بل له أثر سلبي وهو ما أكدته الدراسة القياسية في أن زيادة الإنفتاح التجاري بـ وحدة واحدة يترتب عليه إنخفاض معدل النمو الاقتصادي بـ 0.084 وحدة، ويرجع ذلك لعدم تمكن الجزائر من توفير بدائل سلعية يمكنها منافسة السلع الأجنبية؛

2. يتميز هيكل التبادل التجاري في الجزائر بزيادة وتنوع فاتورة الواردات مقابل حصيلة الصادرات التي تتركز على مورد وحيد يتمثل في إيرادات المحروقات، أدى إلى تدهور معدل التبادل التجاري الذي أثر سلبا على النمو الاقتصادي فيها، نتيجة العلاقة العكسية بين الواردات التي تعد المسؤول الأكبر للإنفتاح التجاري في الجزائر وبين النمو الاقتصادي فيها؛

3. تبين من خلال الدراسة بأن النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بحصيلة صادرات المحروقات بشكل أساسي والتي تتحدد بدورها بالأسعار العالمية، وارتباط العديد من المؤشرات الاقتصادية في الجزائر بإيرادات هذا المورد، في حين كان من المفروض أن يسهم في تحديد النمو الاقتصادي عوامل أخرى أهمها عائدات التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي الذي شهدت حركة رؤوس الأموال في إطاره حجم ضئيل جدا يكاد ينعدم في بعض السنوات، لعدم تمكن الحكومات الجزائرية المتعاقبة من تهيئة البيئة الاقتصادية الجاذبة له؛

4. لم توفق الجزائر في بداية السبعينيات عندما اتجهت لاستراتيجية الصناعات الثقيلة، بحيث كان من المفروض أن تتبنى وتتوسع في الصناعات البسيطة والخفيفة والتحويلية القائمة على المواد الخام أولا من أجل تكوين قاعدة صناعية صلبة ومتعددة قابلة للتطور، مع تطبيق سياسة إحلال الواردات وحماية المنتوج الوطني، وتحفيز الإستثمار الأجنبي الموجه للقطاع الصناعي؛

5. نتيجة عدم تمكن الجزائر من تنويع صادراتها خارج صادرات المحروقات حرمها منذ فترة طويلة من وضع سياسة تجارية حقيقية من شأنها أن تضمن لها معالجة الصعوبات على المستوى الوطني بشكل أفضل والتكامل الاقتصادي والتجاري على المستويين الإقليمي والعالمي؛

6. إن الإستراتيجية المثلى لتحسين معدل التبادل التجاري في الأسواق الخارجية هي إعتماد سياسات إنتاج بدائل الإستيراد تليها التصنيع من أجل التصدير مع تحفيز الإستثمار الأجنبي بهدف رفع تنافسية الفروع المحلية، مثلما قامت به كل من البرازيل وماليزيا، إلى أن أصبحت التجارة الخارجية تمثل أحد المكونات الأساسية لتحسين النمو الاقتصادي؛

7. للتحرير التجاري أثر موجب على النمو الاقتصادي في البرازيل، وهو ما بينته مخرجات الدراسة التحليلية والقياسية، إذ مكنتها استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات وإنتاج السلع الاستهلاكية محلياً والأخذ بنظام حمائي مُعقد (تعدد أسعار الصرف وفرض الضرائب العالية) بالنهوض بالقطاع الصناعي وزيادة الإنتاجية خاصة وأنها كانت تعتمد على سياسة توجيه العائدات المتأتية من الصادرات الفلاحية إلى القطاع الصناعي، إلى أن تمكنت من تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية التي سمحت لها بتبني استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير المعتمد على التكامل الإقليمي، التي استطاعت من خلالها تحقيق عوائد تجارية خارجية أسهمت في تحسين معدل نمو الاقتصادي؛

8. تعد حركة رؤوس الأموال إلى البرازيل في إطار الإستثمار الأجنبي أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي فيها، خاصة بالنسبة للإستثمارات المرتبطة مباشرة بأنشطة التصدير، إذ تمنحها السلطات أهمية بالغة من حيث تطبيق إجراءات الإنفتاح المالي ورفع القيود على التمويل الخارجي؛

9. ساعد التحرير التجاري في ماليزيا من رفع معدل النمو الاقتصادي، نتيجة الفوائض التجارية المستمرة التي ترجع بالأساس إلى ارتفاع قيمة حصيلة الصادرات السلعية عن مثيلتها من الواردات، وأن هذا التميز جاء نتيجة جهود تنويع الصادرات الزراعية كوسيلة لتحقيق استقرار عائدات الصادرات والدخل؛

10. اعتمدت ماليزيا على القطاع المصرفي والمالي كمصدر لدفع النمو الاقتصادي، إذ استطاعت تحقيق معدلات ادخار عالية اعتمدت عليها في تمويل المشاريع الاقتصادية وتوفير الإئتمان وتمويل الأسر والشركات الخاصة؛

11. كذلك قامت ماليزيا في إطار هندسة التنويع الناجح للصادرات الصناعية، بالإعتماد على الموارد الطبيعية في جعل العديد من الصناعات القائمة تعتمد بكثرة على الموارد المحلية كمدخلات في عملياتها الإنتاجية؛

12. اختارت ماليزيا بعناية اتجاهات وسياسات تجارتها الخارجية، إذ شجعت الاستثمار الأجنبي كوسيلة للتصنيع لعدة قطاعات فرعية صناعية مكنتها من الإستفادة من التنافس الأجنبي وفتح فروع لها في الأسواق الخارجية، إلى جانب ذلك فقد اتجهت إلى الأسواق التي استفادت فيها من وضع نظام الأفضليات المعمم أين تم منح صادراتها أفضلية تتمثل في تخفيض التعريفة عليها، إلى أن أصبحت المنتجات الصناعية المصدرة ذات تأثير مزدوج على التجارة الخارجية الماليزية من حيث تركيبة المصدرة والمستوردة؛

13. أسهمت البنية التحتية الجد متطورة في ماليزيا في تحفيز الإستثمار الأجنبي الذي أعطى دفعة قوية في هيكل الإنتاج الصناعي الذي أسهم في تنويع الصادرات الماليزية خارج المنتجات الزراعية، أدى بالسلطات بتبني سياسات تجارية تحريرية واسعة، مكنتها من أن تصنف ضمن الدول الأكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي؛

14. تعرف درجة التحرير التجاري بين كل من الجزائر، البرازيل وماليزيا تفاوت كبير من حيث السياسات التجارية المتخذة وكذا حجم وهيكل التجارة الخارجية إلى جانب التباين الكبير في تدفق رؤوس الأموال في إطار الإستثمار الأجنبي، إذ تتميز ماليزيا والبرازيل بإرتفاع في مؤشرات الإنفتاح التجاري مقارنة بالجزائر؛

15. إن الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية لا يرتبط بالضرورة بدرجة أكبر من تحرير التجارة، وإنما في الواقع يعني فقط توحيد مستويات الحماية، وهذا يعني أخذ التزام صارم وتحويل جميع الحواجز التجارية إلى حواجز جمركية لزيادة شفافية آليات الحماية، لذلك أرى بأن هذا الإجراء قد يكون كدافع وحافز للجزائر من أجل النهوض بصادراتها خارج قطاع المحروقات، من خلال قيام السلطات بتشجيع الأنشطة الاقتصادية المنتجة في الجزائر من أجل الاستفادة من التفضيلات والامتيازات التي تمنحها الدول الأخرى في إطار تشريعات وقوانين منظمة التجارة العالمية؛

16. يُنظر الآن إلى تحرير التجارة الخارجية على أنه مصدر للتقارب والتكامل الاقتصادي وأحد العوامل الضرورية لتطوير استراتيجيات التنمية الاقتصادية للعديد من الدول، ولم يعد كما في السابق بحيث كان تحرير السياسات التجارية شرطا رئيسيا لمنح المساعدة المالية أو المساعدة الاقتصادية للدول النامية من قبل الهيئات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد والبنك العالمي، خاصة بالنسبة للسياسات المتعلقة بتعديل أسعار الصرف التي تزيد قيمتها عن الحد، وكذا تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات.

الفرضية الأولى: تحرير التجارة الخارجية في الوقت الحالي يخضع لعدة أحكام وشروط تحكمها منظمة التجارة العالمية إلى جانب الإتفاقيات الدولية؛

من خلال دراستنا تم تأكيد هذه الفرضية إذ أن منظمة التجارة العالمية تتعارض مع أشكال تحرير التجارة الذي لا يخضع للشروط الدولية المعمول بها، كما أنها خصصت جزء من هيكلها التنظيم لمعالجة وفض النزاعات التجارية التي تحدث بين الدول، وترجع هذه النزاعات إلى عدم التقيد بالأحكام التجارية الدولية وكذا عدم الالتزام بما جاء في الاتفاقيات.

الفرضية الثانية: يساهم تحرير التجارة الخارجية في تحسين الأداء الاقتصادي في الجزائر بتنويع الأنشطة الاقتصادية وتنويع هيكل الصادرات دون التركيز على قطاع المحروقات، وبالتالي التخفيف من الصدمات والتقلبات الخارجية؛

تم نفي هذه الفرضية، لأننا توصلنا إلى أن التحرير التجاري لا يخدم النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل خصوصية الاقتصاد الجزائري الحالية والذي يتميز ويتركز في مورد وحيد، وكذا عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر

ولا يتوفر على منتجات متنوعة وقابلة للتصدير خارج قطاع المحروقات، بل يتميز بارتفاع وتنوع في فاتورة الواردات التي هي في علاقة عكسية مع الدخل الوطني وبالتالي النمو الاقتصادي.

الفرضية الثالثة: تستفيد الجزائر من تجربتي كل من ماليزيا والبرازيل، لأنهما يتميزان بالإنفتاح الاقتصادي إلى جانب حسن الأداء الاقتصادي؛

هذه الفرضية مؤكدة خاصة كون هاتين الدولتين تتشابهان مع الاقتصاد الجزائري وأن الاستراتيجيات التنموية المتخذة من قبل كلتا الدولتين أدت إلى تحسين أداءهما الاقتصادي، وتحقيق عائدات من التحرير التجاري.

الفرضية الرابعة: تحرير التجارة الخارجية أمر ضروري وحتمي في الوقت الحالي من أجل الإندماج في الاقتصاد العالمي، والإستفادة من الفرص الإستثمارية التي تتيحها الاقتصاديات الدولية؛

هذه الفرضية صحيحة: كون أن العالم اليوم يشهد نظام تجاري عالمي قائم على التوسع في التحرير الاقتصادي بدعم من المؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية، إلى جانب التطورات الاقتصادية المبينة على زيادة الترابط في العلاقات الدولية، وبالتالي لا يمكن لأي دولة أن تبقى في عزلة عن بقية الدول خاصة ونحن نشهد بزيادة وتوسع التكامل الاقتصادي الإقليمي والمتعدد.

الفرضية الخامسة: يوجد تأثير إيجابي لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي لأي دولة، ويرجع ذلك إلى المكاسب المتأتية من عوائد الصادرات إلى جانب فوائد التقسيم الدولي للعمل؛

هذه الفرضية مرفوضة، لأن ليست أي دولة تقوم برفع القيود على التجارة الخارجية يعني بأنها ستحقق مكاسب اقتصادية، فقد نجد الكثير من الدول خاصة النامية تتميز بارتفاع كبير في الواردات مقابل تدني في حصيلة الصادرات الأمر الذي نتج عنه اختلالات وعجوزات مستمرة أدت الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي بها.

الفرضية السادسة: تكون نسب النمو الاقتصادي في الجزائر مستقرة في السنوات التي تشهد ارتفاعا في أسعار النفط، لأنه المصدر الوحيد الذي يحدد أداء النمو الاقتصادي فيها.

هذه الفرضية مؤكدة وصحيحة، نظرا للإرتباط الكبير بين عائدات المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر نظرا لأن تمويل الأنشطة والقطاعات في الجزائر يعتمد على إنتعاش الطلب العالمي وأسعار المحروقات، أي أن أداء القطاعات الاقتصادية مرتبط بعائد هذا المورد.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات.

1. على الدولة الجزائرية أن تعيد النظر في سياسات التنمية الاقتصادية، بحيث نجد بأن كل من الجزائر، البرازيل وماليزيا، اتجهوا في بداية السبعينيات نحو استراتيجية التصنيع كأساس للتنمية الاقتصادية، خاصة وقد كانت لها نفس الإمكانيات الاقتصادية، وذلك من خلال جملة من السياسات والإجراءات التي اتخذتها كل دولة، فكانت النتيجة بأن كل من البرازيل وماليزيا نجحوا في جعل القطاع الصناعي أحد القطاعات الأساسية الذي يسهم في نموها الاقتصادي، في حين فشلت الجزائر في النهوض بهذا القطاع، ويرجع ذلك إلى تبني خيار الصناعات الثقيلة الذي تتطلب منها مبالغ ضخمة، في حين كان القرار الرشيد في ذلك الوقت هو اختيار الصناعات البسيطة والتحويلية وتعميها في جميع المناطق ومن ثم تطوريها؛

2. على السلطات الجزائرية أن تنتهج نهج دولة البرازيلي في إقامة تكامل اقتصادي إقليمي خاصة مع الدول الإفريقية، خاصة وأن الأسواق الإفريقية لا تتميز بالمنافسة الكبيرة وبالتالي يمكن للجزائر أن تحتل حيزا كبيرا في هذه الأسواق؛

3. على السلطات الجزائرية أن تقوم بتوجيه أنشطة الشركات الجزائرية الخاصة إلى الأسواق الداخلية والمناطق داخل الجزائر من أجل ضمان بقاءها وتقوية أداءها قبل مواجهة المنافسة الأجنبية؛

4. على الدولة الجزائرية أن تحذوا حذو ماليزيا في الإهتمام بالتنمية البشرية (التعليم، التدريب والتكوين)، وتجعل رأس المال البشري أساس التنمية الاقتصادية حتى يتسنى لها زيادة إنتاجية العمل خاصة في ميدان المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير؛

5. على الجزائر أن تجعل من الجامعة الجزائرية وسيلة أساسية للتوجه لاقتصاد المعرفة وذلك من خلال إتاحة التعليم لفئة كبيرة من المجتمع.

6. وجب تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي، الذي يخدم القطاعات المنتجة، بهدف زيادة عدد المؤسسات المحلية التي تستفيد من هذا التنافس الأجنبي وزيادة فرصها لفتح فروع لها في الأسواق الخارجية، خاصة وأن الاستثمار الأجنبي كان له فضل كبير في النهوض بالقطاعات المنتجة في البرازيل وماليزيا خاصة القطاع الصناعي الموجه للتصدير؛

7. إن سهولة الحصول على التمويل وتوفر الإئتمان وخفض تكلفة الخدمات المرتبطة به كلها عوامل أساسية لتنمية ودفع الإنتاج والاستهلاك وتكوين رأس المال في الجزائر، لذلك وجب على السلطات أن تقوم بدور

حاسم في التنظيم والتمويل وتقديم الخدمات المالية للأسر والشركات الخاصة إلى أن يتعاظم دور القطاع المصرفي والمالي فيها ويصبح من بين المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي؛

8. على الدولة الجزائرية أن تختار وتعتمد على الأسواق الخارجية التي تكون فيها شروط التجارة الخارجية مواتية لها، والتي تدعم النمو الاقتصادي، وأن أفضل اتجاه يكمن في الأسواق الإفريقية والعربية.

رابعا: آفاق الدراسة.

1. التقييم الفعلي لأثر الشراكة الأورومتوسطية على أداء الاقتصاد الجزائري؛
2. متطلبات إستفادة الاقتصاد الجزائري من الأسواق الإفريقية؛
3. الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية كحافز ودافع لتشجيع الأنشطة الاقتصادية المنتجة في الجزائر؛

وأخيرا فإنه إن كان من فضل ينسب في هذا العمل فهو لله أولا وأخيرا، وله أتوجه بالدعاء قائلا: "**رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه**".

المصادر والمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم الدعمة، **التنمية البشرية والنمو الاقتصادي**، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2002
2. أحمد فاروق غنيم، **حول تحرير التجارة**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، مصر، 2014.
3. أسامة عبد الخالق الأنصاري، **إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 1994.
4. إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
5. أشرف عبد القادر، رانيا بلمدني، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، سياسات التنمية وفرص العمل: دراسات قطرية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2013.
6. أمريتا ناريكار، ترجمة عبد الإله الملاح، **الوجيز في منظمة التجارة العالمية**، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008،
7. انطونيوس كرم، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، عالم المعرفة، الكويت، 1990
8. إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، مصر، 2008
9. بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي، نظريات نماذج**، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2007،
10. بوعون يحياوي نصيرة، **الأزمة المالية العالمية وضرورة اصلاح صندوق النقد الدولي**، دار نشر للتعليم والتكوين، بويرة، الجزائر، 2011
11. تامر خالد مريان، **السياسة التجارية الخارجية، الأردن نموذجا**، دار المنهل، عمان، الأردن، 2012.
12. جمال داود سلمان، الطاهر فاضل حسون، **التخطيط الاقتصادي**، بيت الحكمة، بغداد، العراق، بدون سنة نشر.
13. جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
14. جواد كاظم البكري، **فخ الاقتصاد الأمريكي – الأزمة المالية**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، 2011
15. جوزيف أ. شومبيتر، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، **الرأسمالية والإشتراكية والديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011،
16. جيمس فولتشر، ترجمة: رفعت السيد علي، **مقدمة قصيرة عن الرأسمالية**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2011.
17. حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، المجلس الوطني للثقافة والأدب، الكويت، 2000
18. حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.
19. خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، المسيلة، الجزائر، 2011

20. رفيف رضا صيداوي، **دروس من التجربة البرازيلية**، مؤسسة الفكر العربي للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، 2013

21. رنان مختار، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، دار منشورات الحياة، الجزائر، 2009

22. روبرت رايش، ترجمة أحمد إصلاح، **الرأسمالية الطاغية**، الدار الدولية للاستثمارات الدولية الثقافية، القاهرة، مصر، 2009.

23. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.

24. سامح نجيب، **الأزمة الرأسمالية العالمية – الزلزال والتوابع**–مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، 2008.

25. سامح نجيب، **الأزمة الرأسمالية العالمية الزلزال والتوابع**، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، مصر، 2008

26. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، طبعة ثانية، القاهرة، 1993

27. سعيد النجار، **تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر**، الجزء الأول، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1997.

28. سمير أمين، **الاشتراكية واقتصاد السوق تجارب الصين، فتنام، كوريا**، مركز البحوث العربية والافريقية، القاهرة، مصر، 2003.

29. سهيل الحمدان، **اقتصاديات التعليم: تكلفة التعليم وعائده**، مؤسسة رسلان علاء الدين للنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2002

30. السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

31. السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية، الاسكندرية، مصر، 2009.

32. شريف على الصوص، **التجارة الدولية، الأسس والتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

33. شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، عمان، 2012.

34. صادق علي حسن، **القوة المادية والتكتلات الاقتصادية**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق، 2016.

35. عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002

36. عادل أحمد حشيش، مجدي محمد شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

37. عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

38. عبد القادر بلطاس، **تداعيات الأزمات المالية العالمية–أزمة الرهون العقارية**، دار النشر: المفتاح، عمان، الأردن، 2009

39. عبد القادر بلطاس، **تداعيات الأزمة المالية العالمية**، دار النشر Régende، بدون دولة، 2009

40. عبد المطلب عبد المجيد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.

41. العبيدي غانم سعيد شريف، **اقتصاديات التعليم: اتجاهات وأساليب معاصرة في اقتصاديات التعليم**، دار العلوم، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1982،

42. عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

43. عدنان داود العذاري، **الرياضيات والاقتصاد النظرية والتطبيق**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

44. عصام حسني محمد عبد الحليم أبو زيد، **محاضرات في التجارة الدولية**، جامعة بنها، مصر، 2008.

45. عطاء الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار الكتاب، عمان، الأردن، 2016.

46. علي حاتم القريشي، **اقتصاد التنمية**، حوض الفرات/ النجف الأشرف، بغداد، العراق، 2017.

47. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة، طبعة أولى، عمان، 2007.

48. علي مجيد الحمادي، **التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن،

49. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2005

50. فيصل أحمد بوطيبة، **العائد من الاستثمار في التعليم**، دار الكتاب، عمان، الأردن، 2016.

51. قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010

52. قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، الهيئة العامة السورية للكتاب**، دمشق، سوريا، 2010

53. محروس حسن، إدارة المنشآت المالية، **البنوك التجارية**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، بدون سنة.

54. محمد السيد سعيد، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، دار عالم المعرفة، الكويت، 1986.

55. محمد السيد عبد السلام، **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**، علم المعرفة، الكويت، 1982

56. محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، جامعة مؤته، الأردن، 2010.

57. محمد عبد الغني سعودي، **التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية**، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، مصر، 1998.

58. محمد علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

59. محمود محمد أبو العلا، **نظم التجارة الدولية**، مصلحة الجمارك المصرية، بدون دار نشر، مصر، 2011.

60. محمودي مراد، **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002

61. مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية، النظم الاقتصادية بعض جوانب الاقتصاد الكلي**، مركز جامعة القاهرة للنشر، القاهرة، مصر، 2008.

62. مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011،

63. نداء محمد الصوص، **التجارة الدولية**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2008.

64. نور الدين جوادي، مطبوعة بعنوان: **التجارة الدولية، قراءة مفاهيمية عامة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، 2017.

65. وليام هلال– كينث ب. تايلر، ترجمة حسن عبد الله بدر، **اقتصاد القرن الحادي والعشرين– آفاق اقتصادية– اجتماعية لعالم متغير**، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.

66. ياسر سلامة، **اقتصاديات التعليم**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010

67. يوسف خميس أبو رفاس، **التكتلات الاقتصادية في شرق افريقيا وجنوبها**، مركز مشكاة-سامية، الخرطوم، السودان، 2006

الرسائل والأطروحات:

1. زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.

2. سماعي علي، **مكانة صندوق النقد الدولي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007 /2008.

3. صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006.

4. عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية –دراسة حالة الاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، الجزائر.

5. عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول–دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.

6. فطيمة حفيظ، **الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2012.

7. هويدي عبد الجليل، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر،2013.

8. وافية تجاني، **مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية: حالة المؤسسات الصناعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016.

9. وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة: الجزائر، مصر، السعودية – دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013.

المجلات:

1. أحمد ضيف، **دور الاستثمار العمومي في استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو**، مجلة معارف، قسم واحد، العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 12، 2012.
2. أحمد عباس، **دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 2012/29، بغداد، العراق، 2012.
3. بديعة لشهب، **الأزمة المالية العالمية محاولة في الفهم والتجاوز**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 52/ 2010، المغرب.
4. بن عبد العزيز سفيان، **التنمية الاقتصادية في ماليزيا، تجربة إسلامية رائدة**، مجلة البدر، جامعة بشار، الجزائر، 2017.
5. بوعزارة أحلام، **الاتجاهات الجديدة لنهج التنمية البشرية**، مجلة المؤسسة، العدد 4-2014.
6. تواتي بن علي فاطمة، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية**، مجلة الباحث، عدد 06، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008.
7. جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث-عدد 11/ 2012 جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.
8. جورج حرب، **منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى والتبادل التجاري العربي البيني (1997–2004): رصد لأبرز التطورات**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 11، العدد الأول، 2009.
9. حبيب محمود، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16-العدد 2، سوريا، 2000.
10. حرم محمد بدوي محمد، **دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 2، السودان، 2016.
11. حسام عيد، "**التشغيل الكامل"– ثورة "جوان روبنسون" على الأنظمة الرأسمالية**، موقع مجلة رؤية، 2018.
12. حسين عبد المطلب الأسرج، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى– تحليل وتقييم الفترة (1998–2006)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2008/01
13. خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، **رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان) ASEAN "نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا –العدد السادس، الجزائر.
14. سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر**– مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002.
15. سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر** – مجلة الباحث العدد 01/ 2002، جامعة ورقلة، الجزائر.

16. سمير الشناوي، **نظريات النمو الاقتصادي من "آدم سميث" إلى "بول رومر"**، مقال بمجلة المحطة، https://elmahatta.com.

17. سميرة براهمية رجب، **دراسة حول التقارب والتباعد في الاقتصاديات النامية: استراتيجيات تنموية وآفاق مستقبلية، حالة البلدان المغاربية وبلدان جنوب شرق آسيا**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70، 2015.

18. سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME II"**، مجلة الباحث 2011/09، ورقلة.

19. صالح تومي، عيسى شقيقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)**، مجلة الباحث، العدد 4، 2006، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.

20. طالب دليلة، **أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، 2018.

21. عبد اللطيف شهاب زكري، **اتفاقيات تجارية رئيسية في العالم (NAFTA-ASEAN-EU)- دراسة تحليلية مقارنة**، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 2007/66، بغداد، العراق، 2007.

22. عبلة عبد الحميد بخاري، **نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، مجلة التنمية والتخطيط الاقتصادي، بدون سنة نشر.

23. عرقوب خديجة، **مقومات نجاح السياحة الحلال في ماليزيا**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، العدد 3/ 2018.

24. علي أسعد وطفة، **من النمو الاقتصادي إلى التنمية الإنسانية**، مجلة الدراسات والأبحاث، الرباط، المملكة المغربية، 2018.

25. فطيمة بزعي، زكية بن زروق، **تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، 2017.

26. قرار المجلس الأعلى لدول المجلس لدول الخليج العربي، **النظام الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الدورة 24، 22/21 ديسمبر، الكويت، 2003.

27. كريمة حبيب، عادل زقرير، **إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستديم بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 5، 2018.

28. محمد الناصر حميداتو، **نماذج النمو**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 7- المجلد الثاني، جامعة الوادي، الجزائر، 2014.

29. محمد أمين لزعر، **هل استفادت الدول العربية من اتفاقيات التجارة الإقليمية مع الدول المتقدمة، حالة المغرب-الاتحاد الأوروبي**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد التاسع-العدد الأول، 2017.

30. محمد صالح حمد، **سياسة الإغراق وأثرها في تطور الإنتاج الزراعي في العراق للمدة 2003-2009**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 66، بغداد، العراق، 2011.

31.مدني بن شهرة، **سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر**: البرنامج والآثار، مجلة بحوث اقتصادية، جامعة تيارت، الجزائر، 2014.

32.مراس محمد، **دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر "باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR"**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني، 2015.

33.مهاتير محمد، **قراءة استشراف ماليزيا والعولمة في آفاق 2020**، ترجمة: عمر نقيب، مجلة جامعة "يونيتان" ماليزيا، العدد 05/ 2012.

34.ناجي ساري فارس، **واقع التجارة الخارجية بين إيران والدول النامية وأفاقها المستقبلية**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 26، جامعة البصرة، العراق، 2015.

35.نادية فاضل عباس فضلي، **التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000–2010**، مجلة دراسات دولية، العدد 54، جامعة بغداد، العراق، 2010.

36.وسام سعادة، **تراكم رأس المال وإشكاليّة إعادة الإنتاج من ماركس إلى لوكسمبورغ**، مجلة بدايات، العدد 22، 2019، بيروت، لبنان.

37.يوسف شباط، **الرسوم الجمركية في التشريع السوري**، مجلة جامعة دمشق، العدد 16، جامعة دمشق، سوريا، 2000.

38.يوسف يخلف مسعود، يوسف فرج الأصفر، **قانون "كالدور" وتقدير العلاقة بين الإنتاج الصناعي والتنمية الاقتصادية للاقتصاد الليبي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 69، 2015.

المطبوعات الجامعية:

1. البشير عبد الكريم، **تطور نظريات النمو الاقتصادي**، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي – حالة الاقتصاد الجزائري– منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة الشلف، الجزائر، 2008.
2. ساعد محمد، **محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري**، قسم العلوم التجارية، جامعة تيارت، الجزائر، 2017.
3. شربي محمد الأمين، **محاضرات في مقياس التجارة الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016.
4. عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2016.
5. عبلة عبد الحميد بخاري، **محاضرات في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2017.
6. محمد رئيف سعد عبده، **أنماط التنمية الاقتصادية في جمهورية السودان الديمقراطية**، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 1978.
7. محمد مدحت مصطفى، **نموذج سولو لتوازن النمو على المدى الطويل**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.

8. مخلوفي عبد السلام، **أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي**، مكتبة الاقتصاد العام، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2005.

الإتفاقيات والتقارير:

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007، 2008، 2010 **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**.

2. تقرير الاستثمار العالمي 2015، **إصلاح حوكمة نظام الاستثمار الدولي**، الأونكتاد، 2015. UNCTAD/EDM Mise 232/ADD 11

3. تقرير التنمية البشرية، **محركات التحول في التنمية**، 2013.

4. دستور 1976.الباب الأول: **المبادئ الأساسية لتنظيم المجتمع الجزائري**، الفصل الثاني: الاشتراكية، المواد 13، 14.

5. سلسلة مطبوعات صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية، **إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي**، رقم النسخة العربية ISBN-978-1-58906-536-9 .

6. سلسلة مطبوعات صندوق النقد الدولي، **قضايا اقتصادية، إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي**، رقم النسخة العربية ISBN-978-1-58906-536-9

7. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون**، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2017، الرقم الموحد لمطبوعات المجلس: 0544/ 093/ ح/ ك/ 2017 م.

8. مجلس جامعة الدول العربية، **تقرير حول منطقة التجارة الحرة العربية**، قمة الدورة العادية (17)، بالجزائر، 2005.

9. مجلس جامعة الدول العربية، **تقرير حول منطقة التجارة الحرة العربية**، قمة الدورة العادية (18)، بالخرطوم، السودان، 2006

10. المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ملخص احصائي حول: **التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الصين الشعبية**، بيانات سنة 2017.

11. مركز التجارة الدولية، **ديمومة أثر التجارة**، التقرير السنوي لسنة 2016.

12. مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، **نظرة عامة عن منظمة التجارة العالمية**، سلسلة محاضرات متعلقة بتسوية النزاعات في التجارة العالمية، الأمم المتحدة الامريكية، نيويورك، 2003.

13. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **اتفاق أكرا**، نيويورك، وجنيف، 2008. UNCTAD/IAOS/2008

14. وزارة التجارة الخارجية الجزائرية، 2009.

15. وزارة التنمية الزراعية في البرازيل، **برنامج القضاء على الجوع "التجربة البرازيلية"**، مركز الدراسات الزراعية والتنمية الريفية، ترجمة إلى اللغة العربية: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو"، روما، إيطاليا، 2012.

16. Accord de libre- échange entre le Mercosur et l'Union européenne, 2019.

17. Accord Euro-Méditerranéen Entre La République Algérienne Démocratique Et La Communaute Européenne, PP: 4-60.
18. Algérie-OMC : **L'interminable négociation pour l'adhésion reprendrait au cours du 1er semestre 2017.**
19. Commission européenne, **«Sidérurgie : préserver l'emploi et une croissance durables en Europe»** Bruxelles, Belgique, 2016.
20. Commission européenne, **Industrie sidérurgique : la Commission prend des mesures pour préserver l'emploi et une croissance durables en Europe,** Bruxelles, Belgique, 2016.
21. Commission européenne, **relative à la modernisation des instruments de défense commerciale – Adapter les instruments de défense commerciale aux besoins actuels de l'économie européenne,** Bruxelles, Belgique, 2016.
22. Commission européenne، «**Vers une politique commerciale solide de l'UE, au service de l'emploi et de la croissance»** ; Bruxelles, Belgique, le 19 octobre 2016.
23. Fonds Monétaire International, **L'intégration des pays pauvres dans le système commercial mondial**, Dossiers économiques 37, 2006.
24. IBP, Inc., **Brazil Export-Import, Trade and Business**, Amazon France, Seattle, Washington, 2016.
25. Organisation mondiale du commerce, **Statistiques du commerce international 2015 .**
26. The Center of International Financial Management, **The Top 20 Brazilian Multinationals: A Long Way Out of the Crises**, São Paulo, Brazil, 2017.
27. The World Bank, **Making international trade work for development,** 2015.
28. The WTO, **World Trade Report**, 2008
29. United Nations Conference on Trade and Development, **Efforts to diversify the dependency of economies**, Report 2013.
30. United Nations Conference On Trade And Development, **Handbook of Statistics 2017**, Prined at United Nations, Geneva, 2017
31. United Nations Conference on Trade and Development, **The challenge of assessing the creative economy: towards informed policy-making,** Creative Economy Report 2008.

32. World Customs Organisation, **STANDARD TERMS AND CONDITIONS - COUNCIL DECISION N° 331.**
33. World Customs Organisation, Working Bodies, Tariff and Trade Affairs,**Terms of Reference of the Harmonized System Committee.**
34. World Customs Organisation, WCO, **History.**
35. World Trade organization, **World Trade Report 2017 : Trade, technology and jobs**.
36. World Trade organization, **World Trade Report 2018, The future of world trade.**
37. WTO, GATT bilateral negotiating material by Round, **The Uruguay Round**.
38. WTO, **GATT documents,** 2006.

الملتقيات:

1. أحمد دودين، **دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني**، المؤتمر العلمي الدولي: تداعيات الازمة الاقتصادية على منظمات الاعمال، 11/10 ديسمبر جامعة الزرقاء، الاردن 2009.
2. أحمد عبد العزيز أحمد البقلي، **مفهوم نوعية الحياة: النشأة والتطور**، المؤتمر السنوي 43، قضايا السكان والتنمية-الواقع وتحديات مستقبل ما بعد 2015، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، 2014.
3. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مؤشرات التنمية البشرية، المفهوم، الأساسيات، الحساب**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإدماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 09-10 مارس، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004.
4. بن حمود سكينة، **مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق**، الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، 13 ماي 2013، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
5. بن حمودة محبوب، **أهمية التسويق الدولي ودوره في تنشيط المؤسسة الاقتصادية الدولية**، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية يوم 21/20 أفريل 2004، المركز الجامعي بشار، الجزائر.
6. بوعشة مبارك، **الأزمة المالية: الجذور، الأسباب والأفاق**، الملتقى الدولي: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 21/20 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2009.
7. حامد نور الدين، **العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية – حالة الجزائر–**، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية يوم 21/20 أفريل 2004، المركز الجامعي بشار، الجزائر.

8. حسين عبد المطلب الأسرج، **الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية**، الملتقى الدولي: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 21/20 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2009.

9. حمداني محمد، **تأثيرات الأزمة المالية العالمية وسبل إحداث التنمية في الدول**، ملتقى دولي حول: متطلبات التنمية في أعقاب افرازات الأزمة المالية العالمية 28-29 أفريل 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بشار، الجزائر، 2010.

10. خبابة عبد الله، **مدى فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: بين الجزائر وماليزيا**، الملتقى الدولي الأول بعنوان: الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2009.

11. شرفاوي حاج عبو، **الأداء الإجتماعي للإصلاحات الاقتصادية**، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية يوم 21/20 أفريل 2004، المركز الجامعي بشار، الجزائر.

12. صالح مفتاح، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الإستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسات التسويقية، يوم 20 /21 أفريل، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2004.

13. قاشي فايزة، **الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على التجارة الخارجية الجزائرية**، ملتقى دولي حول: متطلبات التنمية في أعقاب افرازات الأزمة المالية العالمية 28-29 أفريل 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بشار، الجزائر، 2010.

14. كمال رزيق، **مستقبل التكامل الاقتصادي العربي في ظل متطلبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، الملتقى الدولي الثاني:" التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، الأغواط 17-19 أفريل 2007.

15. وافية تيجاني، **برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتحسين تنافسيتها – واقع وآفاق**، الملتقى الوطني بعنوان الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أيام 5-6 ماي، جامعة باتنة، الجزائر، 2009.

المواقع الالكترونية:

1. http://www.oecd.org/general/organisationforeuropeaneconomicco-operation.htm
L'Organisation européenne de coopération économique (OECE)
2. **http://www.naftanow.org/.**
http://www.ustr.gov/north-american-free-trade-agreem
3. http://www.apec-conf.org/about/history/
4. **Schumpeter's Theory of Innovation**, Business Jargons magasin.
https://businessjargons.com › schumpeters-theory-of-innovation Reading
5. **Schumpeter's Theory of Economic Development.**
www.economicsdiscussion.net › economic-development

6. International Trade Center, Current job openings, www.intracen.org › itc › working-with-itc › itc-careers.

7. Commission Européenne, Le Processus de Barcelone: **Cinq ans après 1995-2000**.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Aaron Ansell, **Brazil's Social Safety Net Under Lula**, Center for global education, the university of Puerto rico, 2011.
2. Abdelkader Beltas**, La Crise de Sub- prime et le déclenchement de la Crise financière internationale**, Edition : Légende, amman, jordan, 2009.
3. Abdelkader Kadid, **Nouvelle Approche de Mesure de l'ouverture Commerciale dans les Modèles de Gravite,** Revue académique des études humaines et sociales, N° 13, janvier 2015, université de chlef, Algérie.
4. Adam Smith, **Le rôle des exportations dans la croissance économique des régions et pays,** département de science économique, université Montréal, Québec, 2008.
5. Alina-Petronela Haller**, Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge,** Romanian Academy Branch of Iasi, Romania, 2012.
6. Ana Clotilde Thome Williams, **MERCOSUR : The Regional State of South America,**
journal of Intercultural Communication Studies, University of Rhode Island, 2007.
7. André Nassif, Carmem Feijo and Eliane Araujo, **structural change and economic development : is Brazil catching up or falling behind ?**,UNCTAD, Discussion Papers N° 211, 2013.
8. Andrew Harrison et Ertugrul Dalkiran et Ena Elsey, **Business international et mondialisation : vers une nouvelle Europe,** Edition De Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2004.
9. Andrew Harrison et Ertugrul Dalkiran et Ena Elsey, **Business international et mondialisation: vers une nouvelle Europe,** Edition De Boeck Université, Bruxelles, Belgique.
10. Arsene Basse**, Impact des importations sur la croissance économique au Bénin,** Editions Universitaires Europeennes, Paris, France, 2018.
11. Bruce D.McDonald , A human **capital model of the defense-growth relationship**, The Social Science Journal, 2017**.** ISSN : 0362-3319
12. Christoph Ernst, **Trade liberalization, export orientation and employment in Argentina, Brazil and Mexico**, São Paulo, Brazil, 2005.
13. Claire Felter, Danielle Renwick, and Andrew Chatzky, **Mercosur : South America's Fractious Trade Bloc**, Political shifts and economic challenges in Latin America could either boost the region's largest trade bloc or lead to its obsolescence, 2019.

14. Colin I. Bradford, Chee Peng Lim, **Trade and Structural Change in Pacific Asia : Changes in the Malaysian Economy and Trade Trends and Prospects**, University of Chicago Press, 1987.
15. Cours de Mr Diemer, **Economie Generale, Les Moteurs de la Croissance**, Université de Auvergne, France, sans annee.
16. Dominick Salvatore, traductio par: Fabienne Leloup et Achille Hannequart, **Economie international,** Editions De Boeck Université, Bruxelles, Belgique 2008.
17. Dominique guellec**, Un survol des théories de le Croissance Endogène,** Bruno Amable, Univ Paris I, France, 2000.
18. El Hadi Makboul, **Algérie /Union Européenne : pour un partenariat Régional Dynamique et Durable**, Le directeur général du ceneap, "Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Population et le Développement", www.ceneap.com.dz/Pdf/DZ-UE.pdf
19. Emmanuel Nyahoho et Pierre-Paul roulx, **Le commerce international :théories, politiques et perspectives industrielles,** Presses de l'Université du Québec , 3° Edition, canada, 2006.
20. Ernő Zalai, **The Von Neumann Model and The Early Models of General Equilibrium,** University of Budapest, 2003.
21. Francoise Lemoine, **L'économic Chinoise,** Paris, France, 2006.
22. Gérard Bossuat, **L'Europe occidentale a L'heure américaine: le plan Marshall et L'unité européenne 1945-1952**, Editions Complexe, France, Paris, 1992, p: 131.
23. Halga Hoffmann**, The Export Oriented Development Strategy in Brazil,** Leibniz Information Centre for Economics , Germany1978.
24. Ilan Goldfajn, André Minella, **Capital Flows And Controls In Brazil : What Have We Learned ?,** Working Paper 11640, National Bureau Of Economic Research, Combridge, England, 2005.
25. Jaime de Melo et Jean-Marie Grether, **Commerce international :théories et applications,** Université Paris ,imprimé en Bruxelles, Belgique 1997.
26. James Fletcher**, Capitalism A Very short Introduction ,** Oxford University, 2004.
27. Jean-Marc Siroen, **L'OMC et la Mondialisation des économies**, Edition : Lattre de Tassigny, sans année, Paris, 12-14.
28. Jean-Marc Siroèn, **L'ouverture commerciale est-elle mesurable,** Colloque Ouverture économique et développement, 22-24 juin, Tunisie, 2000.
29. Jens Weidmann, **The future of the European Monetary Union (EMU) and some comments on the German economy**, BIS central bankers', Brussels, Belgium, 2016.
30. Juan E. Santarcángelo, Daniel Schteingart**, Industrial Policy in Argentina, Brazil, Chile and Mexico: a Comparative Approach**, Revue Interventions économiques, 59/2018.

31. Julien Grenet, **La croissance endogène (Paul Romer),** TD d'économie, Ecole Normal Supérieure, Paris, France**.**

32. K. K. Foong, **Managing Capital Flows: The Case of Malaysia**, Asian Development Bank Institute (ADBI), Paper No. 93, Tokyo, Japan, 2008.

33. Katherine Hennings, Mário Mesquita**, Capital flows to the Brazilian economy:** 2003–07, Bank of International Settlements, Papers N° 44.

34. Kherbachi Hamid, Ouchichi Mourad, Oukaci Kamel, **Analyse Synthetique et Critique du Partenariat Euro-Maghrebin**, Revue des Sciences Economiques et de gestion, N° 4/2005, Béjaia, Algérie.

35. Lael Brainard, Leonardo Martinez-Diaz**, Brazil as an Economic Superpower ?** The Brookings Institution, Washington, 2009.

36. Mark Oranje, Phil Harrison, **A policy paper on Integrated Development Planning,**

37. Mehaba Samia, **la crise financière internationale : les banques sont-elles responsables** ?, Séminaire international, Sétif, Algérie, 2009.

38. Michael.J.Hogan**. the marchall plan : America .Britain and the Reconstructio of Western Europe**.1947-1952, Combridge, 1987.

39. Mitsuo Matsushita, Thomas J. Schoenbaum**, The World Trade Organization: Law, Practice, and Policy,** The University of Oxford, Great Britain, 2006.

40. Mohammed B. Yusoff, Fauziah Abu Hasan, **Globalisation, Economic Policy, and Equity : The Case of Malaysia**, OECD Development Centre: 94, rue Chardon-Lagache, 75016 Paris, France, 2000.

41. Nadia Lemzoudi, **L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique :Cas de six pays d'Afrique de l'ouest,** Rapport de recherche en vue de l'obtention de la maitrise en sciences économiques, option économie et finance internationales, Université de Montréal, Décembre 2005.

42. Padro da Motta Veiga, **Foreign Direct Investment in Brazil : regulation, flows and contribution to development**, 2004.

43. Paolo Pigorini, **From Brazil's multinationals, important lessonsabout geographic expansion**, Strategy&, Rio de Janeiro, Brazil.

44. Pasquale DE MICCO, Magdalena ALBERS, **The International Monetary Fund, the World Trade Organization and international trade : How does the IMF deal with trade matters?** Directorate-General for External Policies, European Union, 2016.

45. Patrick Guillaumont**, Politique d'ouverture et croissance économique : les effets de la croissance et de l'instabilité des exportations,** Revue d'économie du développement, 2e année N°1,Paris, France, 1994.

46. Paul Romer, **Endogenous Technical Progress,** journal of political economy, 98, 1990.

47. Paulo Kliass, **Lula's Political Economy: Crisis and Continuity,** Center for global education, the university of Puerto rico, 2011.

48. Philippe Aghion, Peter Howitt, **Théorie de la croissance endogène**, Dunod, Paris, 2000.

49. Philippe Deubel, **les caractéristiques du sous-développement**, Revue Les stratégies de développement, France, 2008.

50. Pierre Salama, **ouverture et pauvreté : Quelle ouverture** ?, revue Tiers Monde, 2006.

51. Renato Baumann**, Brazil in the 1990s An Economy in Transition,** published by PALGRAVE, New York, 2002.

52. Renato P. Colistete, **Revisiting Import-Substituting Industrialisation in Post-War Brazil,** Department of Economics - Universidade de São Paulo, Paper No. 24665, Brazil, 2010.

53. Robert Teh, Maaten Smeets**, Trade costs and inclusive growth,** world Trade Organization, Geneva.

54. Rodrigue Tremblay, **The "export-import" effect and economic growth,** Department of Economics, University of Montreal, Quebec, Canada, 2002.

55. Sacha Krakowiak **Le modèle d'architecture de von Neumann,** université joseph fourier grenoble, France, 2011.

56. Sami Bousselmi, **Impact de la dévaluation sur les échanges extérieurs- cas de la Tunisie**, Rapport de recherche présenté à la Faculté des Etudes Supérieures en vue de l'obtention du grade de Maitre ès Sciences, Département des Sciences Economiques, Université de Montréal, canada, 2000.

57. sanket suman**, Meade's Model of Economic Growth** , national institute of economic and social research, United Kingdom, 2000.

58. Stephanie Darbot-Trupiano, **Le partenariat euro-méditerranéen : une géographie politique des relations nord sud**, Thèse doctorat, université Sorbonne 4, Paris, 2007.

59. The department of provincial and local Government, University of pretoria, south africa, 2000.

60. Theodore Moran**, Multinational Corporations : the political economy of foreign direct investment**, Lexington Massachusetts, USA, 1985.

61. Werner Baer, **The Brazilian Economy : Growth and Development**, University of Illinois, Department of Economics, United States of America, 2008.

62. Zainal Aznam Yusof, Deepak Bhattasali, **Economic Growth and Development in Malaysia : Policy Making and Leadership,** Depatment for international Development, WORKING PAPER N°.27, Australian Government, 2008.

الملاحق

الملحق رقم (01)

الإحصائيات المتعلقة بالدراسة القياسية لدولة الجزائر.

السنوات	GDP %	صادرات السلع والخدمات (% من اجمالي الناتج المحلي)	واردات السلع والخدمات (% من اجمالي الناتج المحلي)	صافي التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	الائتمان المحلي للقطاع الخاص (٪ من إجمالي الناتج المحلي)
1990	0.8	23.4	24.9	0.001	56.143
1991	-1.2	29.1	23.6	0.025	46.289
1992	1.8	25.3	23.9	0.062	7.255
1993	-2.1	21.8	23.1	0.003	6.618
1994	-0.9	22.5	26.1	0.005	6.489
1995	3.8	26.2	29.0	0.009	5.199
1996	13.3	29.8	23.9	0.575	5.365
1997	-10.9	30.9	21.3	0.54	3.907
1998	8.8	22.6	22.5	1.259	4.564
1999	12.9	28.2	22.8	0.6	5.388
2000	3.8	42.1	20.8	0.511	5.966
2001	3.0	36.7	22.0	2.033	8.014
2002	5.6	35.5	25.6	1.876	12.2
2003	7.2	38.2	23.9	0.94	11.22
2004	4.3	40.1	25.6	1.034	10.99
2005	5.9	47.2	24.1	1.12	11.92
2006	1.7	48.8	21.6	1.573	12.11
2007	3.4	47.1	24.9	1.25	12.99
2008	2.4	48.0	28.7	1.543	12.79
2009	1.6	35.4	36.0	2.002	16.26
2010	3.6	38.4	31.4	1.427	15.20
2011	2.9	38.8	28.7	1.286	13.71
2012	3.4	36.9	28.5	0.718	14.05
2013	2.8	33.2	30.4	0.807	16.49
2014	3.8	30.2	31.9	0.703	18.35
2015	3.7	23.3	36.5	-0.324	21.71
2016	3.2	20.9	35.1	1.024	22.87

المصدر: وزارة التجارة الجزائرية، البنك المركزي الجزائري، البنك الدولي.

الملحق رقم (02): الإحصائيات المتعلقة بالدراسة القياسية لدولة البرازيل.

Source : Central Bank of Brazil

السنوات	GDP $$	GDP %	صادرات السلع والخدمات (% من اجمالي الناتج المحلي)	واردات السلع والخدمات (% من اجمالي الناتج المحلي)	صافي التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	الائتمان المحلي للقطاع الخاص (٪ من إجمالي الناتج المحلي)
1990	461.952	-3.1	8.2	6.96	0.214	42.08
1991	602.86	1.5	8.7	7.9	0.183	45.15
1992	400.599	-0.5	10.9	8.4	0.514	84.46
1993	437.799	4.7	10.5	9.1	0.295	134.11
1994	558.112	5.3	9.7	9.7	0.55	68.04
1995	769.305	4.4	7.5	9.5	0.632	43.49
1996	850.426	2.2	6.7	8.9	1.317	40.77
1997	883.2	3.4	7.0	9.6	2.225	40.85
1998	863.723	0.3	7.0	9.4	3.695	29.53
1999	599.389	0.5	9.6	11.4	4.768	29.82
2000	655.421	4.4	10.2	12.5	5.034	31.14
2001	559.372	1.4	12.4	14.6	4.152	29.00
2002	507.962	3.1	14.2	13.4	3.265	29.64
2003	558.32	1.1	15.2	13.0	1.813	27.68
2004	669.317	5.8	16.5	13.1	2.716	29.37
2005	891.63	3.2	15.2	11.8	1.734	31.84
2006	1108	4.0	14.4	11.7	1.749	35.42
2007	1397	6.1	13.3	12.0	3.191	40.69
2008	1696	5.1	13.5	13.7	2.991	45.78
2009	1667	-0.1	10.9	11.3	1.888	47.49
2010	2209	7.5	10.9	11.9	3.73	52.76
2011	2616	4.0	11.6	12.4	3.915	58.07
2012	2465	1.9	11.9	13.2	3.755	62.51
2013	2473	3.0	11.7	14.0	3.042	64.23
2014	2456	0.5	11.0	13.7	3.571	66.02
2015	1802	-3.5	12.9	14.1	3.348	66.83
2016	1796	-3.3	12.5	12.1	4.085	62.19

-Ministry of Industry, Foreign Trade and Services (MDIC) – Brazil
-The World Bank
-**Source** : Central Bank of Brazil

الملحق رقم (03): الإحصائيات المتعلقة بالدراسة القياسية لدولة ماليزيا.

السنوات	GDP %	صادرات السلع والخدمات (% من اجمالي الناتج المحلي)	واردات السلع والخدمات (% من اجمالي الناتج المحلي)	صافي التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	الائتمان المحلي للقطاع الخاص (٪ من إجمالي الناتج المحلي)
1990	9.0	74.5	72.4	5.298	69.41
1991	9.5	77.8	81.5	8.136	73.76
1992	8.9	76.0	74.6	8.76	108.52
1993	9.9	78.9	79.0	7.483	106.46
1994	9.2	89.2	90.8	5.83	109.21
1995	9.8	94.1	98.0	4.71	124.41
1996	10.0	91.6	90.2	5.036	141.63
1997	7.3	93.3	92.4	5.136	158.38
1998	-7.4	115.7	93.7	2.998	158.50
1999	6.1	121.3	96.3	4.921	149.153
2000	8.9	119.8	100.6	4.038	135
2001	-0.5	110.4	93.0	0.597	129.10
2002	5.4	108.3	91.1	3.166	121.82
2003	5.8	106.9	87.3	2.921	118.97
2004	6.8	115.4	95.0	3.508	111.93
2005	5.3	112.9	91.0	2.734	106.52
2006	5.6	112.2	90.4	4.727	103.66
2007	6.3	106.2	86.3	4.687	101.58
2008	4.8	99.5	77.2	3.281	96.74
2009	-1.5	91.4	71.1	0.057	111.60
2010	7.4	86.9	71.0	4.269	107.12
2011	5.3	85.3	69.7	5.074	108.42
2012	5.5	79.3	68.5	2.829	114.12
2013	4.7	75.6	67.1	3.494	119.9
2014	6.0	73 .8	64.5	3.141	120.57
2015	5.1	69.4	61.9	3.271	123.10
2016	4.4	66.8	60.1	4.471	121.98

Source : Bank Negara Malaysia | Central Bank of Malaysia

- Ministry of International Trade and Industry (Malaysia)
- The World Bank

الملحق رقم (04)

مخرجات تقدير النموذج للجزائر.

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 07/04/20 Time: 12:16
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4982.894	8968.962	-0.555571	0.5839
IDE	1.524386	1.761087	0.865594	0.3957
OC	-0.084087	0.160498	-0.523912	0.6054
CP	88.85838	159.8167	0.556002	0.5836

R-squared	0.050083	Mean dependent var	3.281481
Adjusted R-squared	-0.073819	S.D. dependent var	4.538895
S.E. of regression	4.703441	Akaike info criterion	6.070420
Sum squared resid	508.8143	Schwarz criterion	6.262395
Log likelihood	-77.95066	Hannan-Quinn criter.	6.127504
F-statistic	0.404214	Durbin-Watson stat	2.431532
Prob(F-statistic)	0.751355		

المصدر: مخرجات Eviews 7

مخرجات تقدير النموذج للبرازيل.

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 07/04/20 Time: 15:11
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.147944	3.579679	0.041329	0.9674
IDE	-0.204747	0.476203	-0.429958	0.6712
OC	0.129536	0.152932	0.847013	0.4057
CP	-0.004900	0.027267	-0.179698	0.8590

R-squared	0.031734	Mean dependent var	2.329630
Adjusted R-squared	-0.094562	S.D. dependent var	2.878009
S.E. of regression	3.011010	Akaike info criterion	5.178382
Sum squared resid	208.5222	Schwarz criterion	5.370358
Log likelihood	-65.90816	Hannan-Quinn criter.	5.235467
F-statistic	0.251266	Durbin-Watson stat	1.285002
Prob(F-statistic)	0.859602		

الملحق رقم (05)

مخرجات تقدير النموذج لماليزيا.

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 07/04/20 Time: 15:19
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.654199	4.891034	0.747122	0.4626
IDE	1.241945	0.313556	3.960845	0.0006
OC	0.007103	0.022323	0.318164	0.7532
CP	-0.037148	0.030816	-1.205490	0.2403

R-squared	0.481545	Mean dependent var	5.837037
Adjusted R-squared	0.413920	S.D. dependent var	3.842990
S.E. of regression	2.942033	Akaike info criterion	5.132033
Sum squared resid	199.0779	Schwarz criterion	5.324008
Log likelihood	-65.28244	Hannan-Quinn criter.	5.189117
F-statistic	7.120859	Durbin-Watson stat	1.951234
Prob(F-statistic)	0.001495		

المصدر: مخرجات Eviews 7

الملحق رقم (06)

حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، البرازيل، ماليزيا وتطور حجم السكان خلال الفترة 1990–2016.

الدولة	البرازيل		ماليزيا		الجزائر	
السنوات	**GDP** US$	**Popu** Million	**GDP** US$	**Popu** Million	**GDP** US$	**Popu** Million
1990	461.952	149	44.02	18	62.05	25.7
1991	602.86	151.6	49.14	18.5	45.72	26.4
1992	400.599	154.2	59.17	19	48.00	27
1993	437.799	156.8	66.89	19.48	49.95	27.6
1994	558.112	159.4	74.48	19.9	42.54	28.2
1995	769.305	162	88.70	20.4	41.76	28.7
1996	850.426	164.6	100.86	21	46.94	29.2
1997	883.2	167.2	100.00	21.5	48.18	29.7
1998	863.723	169.7	72.17	22.1	48.19	30.1
1999	599.389	172.3	79.15	22.6	48.64	30.6
2000	655.421	174.8	93.79	23.1	54.79	31
2001	559.372	177.2	92.78	23.7	54.74	31.4
2002	507.962	179.5	100.85	24.2	56.76	31.8
2003	558.32	181.8	110.20	24.7	67.87	32.2
2004	669.317	184	124.75	25.2	85.33	32.6
2005	891.63	186.1	143.53	25.7	103.20	33.1
2006	1108	188.1	162.69	26.2	117.03	33.6
2007	1397	190	193.55	26.7	134.98	34.1
2008	1696	192	230.81	27.2	171.00	34.7
2009	1667	193.9	202.26	27.7	137.22	35.3
2010	2209	195.7	255.02	28.2	161.21	35.9
2011	2616	197.5	297.95	28.6	200.01	36.6
2012	2465	199.2	314.44	29	209.06	37.3
2013	2473	201	323.28	29.4	209.75	38.1
2014	2456	202.7	338.06	29.8	213.81	38.9
2015	1802	204.4	301.36	30.2	165.98	39.7
2016	1796	206.1	301.25	30.7	160.03	40.5